دراسات سياسية وإستراتيجية

مجلَّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
العدد (٣٨) لسنة ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

رئيس التحرير
أ.د.محمود علي الداود
بيت الحكمة

مدير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد
مركز الدراسات الاستراتيجية –جامعة بغداد

هيئة التحرير

أ.د. السفير محمد الحاج حمود / وزارة الخارجية
أ. مصطفى عثمان اسماعيل / وزير خارجية السودان السابق
أ. عصـــــام الجـــــــلبي/ وزير النفط العراقي السابق
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي / الجامعة المستنصرية
أ.د. عبد المنعم صـاحي العـــار / جامعة بغداد
أ.د. عبـد الســـلام بغـــدادي / جامعة بغداد
البروفيسورة كيكو ساكاي / جامعة طوكيو للدراسات الاجنبية
أ.د. جورج جبور / جامعة دمشق
أ.د.ابراهيم خليل العلاف/ جامعة الموصل
أ.د. زكريا كورشون / جامعة السلطان محمد الفاتح / استنبول
أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى / المعهد القومي للتخطيط / القاهرة

المدقق اللغوي (عربي)
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

المدقق اللغوي (انكليزي)
بثيته هاشم

رؤية المجلَّة

ان التطـورات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة التي يمر بهـا العراق والمنطقـة والعالم تتطلـب توفر ابحاث علمية موضوعية للنخـب العلمية المتخصصة تضع الرؤى والأقتراحات للمشاكل الداخلية والخارجية القائمة وتساعد دوائر صنع القرار في رسم السياسات المناسبة .

أهداف المجلَّة

إن مجلة «دراسات سياسية واستراتيجية» التي تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة هي مجلة علمية محكمة صدر أول عدد منها عام ١٩٩٩ . وشروط النشر واختيار عناوين البحوث والدراسـات تعكس الخطة العلمية السـنوية للقسـم التي يضعها القسـم بالتعاون مع الفريق الاستشاري للقسـم من ذوي الاختصاص العلمي الرصين مع الاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في العراق والعالم العربي ودول الجوار والعلاقات الدولية .

تنـشر المجلـة البحوث والدراسـات الرصينة التي تتوفر فيها شروط البحـث العلمي التي تخص العراق في مجال السياسـة الداخلية والخارجية . وتنشر مثل هذه الدراسـات حول مختلف القضايا العربية والعلاقات مـع دول الجوار وتولي أهمية خاصة لمنطقة الخليج العربي وسياسـات القوى الكبرى حيال العراق والمنطقة العربية.

وتحـرص عـلى تقديم قـراءة علمية وعقلانيـة وموضوعيـة ونقدية للقضايـا والملفـات المطروحة وتعطي الاولوية للنصوص التي تأتي بجديد سـواء على مستوى المعطيات أم على مستوى المقربات والاستنتاجات وتقديم الحلول للمشاكل المطروحة .وتهتم بالشأن العالمي بقدر تأثيره على العراق والمنطقة العربية .

تعـرض كافة البحوث والدراسـات المقدمة الى الفريق الاستشـاري ومـن شروط النشر الخاصة بمجلات بيت الحكمة للموافقة على نشرها او الاعتذار أو طلب التعديل .

- تعتمد مجلَّة «دراسات سياسية» في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلَّات الدولية المحكَّمة، وفقًا لما يلي:
- أولًا: أن يكون البحث أصيلًا معدًّا خصيصًا للمجلَّة، وألَّا يكون قد نُشر جزئيًا أو كليًا أو نشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدِّم في أحد المؤتمرات العلمية من غير المؤتمرات التي يعقدها بيت الحكمة، أو إلى أيِّ جهةٍ أخرى.
- ثانيًا: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V.) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.
- ثالثًا: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية في نحو ١٥٠-٢٠٠ كلمة، والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيَّلًا بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن. وتُذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده بيت الحكمة، والمتوافق مع النظام العالمي لمنهج البحث التاريخي.
- لا تنشر المجلَّة مستلَّات أو فصولًا من رسائل جامعية أُقرَّت إلَّا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويُقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثًا في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألَّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألَّا يتجاوز عدد كلماتها ٢٨٠٠-٣٠٠٠ كلمة. ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.تفرد المجلَّة بابًا خاصًا للمناقشات لفكرة أو نظرية أو قضية مُثارة في مجال العلوم الاجتماعية لا يتجاوز عدد كلمات المناقشة 0082-0003 كلمة، وتخضع المناقشات إلى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، بين 0008-00001 كلمة، وللمجلَّة أن تنشر، بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.
- في حال وجود مخطَّطات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي استغلت بها في الأصل بحسب برنامجَي إكسل (lecxE) أو وورد (droW)، كما يجب إرفاقها بنوعية جيدة كصور أصلية في ملف مستقل أيضًا.

دليل المقيم

- إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر، هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ الدليل المُقيِّمعنايةٍ فائقة وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة حول البحث المُرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلَّا فيمكن للمُقيِّم أن يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.
- بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:
- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلَّا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ مُحتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة ؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق، وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير التحرير في المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مستلَّاً من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاجُ إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة التحرير، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.
-
-

أخلاقيات النشر

- تعتمد مجلَّة دراسات سياسية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، وتُحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تُحيل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد مجلَّة دراسات سياسية قُراء موثوقِين ومجرَّبين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلَّة دراسات سياسية تنظيمًا داخليًا دقيقًا واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- لا يجوز للمحرِّرين والقراء، باستثناء المسؤول المباشر عن عملية التحرير (رئيس التحرير أو من ينوب عنه) أن يبحث الورقة مع أيِّ شخصٍ آخر، بما في ذلك المؤلِّف. وينبغي الإبقاء على أيِّ معلومةٍ متميِّزة أو رأيٍ جرى الحصول عليه من خلال القراءة قيد السرِّية، ولا يجوز استعمال أيٍّ منهما لاستفادةٍ شخصية.
- تقدِّم المجلَّة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فنِّي ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي الأمر ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة دراسات سياسية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى أو روابط مع أيِّ مؤلِّف من المؤلِّفين، أو الشركات، أو المؤسَّسات ذات الصِّلة بالبحث.
- تتقيد مجلَّة دراسات سياسيةبعدم جواز استخدام أيٍّ من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمَّنها البحث المحال على المجلَّة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: يملك بيت الحكمة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة في مجلَّاته العلمية المحكَّمة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من البيت.
- تتقيد مجلَّة دراسات سياسية في نشرها لمقالاتٍ مترجمة تقيّدًا كاملًا بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.
- المجانية: تلتزم مجلَّة دراسات سياسية بمجَّانية النشر، وتُعفي الباحثين والمؤلِّفين من جميع رسوم النشر.

العدد:

التاريخ: / / ٢٠

«اسم الباحث» المحترم

«عنوانه»

تحية طيبة:

يسرنا إبلاغكم تسلمنا بحثكم الموسوم بـ:

«عنوان المخطوط»

راجين تعبئة أنموذج التعهد أدناه وإعادته إلينا في أقرب وقتٍ ممكن، لنتمكَّن من السير في إجراءات تقويمِه، علماً بأنَّ تاريخ استلامنا لتعهد النشر سوف يُعتمد لغايات المباشرة بإجراءات تقييم البحث.

رئيس هيأة التحرير

رئيس قسم الدراسات السياسية

(إقرار وتعهد)

عنوان البحث:

«عنوان المخطوط»

١. أُقر بأنَّ البحث لم يسبق لي نشره ولم أقدمه لأيَّةِ جهةٍ لنشرهِ كاملاً أو ملخصاً، وهو غير مستل من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه(*).

٢. أتعهد التقيد بتعليمات النشر المعمول بها في المجلَّة وتدقيق البحث لغوياً، وعلى أن تكون حقوق مُلكيَّة النشر والتأليف إلى المجلَّة. وبجميع القرارات الصادرة عن هيأة التحرير.

٣. في حالة موافقة هيأة تحرير المجلَّة على نشرهِ أوافق على أنَّه ليس من حقي التصرف بالبحث سواءٌ بالترجمة أو الاقتباس أو النقل من البحث المذكور أعلاه أو تلخيصه أو الإفادة منه بوسائل الإعلام، إلَّا بعد الحصول على موافقةٍ خطية من رئيس التحرير.

٤. راجعت / راجعنا النسخة النهائية للبحث، ونحن نتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد فيه. كما نتعهد بحفظ حقوق الباحثين المشاركين في البحث.

وعليه وقَّعت في أدناه.

التخصص العلمي الدقيق للبحث هو: (.....).

اسم الباحث الأول (ثلاثة مقاطع): (.....).

اسم المؤسَّسة التي يعمل بها الباحث: (.....).

عنوان البريد الإلكتروني للباحث: (.....).E-mail

العنوان البريدي للباحث (إن وجد): (.....).

أسماء الباحثين المشاركين (إن وجد): (.....).

التوقيع: ..... التاريخ: / / ٢٠

(*) في حال كان البحث مستلاً نرجو توضيح ذلك مع ذكر اسم المشرف وأعضاء لجنة المناقشة.

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ١١

البحوث والدراسات

مأزق الوضع العربي الراهن: الممكنات والآفاق

أ.د. محمود علي الداود ١٥

حكم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المُتنوعة : دراسة حالة العراق

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم ٢٣

مراكز الأبحاث الإستراتيجية في العراق: واقعها وسبل تفعيلها

أ.د. خالد عليوي العرداوي ٤١

دور مراكز البحث العلمي في دعم صناعة القرار بالعراق

أ.د أحمد عمر الراوي ٥٧

إستراتيجية وطنية لتحقيق نهضة شاملة في العراق

اللواء الركن المتقاعد محمود احمد عزت ٦٩

الدور الدولي والإقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسكري على الإرهاب

د. حيدر طه عسكر ٧٩

إشكالية التحولات في مدركات الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ ٩١

السياسة النفطية للحكومة الجديدة: المضامين، المبررات والمؤشرات

الباحث احمد موسى جياد ١٠٥

الدولة العربية وإشكالية العلاقة بقضايا الفكر السياسي العربي المعاصر عند عبد الله العروي

أ.م.د : حميد فاضل حسن- د.عمر حمدان ١١٩

السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي

أ.م.د شذى زكي حسن ١٣٧

مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين

م. حسين باسم عبد الأمير ١٥٣

التغيير السياسي في العراق : حكومة العبادي أنموذجاً-دراسة تحليلية في التحديات والآفاق المستقبلية

م.د. صدام عبد الستار رشيد ١٨٥

عرض كتاب:(رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤) لمؤلفه أ.د. أحمد عمر

عمر الراوي ،عرض أ.م.د عمرو هشام ٢٠١

عرض كتاب :(ثورة ١٩٢٠ – قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية) لمؤلفه الاستاذ عباس كاظم،

ترجمة : حسن ناظم - عرض:علي سعدي موسى ٢٠٥

كلمة العدد

ان الانتصـــار الكبير الـــذي حققه العراق على الارهاب وبفضـــل تضحيات وطنية هائله قـــد فتح صفحه جديـــدة في تاريخ العـــراق المعاصر ووفر فرص جديدة لاشـــاعة الامن والاســـتقرار في الداخل مـــن جهة والتفرغ لتوطيد علاقاته الخارجيـــة الاقليمية والدولية مـــن جهـــة اخرى. ولما كان العـــراق مقبل في العقـــد القادم على بدايـــة نهضة اقتصادية وغير مســـبوقة فان بناء الامن واشاعة روح التسامح هي عوامل اساسية للتنمية البشرية والاقتصادية القادمة .

ورغـــم انكماش خطـــر الارهاب الا ان القلق من احتمال اســـتمرار نشـــاطه لازال قائماً ولذلك فان اهتمام بحوث قســـم الدراســـات السياســـية والاســـتراتيجية بالبحوث الخاصة بموضوع الارهاب وســـبل مكافحة جذوره قد تصدرت هـــذا العدد الذي يضم بحثاً مهما لخبير عســـكري واســـتراتيجي رصين تحت عنوان «اســـتراتيجية وطنية لتحقيق نهضة شاملة في العراق « وبحوث سياسية تناولت «حكم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المتنوعة . دراســـة حالة العراق «وهناك دراســـة اخرى حول «مفهوم الامن في القرن الحادي والعشـــرين» الذي يؤكد اهمية التعاون الدولي في مكافحة الارهاب والحاجة الى تضامن عالمي مشترك تقوده الأمم المتحدة .

وفـــي اطار الاهميـــة الدولية الجديدة للعراق والتنافس العالمي حول موقعه الســـتراتيجي ودوره فـــي الاقتصـــاد العالمي وخصوصـــاً تصاعد أهميته النفطيـــة العالمية وتأثيره في السياســـة النفطية لاوبك فان هذا العدد يناقش السياســـة النفطية لحكومة الســـيد عادل عبد الهادي بقلم خبير عراقي من النرويج .

وفـــي ضوء حـــرص العراق على إعـــادة دوره فـــي العمل العربي المشـــترك من خلال ترصين علاقاته مع الجامعة العربية ومنظماتها وإعادة تحليل دور مراكز القوى العربية المهمة فهناك دراســـة «حول السياســـة الخارجية المصرية في عهـــد الرئيس عبد الفتاح السيسي «والمتغيرات التي طرأت على اتجاهات الدبلوماسية المصرية في المنطقة .

ويشـــارك في تحرير دراســـات هذا العدد نخـــب علمية من الجامعـــات العراقية ومراكز البحوث الاســـتراتيجية والدولية والتي أكدت علـــى اهمية تفعيل دور مراكز البحوث في دعم قرار السياسة الخارجية العراقية .

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

مأزق الوضع العربي الراهن
الممكنات والافاق

أ.د. محمود علي الداود(*)

من النهضة .... الى الانتكاسة

جـذب الوطن العربـي إهتمـام العالم أكثر مـن أي منطقـة أخـرى وذلـك بفضـل موقعه الجيوستراتيجي الهام وتاريخه الحضاري الذي مثلته الحضاره العربية الاسـلامية ودورها في الحضـارة الانسـانية بالاضافة الـى احتضانه ولادة الاديـان السـماوية الثلاثـة اليهوديـة والمسيحية والاسلام كما شهد اولى الحضارات الانسـانية في بلاد ما بين النهرين ووادي النيل وشـهدت الوثائق التاريخيـة والتنقيبات الآثرية ان اقطار الوطن العربية تحتضن أولى المراكز الحضاريـة واكثرها أصالـة . ولاتوجد منطقة فـي هذا العلـم حباها الله من النعـم مثل الوطن العربي الذي يطل على أهم بحار العالم ويتحكم بأهم المضايق الدولية والطرق البحرية والبرية العالميـة وتطفوا معظـم اراضيه على مصادر هائلة من النفط والغاز ومعادن ومصادر أخرى جعلته الخزين الاول وسـيكون الاخير لمصادر الطاقـة في العالم .هذا بالاضافـة الى ما يمتلكه الوطـن العربي مـن مصـادر التنميـة المادية والبشـرية وقبل تأسـيس الدول العربية الحديثة كان الوطـن العربـي مفتوحا لعلاقات أنسـانية واسـعة بين المشـرق والمغرب التي لم تنقطع رغم الخلافات السياسـية .وظل الاسـلام يؤلف القاسـم المشـترك الاعظم بين الشعوب العربية كما ظلت اللغة العربية اساس الترابط والتراحم بين هذه الشعوب وستبقى الى ماشاء الله إن شاء الله.

ورغم كل المشـاكل والسـلبيات لا بل الكوارث التي تحيط بامتنا العربية إلا اني لا اريد أن ابدء بجلد الذات فالامـة العربية لها تاريخ حضاري ناجح وقد صمدت امام عدد كبير من المؤامرات والمنافسـات الدولية في العصور الاستعمارية وشهد القرن العشـرين بالذات الصراع المرير مـع عـدد كبيـر مـن المطامـع الاسـتعمارية البريطانية والفرنسية والايطالية وفي نهاية ذلك القرن حققت العديد من الاقطار العربية وبفضل نضال قاسـي ومرير الاستقلال الوطني وشهد النصف الثاني من القرن العشرين تلاحما عربيا

(*) مشرف قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

غير مسبوق بين الحركات الوطنية والشعبية العربية وكانت اخبار النضال في جبال الاطلسي تلقى صدى سريعا ومؤثرا في صحارى العراق ومياه الخليج وصعيد مصر وجبال اليمن وهكذا كانت التضحيات والصعوبات .وحقق العرب انتصارات دبلوماسية رائعة في الامم المتحدة والعلاقات الدولية وكان دورهم في الدفاع عن حقوق الشعوب دورا مميزا.

وشهد النصف الثاني من القرن العشرين تلاحما عربيا صادقا تجاه القضية الفلسطينية وتاييدا مطلقا لنظال الشعب المصري والقوات المسلحة المصرية تجاه العدوان الثلاثي ضد قناة السويس عام ١٩٥٦ورغم انتكاسة عام ١٩٦٧التي كانت مؤامرة صهيونية أمريكية بأمتياز فان الدعم العربي لمصر ظل في أعلى صورة وكانت لدى الجماهير العربية القناعة التامة بقدرة مصر على استعادة المبادرة وتحقيق النصر المؤزر في حرب ١٩٧٣.

بالاضافة الى هذه الصورة المشرقة بالقدرة الذاتية العربية فقد شهدت كافة الاقطار العربية انجازات مهمة في حقول التعليم والصحة والصناعة والزراعة والمواصلات والبحث العلمي .وقد تحققت هذه الانجازات وسط تحديات ومؤامرات خارجية مستمرة .

فان التقدم الكبير الذي حققته الدوال العربية في حقول التنمية والبحث العلمي لم يكن موضع ارتياح من قبل الدوائر الصهيونية التي رأت في هذا التقدم خطرا عليها وخصوصا المشاريع العلمية المتقدمة بما فيها المنشأت النووية التي تأسست للاغراض السلمية والتنمية .

منذ إنشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ أتخذ القيادة الصهيونية القرار الحاسم بضرورة تصفية كافة امكانيات التقدم العلمي في الاقطار العربية وخصوصا في مصر والعراق ثم البدأ بتطبيق استراتيجية إضعاف و تفتيت الدول العربية الواحدة بعد الاخرى بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ومن المؤسف ان هذه الانجازات العربية المهمة توقفت في العقد الاخيرمن القرن العشرين عقب قرار الرئيس العراقي السابق بأحتلال الكويت خلافا لميثاق الجامعة العربية وميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية وخلافا لأرادة الشعب العراقي الذي كان مناهضا لذلك القرار الذي أحاق افدح الاضرار واخطر النتائج الكارثية بالعراق والكويت والمنطقة العربية ولاهداف وتطلعات الشعوب العربية أن هذا القرار الخطأ كان بداية لتدهور سريع في العلاقات العربية – العربية .وانصب قرار احتلال الكويت في مصلحة الولايات المتحدة واسرائيل وبدأ فصل جديد من أفول هيبة الامة العربية وقدرتها على معالجة هذا التدهور .وبدأت مرحلة اخرى وبتخطيط أستخباري دولي رهيب بتحشيد العشرات الالوف من المرتزقة تحت أسماء مختلفة لغزو العراق وسوريا ومصروليبيا وتهديد منطقة الخليج العربي .ورغم الانتصار الكبير الذي حققه العراق على أرهاب ((داعش)) الا انه لايزال يؤلف خطرا على المنطقة العربية بعد ان قام وبوحشية لا نضير لها في التاريخ في تدمير كافة المدن والقرى التي أحتلها واتبع اسلوب الارض المحروقة وهكذا تبدومدن عربية عريقة مثل الموصل

وحلب وحمص وحما ودير الزور والرقة اشبه بالاطلال لابل اكثر من هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين .

لقد أثرت الحرب العراقية الايرانية واحتلال العراق للكويت على دخول حقبة جديدة من تدهور غير مسبوق في الامن القومي العربي وانهيار شديد في العلاقات العربية العربية وانكشاف العالم العربي للهيمنة الامريكية وتسارع الفرقاء الى الاستسلام لضغوط القوى الصهيونية –الامريكية وتسابقهم الى ارضاء هذه القوى بالتنازلات المتتابعة او المظاهر المستمرة والمؤلمة لتشتت الانظمة العربية وكما نشأت بين الشعوب العربية من شبهات واحقاد او الاهدار المعيب والمخجل لثرواتنا في حين يسيطر الفقر والمرض والجهل في اوساطنا وغير ذلك من مظاهر التخلف العربي المنتشر في كل مجتمعنا .ويعزي الدكتور قسطنطين زريق هذه الاوضاع الى عوامل عديدة في مقدمتها غياب للشعوب من المسرح العربي وسيادة الانظمة والحكام سيادة كاملة وتحويلهم الشعوب الى جماهير منقادة او رعايا طيعة في نفس الوقت هناك غياب القدرة في وجه الانحرافات والثوابت الخارجية وعلى النهوض من العجز والتخلف .

لقد كانت الاستراتيجية الامريكية بتدمير العراق وبنية التحتية تدميرا شاملا واحكام الحصار عليه مما ادى الى وفاة مليون طفل عراقي نتيجة لعدم توفر الدواء والغذاء مجرد البداية ويقدر الخراب الذي احدثه العدوان الامريكي بأكثر مما يمكن أن تخلفه عدة قنابل ذرية .ولا زال الجنوب العراقي يعاني من مصادر الاشعاعات النووية نتيجة لعشرات الالاف من القنابل الامريكية .

وبعد العراق انتقلت المؤامرة الصهيونية الامريكية لاستكمال الخطة الرهيبة بتدمير دول عربية اخرى وهكذا دخلت سوريا وليبيا واليمن في نفس المخطط ولا يزال الحريق مشتعلا لتدمير القدرات الاقتصادية والبشرية العربية بالتعاون مع الاسف بقوى عربية وبالاموال العربية وحسب دراسة اعدى الاب انطوان حنا فقد . (اغدقت الاموال النفطية بغزارة على هذا المشروع الاستعماري الذي استهدف مشرقنا العربي ..مئات المليارت من الدولارات دفعت حتى اليوم من اجل اشعال الحروب في منطقتنا ومن اجل تدمير سوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرها من الدول العربية فلو استعمل هذا المال العربي استعمالا جيدا لما بقى انسان فقير في منطقتنا ولتمت معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كافة التي نلحضها في مشرقنا ومغربنا العربي .لو استعمل هذا المال استعمالا جيدا لتم دعم صمود شعبنا الفلسطيني على نحو افضل ولكن يبدو ان المال العربي النفطي ليس للعرب بل هو مسخر في آيادي اعداء العرب من أجل أشاعة الفوضى الخلاقة وتفكيك المفكك وتجزأة المجزأ وتدمير حضارتنا وثقافتنا ووحدتنا).

في هذه الظروف العربية المتدهورة والتي ساهمت في التخطيط لها المخابرات الصهيونية الامريكية وبدقة متناهية انبرى الرئيس الامريكي ترامب للاعتراف بالقدس وكل القدس لاسرائيل وعزمه على نقل السفارة الامريكية اليها كما اعترف بيهودية

أسـرائيل ودعمه اللامحدود لمشـاريع اسرائيل الاسـتيطانية وقدرتهـا العسـكرية .لـم يكترث الرئيس الامريكي بالمعارضة العربية والدولية وقـرارت الامـم المتحدة وقد جـاء اقدامة على هذه الخطوة في سـياق حملة استنزاف للاموال العربيـة النفطية المباشـرة وغير المباشـرة او من خلال صفقات السـلاح الهائلة التي اجبرت الاقطـار الخليجية علـى عقدها وذلـك لتمويل مصانع السـلاح فـي الولايات المتحـدة والتي تملكهـا عـادة جماعـات الضغـط الصهيونيـة واليمينيـة التي ترى في الاقطار العربية سـوقا رائعة لترويج بضاعتها وهكذا تكدسـت كميات هائلة من الاسـلحة في منطقـة كان من الممكن ان تنعم بالامن والاسـتقرار لا ان تصبح قاعدة لانفجـارات مقبلة تدخل هذه الاقطار (وكما هو الحـال) في حـروب مع بعضهـا او مع الدول الاقليمية وكل ذلك يجري في سياق المخططات الامريكية لدعم الامن الاسرائيلي ودعم نظرية التفوق الاسـرائيلي وتهياة أسرائيل لتلعب دورا اساسـيا وقياديا في توجيه الامن الاقليمي وعلى حسـاب الامـن القومي العربي الـذي لم يعد له وجود لأول مرة في تاريخ العربي المعاصر .

لقد كنـا نتوقع ان يظـل الخليـج العربي بمنأى عن الصراعات العربيـة العربية والصراعات الاقليميـة وان يصبـح رمـزا للتنمية الرشـيدة داعمـا للـدول العربية الفقير ورمـزا للاعتدال والوفاق العربي .

القدس ... معركة العرب الاخيرة

فـي إطار التقهقهـر العربي المسـتمر أمام المخططـات الصهيونيـة والامريكيـة وفـي ظـل الصراعـات الداميـة والحـروب الاهلية والمنافسـات الاقليميـة والدوليـة فـي المنطقة الشـرق الاوسـط تصبـح معركـة القـدس هي آخـر المعارك العربية فأمـا ان ينتفضوا جميعا ليناصروهـا ويناصـروا الشـعب الفلسـطيني وإلا فان خسـارة القـدس هي خسـارة التاريخ والحضـارة ويكون العرب قد فرطوا بشـرفهم وكرامتهـم .ان واجب حمايـة القدس لا تقتصر علـى حدود قـرارات دوليـة مؤيـدة للقدس بل ان حمايـة القدس هي مسـؤولية كافـة الاقطار العربيـة والاسـلامية لا بل هي مسـؤولية كل مواطن عربي او مسـلم ومسؤولية الاحرارفي كل أنحاء العالم .في نداء مؤثر وجهه المناضل الآب عطا الله حنا الى العرب « أيها العرب ..لا تضيعوا البوصلة «نشـر كأفتتاحية للعدد ٤٦٧ من مجلة المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت جاء فيه

«أخاطبكـم مـن رحـاب القـدس المسـتهدفة والمهـددة والمسـتباحة فـي هويتهـا وتاريخها وتراثها ومقدسـاتها فمنذ ان تـم احتلال مدينتنا وحتى اليوم ونحن نشـهد أمعانا في السياسـات الاحتلاليـة ٠٠الظالمـة التي تسـتهدف مدينتنا ومقدسـاتنا واوقافنا الاسـلامية والمسيحية كما تسـتهدف ابناء شعبنا ولا يسـتثنى من ذلك احد على الاطلاق .

وقـد اتى الاعـلان الامريكي المشـؤوم تتويجا لهذه المؤامرة غير المسـبوقة التي تعرضت لها مدينتنا المقدسـة ولا زالت تتعرض لها في ظل حالة عربية مؤسفة ومحزنة كنا نتمنى ان تكون أوضاعنـا العربيـة أفضل كثيرا ممـا هي عليه اليوم أن واقع مدينة القدس مأسـاوي فهي مدينة

تسـرق منا وتبتلع في كل يوم وفي كل ساعة .. قبل سـنوات كنا نقول ان القـدس في خطر ,اما اليوم فنحن نقول ان القدس تواجه كارثة حقيقية وقد أتى الاعـلان الامريكي الاخير لكي يظهر بصـورة واضحـة الانحياز الامريكـي والكلي لدولـة الاحتلال وبخاصة في مـا يتعلق بمدينة القـدس فالدعم الامريكي العدواني واللانسـاني واللاقانوني للاحتلال الغاشم لمدينة القدس ولكل فلسطين انما يدل يطاولا على القضية الفلسطينية التي هي اعدل قضية عرفها التاريخ الانساني.. القدس أمانة في أعناق المسـلمين والمسـيحيين وهي تحتضن أهم مقدسـاتهم وتراثهم الروحي والانساني .»

(لاتتوقعـوا ايها الأحبة ان تتغير اسـرائيل في وقـت من الاوقات فما يجب ان يتغير هو واقعنا العربي لكـن يكون العرب اكثر وحدة وتضامنا في دفاعهم عن قضاياهم وعن تاريخهم وتراثهم وفي دفاعهم عن قضيتهم الاولى قضية فلسطين

لن تتحول اسرائيل الى شيء مختلف كما نعرفه عنهـا ولن تتغيـر أمريـكا لكن تكـون صديقة للعـرب كما يراهن البعض فمـا يجب ان يتبدل وأن يتغير هو واقعنا العربي لكي يكون العرب أكثر تضامنا والفة ومحبة لبعضهم البعض وان تكون بوصلتهم بالاتجاه الصحيح . ان البوصلة التـي لاتكـون نحـو القـدس إنما هـي بوصلة مشبوهة فالبوصلة العربية يجب ان تكون دائماً باتجاه فلسطين وعاصمتها).

هـذه الكلمـات الرائعـة التي خرجـت من فؤاد مناضل فلسـطين بصورة واضحـة وصريحة ومخلصـة تعكس الحاجة الـى ان يبادر العرب فيضعوا اسـلحتهم تجاه بعضهـم البعض جانباً فالخطـر الأكبر قادم والا من هو المسـتفيد من هـذا الدمار الذي حل بالعراق وسـوريا واليمن وليبيـا وفي غيرها من الأماكن العربية من هو المسـتفيد من ثقافة المـوت والعنف والارهاب المنتشـرة في منطقتنا وفـي غيرها من الأماكن في العالم .

ويـرى المفكـر المغربـي المرمـوق محمـد الاخصاصي وهو دبلوماسـي واسـتاذ جامعي ورئيس مؤسسـة التنمية الجهويـة في المغرب (بـان قـرار الرئيس ترامب فيمـا يخص تغيير الوضع القانوني للقدس الشرقية فان هذا التحول يمثل انعطافاً خطيراً وهو لايشـكل سوى فصل واحد في نسق الاسـتراتيجية الأمريكية الشرق اوسـطية وترمي هذه الاسـتراتيجية التي بدأت معالمها تتوضح الى إرسـاء واقع جيو سياسـي في منطقة الشـرق الاوسط يقوم على مرتكزات أربعة):

1 - مركزة الكيان الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط كقوة اقليمية عظمى تمارس نفوذاً جيو – سياسـي وهيمنة عسـكرية على بلدان العالم العربي –الاسلامي .

2- ترسـيخ مـؤازرة الولايـات المتحـدة كل الاجنـدات الاسـرائيلية – السياسـية والجيـو سياسية والترابية من دون أي اعتبار لمقتضيات القانـون الدولي ولامراعاة لقرارات الشـرعية الأممية .

3-العمـل علـى إسـتتباع دول عربية وتطويع إرادتها للانخراط في هذه الاستراتيجية الاقليمية مسـتغلة في ذلك هشاشـة الامـن الاقليمي التي

تطبع منطقة الشرق الاوسط في ظل الصراعات الجيوسياسية الناشبه بين دولها الوازنة .

4- تشجيع وتعزيز سياسة «التطبيع» مع اسرائيل كون هذه السياسة رافعة معنوية قوية وآلية عملية حاسمة على طريق تحقيق اهداف هدر الاستراتيجية ومراميها .

ويخلص المفكر المغربي محمد الأخصاصي دراسته القيمة بالتأكيد إن إقدام ادارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على نسف حل الدولتين عبر قراره اللامسؤول بالاعتراف بيهودية القدس «الشرقيه» عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة ما كان ليحصل لو لا الوضع المزمن الذي يتخبط فيه الوطن العربي من تدمير للذات وانقسام للصف بل واحتراب في الميدان وتقتضي مواجهة هذا التطور المؤسف في السياسة الامريكية إزاء القضية المركزية للعالم العربي الاسلامي قضية فلسطين وعاصمتها القدس استعادة روح التضامن الجمعي واستثمار ما هو متاح من قوائم مشتركة للتصدي بحزم وشجاعة لما يهدد الاراضي المحتلة من مخاطر التهويد والعنصرية في ظل الاحتلال الغاشم .

وفي هذا الاطار لم ينس المفكر العراقي عبد الحسين شعبان من تنبيه العرب الى حصتهم في مسؤولية كارثة فلسطين مؤكداً ان استعادة وعد بلفور في مئويته ينبغي ان يكون مناسبة مهمة لمحاسبة الذات وإجراء مراجعة نقدية للسياسات والمناهج التى قادت إلى تمكن المشروع الصهيوني من تحقيق بعض اهدافه ومثل هذه المراجعة تستوجب تشخيص ما هو سلبي وماهو ايجابي ورسم استراتيجية فلسطينيه عربية لمواجهة الإرث الخطير الذي تركه وعدبلفور على مجمل دول وشعوب المنطقة وتنميتها وتقدمها .

الخروج من المأزق العربي

رغم كل الصور القائمة للاوضاع العربية الراهنة فإن الامة العربية تملك الكثير من مراكز القوة للنهوض السريع والعودة لاخذ المبادرة لاعادة لحمة العمل العربي المشترك ولكن على شرط توفر الارادة واعتقد ان الشعوب العربية ستدفع باتجاه خلق هذا الارادة .

رغم كل الانجازات التي حققتها الأمة العربية في القرن العشرين والتي كان في مقدمتها قدرة الشعوب العربية من خلال حركات النضال العربية في فرض ارادتها على الدول الاستعمارية وانتزاع حقها في الحرية والاستقلال وتأسيس الدول والحكومات الوطنية . إلا ان الكوارث والعواطف التي حلت بالأمة العربية في العقود التي تلت عام ١٩٨٠ والى هذا اليوم جعلت خيارات العرب في بناء المستقبل خيارات صعبة في ظل تعقد الازمات وشدة الصراعات بما في ذلك الصراع الديني –القومي ودخول الجماعات الارهابية في المسرح العربي إضافة الى الصراعات والمنافسات الدولية والاقليمية وخصوصاً التحالف الامريكي –الاسرائيلي لاعادة رسم خارطة المنطقة والسعي الى تفتيتها (إذا اقتضت مصالح هذا التحالف)وبكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية والمؤامرات الاستخبارية وبالتعاون مع جماعات الارهاب وهذا ماحصل

ومـن ناحية اخرى انبرت نخـب عربية رفيعة المسـتوى الى طرح افكار وآراء واقعية لاعادة بناء المسـتقبل العربي على اسس علمية واقعية مؤكـدة اولاً علـى معالجـة التخلف السياسـي والاقتصـادي والاجتماعـي والعلمي . ١- وفي دراسـة مهمـة للمفكـر العربي لبيـب قمحاوي نشرها في العدد ٤٦٧ آذار –مارس ٢٠١٨ من مجلة المسـتقبل تحت عنوان «البحث عن هوية عربيـة جامعة « ركز على أهمية البدأ بإصلاح النظام العربي بدلاً من هدمه :

(ان البحـث عن بدائل للانتمـاء القومي العربي مـن خـلال هـدم الوطـن العربـي القديـم كما يجـري حالياً هو توجه خاطـئ فالمطلوب ليس الغاء ماهو قائم وهدمه واسـتبداله بشـيء جديد ولكـن المطلوب هو تغيير فـي المفاهيم وتجديد الرؤى بما يتناسـب والواقع الجديد وبما يسـهم علـى مصالح الاوطان والشـعوب . لاريب في ان المطالبـة بهذا النهج فـي التغيير والاصلاح سـوف تقابل بمقاومة شديدة من جهتين : الاول هي القوى القومية التقليدية التي لاتريد أي يتغير في النهـج القومي التقليدي : والثانية هي القوى الجديـدة التي تطالـب بالغـاء أي إنتماء عربي وفـك الارتباط تماماً بالقوميـة العربية والهوية العربية وفي هذا السـياق فـإن المطلوب توافره هـي القـدرة والرؤية السـليمة للخـروج بنهج جديـد يمنع الانهيار ويحتفظ علـى الحد الادنى اللازم للمحافظة على المصلحة العامة للشعوب والاوطان العربية فإن أي عملية استبدال كاملة بعد هدم القديم سـوف تصب في اتجاه الشرذمة مـن خلال هويات فرعية مذهبيـة او طائفية او عرقية سوف تسارع الى ملأ الفراغ الذي سينشأ عـن عملية الهدم وهـذا ما حصل فـي العراق عندما قررت الإستراتيجية الأمريكية اخضاعة لعملية هدم وتدمير شـاملين لانهاء خطره على اسرائيل) .

ان حصيلـة الانجـازات فـي عـدد مـن الدول العربيـة وإن كانت متواضعة تشـكل بلا ريب ارضية واعـدة وخصبة تهيئان فرص سـانحة لانطلاقـة وقفـزة نوعيـة وكمية في مسـاهمة منظومة العلـم والتقانة في التنميـة العربية من اجل بلوغ المشروع النهضوي العربي المنشود وهنـاك مؤثـرات وعوامل ايجابيـة اخرى في العديد من هذه الدول ستزيد من فرص النجاح .

هناك انفتاح اعداد متزايدة من الاجيال الصاعدة في معظم فئات المجتمعات العربية الفاعلة على التطـورات والانجـازات الحضاريـة التقانيـة والثقافيـة والفكرية المشـاركة فـي المجتمعات المتقدمة وبخاصه في الدول السريعة النمو .

ان الوحدة العربية هي الطريق الصحيح لاعادة تجميع مراكز القوة العربية وبناء العمل العربي المشـترك بمـا تتطلبـه الظـروف والاوضاع العربيـة والدولية ومن الضـروري البدأ باعادة النظر باداء الجامعة العربية ومنظماتها واعادة بنائها على اسس عصرية من اجل خلق مؤسسة كفوءة لها القدرة على معالجة المشـاكل العربية القائمة وبناء اسس العمل العربي المشترك على أسـس علمية مسـتفيدة من التطور الكبير الذي حققته الثورة المعلوماتية ومن تجارب منظمات اقليمية اخـرى مثل الاتحـاد الاوربي ومنظمة آسـيان . ان الجامعـة العربية كمنظمـة اقليمية عربية رئيسـية أصبحت في ضـوء المعطيات

المعاصـرة مؤسسـة تجاوزها الزمـن ولم تعد هذه المؤسسة المترهلة مؤهلة لمعالجة المشاكل العربية المعقـدة والمزمنة . ان الوضع العربي السـيء الراهـن يحتـاج إلى قيادة شـابة جديدة لها القدرة لان تكون قوة دبلوماسـية مؤثرة في السياسـات العربية والدوليـة وبحاجة الى أمين عـام له القـدرة والكارزمـة والتواصل مع قادة العالم المؤثرين في سياسة المنطقة واهم من كل ذلك ان يكون الامين العام الجديد مؤمنا برسالته العربية وان يسـعى ليلاً ونهـاراً لجعل الاتحاد العربـي الجديـد ممثلاً حقيقياً لآمـال وتطلعات الشعوب العربية . .

ان التحديات التي تواجه الحكومات العربية مازالـت كبيره لكـن هناك قـدرات عظيمة في العلـم والتكنلوجيـا متوفـره في معظـم البلدان العربيـة وإذا نجح الشـباب العربـي في تحقيق تحول جـذري في الاقتصاد السياسـي السـاند فانهم سيكونون قادرين على التمتع بهذا التحول في بلدانهم .

مصادر مختارة

١- الاب عطا الله «ايها العرب لاتضيعوا الفرصة» مجلة المسـتقبل العربي مركز دراسـات الوحدة العربية. بيـروت العـدد ٤٦٧/كانـون الاول /ينايـر ٢٠١٨ ص٧-٩

٢- عبد الحسـين شعبان «وعد بلفور في مئويته – وقفة مراجعة « مجلة المسـتقبل العربي . مركز دراسات الوحـدة العربية . بيروت ٤٦٧ كانـون الأول/يناير ٢٠١٨ . ص١٥٢ .

٣- محمـد الأخصاصي «محنة القـدس المحتلة: ماذا بعد الاحتجاج» مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحـدة العربية . بيروت العـدد ٤٦٩ آذار /مارس ٢٠١٨ ص١٢٦ .

٤- لبيـب قمحاوي «البحـث عند هويـة عربية جامعة» مجلة المسـتقبل العربي . العـدد ٤٦٧ آذار /مارس ٢٠١٨ . ص٩ .

٥- محمد محمود الامام «النهضة واكتسـاب المعرفة في الوطـن العربي» مركز دراسـات الوحـدة العربية بيـروت ٢٠٠٢ «التنميـة بالاعتمـاد علـى النفـس «ص١٩-٢٠.

٦- انطـوان زحـلان «النهضـة واكتسـاب المعرفة في الوطـن العربي . مركز دراسـات الوحـدة .بيروت ٢٠٠٢ «اكتساب القدرة على التخطيط الاستراتيجي « ص٢١-٣٨

٧- انطـوان زحـلان «العلـم والسـيادة والامكانات في البلدان العربية ترجمة حسن شريف .مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ٢٠١٢ ص ٣٣٢ .

٨- اسـامة امين الخولي «النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي» مركز دراسـات الوحـدة العربية . بيروت ٢٠٠٢ ص٢١-٣٨

حكـم القانون وتنمية الديمقراطية في البلدان المُتنوعة : دراسة حالة العراق

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم(*)

المقدمة :

لـم تكن البلـدان المتجانسـة بحاجـة إلى حكم القانـون وتنميـة الديمقراطية مثلمـا هي حاجة البلـدان غير المتجانسـة ، فحاجة الاخيرة أكبر وأكثـر أهميـة من أجـل التخلص مـن التبعات السـلبية لحالـة التعـدد والتنـوع التـي تعانيها مجتمعات تلك الدول لاسيما في اوقات الازمات أو التحول في شـكل نظام الحكـم . فغالباً تؤدي حالة الانتقال تلك إلى خلخلة اجتماعية تؤثر سلباً في التركيبة المجتمعية نتيجة صراع المكونات المجتمعية بسـبب حيف أو جور وقع عليها من فئة مجتمعيـة معينة ، أو من أجل الوصول إلى السـلطة ـ وبذلك تكون الحاجة إلى حكم القانون سـبيلاً للتخلص من الاثار السـلبية الناتجة عن ذلك التحول .

مـن ذلك كانت البلدان المنقسـمة محل دراسـة وبحـث من المعنييـن ، والمهتمين بشـؤونها ، ونرى أن حكم القانون يعد السـبيل الامثل الذي يـؤدي إلى تنميـة الديمقراطية في تلـك البلدان وبخلافه تسـود حالة الفوضـى والاحتراب بين مكونات المجتمع بدلاً من ترسيخ قواعد قانونية تحكـم العلاقـات الاجتماعية وتسـود المواطنة التـي تعبـر عن حالة من سـمو وعلـو القواعد القانونيـة ، والسـير باتجاه اشـراك المواطنين في الشـؤون السياسـية وقراراتها وترسيخ حق المشاركة السياسية كحق ديمقراطي أولي .

ممـا تقـدم نعتقـد أن حكـم القانـون وتنميـة الديمقراطيـة همـا السـبيل الأمثـل لمعالجـة مشـكلات البلدان المنقسـمة ، وحاولنا أن يكون العـراق نمـوذج دراسـتنا هـذه ، علـى الرغم من اقرارنا المسـبق أن في العـراق الكثير من المشـتركات التي تؤكد والى حد ما أن المجتمع العراقـي يُعد من المجتمعات المتجانسـة إلا أن الاحتـلال الامريكي وتداعياتـه أديا إلى خلخلة مجتمعية أثارت مكوناته المجتمعية بشكلٍ صار يُعد بلداً منقسـماً بسبب التناحر والاحتراب بين مكوناته المجتمعية.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

وبذلك فـان الفرض الرئيس فـي بحثنا هذا هـو (ان حكم القانون وتنميـة الديمقراطية هما السـبيل لتجاوز الاخفاقات التـي رافقت العملية السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣).

أولاً : دولـة وحكم وسـيادة القانـون دلالة مفاهيمية وعملية

دولـة القانون هو ما يعني قيام الدولة على نظام قانونـي يتصـف بالعموميـة , وذلك من شـأنه تنظيم شـتى علاقات المجتمـع , حيث الالتزام والقبـول بالقواعـد القانونية من قبـل الحاكمين والمحكوميـن على حد سـواء دونما تمييز , إلا أن النظرية الماركسـية تعتبر القانون والدستور مـن مكونـات البنـاء العلـوي للمجتمـع , إن انهيار القانون بسـبب أعمال العصيان والتمرد والإرهـاب يمثل عائقا أمام التحول الديمقراطي , بل وعلى عدم اسـتقرار النظام ذاته وانخفاض درجة شـرعيته .[١] أما حكـم القانون فلا يوجد أدنـى شـك بأن مـدى هيمنة حكـم القانون ، ما يعـرف بـ Rule of Law، يقيس مدى مدنية وتحضُّر أي مجتمع. وحكم القانون في قواميس السياسـة هو نـوع مـن الحكم حيث لا سـلطة تمـارس علـى أحد إلاَ حسـب أسـس ومنهجية ومحدِّدات القانون ، وحيث يستطيع أي مواطن أن يترافـع بقضيته ضدَّ أي شـخص مهما علا قدره وضدَّ أي مسؤول في الدولة يمارس خرق القانون.[٢]

وسـيادة القانـون قـادرة علـى المسـاهمة في المصالحة وبناء السـلم ليس فقط من خلال بناء إطار القوانين اسـتناداً إلى المعايير الاجتماعية التـي يمكـن للمجتمـع أن يلتزم بهـا طواعية ، ولكن أيضاً عن طريق توفير الاستقرار بموجب ارساء العدالة .[٣]

وصـف الأميـن العـام سـيادة القانـون بأنها " مبـدأ للحوكمـة يكـون فيـه جميع الأشـخاص والمؤسسـات والكيانـات ، العامـة والخاصة ، بما في ذلك الدولة ذاتها ، مسؤولين أمام قوانين صـادرة علناً ، وتطبق على الجميع بالتسـاوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مسـتقل ، وتتفق مـع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسـان «. ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سـيادة القانون ، والمساواة أمام القانـون ، والمسـاءلة أمـام القانـون ، والعدل في تطبيـق القانون ، والفصل بين السـلطات ، والمشاركة في صنع القرار ، واليقين القانوني ، وتجنب التعسف ، والشفافية الإجرائية والقانونية " . [٤]ومفهوم سـيادة القانون راسـخ في ميثاق الأمـم المتحدة . وتنص ديباجة الميثاق على أنه كأحد أهداف الأمـم المتحدة " أن تبين الأحوال التـي يمكـن في ظلهـا تحقيق العدالـة واحترام الالتزامات الناشـئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي " . وبالإضافة إلى ذلك ، يتمثـل أحد المقاصد الأساسـية للأمم المتحدة في " أن تتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ العـدل والقانـون الدولـي ، لحـل المنازعـات الدوليـة التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسـلم ، أو لتسـويتها ". والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعـام ١٩٤٨ يعطي أيضا سـيادة القانون مكانة بـارزة ، وينص على أنه " ... من الضروري أن تتمتع حقوق الإنسـان بحماية سيادة القانون إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد ...".[٥]

ما الرابط بين هذه الـدلالات الثلاث حتى نتكلم عـن دولة القانـون لابد أن يكون حكـم القانون سـائداً من السلطة التنفيذية ، وسيادة القانون من السـلطة التشـريعية وبـدون أي منهما لا يمكن الحديث عن دولة القانون .

وان نجـاح التحول نحـو الديمقراطية يسـتلزم تحقـق مجموعـة مـن الشـروط المجتمعيـة والسياسية المسبقة أهمها :[٦]

سيادة حكم القانون واسـتقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحياديتها .

عوامل قانونية وسياسية و مؤسسية مثل :

التسليم العام بشرعية الدولة المعنية في حدودها المتعارف عليهـا وبرباط مواطنيتها المحدد في إطارها الدستوري والقانوني .

تنوع النخب السياسـية والاقتصادية الممارسة للسـلطة علـى المسـتويات الوطنيـة والمحلية على النحو الذي يضمن عدم تركز السـلطة في قبضة القلة ويؤدي إلى شئ من الفصل والرقابة المتبادلـة بين ممارسـي السـلطة ويخدم من ثم الصالح العام .

حتميـة توفـر درجـة مـن النمـو الاقتصـادي وتماسـك الطبقـة الوسـطى كأمـر لاغنى عنه لإنجـاز التحـول نحو الديمقراطية ولاسـتقرار الحكم الديمقراطي .

ان الثقة والتمسك بالقيم المشتركة هي قيم أساسية في أي مجتمع سياسـي ، وهـي ترتبط ارتباطاً وثيقـاً بعمليـة تنقيح أو صياغة دسـتور جديد ، وتشـكل بعداً هاماً في العديد من سـيناريوهات بناء السـلم بعد انتهاء الصراع . والدسـتور هو في نهاية المطـاف وثيقة لإعادة تأطير أو تأكيد تلـك القيم وإرسـاء حقـوق الانسـان ، وتوفير الاصلاحـات في أجهـزة الدولة مـن أجل بناء الثقـة ، وذلك بهـدف بناء المجتمع السياسـي ، وبالتالي ترسيخ لشرعية الدولة . وأحد العناصر المهمة في أي دسـتور هو تعريـف المواطنة ، وهو عنصر مركزي اخر في عملية المصالحة بقـدر مـا تتصل بالهويـات ، وتوجد الدسـاتير أيضـاً لضمان حقوق غيـر قابلة للتصرف لكل مواطـن من الدرجـة المثاليـة دون تمييز على أسـاس العرق أو الدين أو الجنس أو الاعتقاد أو العقيدة أو الجماعة الإثنية .[٧]

ويمكـن للعمليـة التـي يتم من خلالهـا صياغة دسـتور أو تعديلـه أن تكون لحظة حاسـمة من أجـل المصالحـة ، لأن المشـاركة في صياغة الدسـتور توفـر فرصـة فريدة لتشـجيع عملية المصالحـة الوطنيـة التي تعـزز وتخلق رؤية وطنية لمستقبل الدولة ، فتتم عمليات استشارية تسمح بمناقشة مشروع الدستور مع المجتمعات المحلية ، ويمكن أن تساعد في توضيح توقعات جميع الاطراف ، وتسهم في انتاج صك قانوني يكـون بمثابة قاعـدة لمصالحة ملموسـة . كما تسـهم عـدد من الانشـطة المضطلـع بها لدعم العمليـة برمتهـا فـي المصالحة ومنهـا برامج التربيـة المدنيـة التي تهـدف لتعريـف الناس بالمؤسسـات والقيم والإجـراءات المنصوص عليهـا في الدسـتور الجديـد ، فسـيادة القانون قادرة على المساهمة في المصالحة وبناء السلم ليـس فقط من خلال بناء إطار القوانين اسـتناداً إلى المعاييـر الاجتماعية التـي يمكن للمجتمع أن يلتـزم بها طواعية، ولكـن أيضاً عن طريق توفيـر الاسـتقرار بموجب إرسـاء العدالة .[٨] يمكن أن يسـاعد اخضاع الجيش لسيطرة مدنية ، قادة التحول على بث الثقة المحلية والشـرعية الدولية. وهكذا، أيضا، يمكن تطوير الإجراءات الانتخابية التي تعبر عن إرادة الأغلبية ، والتي تُطمئن أولئك الذين يخسرون في الانتخابات أنه سيتم استيعاب المخاوف الأساسية في ظل سيادة القانون . [٩]

ثانياً : مصطلحيّ البلدان المنقسمة والمجتمع التعددي

البلدان المنقسمة

تاريخيـاً كان هنـاك نوعين من الانقسـام داخل الـدول ؛ الامـم المنقسـمة والدول المنقسـمة ، وبالنسـبة إلى النمط الاول فان الانقسـام يحدث لأمة من الأمم ذات وحدة ثقافية ولغوية لظروف طارئة كمـا حدث لألمانيـا (١٩٤٩-١٩٩٠) وفيتنـام (١٩٥٥- ١٩٧٤) وكوريـا ومنغوليا وجاء الانقسـام فـي هذه البلـدان نتيجة لعوامل خارجية ولم تنظر إليه شـعوب تلك البلدان على أنه سوف يطول العهد به ، وبالفعل قد تم توحيد كل من فيتنام وألمانيا وبقي في الحالات الأخرى مفهوم الأمة الواحدة راسخاً في ضمائر شعوبها رغم انشـطارها إلى قسمين ، لكن نشوء الدول بعـد نهاية الحرب البـاردة كان معظمه مرتبطاً بالنـوع الثانـي – أي الدول المقسـمة – والذي ينظـر إليـه على أنه تقسـيم دائم لأنـه تم نتيجة ضغـوط داخـل الدولة نفسـها بسـبب خلافات وفوارق جوهرية لو أنها استمرت لدمرت بنيان الدولة تماماً .[١٠]

ويمكـن وضع دلالة مبسـطة للبلدان المنقسـمة علـى أنهـا (تعبيـر مجـاز اسـتخدم سياسـياً واجتماعياً للإشـارة إلى البلدان التي تحوي في تركيبتها المجتمعية على التنوع والتعدد سـواء أكانت دينية أو قومية أو اثنية أو طائفية) .

ومنذ سـنوات ظهر فـي بلدان الغـرب المتقدم تعبيـر «مجتمع متعـدد اثنياً»، وأحيانـاً كانت تُسـتعمل كلمتا (ثقافياً) او (لغوياً) في وصف المجتمع هذا .[١١]

المجتمع التعددي

المجتمـع التعددي[١٢] هـو المجتمع المُجزأ بفعـل الانقسـامات الدينيـة أو الأيديولوجيـة أو اللغويـة أو الثقافيـة أو العرقيـة ، كمـا أنـه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسـية ، ومجموعـات المصالـح ، ووسـائل الإعـلام والمـدارس ، والجمعيـات التطوعيـة ، علـى أساس الانقسامات المميزة له . ويعرف البعض المجتمـع التعـددي على أنـه نقيـض المجتمع الوطنـي المنصهر، فهـو مجتمع تكون من عدة طوائف في إطار سياسي واحد .

جاء في معجم المعاني الجامع بأن التعددية اسم منسوب إلى تعدد ، وهناك عدة أنواع من الواقع والحقيقـة مع ضـرورة قبول الأنمـاط الثقافية والجنسية والعرقية والدينية القائمة بين مختلف الجماعات الإنسـانية . وهي في السياسـة نظام سياسـي قائم علـى تعايش الجماعـات المختلفة والمسـتقلة فـي الادارة مع تمثيلهـا في الحكم ، وتكون في التعددية الحزبية باعتماد عدة أحزاب سياسـية في دولة ما . وهـي حكم يتم من خلال عمليـة أخذ ورد من فئات متنافسـة من مختلف القطاعات أو من الحكومة ذاتها .[١٣]

وفي هذا المضمار يمكن تلخيص الإشـكالية في ضرورة التفريق بين المجتمع التعددي سياسـياً (pluraliste) ، بمعنـى حرية اراء المواطنين وتجمُعهم في أحزاب سياسية ، والمجتمع المتعدّد الطوائف أو الاثنيـات (multiculturaliste) كما هو موصوف في الادبيات السياسية الغربية التي تنادي بالتعددية الثقافية .[١٤]

والمجتمـع التعـددي وفقـاً للصياغة الرئيسـية ”لفيرنيفـال“ [١٥]يتكـون مـن جماعـات ثقافية مغلقة تشـمل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها

جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية.

في البلدان المنقسمة قياساً بالبلدان المتجانسة . كما يتفق الخبراء على أن مشكلة الانقسامات العميقة ، الاثنية وغيرها ، تكون أعظم شأناً في البلدان التي لم تغدُ ديمقراطية بعدُ أو لم تكتمل ديمقراطيتها قياساً بما تكون عليه في الديمقراطيات الراسخة . وأن مثل هذه الانقسامات تطرح عقبة كبرى أمام التحول الديمقراطي والحفاظ عليه في القرن الواحد والعشرين . ويبدو أن الاتفاق الاكاديمي حول هاتين النقطتين هو اتفاق شامل .

ثمة نقطة ثالثة انعقد حولها اتفاق واسع ، إن لم يكن شاملاً ، وهي أن النجاح في ترسيخ الحكم الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة يتطلب عنصرين أساسيين هما : تقاسم السلطة واستقلال الجماعات الذاتي . يعني تقاسم السلطة مساهمة ممثّلي الجماعات الطائفية المهمة جميعها في صناعة القرار السياسي ، خصوصاً على المستوى التنفيذي ؛ ويعني الاستقلال الذاتي أن لهذه الجماعات سلطة إدارة شؤونها الداخلية ، خصوصاً في مجاليّ التعليم والثقافة هاتان الخاصيتان هما الميزتان الأوليتان لذلك النوع من النظام الديمقراطي الذي غالباً ما يشار إليه باسم ديمقراطية تقاسم السلطة ، أو (الديمقراطية التوافقية) .[١٦]

في ستينيات القرن الماضي، طرح المفكّر أرنت ليبهارت نظاماً سياسياً يسمح للدول المنقسمة بمعالجة النزاعات التي تشهدها. ويعرف هذا النظام بـ(الديمقراطية التوافقية) ، حيث يقوم على إنشاء (حكومات تقوم على اتفاق مكتوب بين النخبة في الحكم ، بغية تحويل الديمقراطية في مجتمعات منقسمة وهشة إلى ديمقراطيات مستقرة) . ولتحقيق ذلك ، يضع ليبهارت عدداً من الشروط الاجتماعية في ما يعرف بـmass political structure وتتلخص كالتالي: [١٧]

ضرورة وضع حدود معيّنة بين الثقافات والإيديولوجيات المختلفة للحدّ من التوترات والشكوك بين الفرقاء كافة.

على ممثلي الطوائف في الحكومة التعاون في الحكم ، ولكن في الوقت نفسه عليهم العمل للحفاظ على ولاء جمهور كلّ واحد منهم .

العمل على تحقيق التوازن بين الطوائف المختلفة .

أما المجتمعات غير المتجانسة أو المتعددة والتي يورد ارنت ليبهارت حولها تعريفين لمفردة المجتمع التعددي الأول : المجتمع المقسم وفقاً لما يطلق عليه بالانقسامات القطاعية (الدينية الاثنية ، اللغوية ، الاقليمية ، الايديولوجية الثقافية ، العرقية ...) ، والتعريف الاخر للمجتمع المتعدد (حسب ليبهارت) هو أنه المجتمع الذي تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب .[١٨]

توصل المفكرون وعلماء السياسة إلى نظرية الديمقراطية التوافقية التي عرفها ليبهارت بأنها (النظرية التي تعني النظام السياسي الذي تتعدد فيه مصادر السلطة ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها [١٩]... وهي نمط من أنماط الديمقراطية التي تعبر عن استراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التوافق والتعاون بين كافة أطياف المجتمع بدلا من التنافس والتناحر الذي ربما يصل إلى احرب أهلية والتهديد بالانفصال عن

الدولــة من جانــب الفئة المقهورة أو المهمشــة وهــي نمط يتخــذ من عــدم الاكتفــاء بالأغلبية معيــارا وحيدا لحكم مجتمع ما ويرى المفكرون أن الديمقراطيــة التوفيقية تعمــل على الحد من مظاهــر العنــف من خــلال توافــق النخب في المجتمعات غير المتجانسة أساسه المشاركة في حكومات ائتلافيه أو تخالف بين الحزب الحاكم والأحــزاب المعارضة مع الاتفــاق على تمثيل هــذه القــوى في مؤسســات الحكم على أســاس نسبي كذلك تعطى الديمقراطية التوافقية للأقلية حق الاعتــراض عل ما تطرحــه الحكومة من تشريعات وقوانين .

التوافقية بهذا تمثل ضمانات توفر للأقلية حقوقاً دســتورية في مواجهــة الأغلبية بــل ويعتبرها البعــض رؤيــة اســتراتيجية لحســم النزاعات الداخليــة و حلا جيداً للمشــاكل التي تعاني منها الــدول التي تفتقــر إلى وجود حالــة من الوعي بأهمية تعدد الثقافــات وبالتالي تنجح في حلحلة النزاعات بين الثقافــات والطوائف وتحول من تحــول حكم الأغلبية إلى حكم اســتبدادي ويبقي الهدف الأســمى من التوافقيــة هو الوصول الى حكم ديمقراطي مستقر تنصهر فيها الاختلافات الفردية ويصبح المجتمع مكونا واحدا تذوب فيه كل الكيانات التــي الأخرى التي ربما يكون لها دور في احداث الانقسام في المجتمع الواحد.٢٠

ثالثاً : متطلبات حكم القانون وشروطه

مــن أبــرز متطلبات حكــم القانــون وأهمها ما أكــده المجلس الدولي لممارســي مهنــة القانون فــي إعلان له ســنة ٢٠٠٥ عندما أعتبر أن من أبــرز مكونات (حكــم القانون) وجــود قضاء مســتقل ومحايد يمارس تطبيق القانون بصورة عادلة وعلنيّة وبدون تأخير متعمّد يضرُ بالناس وعليــه أعتبــر المجلس أنــه من غيــر المقبول على الاطــلاق القبض التعسُــفي غيــر المبرر علــى أي مواطن ، ولا احتجــازه دون محاكمة ولا معاملته بقســوة أو بصــورة مهينة تحطُ من كرامتــه ومعتقداتــه أو بممارســة تعذيبه ، ولا محاكمته بصورة سريُة. ولسريان حكم القانون هنــاك وجه سياســي يجــب أن يتوفــر. فتطبيق حكم القانون يحتاج أن يكون من خلال وســائل ديمقراطيــة توفــر أولاً الأســس التــي تؤمِّن أم الفضائــل وهي العدالة ، ولا تســتثني ثانياً أحداً أيُــاَ كان من حكم القانون الذي يطبَّق بالتســاوي علــى المجتمع وعلــى الحكومــة ، والتي تفعِّل ثالثاً الفصل الحقيقي لا الصوري بين الســلطات الثلاث التشــريعيَة والتنفيذية والقضائية ، والتي رابعــاً تتأكَــد من انطــلاق جميــع القوانين من القائمة الشاملة لحقوق الإنسان العالمية ، والتي خامســاً مثلما تؤكَّد استقلالية القضاء تصُر على استقلالية مهنة المحاماة. (٢١)

رابعاً : تعزيز الحكم الديمقراطي

في عام ٢٠٠٧، طلبت لجنة السياســات التابعة للأميــن العام—وهي أعلى هيئــة لصنع القرار داخــل الأمانة العامــة للأمــم المتحدة—وضع اســتراتيجية على نطاق المنظمة للتعريف بنهج الأمم المتحدة لدعــم الديمقراطية ، معتمدة على ثلاثــة الأركان الرئيســية لعمل الأمــم المتحدة وهــي: الســلام ، والأمــن والتنميــة ، وحقوق الإنســان. وكلّف الأميــن العام الفريــق العامل المعني بالديمقراطية في اللجنة التنفيذية للســلام والأمن — التي أنشــئت فــي أيار/مايو ٢٠٠٧ — بمتابعة منتظمة لمسألة الديمقراطية ووضع الاســتراتيجيات على وجه الخصــوص. وبناء على ذلــك، دعم الفريــق العامل إعــداد مذكرة إرشــادية للأمين العام — نشــرت في عام عام ٢٠٠٩ — بشأن الديمقراطية .(٢٢)

يؤكد الحكم الديمقراطي الذي تدعمه الأمم المتحدة على دور الأفراد والشعوب – جميعهم وبدون أي استثناء - في تشكيل نموهم البشري والتنمية البشرية لمجتمعاتهم. ولكن يمكن للأفراد القيام بهذه المساهمات عندما يطلق العنان لإمكاناتهم الفردية من خلال التمتع بحقوق الإنسان.

وفي عام ٢٠١١، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ١٣٠ دولة ، وكرس ١,٥ مليار دولار في برامج الحكم الديمقراطي مما جعله أكبر مزودا في العالم في تقديم المساعدة للحكم الديمقراطي. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحد من بين ثلاثة برلمانات في العالم النامي ، وإجراء انتخابات كل أسبوعين. في عام ٢٠١٤ ، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمليات الانتخابية في جميع أنحاء العالم وساعد في تسجيل ١٨ مليون ناخب جديد. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا على تعزيز الشراكات وتبادل سبل تعزيز المشاركة والمساءلة والفعالية على جميع المستويات، والتي تهدف إلى بناء دول فعالة وقادرة تخضع للمساءلة والشفافية والشمولية- من الانتخابات إلى مشاركة النساء والفقراء.

وتقوم المفوضية بمشاركة سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة في مجال استحداث نهج متماسك على صعيد المنظومة بأسرها فيما يتصل بالديمقراطية والمساعدة الدستورية. وتحاول المفوضية أيضاً أن تقوم بالشراكة اللازمة مع المنظمات الحكومية الدولية التي تعمل على تعزيز الديمقراطية من قبيل المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية.

وتوفر المفوضية أيضاً دعماً متواصلاً من أجل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ، حيث تأتي بالمشورة اللازمة لعملية صنع القرار فيما يتعلق بمعايير تمويل البرامج والمقترحات الخاصة بالمشاريع .[٢٣]

يمثل بناء علاقات بناءة بين الحكومة الجديدة والمعارضة الجديدة تحديا مستمرا. وهذه المنافسة بين الحكومة والمعارضة أمر جيد يصب في صالح الديمقراطية ، ولكن الإعاقة الكاملة من قبل المعارضة لعمل الحكومة ، أو قمع الانتقادات من قبل الحكومة يمكن أن يدمر العملية السياسية بسرعة . ويمكن للقضاء المستقل الذي يحمل على عاتقه مساءلة السلطة التنفيذية من دون عرقلة الكثير من المبادرات الجديدة ووسائل الإعلام الحرة والمسؤولة ، أن يساعد في ترسيخ الديمقراطية المستدامة .[٢٤]

جعلت النظرية الديمقراطية من بناء دولة المواطنة واحترام حكم القانون بكل تجرد وليبرالية التعليم والخطاب الاعلامي شرطاً ضرورياً ومتلازماً للتحول الديمقراطي ، فالتحول الديمقراطي بدون ديمقراطيين في الحكم والمعارضة وبين قادة الرأي العام في المجتمع يعني الفوضى في أعقاب القمع .[٢٥]

من هنا اخترع التنظير السياسي فكرة الفدرالية المرنة ، والتي قال بها جيمس ماديسون والذي أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية ، حتى يمكن الجمع بين ماهو (مشترك ومتوافق عليه من ناحية ، وما هو خاص ومحلي من ناحية أخرى) .[٢٦]وتقتضي مرونة الفدرالية توسيع صلاحيات المركز بما يضمن تخفيف حدة الانقسامات ويقتضي درجة عالية من تمثيل الولايات في الحكومة الفدرالية

والتفـاوض بينهمـا حتى لا يسـود الاعتقاد بأن مركـز الدولة أداة في يد فئـة أو مجموعة ضد بقية فئات المجتمع .[٢٧]

خامسـاً : العلاقة بين المواطنة والديمقراطية والقانون في العراق

مـن الواضـح أن هنـاك اختلافاً بليغـاً بين نظامـيّ الحكـم الديمقراطـي والحكـم المطلق (الشـمولية) ، يمكن أن يفسر ولو بشكلٍ جزئي الاراء المنقسـمة بينهما . فنظـام الحكم المطلق ينطـوي علـى وعـود بحيـاة زاخرة ، منسّـقة وسـعيدة . ومع أنه لا يفي بوعوده أبداً ، إلا أن الوعد يبقى ، ويتجدد الأمل ، ويسـتمر الاعتقاد أن الأمة ستنجو في يوم من الأيام . بينما لا يُلزم النظـام الديمقراطي الحر نفسـه بوعود مماثلة ، بـل يترك للشـعب حرية البحث عن السـعادة والانسجام والوفرة . وفي أفضل الأحوال ، يؤمّن هذا النظام لمواطنيه الاستقرار ، والمساهمة في تسـيير الأمور العامة ، وتوطيـد دعائم العدالة فـي علاقتهم بين بعضهم ومـع الدولة ؛ ولكنها لا تعدهم أبداً بالخلاص . فالاسـتقلال معناه حق البحث الشـخصي ، أما تحقيـق النتيجة ، فيبقى مفتوحاً .[٢٨]

لا يمكن ممارسة الديمقراطية قبل قيام نظام ديمقراطـي ، ودون تطوير وتكريس المواطنة, لأن المواطنـة هي الإمكانيـة الوحيدة لتكريس سيادة القانون, والمساواة أمامه, ولممارسة الحد الأدنى من الحقوق , ومن ذلك المطالبة بالحقوق

فـإذا كان المواطـن يتوقع حكومة سياسـية بحكـم كونه مواطنـا , وكونه دافعـا للضرائب , فـإن الرعيـة لا تتوقع حقوقا سياسـية , وإنما التعامـل بالحسـنى والتسـامح , لذلـك تكـون المواطنـة هي المنطلق للمطالبـة بالديمقراطية بغرض الوصول إلى السـلطة وتوسـيع مفهوم المواطنـة , فغياب المواطنـة يقوض من جدلية العلاقة القائمة بين المواطـن والمجتمع المدني والدولـة , علما بأن الدولة فـي غياب المواطن لا يمكنها , وان حاولت , تجسـيد مفهوم وفكرة سـيادة الشـعب , كما أن الرعيـة المحكومة في غياب المواطنة لا يمكنها تجسيد مفهوم الحقوق على ارض الواقع أو المساهمة في تطويرها.

ففي عصرنا الحالي تشتق جملة من حقوق الفرد مـن مواطنته , اى من كونـه مواطنا في الدولة , وبذلـك تكون الدولـة الديمقراطيـة هي دولة المواطنين .[٢٩]

كثيـرا ما يقترن القانـون بالديمقراطية ، ودائما نردد ونصـف دولة القانـون بالديمقراطية٣٠، أن القانـون الـذي يجب إن يطبـق ويخضع له جميـع الأفراد في الدولة، أن يحتوي على ثلاثة عناصر أو أركان وكما يلي:[٣١]

الركـن الأول القاعـدة القانونيـة : التـي تواتر العمل بها وتتصف بالعمومية .

والركـن الثانـي أن ينظـم العلاقة بيـن الأفراد بعضهم مع البعض أو بين الأفراد والمؤسسات أو بين الدول وما يماثل ذلك .

الركن الثالـث وهو الإلزام الذي يتبعه المواطن ويلتزم بالقانون سواء طوعاً أو كراهية .

ومـن الجدير بالذكـر إن القانون ليس بالحارس الأميـن على الديمقراطيـة ، حتى لو صدر عن

برلمان منتخب، عندما يؤدي إلى الاعتداء على المصالح العامة مثلما حصل في قانون العفو الذي أصدره مجلس النواب العراقي وأخلى سبيل الكثير ممن ارتكب الجرائم بحق المصالح المالية للشعب ، وممن كان مرتكب ومدان بارتكابه لجرائم الفساد الإداري والمالي وتبذير واختلاس المال العام ، كذلك عندما يُبقي المجلس النيابي على القوانين التي صدرت في ظل نظام شمولي ديكتاتوري لا يرى في القانون إلا وسيلة من وسائل الحفاظ على سلطته الديكتاتورية ، ومنها القوانين التي تشجع على الفساد مثل الإبقاء على نص المادة (١٣٦/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، التي تمنح الموظف المختلس أو المتهم بجرائم تتعلق بوظيفته وتوفرت عليه أدلة الإدانة ، حصانة من أن يطاله حكم القانون .[٣٢]

فضلاً عن ، (ان في العراق كانت التصفية السياسية المباشرة والمنهجية للتعددية الموروثة عن الحقب السابقة هي السمة البارزة للتطور السياسي ، ولم يكن من الممكن الحفاظ على الحكم المطلق والأحادي من دون الدخول في حروب داخلية وخارجية مستمرة كان من نتيجتها التدمير السياسي والمعنوي والاقتصادي للمجتمع والبلاد معا) [٣٣]

سادساً : دستور العراق الدائم و سيادة القانون

نصت المادة السادسة من الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ على الاتي : (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور) . و أشار الدستور العراقي إلى مبدأ سيادة القانون في مواطن أخرى حيث نصت المادة ١٣ على : [٣٤]

اولاً : يُعدُ هذا الدستور القانون الاسمى والاعلى في العراق، ويكون ملزماً في انحائه كافة وبدون استثناء .

ثانياً : لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، ويُعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم أو اي نص قانوني آخر يتعارض معه .

أرسى الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥ مبدأ سيادة القانون في المادة الخامسة حين ورد النص على أن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها ، وتعني السيادة القانونية ان يكون القانون بكل قواعده النافذة دستورية كانت أو تشريعية لها الغلبة على الجميع سلطات عامة أو أفراد بلا استثناء وسيادة القانون تعني أيضاً التطبيق المتوازن للقواعد القانونية على الجميع في الدولة أفراد أو سلطات عامة واتخاذ الأخير كمعيار لمعرفة مشروعية الأعمال من عدمها وهذا المبدأ يتصل أيضاً بسمو أحكام القانون موضوعياً وشكلياً ، ويراد بالسمو في جانبه الموضوعي سيادة المضمون الإيجابي للقواعد المتمثلة أصلاً باحترام الحقوق والحريات الإنسانية ، وبهذا تكون الدولة قانونية أي يسودها مبدأ المشروعية ، وتكون سلطاتها العامة تشريعية وتنفيذية وقضائية محكومة بنصوص تشريعية لا مناص من الالتزام بها والتقييد بحدودها ما يؤكد سمو الدستور واحترام الحقوق والحريات العامة والخاصة، وبخلافه ان كان القانون ليس سيداً ستكون الدولة بوليسية أو استبدادية توضع القواعد القانونية لتطبق على فئة دون أخرى فيعم الظلم والحيف وتتكرر حوادث العدوان على الحقوق والحريات ويطفو

إلى السطح حكم الفرد أو الحزب الواحد وهو مقدمة لسيادة النظام الدكتاتوري ،٣٥

وبذا يرشح لدينا استنتاج ان مبدأ سيادة القانون على الجميع في العراق لا مناص منها وهي تستدعي مبادئ تكملها على رأسها :٣٦

١- الديمقراطية وتطبيقاتها المختلفة تتصل بالشعب (مصدر السلطة) والتمتع بالحقوق مدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية حق خالص للشعب أيضاً، وكل ما تقدم بحاجة إلى قانون يبين الحق أو الحرية ويحميه وإلا كان مجرد شعار بلا معنى حقيقي.

٢- الاستفادة من قانون الانتخابات الذي سنه البرلمان واعتمد اسلوب القائمة المفتوحة التي عززت حرية اختيار الشعب لممثليه

٣- ان تحتكر الدولة امتلاك القوة المادة (السلاح) كونها الجهة الوحيدة ربما التي تستطيع ضبط النفس في استعمال هذه القوة المميتة، وغيرها مهما تمتع بخصائص وسمات من الممكن ان يوجه ذلك السلاح لخدمة مصالحه الضيقة.

٤- المساواة التامة أمام القانون، وتبني العدالة في التعامل مع المواطنين والمقيمين بلا أي تمييز ولأي سبب كان.

٥- توفير الأمن القانوني للأفراد بان يكون القانون في متناول الجميع ويكون مستساغاً قابلاً للفهم والتطبيق.

توفير ضمانة الرقابة القضائية على تطبيق القواعد القانونية بكل مستوياتها لضمان عدالتها وتطابقها مع القواعد الأسمى منها.

من المهم في تحليل سيادة القانون والديمقراطية في العراق استخدام سلسلة بيانات نظام الحكم [٣٧]، كونها المصدر الرئيس لوضع تصور على عملية إحلال الديمقراطية في العراق ذلك لأن معاييره حاسمة عند مناقشة الخصائص ذات الصلة ووجهات النظر المتعارضة .

إن اجراء انتخابات لا تجعل الدولة ديمقراطية ، وإنما أحد المحاور الرئيسة في الديمقراطية وفي عملية تشكيل الدولة . انتقل العراق من دولة بوليسية يحكمها حزب واحد ، إلى دولة تحكمها أحزاب متعددة ، دولة اتحادية عقدت انتخابات حرة ومستمرة ، وللأحزاب فيها حرية في أن يتم انتخاب مرشحيها في أي محافظة من البلاد .[٣٨]

على الرغم من الانتقادات التي صدرت في تقرير مؤشر نظام الحكم لعام ٢٠١٠ ؛ لوجود مشاركات سياسية محظورة ، كانت هناك أحزاب عربية تعمل في المحافظات الكردية ، وأحزاب كردية تعمل في المحافظات العربية ، وفي الانتخابات الوطنية في العام ٢٠٠٥ ظهرت الانقسامات الطائفية بشكل واضح ، حين شكلت الاحزاب السياسية الشيعية تحالفاً خاصاً بهم كما ، شكلت الاحزاب الكردية التحالف الكردستاني ، اللذين سيطرا على أول انتخاب اتحادي ، وفي عام ٢٠١٠ شكلت الأحزاب الرئيسة تحالفات مع الأحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين ، على أساس الهوية الوطنية العراقية ، وعلى خلفيات سياسية مشتركة ، وهو ما يمثل تحولاً من الانقسام العرقي والطائفي ، والأمر الذي شجع هذا التغيير هو نظام الانتخابات ، الذي تحول من نظام دائرة انتخابية واحدة كما في

عام ٢٠٠٥ ، إلى ١٨ دائرة انتخابية على أساس المحافظات ، وفي عام ٢٠١٤ قامت الأحزاب الكردية بالعمل بشكل منفصل هذه المرة ، كما فعلت الاحزاب الشيعية عندما بدأت عملها عام ٢٠١٠ .

على الرغم مما سبق الاشارة اليه ، لا تزال السياسة العراقية تصنف وفقاً لأسس عرقية وطائفية ، ولكن ومع كل انتخابات تجري ، حصل تغيير في الأحزاب السياسية ؛ للابتعاد عن هذه الانقسامات ، ولا يفرض الدستور العراقي التقسيم العرقي والطائفي رغم ما تمت ممارسته على مدى العقد الماضي ، وهذا يسمح للحكومات المستقبلية بأن تترك الماضي فيما يخص تشكيل الحكومات على أسس الحصص العرقية والطائفية .٣٩

ما يمكن ملاحظته بشأن العراق : [٤٠]

ما يزال التنازع حول طبيعة وهوية الدولة حاضراً بقوة .

علاقة رابطة المواطنة بالولاءات الأولية للجماعات العرقية والمذهبية لم تحسم مؤسسياً بعد .

لا تنشأ الثقافة الديمقراطية المدنية نشوءاً آلياً ومن دون تمهيد مسبق. لذلك فالمطلوب اليوم ، بناء ثقافة ديمقراطية مجتمعية ، قولاً وفعلاً ، تبدأ من الأحزاب ونخبها ، مروراً بالتغيير المادي لمفهوم الحزب السياسي ، وصولاً لمفهوم السياسة كشأن عام. وهذا يستلزم تحولات جذرية في الثقافة الحزبية وفِي الثقافة السياسية للمجتمع. وبذلك تصبح السياسة مجالاً مفتوحاً للتداول الحر، ومتحررةً من احتكار الرأي والاستئثار الفئوي والطائفي والقومي والقداسة المصطنعة ومن إقحام الدين في السياسة وإضفاء طابع الشرعية على اختلاف الرأي وعدم تسييس الحقوق المدنية وتنمية ثقافة المواطنة المتساوية. فالناس يتعلمون بسرعة عندما تكون الحوافز الحقيقية في المتناول ، لأن التعبئة الشعبية للديمقراطية لا تعرف التوقف. ويمكن أن تكون الانتخابات المقبلة (مجلس النواب ، برلمان إقليم كردستان ، مجالس المحافظات) فرصاً حقيقية لتحقيق ذلك ومناسبة للمراجعة على طريق الخروج من دوامة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على الرغم من اتساع الشكوك التي تراود الناس حول المستقبل.[٤١]

سابعاً : دور الاحزاب السياسية في سيادة القانون والديمقراطية في العراق

هنا لابد من التذكير بأن عملية تحقيق الديمقراطية تقترن بمستوى إدراك المجتمع للتحديات التي تقف أمامه والدور التنويري الذي تقوم به الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال الارتقاء بدور الفرد والمجتمع على طريق بناء المجتمع الحر والمتحرر من قيود التخلف الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي (الجهل والأمية وثقافة الطاعة والخنوع).

وللأحزاب السياسية دور مهم في هذه العملية ، كونها أدوات تنشئة سياسية وتحديثاً تقوم على الربط بين الفكر والتنظيم باتجاه تعبئة الناس صوب أهداف وبرامج محدّدة لتحقيق الديمقراطية .

الملاحظ هنا، أن الظاهـرة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ تميّزت بغلبة الطابع السلبي والكمّي (بلـغ عدد الأحـزاب المجـازة رسـمياً ٢٠٥) واقتصـر عملهـا فـي الغالـب الأعـم (خاصة الحاكمـة منهـا) من خدمـة الصالح العـام الى تحقيـق المصلحـة الذاتيـة والنفوذ السياسـي. واشـتركت الأحزاب (باسـتثناء قلـة قليلة) في أوسـع عمليات فسـاد ، إضافة الى شراء الذمم والتزوير الصارخ لإرادة الناخبين في انتخابات السنوات الماضية .

واعتمـدت الأحـزاب المتنفـذة إسـتراتيجية إضعـاف واختـراق مؤسسـات الدولة وفرض قواعد الولاء والنفوذ فيها. وهكذا فإن الأشـكال المؤسسـية والآليـات التنفيذيـة التـي تطـرح كترجمة لمبادئ الديمقراطية ، تقود بالممارسـة العملية الى تكريس الاستبداد والتسلطية وإفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي .وبدلاً من أن تسهم الأحزاب في الارتقاء بدور المجتمع وتلبية متطلباتـه ، أصبحـت عبئاً عليه. ولعلَّ القاسـم المشـترك لجميع الأحزاب السياسـية العراقية بمختلـف مشـاربها الفكرية يتمثل فـي افتقادها الديمقراطيـة في حياتهـا الداخلية واسـتعدائِها الرأي الآخر مهما كان صوابه.

أدّى ذلـك وغيـره الـى توفير البيئـة المعيارية لإخفـاق الأحـزاب ، مـروراً بفشـل تحقيـق الديمقراطية وصولاً إلى العجز في عملية اعادة بنـاء الدولـة ، وأنتج ذلـك الظـروف الملائمة لاستشراء الفسـاد والاسـتبداد والإرهاب . مع التأكيد أن جميع الأحزاب ، تتحمل ذلك بدرجات مختلفة ، الحاكمة منها وغير الحاكمة ، العربية منهـا والكردية ، الإسـلامية منهـا والعلمانية.

ومرد ذلـك التعميم ، هو إلى البيئـة المجتمعية والثقافية المنتجة لهذه الأحزاب .[٤٢]

ولا تـزال تعيش في قسـم كبير منها وتعتمد في إعادة إنتاج لحمتها وتضاماتها الداخلية إلى حد كبير على مؤسسـات وهياكل وقيم قديمة ترجع إلى ما قبل السياسـة الحديثة من أسـرة وعائلة وعشـيرة وطائفـة وجيـرة .. إلخ . أمـا الخبرة السياسية الحديثة -أعني العمل في إطار تضامن مواطنـي يجمـع الأفـراد مـن وراء انتماءاتهم وارتباطاتهم الأهلية الخاصة - فلا تزال ضعيفة جـداً. كما أن الخبرة التي تراكمت خلال الحقبة الأولى من ممارسة الحياة السياسية الحديثة في منتصف القرن العشـرين لم ولا تنتقل بسـهولة وأحيانـاً لـم تنتقـل بتاتاً إلـى الأجيـال الجديدة وتعرضت إلى انقطاعات كبيرة فيها.[٤٣]

أن تنظيـم الانتخابات التشـريعية الدورية كآلية لإدارة التنافس السياسى فى مجتمعات لم يستقر بهـا بعد حكـم القانـون وتعانى إما مـن غياب الحيادية والفاعلية عن مؤسسـات الدولة أو من هيمنـة التشـكيلات الطائفية والعرقيـة ليس له إلا أن يـؤدى إلـى تعميق التوتـرات المجتمعية والسـماح للصراعـات بيـن النخب السياسـية والاقتصاديـة بـأن تغـزو كامل الفضـاء العام وتضعف إلى حد الإلغاء الدولة الوطنية.[٤٤]

أن تقليص التأثيرات السلبية للانتماءات الأولية/ العمودية (العرقية والدينيـة والطائفية والقبلية) علـى عملية التحـول الديمقراطى والمشـاركة السياسـية إنمـا يتطلـب التحـرك بفاعلية على طريـق بناء ثقافة للعيش المشـترك تسـتند إلى تكريـس أسـس ومبـادئ المواطنـة ، وسـيادة

القانــون ، والعدالة الاجتماعيــة ، وتعزيز دور مؤسســات المجتمــع المدنــى العابــرة للأديان والطوائــف والأعراق والمناطــق ، فضلاً عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط لتحقيق تنمية اقتصاديــة واجتماعية متوازنة. وبالإضافة ذلك ومن أجل تعزيز عملية التحول الديمقراطى فى مرحلــة ما بعد الحــروب والصراعات الداخلية فإنه تبــرز حاجة ملحة إلى نزع أســلحة القوى والمليشــيات التــى ارتبطــت بفتــرة المواجهة والحــرب ، ووضــع حــد لمظاهر التســلح فى المجتمع.(٤٥)

الخاتمة :

تحمــل المجتمعــات التعدديــة عوامــل تفرقــة ومعوقــات كثيــرة أمــام حكــم القانــون وتنمية الديمقراطيــة فيهــا ، إذا كان الحكــم فيها يتســم بالفئوية وغلبة فئــة اجتماعية معينة بقية الفئات الاجتماعية واستئثارها بالسلطة والحكم ، بشكلٍ يقوض تعدديتها ويحول تلك التعددية من عامل اثراء ومساند لخلق مجتمع متجانس ، إلى عامل تفرقــة ومجتمع غيــر متجانس تغلــب فيه حالة الصراع على حالة التعاون بين مكوناته .

عانــى العــراق بســبب الاحتــلال الامريكــي وتداعياتــه من مشــكلات جمّة تتعلــق بوحدته المجتمعية ومكوناتــه ، فعانى منذ العام ٢٠٠٣ من مشكلات تتعلق بالطائفية والولاءات الاولية وغلبتها على الوحدة والولاء للوطن ، وأثر ذلك فــي عملية التحول إلــى الديمقراطية ، إذ وعلى الرغــم من اجراء عمليات انتخابية اتســمت في غالبهــا الاعــم بوجود مؤشــرات فــي الانتقال الايجابــي إلــى الديمقراطيــة إلا ان العراق ما يزال بحاجة إلى ركنين أساسيين يجب توافرهما وهمــا حكم القانون وتنمية الديمقراطية من أجل ترسيخ الديمقراطية فيه ، ونرى أن ذلك يتطلب التي :

ضــرورة ترســيخ مبــدأ المواطنــة ، من خلال تغليــب الولاء للوطــن على الــولاء للطائفة أو العشــيرة وهذه مهمــة كبيرة ، تتعلق بالتنشــئة الاجتماعية السياسية ، ودور النخب السياسية .

يقــع علــى كاهل الاحــزاب السياســية العراقية مســؤولية كبيرة في ترسيخ حكم القانون وتنمية الديمقراطيــة ، بدأً من الاحزاب نفســها مروراً بعلاقتهــا بالمواطنيــن وصــولاً إلــى نظرتهــا الوطنية بعيداً عن علاقاتها الفئوية الضيقة .

ينبغــي أن يتضمن برنامــج الحكومة – أياً كان شكلها وتسميتها - الســبل الكفيلة لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لاســيما بركنيها الاساسيين التداول الســلمي للســلطة والاعتراف بالتعددية – بالمفهــوم العــام لهــا - كعامل اثــراء للعملية الديمقراطية .

العمــل علــى رفــد الهويــة الوطنيــة بعناصر ترســيخها ، وهــذه مهمــة الاحزاب السياســية العراقية ، ومسؤوليتها لأنها تمثل الحلقة الوسط بين المجتمع والدولة .

المصادر :

أولاً : الوثائق

الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

تقرير الأمين العام كوفي أنان ، ســيادة القانون والعدالــة الانتقاليــة فــي مجتمعــات الصــراع

ومجتمعات ما بعد الصراع (S/٢٠٠٤/٦١٦) ٣ اب / اغسطس ٢٠٠٤ .

ثانياً : الكتب

ابراهام لونثال ، سيرجيو بيطار ، « الوصول إلى الديمقراطية : دروس من التحولات الناجحة « ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٥/١٢/١٧ .

تزفيتان تودوروف ، الأمل والذاكرة : خلاصة القرن العشرين ، ترجمة : نرمين العمري ، العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٦ .

جورج قرم ، نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية ، دار الفارابي ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٣ .

حمزة حداد ، هل فشلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٦.

حنان عز العرب خالد ، دور البرلمان في المصالحة الوطنية : دراسة لبعض الحالات الافريقية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

حوسين بلخيرات ، النظرية السياسية للمجتمع الدولي : دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان – الاردن ، ٢٠١٧ .

سعد الدين مسعد هلالي ، الجديد في الفقه السياسي المُعاصر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ٢٠١١ .

سوسن زغلول السيد علي مصطفى ، دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١-٢٠١٦، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، ٢٧ تموز / يوليو ٢٠١٦

علي عبود المحمداوي & حيدر ناظم محمد ، الديمقراطية والمجتمع المدني : دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠١١ .

علي فخرو ، حكم القانون .... لكن قانون من ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، جامعة الخليج للعلوم والتكنلوجيا ، الكويت ، ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢ .

عمرو حمزاوي ، عن شروط التحول الديمقراطي : بين حكم القانون والانتخابات الدورية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، ٢٥ ايار ، ٢٠١٨ .

محمد نبيل الشيمي ، الديمقراطية التوافقية في المجتمع التعددي المجزأ بفعل الانقسامات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ .

معتز بالله عبد الفتاح ، مصر التي نريد ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

ياسمين حسين عباس أحمد ، التعددية الدينية والاستقرار السياسي في الهند ٢٠٠٧-٢٠١٦ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، ٢٠ تموز / يوليو ٢٠١٦ .

ثالثاً : الصحف :

العين محمد البندقجي ، مفهوم التعددية

والتنوع ، جريدة الرأي (الاردنية) ، الاربعاء ٢٠١٥/١/٢٨ .

حازم صاغية ، (المجتمع التعددي مابين شرق وغـرب) ، جريدة الحياة (اللندنية) ، ٥ تموز / يوليو ١٩٩٩.

٣- حيـاة الحريـري ، ط بين التقسـيم وتهجير المسيحيين من لبنان ، جريدة الاخبار (اللبنانية) ، الاربعاء ٥ اب / اغسطس ٢٠١٥ .

٤- مهـدي جابـر مهـدي ، (الديمقراطيـة والمجتمعـات الحـرّة : العراق بعـد ٢٠٠٣)، جريـدة المـدى ، العـدد (٤١٣٦) ١٤ / ٢/ ٢٠١٨ .

رابعاً : الانترنت :

١- ماهي سـيادة القانون ، الامم المتحدة ، على الرابط

https://www.un.org/ruleoflaw/ar/
/what-is-the-rule-of-law

٢- التخطيط الدسـتوري في مجتمعات منقسمة ، نقـلاً عـن الرابـط : https://platform.
٢٩١٢٩/٢/almanhal.com/Files

٣- الديمقراطية ، الامم المتحدة ، على الرابط :

http://www.un.org/ar/sections/
issues-depth/democracy/index.html

٤- سـلمى شـاهين ، (المواطنـة فـي عيـون الصحافـة المصريـة : تحليل لتنـاول الصحف المصرية لقضايا المواطنة) ، على الرابط :

http://www.arabsfordemocracy.
/org ٢٠١٧ -٠٨ -٣١ -١٠ -٣٤ -١٥

٤٢=itemlist?start

٥- القاضـي سـالم روضـان الموسـوي ، الديمقراطية والقانون ، المحكمة الاتحادية العليا – جمهورية العراق ، على الرابط :

٤٠١٣.https://www.iraqfsc.iq/news

٦- برهان الدين غليون ، (معوقات الديمقراطية في الوطن العربي) على الرابط :

https://www.aljazeera.net/
-٤٤cd-٨١٣ba٠٤٥/specialfiles/pages
٩١٤b-f٥ffdc٤c٥١aa-٤c٢c

٧- عـلاء ابراهيم محمود الحسـيني ، (الدور السـلبي لمجلس النواب العراقي في مبدأ سيادة القانون) ، شـبكة النبأ المعلوماتية ، السبت ٣٠ أيلول ٢٠١٨ . على الرابط :

https://annabaa.org/arabic/
١٦٧٣٤/rights

٨- حسنين توفيق ابراهيم ، (التحول الديمقراطي من منظور عربي) ، مجلة الديمقراطية ، على الرابط

http://democracy.ahram.org.eg/
aspx.٤٢٦/News

الهوامش

١- سوسـن زغلـول السـيد علي مصطفـى ، (دور النخبـة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية

، القاهرة ، ٢٧ تموز / يوليو ٢٠١٦ .

٢- علي فخرو ، (حكم القانون .... لكن قانون من ، مركز الخليج لسياسات التنمية ، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا ، الكويت ، ٤ تموز / يوليو ٢٠١٢) .

٣- حنان عز العرب خالد ، دور البرلمان في المصالحة الوطنية : دراسة لبعض الحالات الافريقية ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ٨٤ .

٤- تقرير الأمين العام كوفي أنان ، سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع (S/٢٠٠٤/٦١٦) ٣ اب / اغسطس ٢٠٠٤ ، ص ص ٥ – ٦ .

٥- ماهي سيادة القانون ، الامم المتحدة ، على الرابط

https://www.un.org/ruleoflaw/ar/what-/is-the-rule-of-law

٦- عمرو حمزاوي ، عن شروط التحول الديمقراطي : بين حكم القانون والانتخابات الدورية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، ٢٥ ايار ، ٢٠١٨ .

٧- حنان عز العرب خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .

٨- حنان عز العرب خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

٩- ابراهام لونثال ، سيرجيو بيطار ، (الوصول إلى الديمقراطية : دروس من التحولات الناجحة) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العراق ، ٢٠١٥/١٢/١٧ .

١٠- حوسين بلخيرات ، النظرية السياسية للمجتمع الدولي : دراسة في اتجاهات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان – الاردن ، ٢٠١٧ ، ص ص ١١٥-١١٦ .

١١- حازم صاغية ، (المجتمع التعددي مابين شرق وغرب)، جريدة الحياة (اللندنية) ، ٥ تموز / يوليو ١٩٩٩.

١٢- ياسمين حسين عباس أحمد ، (التعددية الدينية والاستقرار السياسي في الهند ٢٠٠٧-٢٠١٦) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، ٢٠ تموز / يوليو ٢٠١٦ .

١٣- نقلاً عن : العين محمد البندقجي ، (مفهوم التعددية والتنوع) ، جريدة الرأي (الاردنية) ، الاربعاء ٢٠١٥/١/٢٨ .

١٤- جورج قرم ، نظرة بديلة إلى مشكلات لبنان السياسية والاقتصادية ، دار الفارابي ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٣، ص ١٨٦ .

١٥- يُعد فردريك جيمس فيرنيفال (١٨٢٥-١٩١٠) هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م.ج. سميث ما بدأه (فيرنيفال) ، وحاول صياغة نظرية عامة عن (التعددية الثقافية) .

١٦- التخطيط الدستوري في مجتمعات منقسمة ، نقلاً عن الرابط : https://platform. ٢٩١٢٩/٢/almanhal.com/Files

١٧- حياة الحريري ، ط بين التقسيم وتهجير

المسيحيين من لبنان ، جريدة الاخبار (اللبنانية) ، الاربعاء ٥ اب / اغسطس ٢٠١٥ .

١٨- نقلاً عن : علي عبود المحمداوي & حيدر ناظم محمد ، الديمقراطية والمجتمع المدني : دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي ، صفحات للدراسات والنشر ، دمشق ، ٢٠١١ ، ص ٢٠ .

١٩- نقلاً عن : محمد نبيل الشيمي ، (الديمقراطية التوافقية في المجتمع التعددي المجزأ بفعل الانقسامات) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية ، القاهرة ، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ .

٢٠- محمد نبيل الشيمي ، مصدر سبق ذكره

٢١- علي فخرو ، مصدر سبق ذكره .

٢٢- اليمقراطية ، الامم المتحدة ، على الرابط :

http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/democracy/index.html

٢٣- الامم المتحدة ، الديمقراطية

نقلاً عن /http://www.un.org/ar/sections issues-depth/democracy/index.html

٢٤- ابراهام لوينثال ، سيرجيو بيطار ، مصدر سبق ذكره .

٢٥- معتز بالله عبد الفتاح ، مصر التي نريد ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩

٢٦- نقلاً عن : معتز بالله عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩

٢٧- المصدر نفسه ، ص٤٧

٢٨- تزفيتان تودوروف ، الأمل والذاكرة : خلاصة القرن العشرين ، ترجمة : نرمين العمري ، العبيكان للنشر ، الرياض ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٠-٢١

٢٩- سلمى شاهين ، (المواطنة في عيون الصحافة المصرية : تحليل لتناول الصحف المصرية لقضايا المواطنة) ، على الرابط :

http://www.arabsfordemocracy.org/٢٠١٧-٠٨-٣١-١٠-٣٤-١٥/٤٢=itemlist?start

٣٠- القاضي سالم روضان الموسوي ، الديمقراطية والقانون ، المحكمة الاتحادية العليا – جمهورية العراق ، على الرابط :

https://www.iraqfsc.iq/news/٤٠١٣.

٣١- المصدر نفسه .

٣٢- القاضي سالم روضان الموسوي ، مصدر سبق ذكره .

٣٣- برهان الدين غليون ، (معوقات الديمقراطية في الوطن العربي) على الرابط :

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/٩١٤b--٤c٢c-٤٤cd-٨١٣ba٠٤٥f٥ffdc٤c٥١aa

٣٤- الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ .

٣٥-علاء ابراهيم محمود الحسيني ، (الدور السلبي لمجلس النواب العراقي في مبدأ سيادة القانون) ، شبكة النبأ المعلوماتية ، السبت ٣٠ أيلول ٢٠١٨ . على الرابط :

https://annabaa.org/arabic/rights/١٦٧٣٤

٣٦- المصدر نفسه .

٣٧- تطورت بحوث مؤشـر نظام الحكم على مدى عقود ، ففي كل مشـروع بحثـي جديد يتم جمع بيانات جديدة ليتم استخدامها من قبل الباحثين . ومن الجدير بالذكر أن المشـروع الرابع لنظام الحكم الذي أجري مؤخراً (نظام الحكم الرابع) يدار مـن قبل مركز السـلام المنهجـي ، الذي يديره مونتي مارشـال . ويهدف مشـروع نظام الحكم الرابع الذي اسـتند إلى مشـاريع سابقة ؛ لإجـراء قيـاس موضوعي لنسـبة الديمقراطية والاسـتبداد للدول ذات السيادة ، التي يبلغ عدد سـكانها أكثر مـن ٥٠٠،٠٠٠ نسـمة ، وقد تم نشر اخر مجموعة من التقارير الدولية في عام ٢٠١٠ ، في حين لا يزال تحديث وتنقيح مؤشر الديمقراطية يشـكل سنوي ، لإجراء المزيد من البحـوث . منـذ أول سلسـلة من البيانـات التي تم نشـرها أصبح نظام الحكـم أحد أهم مصادر الأكاديميين للرجـوع اليهـا ليتم اسـتخدامها ، لتعقـب تغيير النظام وآثـاره ، وبعد كل ما قيل عن هذا المؤشـر فلا يزال مؤشـر نظام الحكم غائباً بشكل كبير عن مقترحات النقاد في وضع العـراق . وذلك لأن بيانات مؤشـر نظام الحكم تقدم معلومـات ايجابية تخالف ميولهم السـلبية القائلـة بأنّ الديمقراطية قد فشـلت في العراق . ينظـر : حمزة حداد ، هل فشـلت عملية إحلال الديمقراطية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ١٦.

٣٨- حمـزة حـداد ، مصدر سـبق ذكره ، ص ص ٢٤ ـ ٢٥

٣٩- المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

٤٠- عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .

٤١- مهدي جابر مهدي ، (الديمقراطية والمجتمعات الحـرّة : العراق بعد ٢٠٠٣) ، جريدة المدى ، العدد (٤١٣٦) ١٤ / ٢/ ٢٠١٨ .

٤٢- مهدي جابر مهدي ،(الديمقراطية والمجتمعات الحرّة : العراق بعـد ٢٠٠٣)، جريدة المدى ، العدد (٤١٣٦) ١٤ / ٢/ ٢٠١٨ .

٤٣- برهان الدين غليون ، مصدر سبق ذكره

٤٤- عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .

٤٥- حسنين توفيق ابراهيم ، (التحول الديمقراطي من منظور عربي) ، مجلة الديمقراطية ، على الرابط

http://democracy.ahram.org.eg/aspx.٤٢٦/News

مراكز الأبحاث الإستراتيجية في العراق واقعها وسبل تفعيلها

أ.د. خالد عليوي العرداوي(*)

المقدمة

تواجه مراكز الأبحاث في العراق شأنها شأن اغلب نظيراتها في العالم العربي واقعا غير محفز، لكنه لا يخلو من التفاؤل والامل بالتطور نحو الأفضل، وهذا الأمر طبيعي جدا؛ لأن هذه المؤسسات البحثية تكتسب زخما وتأثيرا مستمرا يتناسب طرديا مع تقدم الحضارة الإنسانية المعاصرة، لما تتمتع به من مؤهلات بحثية وبشرية عالية المستوى، ولما تلعبه من أدوار كبيرة في جميع الصُعد، ولاسيما ميدان صناعة القرار، اذ لا غنى عنها لأي صانع قرار ناجح سواء كان مسؤولا حكوميا أو قائدا سياسيا أو مدير شركة. فالقرارات الناجحة هي الحصيلة النهائية لتحليل جيد للبيئة التي تتخذ فيها، ودراسة هذه البيئة من كل جوانبها، وتحديد التحديات الذاتية والخارجية التي تواجهها، والبحث في الخيارات المتاحة، ومن ثم اختيار أنسب الخيارات وأقربها الى التطبيق هي من المهام اللصيقة بعمل مراكز الأبحاث.

ان هذا البحث المتخصص بتفعيل مراكز الأبحاث الإستراتيجية في العراق يحتاج بادئ ذي بدء الى معرفة واقع عمل مراكز الأبحاث عموما في هذا البلد، ومنها ضمنا مراكز الأبحاث الإستراتيجية، فالعقبات التي تواجه هذه المراكز واحدة، وهي جزء من حالة شاملة تشل عملها وتمنعها من القيام بأدوارها على أكمل وجه، وهذه هي الفرضية التي يقوم عليها البحث. اما البحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك، فيمثل جوهر مشكلة البحث التي سينشغل الباحث عبر صفحات بحثه بإيجاد الإجابة عنها بحكم الخبرة والتجربة الممتدة الى أكثر من عشر سنوات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، معتمدا على منهج التحليل النظمي في عملية البحث العلمي. لذا تم تقسيم البحث على مبحثين: الأول ينشغل بتوضيح التنظيم القانوني لعمل مراكز الابحاث في العراق، داخل وخارج وزارة التعليم العالي، وبمطلبين، أما الآخر فتم تخصيصه لتوضيح واقع مراكز الأبحاث الإستراتيجية في العراق،

(*) مدير مركز الدراسات الإستراتيجية - جامعة كربلاء

وآليات تفعيلها، وبمطلبين أيضا، لينتهي البحث الى خاتمة مختصرة نعرض فيها الاستنتاجات والتوصيات المقترحة.

المبحث الأول: التنظيم القانوني لعمل مراكز الأبحاث في العراق

عند دراسة واقع عمل مراكز الأبحاث في العراق، سيجد الباحث أكثر من قانون ونظام وتعليمات تنظم عملها. ومن اجل تبسيط المهمة أكثر سيتم تقسيم المبحث على مطلبين: الأول ركز على المراكز المسجلة ضمن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، والأخر على المراكز المسجلة خارج هذه الوزارة.

المطلب الأول: التنظيم القانوني لمراكز الأبحاث داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

توجد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية وحسب بيانات عام ٢٠١٤ (١٠٤) مركز ووحدة بحثية موزعة حسب تخصصاتها بالشكل الاتي: [١]

أ-إنسانية ٢,٩٪

ب-اجتماعية ٢٩,١٪

ج-علوم طبيعية ٢٣,٣٪

د -طبية وصحية ٢٠,٣٪

هـ-هندسية وتكنلوجية ومتداخلة ١٧,٤٪

وتتضح اهتمامات هذه المراكز والوحدات من خلال اعدادها الكثيرة التي تم استحداثها داخل الوزارة [٢]. وما يلاحظ عند تحليل عمل هذه المراكز والوحدات البحثية وطبيعة تخصصاتها الآتي:

١. عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تغطية معظم التخصصات العلمية عند تأسيس مراكزها ووحداتها البحثية العاملة ضمن تشكيلاتها المختلفة.

٢. على الرغم من وجود عدد لا بأس به من المراكز والوحدات البحثية المسجلة في الوزارة الا ان ذلك لم يؤهل العراق لأخذ ترتيب متقدم ضمن قائمة جامعة بنسلفانيا للمراكز البحثية التي تصدر سنويا، مما يدل على ضعفها وانعدام تأثيرها، أو ضعف تسويق منتجها المعرفي ليبدو واضحا للعيان.

٣. اغلب المراكز والوحدات تم استحداثها منذ وقت قصير نسبيا، لاسيما بعد عام ٢٠٠٩، وقد يكون السبب استشعار الحاجة الى هذه المؤسسات البحثية داخل الوزارة او مجاراة للنمط العام في الجامعات العالمية، وهذا يحتاج من المعنيين الى بذل جهد أكبر للإجابة عنه بشفافية، ودقة.

٤. انفراد بعض الجامعات العراقية بحيازة معظم المراكز والوحدات، وتأتي في مقدمتها جامعات: بغداد، والتكنلوجية، والمستنصرية، والموصل، والنهرين

٥. وجود تداخل وتكرار في استحداث عدد من المراكز والوحدات التي لها نفس التخصص كتلك المتخصصة بموضوع السرطان، والبيئة، والطاقة المتجددة، والنخيل، ودراسات حقوق الانسان، والدراسات الإستراتيجية، وعلم النفس، وغيرها. وهذا يتطلب من الوزارة البحث جديا في جدوى هذا التكرار، وإيجاد سبل معينة لتلافيه مع التركيز على الجودة

والتقدم في المؤسسات المكرسة لكل تخصص.

٦. انخفاض نسب الإنجاز في الخطط البحثية الموضوعة من قبل هذه المؤسسات البحثية، فضلا عن محدودية الجهات المستفيدة من نشاطاتها البحثية، اذ اقتصرت خلال السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ على ١٩ جهة فقط داخل العراق[٣].

وعند البحث في التنظيم القانوني لعمل هذه المراكز والوحدات ستجده محكوما بنظام مراكز البحث العلمي رقم (١) لسنة ١٩٩٥ النافذ، والتعليمات الملحقة به رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ الخاصة بهيكل عمل الباحث في المراكز والوحدات البحثية، ورقم (١٥٨) لسنة ٢٠٠٥ الخاصة باستحداث المراكز والوحدات البحثية[٤]. فوفقا للتعليمات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ يُعرف المركز البحثي بأنه:" تشكيل يتولى مهام البحث العلمي، يرتبط برئيس الجامعة، يعمل فيه مجموعة من التدريسيين الباحثين والتدريسيين غير المتفرغين" (م ١ أولا). أما الوحدة البحثية فهي " تشكيل يتولى مهام البحث العلمي يرتبط بعميد الكلية يعمل فيه مجموعة من التدريسيين الباحثين والتدريسيين غير المتفرغين"(م ١ ثانيا). وهذا التعريف للمراكز والوحدات البحثية لا يرتبط بفهم دور وعمل مراكز الأبحاث والدراسات في العالم المتقدم، والتي مر ذكرها في المطلب الثاني من المبحث الأول من هذه البحث، وما يؤكد قصوره هو المهام المسندة لهيئة البحث العلمي وفقا للمادة (٢) من نظام مراكز البحث العلمي المذكور آنفا، أو المهام المسندة للمراكز والوحدات البحثية الواردة في المادة(٤) من نفس النظام، إذ لا تعدو هذه المهام أن تكون مجرد تفرغ للعمل البحثي الأكاديمي في اختصاصات معينة وربطها بحاجة المؤسسات وسوق العمل، دون أن يكون لهذا العمل البحثي انعكاسات واضحة على رسم السياسة العامة للمسئولين في الكليات والجامعات والوزارة، ناهيك عن رسم السياسة العامة للدولة، وكأن عمل المراكز والوحدات مجرد امتداد او تكرار بطريقة أو أخرى لعمل التدريسيين في الجامعات، وقد انعكس هذا التأطير لعمل المراكز والوحدات داخل الوزارة على النظرة السلبية لها من قبل القيادات الأكاديمية من جهة، ونظرة العاملين فيها إلى أنفسهم وعملهم من جانب آخر. وما يزيد من الطين بله هو الارتباك الواضح في التنظيم الاداري لعمل المراكز في النظام اعلاه عندما ساوى بين مدير المركز ومدير الوحدة، فجعل كل واحد منهما يتمتع بمخصصات رئيس قسم علمي(م ٣/ ب، د)، في حين يكون تعيين مدير المركز البحثي باقتراح من رئيس الجامعة ومصادقة الوزير، وتعيين مدير الوحدة باقتراح من عميد الكلية ومصادقة رئيس الجامعة، وستحدث المفارقة الاكبر عند استحداث المركز لأقسامه التخصصية، اذ سيدير كل قسم شخص اكاديمي يتمتع أيضا بمخصصات وامتيازات رئيس قسم (م ٧/ أ)، فكيف يتساوى مدير المركز الأعلى مرتبة ادارية مع مدير القسم الأدنى مرتبة إدارية داخل المركز الواحد؟

كما أن النظام أعلاه، حدد الآلية الادارية لعمل المراكز والوحدات، فحدد لكل منهما مجلس يرأسه مدير المركز أو الوحدة وبين شروط تشكيل كل منهما (م ٣ ج، هـ)، وبين صلاحياته (م ٥)، وصلاحيات مدير المركز أو الوحدة (م٦)، وغيرها من التفاصيل الادارية والعلمية، وهي اجمالا جيدة ومناسبة للنهوض

بالدور البحثي للمراكز والوحدات البحثية داخل مؤسسات التعليم العالي لو تم العمل بها حقا على ارض الواقع.

وفيما يتعلق بالوضع المالي للمراكز والوحدات البحثية تجد انه من خلال ما جاء في المادة (٥-أ-أولا) الخاصة بمهام مجلس المركز أو الوحدة، وفي المادة (٦ الفقرتين و، ز) الخاصة بمهام مدير المركز أو الوحدة، وفي المادة(٨ بفقراتها الأربع) الخاصة بمالية المركز أو الوحدة، فان المراكز والوحدات تتمتع بموازنة مالية مستقلة ضمن موازنة الجامعات والكليات السنوية لتغطية نشاطاتها وحاجاتها، لكن المشاهد، ومن خلال تجربة طويلة في العمل البحثي داخل هذه المراكز والوحدات أن أكثرها لا يتم فيه تفعيل هذه النصوص القانونية، مما ابقاها أسيرة عدم القدرة على تلبية متطلبات عملها سواء في مجال البحث العلمي أو التعاقد أو توفير المستلزمات المادية كالكتب والأجهزة والأمور المكتبية وما شابه ذلك، مما يتطلب من وزارة التعليم أن تكون أكثر حزما والتزاما في تطبيق هذه النصوص القانونية لإنجاح عمل مراكزها ووحداتها البحثية، خاصة أن المادة (١٣) من النظام اعلاه حملتها مسؤولية اعادة النظر بالمراكز والوحدات المستحدثة، وبما ينسجم مع احكام هذا النظام. وتحميلها المسؤولية التقصيرية في حالة عدم قيامها بذلك

اما الآلية المتبعة لاستحداث المركز أو الوحدة البحثية داخل الوزارة، فقد حددتها التعليمات رقم(١٥٨) لسنة ٢٠٠٥، اذ يتم استحداث المركز باقتراح من مجلس الجامعة، وبتوصية هيئة البحث العلمي، وموافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي(م ١)، واستحداث الوحدة البحثية باقتراح من مجلس الكلية، وبتوصية من مجلس الجامعة وهيئة البحث العلمي، وموافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي(م٢)، وما يلاحظ هنا انه على الرغم من ان الوحدة كتشكيل اداري هي ادنى من المركز الا ان استحداثها يقتضي المرور بأربعة حلقات من التوصية والمصادقة(مجلس كلية، مجلس جامعة، هيئة البحث العلمي، موافقة الوزير) في حين يمر استحداث المركز بثلاث حلقات (مجلس الجامعة، هيئة البحث العلمي، موافقة الوزير)، وهذا خلل منهجي ينبغي تلافيه، كما ان الوحدة البحثية وهي تشكيل مرتبط بكلية ما، ومحدد بتخصصاتها وحاجاتها، ويتم رفده بشريا من خلال العاملين فيها، وهي تشكيل مهمته البحث العلمي وفقا لهذه التخصصات او الحاجات، قد يكون من المفيد علميا وعمليا، ومن باب التيسير الاداري أن تقتصر مهمة استحداث الوحدات البحثية على اقتراح مجلس الكلية وموافقة مجلس الجامعة، فتمر عملية الاستحداث بحلقتين، فيما يبقى استحداث المراكز البحثية ساريا على وجود الحلقات الثلاث التي حددتها التعليمات.

وشملت التعليمات اعلاه أيضا على الشروط البشرية البحثية لاستحداث المركز والوحدة، فحددتها بوجود خمسة من أعضاء الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه في التخصص، على ان يكون ثلاثة منهم في الأقل على الملاك الدائم ولا تقل مرتبة أحدهم عن أستاذ مساعد، فيما يتعلق بالمركز (م ٣)، وتوفر ثلاثة من أعضاء الهيئة التدريسية من حملة شهادة الدكتوراه في الاختصاص، على أن يكون اثنان منهم في الأقل على الملاك الدائم، فيما يتعلق بالوحدة(م٤). واشترطت

تعـدد الاختصاصـات العلميـة داخـل المركز والوحدة ؛ وبما يصب في تكامل الاختصاصات داخـل الجامعـة، او التخصـص فـي مجـال محدد؛ لأهميتـه في تطور وتقدم العلوم والتقنية الحديثة(م ٧ أولا وثانيا)، كما حددت التعليمات شـروط استحداث القسـم العلمي بـ" توفر ثلاثة مـن أعضـاء هيئـة التدريس من حملة شـهادة الدكتـوراه فـي التخصصات العلمية في القسـم المقترح اسـتحداثه على ان يكـون احدهم على الملاك الدائم" (م ٥)، ويكون تعيين رئيس القسم في المركز" بقرار من رئيس الجامعة وباقتراح من مدير المركز على ان يكون من حملة شهادة الدكتوراه وبمرتبة أسـتاذ مسـاعد في الأقل في اختصاص المركز وعلى الملاك الدائم" (م٩)، وحددت المادتين ١٠ و١١ من التعليمات نفسها شـروط تعييـن الباحثين في المركـز والوحدة، وهـذه التعليمات تمثل نقطة شـروع جيدة لعمل المراكـز والوحـدات البحثية في حـال الالتزام بها، وهو ما لم يحصل في أحيان كثيرة .

ومن النصوص المهمة في هذه التعليمات ما نصت عليه المادة السادسة التي ورد فيها" تلتزم الجامعة المقترح اسـتحداث مركـز بحثي فيها وكذلك الكليـة المقترح اسـتحداث وحدة بحثية فيها بتوفير جميع المستلزمات من مبان وأجهزة علمية ومكتبة في تخصصات المركز أو الوحدة ويعد ذلك شرطا مسـبقا لاستحصال الموافقات على اسـتحداث كل منهـا"، وما جاء في المادة الثامنة التي نصت على" تحدد مدة أقصاها سنة واحدة تستكمل فيها الجامعة أو الكلية الملاكات العلميـة للمركـز البحثـي أو الوحـدة البحثيـة مـن تاريـخ الموافقة علـى اسـتحداث أي منها وبخلافـه تعتبر تلـك الموافقـات ملغية"، وهذه المـادة هي فـي غاية الأهمية مـن ناحية تحديد الجهة المسؤولة عن توفير المستلزمات المادية والبشـرية للمركز أو الوحدة، وتحديد السـقف الزمنـي المسـموح بـه لذلك، فاغلـب المراكز والوحدات في الجامعـات العراقية لم تُفعل فيها هذه المادة بشـكل صـارم بعد اسـتحداثها، مما سمح بمرور سـنوات كثيرة على بعضها وهي غير مسـتوفية لشـروط عملها، وساعد تراخي االجهات المعنية في المتابعة وعدم تنفيذ التزامها وفقا لما جاء في المـادة (١٣) من النظام اعلاه علـى تراخي الجامعـات والكليات فـي التعليم العالـي على الوفاء بالتزامها اسـتنادا الى نص المـادة (م ٨). وهـذا خلل خطيـر ومنهج عقيم في حال اسـتمراره سـينعكس بشكل سلبي ليس فقط على مستوى البحث العلمي في المراكز أو الوحدات، بل وعلى مسـتوى البحث العلمي في وزارة التعليم العالي بكافة مؤسسـاتها، استنادا الى نظرية النافذة المكسورة[٥].

اما بالنسـبة لآليات العمـل البحثي للباحثين العاملين فـي المراكز والوحـدات، فقد حددتها تعليمات هيكل عمل الباحث رقم (١٤٨) لسـنة ٢٠٠٢ (المواد ٢-١٢) وما يؤخذ عليها هو أنها فـي الوقت الذي بينـت في المـادة (٢ الفقرات أولا، وثانيا، وثالثا، ورابعا، وخامسا، وسادسا، وسـابعا، وثامنا، وتاسعا) أن عمل الباحثين في المراكـز والوحـدات يتمثل: بإجـراء البحوث والدراسـات، وتدريس طلبة الدراسات الأولية والعليا، والاشـراف على الرسـائل والاطاريح الجامعيـة، وتقديم الاستشـارات العلمية والفنية للقطـاع العـام والخـاص، والمشـاركة فـي المؤتمـرات والنـدوات العلمية، والاسـهام في برامـج تطويـر المـلاكات الإداريـة والفنيـة، وتأليـف الكتـب العلميـة وترجمتهـا ونشـرها ...وغيرها من الواجبـات ذات العلاقة بعملهم،

فإنها جاءت في المادتين (٤ و٥) لتحدد النصاب البحثي للباحثين فقط بتقديم ما لا يقل عن ثلاثة بحوث علمية ولا يزيد عن أربعة خلال السنة، وهذا التحديد فيه اجحاف بحق الباحثين، لأنه في كثير من الأحيان يكون عملهم في المهام الأخرى مستنفدا لمعظم وقتهم، فلا يتوفر لهم الوقت الكافي لإنجاز البحوث المقررة، وانشغالهم بإكمال بحوثهم المقررة سيكون حتما على حساب بقية المهام، وكان الأفضل ان يكون المشرع القانوني، وراسم السياسة العامة اكثر وعيا لهذا الامر، فيضع نصابا محددا لكل نشاط يشكل بمجموعه النصاب البحثي المقرر للباحثين، فيساعد بذلك على تنفيذ مجمل البرامج والنشاطات البحثية بتوازن يشجع العاملين عليها.

وفيما يتعلق ببقية المواد الموجودة في التعليمات أعلاه، فهي جيدة، وترسم مسارا لا بأس لعمل الباحثين داخل هذه المؤسسات، يمكن في حال تطبيقها بعناية وجدية وبرؤية صائبة ان تسهم بشكل حقيقي بتفعيل دور المراكز والوحدات في الارتقاء بعملية البحث العلمي داخل الوزارة، بشرط الالتزام بتنفيذها فعلا، وتعديل ما يحتاج الى تعديل منها لتكون منسجمة مع حاجات البحث العلمي المعاصرة.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لمراكز الأبحاث خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

يجد الباحث صعوبة في وضع قائمة محددة لمراكز الأبحاث العاملة خارج وزارة التعليم والبحث العلمي، وذلك لأسباب عدة منها:

١-عدم وجود إحصائية رسمية او دراسة سابقة حول هذا الموضوع.

٢-عدم وجود قانون واحد يضبط عمل هذه المراكز.

٣-ارتباط معظمها بجهات مختلفة سواء اكانت جهات حكومية او حزبية او منظمات مجتمع مدني.

لذلك، فان البحث في التنظيم القانوني لمراكز الأبحاث خارج هذه الوزارة، سيواجه صعوبة في الحصول على قانون واضح تعمل وفقا له، وما يراه ويسمع عنه البعض من مراكز تعمل في الساحة العراقية خارج إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي انما تنظم وجودها قوانين محددة كقانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠[٦]، وقانون الجمعيات العلمية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١ المعدل[٧]، فضلا على القوانين النافذة لكل وزارة حكومية والتي تسمح للمعنيين فيها بتأسيس مؤسسات بحثية سواء سميت مراكز بحثية أو اعطيت لها تسميات أخرى.

لقد تأسست الكثير من المراكز البحثية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بصفة منظمات غير حكومية استنادا الى قانون المنظمات غير الحكومية المشار اليه اعلاه، ووفقا الى هذا القانون تعرف المنظمة غير الحكومية بأنها «... مجموعة من الاشخاص الطبيعية أو المعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقا لأحكام هذا القانون، تسعى لتحقيق اغراض غير ربحية» (م ١/ أولا). وعلى الرغم من كون هذا التعريف لا يمنح المركز البحثي المؤسس وفقا لهذا القانون ذلك التصور الخاص به كمؤسسة بحثية عالية الجودة من ناحية المهارة البشرية والمنتج المعرفي، لتكون جديرة بالتأثير في عملية صنع القرار

السياسي، ورسم السياسة العامة، وخلق البيئة المناسبة للتقدم في الاختصاص الخاص بكل مركز، الا أنه لم يمنع من تأسيس مراكز بحثية تنتمي لإفراد او جهات مختلفة، فتأسست الكثير منها تحت مظلة المنظمات غير الحكومية وفي مختلف التخصصات والاهتمامات، الا أنه لا يمكن حصرها بقائمة محددة؛ لأن معظمها ببساطة لا تصرح عن نفسها كمراكز بحثية، كما أنه لا توجد قائمة رسمية من دائرة المنظمات غير الحكومية او غيرها خاصة بهذا الموضوع، فضلا عن تشابه تسميات الكثير منها مع تسميات منظمات غير حكومية لا علاقة لها بالعمل البحثي.

ان غالبية المراكز البحثية من هذه الفئة، عانت ولا زالت من عقبات وتحديات كثيرة في عملها، سواء فيما يتعلق بنوعية الكوادر البحثية العاملة فيها، والتي تفتقر، معظم الأحيان، للمؤهلات الضرورية العلمية والعملية، أو فيما يتعلق بتحكم الجهة الراعية لها بطبيعة توجهاتها الفكرية ونتاجاتها العلمية، فاغلب هذه الجهات قد تكون جهات سياسية أو رسمية أو دينية متنفذة همها الترويج لنفسها بشكل أو آخر. كذلك من الصعوبات الأخرى التي تواجهها مشكلة تمويلها المالي، فبعد مدة قصيرة من التأسيس تظهر مشكلة التمويل كمشكلة جوهرية تعيق عملها فلا تلبث ان تتحول الى مجرد اسماء على الورق يكون الحل مصيرها النهائي أو الى مؤسسات عاجزة عن تحقيق اهدافها التي تحملها، مما يضعف بالنتيجة تأثيرها وفاعليتها المرجوة منها.

أما بالنسبة لقانون الجمعيات العلمية رقم ٥٥ المشار اليه أعلاه، فوفقا للمادة الثانية منه تعرف الجمعية العلمية بأنها: «... كل جمعية مؤسسة وفقا لأحكامه تمارس نشاطا علميا في مجال اختصاصها كأعداد البحوث والدراسات وتنظيم الندوات واللقاءات والمؤتمرات العلمية او المساهمة فيها وجمع وتوثيق المعلومات وتبادل الخبر والتجارب واصدار المطبوعات وجمع وتبويب المعلومات عن ذوي الاختصاص داخل القطر وخارجه وكل ما من شأنه رعاية وتطوير الاختصاص». وعلى الرغم من مهنية هذه الجمعيات ورعايتها لفئات محددة باختصاصاتها العلمية، الا أن البعض عمد الى تأسيس مراكز بحثية تحت مظلة قانون الجمعيات العلمية، بهدف الاستفادة من الامتيازات التي نصت عليها المادة الأولى من القانون اعلاه والتي ورد فيها:» يهدف هذا القانون الى تنظيم شؤون الجمعيات العلمية وتوفير مستلزمات عملها ودعمها وتنسيق نشاطاتها فيما بينها ومع أجهزة الدولة في سائر فروع المعرفة بما يكفل اسهامها في تحقيق تطور علمي يخدم اهداف خطط التنمية القومية».

ومع أن القارئ لنصوص القانون لا يجد فيه توصيفا يتلائم مع الفهم الحقيقي لمراكز الأبحاث، كون الجمعيات العلمية لها نطاقها العلمي والعملي الخاص بها، ولا تنشغل بقضية رسم السياسات وتطوير بيئة صنع القرار الا في الظروف الاستثنائية المرتبطة بتخصصاتها الدقيقة، الا أنه يوجد اليوم (٦٨) جمعية علمية مسجلة رسميا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، عند الاطلاع عليها تجد أنه ليس من الصعوبة ادراك ان بعضها تمثل تكرارا لتسميات بعض المراكز البحثية المسجلة ضمن تشكيلات الوزارة نفسها أو خارجها، مما

يدل على أنها فـي حقيقتها مراكز بحثية ارادت تكييف وضعها القانوني كجمعية علمية [٨] .

وبالنسـبة للمراكـز البحثيـة المرتبطـة بالـوزارات الحكوميـة الأخـرى فـي الدولـة العراقيـة، فيـكاد يقتصر الأمر علـى مركز أو مركزين فـي بعـض الـوزارات، توجدها كل وزارة وفقـا للضوابط والتعليمـات النافذة فيها، فمثلا وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية لديها المركز الوطني للبحوث والدراسـات والمركز الوطنـي للصحة والسـلامة المهنيـة، ووزارة العلـوم والتكنولوجيـا المنحلـة لديهـا مركـز المعلومـات العلمية ومركز تصفية المنشـئات النوويـة وغيرهـا، ووزارة النقـل لديها مركز البحـوث والدراسـات وهـو فـي الأصل قسـم إداري أكثـر منه مركـز بحثي حقيقي، ووزارة الثقافة لديها المركز الوطني لحماية حق المؤلف والحقـوق المجـاورة، ووزارة الصحـة لديهـا مركـز تكنولوجيـا المعلومـات ومركز تدريب وتطوير المـلاكات، ووزارة النفط لديها مركز تقنية المعلومات والاتصـالات.. وعند الدخول الـى مواقع هـذه المراكز على الشـبكة الدولية للمعلومات(الانترنيـت) تجـد أن أكثرها مواقع هزيلة من حيث الإخراج والمحتوى، ولا يمكن بحال من الأحوال تسميتها مراكز بحثية حقيقية يمكن أن تتوقع منها المساهمة الفاعلة في صنع السياسـة العامـة للوزارات التابعـة لها، فضلا على السياسة العامة للبلد، ولعل من بين المركز الرسـمية خارج وزارة التعليـم العالي والبحث العلمـي والتـي يمكن أن يكون لها مسـتقبل في حـال توفـر الرؤيـة الصحيحـة والمتطلبـات الضرورية لعملها هو مركز النهرين للدراسات الإسـتراتيجية التابـع الـى مستشـارية الأمـن الوطنـي العراقي. واللافت للنظر أن الوزارات الحيويـة والمهمـة كوزارات الدفـاع والداخلية والخارجيـة لا تضم في تشـكيلاتها(حتى وقت اعداد هـذا البحث) مراكز بحثيـة فاعلة ضمن هيكليتهـا الاداريـة، بل تضـم اقسـاما ترتبط بالبحـث والتحليل واعداد التقارير والدراسـات وتنفيـذ الـدورات التدريبيـة (قسـم البحـوث وتخطيـط السياسـات التابـع لدائـرة التخطيط السياسي، وقسـم التأهيل والبحوث التابع لمعهد الخدمـة الخارجية فـي وزارة الخارجية مثلا)، فـي وقت تجد أن هذه الـوزارات هي أحوج ما تكون إلى خدمات مراكز بحوث حقيقية تشارك وتسـاعد المسـئولين فيها على رسـم السياسـة العامة لوزاراتهم مسـتفيدين من تجربة مراكز البحوث والدراسات في البلدان المتقدمة[٩].

ممـا تقـدم، يمكـن الاسـتنتاج أن تأسـيس مراكز بحثية في العراق ليس أمرا عسـيرا من الناحيـة القانونية، على الرغم من الإشـكالات الموضوعة على قضية التنظيم القانوني. ولكن هل اخـذت المراكز القائمة على اختلاف فئاتها دورهـا المؤثر في بيئـة صنع القـرار في هذا البلد؟

المبحث الثاني-مراكز الأبحاث الإسـتراتيجية وصنع القرار السياسي في العراق

ان العلاقـة وثيقة جدا بيـن مراكز الأبحاث الإستراتيجية وعملية صنع القرار السياسي، هذا ما توحي به تسـميتها، وما يجري العمل به في دول العالم المتقدمة على الصعيد المؤسسـاتي، وصعيد التأثير والقوة الدولية، ولكن قد لا تكون الصورة بهذا الشـكل في العراق، اذ تشكو هذه العلاقة مـن عقبـات ومظاهر ضعـف كثيرة، سـتتضح أسـبابها من خلال الصفحات القادمة لهذا المبحث، وكما يأتي:

المطلب الأول: واقع مراكز الأبحاث الإستراتيجية في العراق

تكاد تجمع الدراسات القليلة التي تطرقت الى واقع مراكز الأبحاث العراقية بمختلف اشكالها على ضعف تأثير هذه المراكز في بيئتها السياسية بشكل عام، وفي بيئة صنع القرار السياسي بشكل خاص[١٠]، وعلى المستويات الثلاث:

١. مستوى التواصل بينها وبين مؤسسات صنع القرار السياسي.

٢. مستوى الاعتماد على منتجها المعرفي من قبل المعنيين بالشأن السياسي، سواء فيما يتعلق بتقديم الاستشارات ام بإيجاد الحلول وتحديد الخيارات والبدائل للمشاكل التي تواجههم.

٣. مستوى الاستفادة من خبراتها البشرية في إدارة الدولة سواء من خلال شغل المناصب المهنية الحساسة (سياسة الباب الدوار) او القيام بدور دبلوماسية المسار الموازي او مرافقة الوفود الرسمية في الجولات الرسمية داخل العراق وخارجه.

ان ضعف المراكز البحثية العراقية تقف ورائه أسباب عدة، يمكن تحديد الأبرز منها بما يأتي:

١. نظر الجهة المؤسسة أو الممولة لمركز الأبحاث على أن عمله نظير لعمل وسائل الإعلام في الترويج لأفكار المؤسسين أو الممولين، لا انه مركز تفكير للجهة المؤسسة قد يتوافق معها أحيانا، وقد يختلف في احيان أخرى مع منطلقاتها الفكرية ويؤسس لمنطلقات جديدة تقتضي تغيير أنماط التفكير والسلوك للوصول الى مستوى أفضل من التفكير والاداء.

٢. مشكلة التمويل[١١]، فمعظم هذه المراكز تعاني من شحة الموارد المالية التي تمول نشاطاتها، ويبدو ان هذا الامر منطقي تماما عندما نعلم ان العراق شأنه شأن جيرانه العرب من أقل بلدان العالم إنفاقا على البحث العلمي من مجمل الموازنة السنوية، اذ لم يتجاوز في هذا الانفاق للمدة من ٢٠٠٥-٢٠١١ نسبة ٠,٢٪ [١٢]. ويكفي للدلالة على ضعف هذه النسبة أن (إسرائيل) على محدودية مساحتها وقلة سكانها تصل موازنة البحث العلمي فيها الى ٤,٧٪ من موازنتها السنوية، وهي تساوي مجمل الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية مجتمعة[١٣]، كما تتضاعف هذه النسبة كل ثلاث سنوات[١٤]. وقد انعكست مشكلة التمويل الضعيف لبرامج البحث العلمي على كم الإنتاج المعرفي للمراكز، ففي الوقت الذي لا توجد فيه إحصائية عراقية رسمية توثق نسبة هذا الإنتاج كما ونوعا، فان الباحث لا يصعب عليه الوصول الى استنتاج مفاده ضعف هذا الإنتاج عندما تعلم بأن ما ينتجه العالم العربي (والعراق داخل فيه ضمنا) من المعارف الإنسانية العالمية تبلغ نسبته ٠,٠٠٠٢٪، مقارنة بـ(إسرائيل) التي تصل فيها هذه النسبة الى ١٪، أي ما يعادل ٥٠٠٠ مرة ضعف ما ينتجه العرب[١٥].

٣. عدم التمييز بين عمل مراكز الأبحاث وعمل منظمات المجتمع المدني ذات الأبعاد الإنسانية أو الخيرية ... على الرغم من أن هذه المراكز تعتمد غالبا على أساليب موضوعية صارمة للوصول إلى الحقيقة قد تجعل المراقب غير المدرك لعملها يعتقد أنها قاسية.

٤. تأسيس مؤسسات تحمل صفة مراكز أبحاث:

دوليــة، وطنية، اســتراتيجية، اقتصادية ... من جهات عدة بدون توفير المســتلزمات البشــرية المناســبة، فغالبــا مــا تعاني كثير مــن الكوادر البشــرية العاملة في هذه المراكز، لاســيما في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من مظاهر العجز الآتية:

أ-كــوادر ضعيفة الإمكانيات العلمية والإدارية، مما ينعكس سلبا على منتجها المعرفي العام.

ب-لم يتــم اختيارها بناء على مؤهلاتها، بل في أحيــان كثيــرة يكــون الاختيار كعقوبــة أو نفي لها داخــل وزارة التعليم (المراكــز والوحدات محطــات نفــي لا مؤسســات جــذب علمي كما يقال)، أما خارج الوزارة فالمحســوبية والولاء تشــكل المعايير الأساســية للاختيــار في معظم الأحيان.

ج-عدم خضوعها لــدورات تدريبية تخصصية تطور مهاراتها، وتصقل عملها.

د-ضعف التواصل بينها وبين نظيراتها العاملة من المراكز العالمية الناجحة والمؤثرة، بســبب عــدم ايجاد الجهات المؤسســة لهــا قنوات ربط ســهلة وميســرة مع التجارب العالميــة، وعدم توفير التمويل المالــي الكافي لقيام هذه الكوادر بعملية الربط بنفسها على أساس المبادرة الذاتية.

هـ-تورط الإدارات المشرفة على بعض مراكز الأبحــاث غير الحكومية بنشــاطات وأعمال لا تنسجم مع طبيعة الدور المطلوب منها.

و-عــدم وجــود قيــادات كفــوءة تمتلــك رؤية اســتراتيجية واضحــة تؤطــر عمــل المراكــز وترســم ملامح السياســة العامة التــي يجب أن تنتهجها.

٥. عدم ايمان صناع القرار بدور هذه المراكز، لذا تستبعد غالبا من دائرة التأثير في عملية صنع القرار، ووضع السياسات، وتقديم الاستشارات، وإيجــاد الحلــول للمشــاكل المســتعصية الآنية والمســتقبلية، والتعيينات في المناصب المهمة، ولا يتجاوز الحديث احيانا من قبل صناع القرار عنها حدود التصريحات الإعلامية.

٦. الاعتقاد الســائد، لاســيما في وزارة التعليم العالــي والبحــث العلمــي، فضــلا عــن باقــي الوزارات، واحيانا خارج الاطار الحكومي بأن عمل المراكز يشــكل امتــدادا للعمل الأكاديمي فــي الكليات والمعاهد من حيث مســتوى الأداء والنوعيــة، وتصورهــا علــى انها مؤسســات تدريسية بشكل أو آخر (كما رأيناه عند الحديث عــن هيكل عمــل الباحث فــي التعليمــات رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٢ داخل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، وهذا في كثير من الأحيان لا ينســجم مع حاجات صانع القــرار القائمة على الســرعة في تقديم الرأي عند الحاجة، والايجاز في الكتابة وبطريقة مبسطة ومفهومة وبعيدة عن التعقيد الاكاديمي المبالغ فيه، والخبرة المستندة الى التجربة العملية والتجارب المقارنة.

ممــا تقــدم، يتضــح: ان ضعــف تأثيــر مراكز الأبحاث العراقية في بيئة صنع القرار السياسي هــي مشــكلة مركبــة ناجمــة عن أســباب عدة تشــترك فيها الجهات المؤسســة لها، مع طبيعة تصورات بيئتها المحيطــة لدورها، مع عوامل الضعــف الذاتية التي تعانيهــا، وهي، بمجملها، مشــكلة لا يمكن عزلهــا عن أزمة بنــاء الدولة الحديثة في العراق.

المطلب الثاني-آليات تفعيل التأثير السياسي لمراكز الأبحاث الإستراتيجية العراقية

ليس ترفا فكريا عندما تتم الدعوة الى إعطاء مراكز الأبحاث المساحة الكافية والاهتمام المطلوب لتؤدي دورها المتوقع منها، فمؤسساتنا الحكومية، وصناع القرار السياسي لدينا، والمجتمع في كل مجالاته الحياتية بحاجة ملحة الى خدماتها، ففي ظل عالم يزداد تعقيدا وتشابكا وتأزما لابد من وجود من يسلط الأضواء على الواقع كما هو، وما يمكن ان ينتج من تفاعلاته من ارهاصات، وتأثير كل ذلك على الحاضر والمستقبل، وتحديد الخيارات البديلة لتجنب الأسوء، واختيار الطريق الأفضل للوصول الى المصالح العليا، وفي نفس الوقت إيجاد الفرص المؤاتية لخوض المنافسة مع الآخرين بشروط مناسبة... كل ذلك يمكن ان تلعب فيه مراكز الأبحاث دورا فاعلا؛ لأنها وجدت لتعمل في بيئة شديدة التعقيد والخطورة والتنافس، فهي مؤسسات تنتمي للحضارة المعاصرة ولا يمكن الاستهانة بها أو انكار دورها.

ولكننا في العراق وأمثاله من الدول لا يمكننا أن نفصل بين تطوير مراكزنا البحثية وبناء دولنا، لأن الجزء الأكبر من مشاكلنا يكمن في تأخر بناء الدولة بشروطها الحديثة (دولة الديمقراطية والمؤسسات والمبادرة الفردية والمجتمعية واحترام الحقوق والحريات) او بنائها بطريقة مشوهة تجعلها عاجزة عن تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة، وبما لا يتوافق بين قدراتها او قوتها الحقيقية ومداها الذي يمكن الوصول اليه[١٦]. لذلك فان الحلول والاليات التي يمكن اقتراحها في هذا المطلب لتطوير أداء وتأثير المراكز في محيطها السياسي (عملية صنع القرار خصوصا) ومحيطها العام هي جزء من منظومة متكاملة (One System) لا يمكن فصل اجزائه بعضها عن بعض، كتطوير التعليم العام وسياساته النافذة، ومأسسة عمل الدولة وابتعاده عن نمط الإدارة الفردية او الحزبية الضيقة، ورفع مستوى الوعي الشعبي العام، ووجود استراتيجيات شاملة ومتكاملة لتحقيق المصالح العليا للبلد، وإيجاد فضاء سياسي واجتماعي تُحترم فيه الحقوق والحريات، وبيئة اجتماعية مستعدة للتخلي عن الجمود وقبول منطق التجديد، واستبدال الكاريزما السياسية والاجتماعية المستندة الى الزعامات العشائرية والدينية والحزبية بكاريزما المؤسسات الفاعلة والأداء الفردي والمؤسسي الأفضل.

ومع الايمان بهذه الحقيقة، واليقين بأن أي حلول وآليات لمشاكلنا ومؤسساتنا لا تحقق أهدافها بدونها، فانه من المفيد اقتراح بعض الاليات التي من الممكن اتباعها لتعزيز مشروع بناء الدولة أولا، والحصول على مراكز بحثية ناجحة في ميدان العلم والمعرفة والتأثير ثانيا، لاسيما إذا ما وجد من يأخذ بهذه المقترحات، ويقدر على تطبيقها. فعلى مستوى تفعيل الدور السياسي العام لمراكز الأبحاث من الضروري أن يحصل تطور في العقلية الحاكمة داخل حلقات صنع القرار المتقدمة في مؤسسات الدولة لتكون أكثر ايمانا بدور المراكز وجعلها شريكة فاعلة في عملية صنع القرار، وإدراك أن مهام الإدارة العليا في الدول الحديثة تتقاطع تماما مع الإدارة الفردية، كما تتقاطع مع الجهل وضعف الخبرة والمهارة. وتطور هذه العقلية يمكن ان تسهم به الأحزاب السياسية بما تطرحه من برامج سياسية، وما تقدمه من قيادات مناسبة لإدارة المؤسسات الحكومية، فضلا عن دور

المثقف السياسي في خلق نهضة ثقافية توفر الأجواء الضاغطة بهذا الاتجاه.

ولا يمكن تحقيق ذلك من دون بناء منظومات مؤسسية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار ما يصدر عن هذه المراكز من مخرجات لاعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة، فما لم يكن هناك مستفيد من المنتج المعرفي للمؤسسات البحثية، فإنها عاجلا أو آجلا ستصاب بخيبة الأمل والإحباط وهذا سينعكس سلبا على نجاحها وفاعلية العاملين فيها، وقد يكون تأسيس مراكز أبحاث في كل وزارة من الوزارات العراقية ترتبط بالوزير مباشرة، وتضم باحثين كفوئين متفرغين مهمتهم رصد القضايا والتطورات المختلفة، وإعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم، واحدا من السبل الجيدة لبناء هذه المنظومة المؤسسية.

كذلك من المهم جدا استفادة مراكز الأبحاث الوطنية، سواء كانت عاملة داخل الوزارات الحكومية ام خارجها من تجربة المراكز الإقليمية والدولية المناظرة، مع إعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث، وهذه المهمة ليست عسيرة لكنها بحاجة الى قرار جدي من صانع القرار العراقي، اذ لا يمكن لمراكز الأبحاث العراقية ان تحقق المطلوب منها ما لم تحتك بالمراكز المتقدمة في العالم وتطلع عن قرب على طريقة عملها، وأسلوب تنظيمها، ونمط اتصالاتها مع بيئتها المحيطة. وإدراك أن المراكز البحثية ليست صرحا يقام على التجربة والخطأ والميول والرغبات المعلبة الجاهزة، بل هي عقل مفكر تحتاج الى احترام دورها والسير على هدى استشاراتها وتحليلاتها المناسبة سواء توافقت ام لم تتوافق مع تصورات صانع القرار يعد من الأساسيات المهمة لتفعيل عمل هذه المؤسسات المهمة في العراق، هذا من جانب، ومن جانب آخر لابد من اتخاذ خطوات جادة لتبادل المنفعة بين مؤسسات صنع القرار السياسي والمراكز لضمان تطبيق سياسة الباب الدوار، والدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني، والخدمات التفاوضية والخيارات التوفيقية وغيرها من المهام التي تشكل صلب عمل المراكز. فضلا عن توفير التمويل المالي المستقر لتغطية نشاطاتها من اجل تحقيق أهدافها، لذا من الضروري إعادة النظر بنسبة مخصصات البحث العلمي في الموازنة السنوية للدولة، فلا نهوض حقيقي للبحث العلمي في العراق مع بقاء مخصصات البحث العلمي عند المستويات المتدنية المشار لها سابقا.

كما أن تطوير الكوادر الإدارية والبحثية لجعلها متميزة في مهارتها وخبرتها مسألة ملحة، فالمراكز هي خزانات فكرية عالية الجودة، وهي بحاجة الى كوادر بشرية عالية الخبرة والمهارة وعميقة التفكير، وتحسن العمل بطريقة الفرق البحثية والعمل الجماعي، اذ ليس كل من كانت له شهادة جامعية كان مناسبا للعمل في مؤسسة بحثية. إضافة الى منح هذه الكوادر الاولوية في عضوية الوفود الرسمية والمشاركة في الدورات البحثية والإدارية في المؤسسات الحكومية داخل العراق وخارجه. وتحفيز القطاع الخاص العراقي وحثه على الاستفادة من خدماتهم على مستوى الاستشارة والخبرة وتبادل المنفعة. وقيام مؤسسات الدولة بتحديد قائمة بالمشاكل والتحديات التي تواجهها، وعرضها عليهم حسب التخصص، لإيجاد

الحلـول المناسـبة لها. ولا تكتمل هـذه الاليات العامـة لتفعيل المراكز البحثية مالم يتم تسـليط الضـوء الإعلامي على دورهـا، وعلى منتجها المعرفـي وباحثيها؛ للتعريف بها وبنشـاطاتها أولا، وتعزيز وترسـيخ وجودها على مسـتوى صناعة القرار، والرأي الشعبي العام.

إما على مسـتوى خطة العمل لمراكز الابحاث فـي وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي العراقيـة، فإنها مطالبة باعتمـاد الاليات أعلاه جميعهـا، مع إضافـة بعض الاليـات الأخرى التـي ترتبـط بمهامهـا المهنية، ومنهـا وجود اسـتراتيجية واضحـة للغايـة التـي مـن أجلها يتم تأسـيس المراكز والوحـدات البحثية داخل الـوزارة، اذ مـن المهم جـدا تجنـب الفوضى في اسـتحداث هذه التشـكيلات، مـع الحرص علـى توفير المسـتلزمات الأوليـة الضرورية لعملهـا. وإعـادة النظـر فـي تعريـف المركز والوحـدة البحثية المعمول به في التعليمات رقم ١٤٨ ليشـير التعريف الجديـد صراحة الى ان هذه المؤسسـات ليست مجرد تشـكيلات تابعة لرئيس الجامعة (بالنسبة للمركز) ولعميد الكلية (بالنسـبة للوحدة) وانما هي بالإضافة الى ذلك مؤسسات مهمتها العمل مع التشكيلات الأخرى داخل الجامعة لرسـم السياسـة العامة التعليمية وبما يتوافق مع السياسـة العامـة للوزارة أولا وللدولة ثانيا. وإعطاء الصلاحيات في استحداث الوحدات البحثية لمجالـس الجامعات وباقتراح مـن مجالـس الكليـات، وحصـر المصادقـة الوزاريـة علـى اسـتحداث المراكـز البحثية، تقليلا للروتين، وتحفيزا للبحث العلمي. وإعادة النظر في النص القانوني الذي يساوي بين مدير المركز البحثي وبين رئيس القسم داخل المركز في الامتيـازات والتخصصات، لأن هذا النص غيـر منطقي ولا يمكن اسـتمراره اسـتنادا الى شروط العمل المؤسسي الصحيح.

إضافـة الـى ما تقـدم، لابـد من إعـادة النظر بطبيعـة المهمـات والمسـؤوليات المكلـف بها الباحثيـن في المراكز والوحدات، لا سـيما تلك المرتبطة بالنصـاب البحثي والتي نصت عليها تعليمـات هيـكل عمـل الباحـث رقـم (١٤٨) لسـنة ٢٠٠٢؛ مـن اجـل عـدم المسـاواة بين عمل الباحث وعمل التدريسـي فـي الجامعات والمعاهـد العراقية، ويفضـل ان يكون ذلك بعد دراسـة التجـارب العالميـة الناجحـة، والبناء عليها في تحديد واجبـات وامتيازات الباحثين. وتحمل الوزارة لمسـؤوليتها المنصوص عليها في المادة ١٣ من النظام رقم (١) لسـنة ١٩٩٥ النافذ؛ لإعادة النظر بجميع المراكز والوحدات البحثيـة العاملة في اطارها، من خلال تشـكيل لجنـة وزارية متخصصة لهـذا الغرض، تبادر الى الاغلاق الفوري لجميع المراكز والوحدات البحثيـة غيـر المسـتوفية للشـروط، وتحميل الجامعـات المسـؤولية التقصيريـة عـن عدم اغلاق تلـك التي مر عليها أكثر من سـنة دون اسـتكمال المستلزمات المادية والبشرية لعملها. وتعزيـز دور المراكـز والوحدات فـي عملية البحـث العلمي داخل الجامعـات العراقية وفي مقـر الوزارة من خلال تشـكيل لجنة أو مجلس للبحـث العلمي داخل كل جامعة يكون برئاسـة المعـاون العلمـي لرئيـس الجامعـة وعضوية مـدراء المراكـز والوحدات البحثيـة ومعاوني عمـداء الكليات للشـؤون العلميـة تكون مهمته رسم السياسة البحثية السـنوية للجامعة واعداد تقرير سـنوي فيهـا يرفع الى مجلـس الجامعة للمصادقـة عليه بعد مناقشـته من قبل الجامعة، ومن ثم تعميمـه على الكليـات للعمل بموجبه، فتكون بذلـك لكل جامعة سياسـة بحثية تتكامل فيها الاختصاصات ولا تتقاطع، ولا تتكرر فيها

البحوث والدراسات مما يسبب ضياعا للوقت والجهد. والاستفادة أكثر من المراكز في اعداد المناهج التدريسية للطلبة في الجامعات، ووفق شروط تعود بالنفع على المركز والجامعة، وكذلك في عمليات الاشراف والمناقشة لمشاريع البحوث في الدراسات الأولية والعليا.

أخيرا، فأن هذه الاليات العامة والخاصة لا يمكن إنجازها مع بقاء البيروقراطية المؤسساتية البطيئة والمعيقة لأي توجه حكومي او شعبي في أي مجال، فتسهيل الإجراءات، وسرعة انجاز المهام، والكفاءة في العمل من الأمور المطلوبة لتفعيل عمل مراكز الأبحاث في العراق، إضافة الى انها من شروط بناء الدولة على أسس صحيحة تؤهلها للنهوض بأعبائها بنجاح.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذا البحث يمكن التوصل الى:

أولا: الاستنتاجات

من الاستنتاجات الرئيسة التي خرج بها البحث هي:

١-تعد مراكز الأبحاث في عالمنا المعاصر من المؤسسات التطويرية الرائدة، التي لا يمكن قيام أي نهضة علمية في بلد ما إذا لم تسبقها نهضة صحيحة في عمل مراكزه البحثية.

٢-وجود علاقة وثيقة بين عمل المراكز وعملية صناعة القرار السياسي، فالاستعانة بخبرات المراكز يمنح صانع القرار الفرصة لاتخاذ قرارات رشيدة مدروسة بعناية تحقيق مصالح الدولة.

٣-ان قوة المراكز تنبع من عمق بحوثها ودراساتها، وجودة خبرائها وباحثيها، ولا يمكن الحديث عن مراكز أبحاث فاعلة مالم تتسم بهذه السمات.

٤-على الرغم من التنامي العددي لمراكز الابحاث في العراق، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ الا انها لا زالت تعاني من عقبات جمة تحول بينها وبين النجاح الحقيقي في عملها، وترتبط هذه العقبات ارتباطا وثيقا بمشكلة بناء الدولة، فتأخر بناء الدولة الحديثة في هذا البلد انعكس سلبا على جميع مؤسساته الحكومية وغير الحكومية، وفي جميع القطاعات، ومنها قطاع البحث العلمي. كذلك تعاني هذه المراكز من مشاكل أخرى ترتبط بتنظيمها القانوني، وشكل العلاقة القائمة بينها وبين محيطها السياسي (صناع القرار) ومحيطها الاجتماعي، فضلا عن ضعف الموارد البشرية العاملة في الكثير منها، وقلة التمويل المالي المخصص لتغطية نشاطاتها.

ثانيا: التوصيات

يمكن ايجاز أبرز التوصيات المقترحة في نهاية هذا البحث بما يأتي:

١-ضرورة اصلاح البيئة المعرقلة للعمل البحثي في العراق من خلال اعتماد استراتيجية شاملة وواضحة لإدارة الدولة، تشرف على تنفيذها قيادة حكومية واعية، تضع من ضمن اولوياتها اعتماد سياسة عامة جديدة للبحث العلمي تستهدف اصلاح النظام القانوني السائد، من خلال تشريع قوانين جديدة او إعادة النظر في قوانين وتعليمات نافذة.

٢-لقد استثمر العراق شأنه شأن جيرانه العرب معظم موارده المالية في حقول الامن والدفاع من اجل ضمان أمنه القومي، وكانت النتيجة في معظم الأحيان هدر هذه الموارد، واستمرار وضع التخلف وانعدام الأمن، لذا حان الوقت لإعادة النظر بسياسات الانفاق العام، لتميل بشكل واضح لمصلحة البحث العلمي؛ لأن الاستثمار في هذا الحقل يدخل في صميم عملية التنمية المستدامة، وستكون انعكاساته إيجابية جدا على الامن القومي، لاسيما إذا ترافق مع توفير بيئة بحثية تحترم الحرية الاكاديمية بشكل صارم.

٣-ان سياسة انتظار بناء الدولة لتأخذ مراكز الأبحاث دورها الفاعل تبدو سياسة غير حكيمة للعاملين في المؤسسات البحثية العراقية على اختلاف تصنيفاتها، والمطلوب منهم تطوير امكانياتهم، والضغط المستمر على بيئتهم المحيطة؛ من اجل اثبات وجودهم في الميدان من خلال قدرتهم على تحليل ومعالجة المشاكل والأزمات بطريقة غير نمطية تجمع بين المهارة والرؤية الإستراتيجية الصائبة.

أخيرا يمكن القول: ان مهمة تفعيل البحث العلمي في العراق من خلال مراكز الأبحاث والمؤسسات المشابهة لها هي مهمة كبيرة جدا، الا ان تحُمل اعبائها، والنجاح في الوصول الى أهدافها ستكون المعيار الأساس لإثبات قدرة الانسان والدولة في هذا البلد على امتلاك الحق في السير الى الامام في عالم معاصر لا يحترم الجهلة ولا يشفق على الضعفاء.

الهوامش

١- نقلا عن: فؤاد قاسم محمد وآخرون، الكتاب السنوي لهيئة البحث العلمي ٢٠٠٨-٢٠١٤، بغداد-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بلا سنة نشر، ص ٧.

٢- نقلا بتصرف من الباحث عن: المصدر نفسه، ص ص٩-١٥. وللمزيد انظر: محمد عبد عطيه السراج وآخرون، دليل المكاتب الاستشارية والمراكز والوحدات البحثية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-دائرة البحث والتطوير، ٢٠١١، ص ٢٥ وما بعدها.

٣- نقلا عن: فؤاد قاسم محمد وآخرون، مصدر سابق، ص ص ٥٥-٥٧.

٤- للمزيد انظر: انظمة وتعليمات مراكز الابحاث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية في الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الرابط الالكتروني:

.http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq

الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) على الرابط الالكتروني:

.١٩٩٥-١/www.rdd.edu.iq/files/GD pdf

٥- نظرية النافذة المكسورة هي نظرية

اجتماعيــة ظهــرت في علــم اجتمــاع الجريمة ومضمونها: إذا انكســرت نافذة في المنزل ولم يتم اصلاحها، فهذا ســيبعث برســالة سلبية الى الآخريــن؛ لان كل من يمر من أمام ذلك المنزل ســيقول ومن يهتم، فلا تلبــث بقية نوافذ المنزل ان تتكسر جميعها، وهي نظرية مهمة تدعو الى ضرورة الاهتمام بالتفاصيل الصغيرة المحيطة ببيئة الانســان لخلق بيئة صحية تلزمه باحترام القانــون والنظــام، فالقانــون والنظــام لا يمكن فرضه بالقوة ما لم يوجد احســاس داخلي يوجه الانســان الى احترامه. وللمزيــد انظر: مالكولم غلادويــل، نقطة التحول: كيف يمكن للأشــياء الصغيرة أن تحدث تغييرا كبيرا، ط١، بيروت، الــدار العربية للعلــوم، ٢٠٠٦، ص ١٢٥ وما بعدها.

٦- للاطــلاع علــى نص هــذا القانــون انظر: موقع الأمانــة العامة لمجلس الوزراء العراقي- دائــرة المنظمــات غيــر الحكومية في الشــبكة الدوليــة للمعلومــات (الانترنيت) علــى الرابط الالكتروني:

http://www.ngoao.gov.iq/
١٤٠=ArticleShow.aspx?ID

٧- للاطــلاع علــى نص هــذا القانــون انظر: قاعــدة التشــريعات العراقيــة فــي الشــبكة الدوليــة للمعلومــات (الانترنيت) علــى الرابط الالكتروني:

http://wiki.dorar-aliraq.net/
html.٣٠٨١/iraqilaws/law

٨- نقلا بتصرف عن الموقع الرســمي لوزارة التعليــم العالــي والبحــث العلمــي العراقي في الشــبكة الدوليــة للمعلومــات (الانترنيت) على الرابط الالكتروني:

٪A٧٪http://mohesr.gov.iq/٪D٨
٪B٩٪D٨٪٨٥٪AC٪D٩٪D٨٪٨٤٪D٩
A٪AA-٪D٨٪D٨٪A٧٪٨A٪D٨٪D٩
٨٥٪D٩٪٨٤٪D٩٪B٩٪D٨٪٨٤٪D٩٪٧
/A٩٪٨A٪D٨٪D٩٪

٩- تــم التوصل الى هذه الاســتنتاجات من قبل الباحث بعد مراجعته للهيكلية الإدارية للوزارات المشــار اليه أعلاه في المواقع الرســمية لها في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت).

دور مراكـز البحـث العلمـي فـي دعـم صناعة القرار بالعراق

أ.د أحمد عمر الراوي(*)

المقدمة

لقد اصبح لمراكـز الأبحاث الدور الريادي فـي إثـراء عملية البحـث العلمي فـي مختلف المجالات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافةإلـى دورهـا الهـام في إرسـاء قاعدة حركة البحث العلمي في مختلف البلدان لاسيما المتقدمة منها. كذلك ما أسهمت به هذه المراكز في بناء قدرات وإمكانيات متقدمة لكوادر علمية متخصصـة أصبحـت تمثل ثروة البلـد العلمية التي تتقدم على كل الثـروات الأخرى. فبدونها لا يمكـن تحقيق أي تطور او تقـدم. وعليه فأن لمراكز الأبحاث الاسـتراتيجية اليوم مسؤولية كبيرة تتمثل في رسم استراتيجيات تحقيق التقدم المنشـود والتغلب علـى المعوقـات والظواهر السلبية التي تواجه مجتمعاتنا .

أمـا في المنطقة العربيـة وفي ظل الأنظمة المركزية السـابقةالتي كانت تعد المعوق الأول لعمل مراكـز الأبحاث ، كان دور هذه المراكز شـكليا لأغراض ملئ السـاحة الثقافية بمراكز ذات نتـاج علمـي دون الاسـتفادة منهـا. فغالبا مـا كان القرار يصدر بعيداً عن كل دراسـة او تحليل علمي. وفي العراق رغم انه تم الاهتمام بمراكز الأبحاث العلمية لاسـيما على مسـتوى المراكز الرسمية التابعة للجامعات العراقية منذ تسـعينات القرن الماضي. إلاان هـذه المراكز لـم يكن لها أي دور مهم فـي صناعة القرارات التي غالباً ما كانت تصدر عن سـلطة مركزية. ورغـم ما حصل مـن تغيير في النظـام الحاكم فـي العراق بعد عام ٢٠٠٣ الاان هذه المراكز لا زالـت تواجه العديد من العقبات في مسـيرة عملهـا وتعطيـل دورهـا الريادي.حيث لا زال التوجهات السياسـية هي الحاكم للقرارات التي تصدرها المؤسسـات التشـريعية والتنفيذية في العراق.

ولأهمية مراكز الأبحاث ودورها في رسـم السياسات والاسـتراتيجيات للنهوض بصناعة القرار لا سـيما فـي مجال السياسـة الخارجية التـي تعرضت الى تناقضات في علاقة العراق الخارجيـة وبالأخـص دول الجـوار، حيـث كانـت التصريحات والمواقـف غير مبنية على

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية ولدولية

استراتيجية واضحة تضع مصلحة العراق في الأولوية. لذلك جاء هذا البحث ليسلط الضوء على واقع وأهمية البحث العلمي في دعم صناعة القرار في علاقة العراق الخارجية. واقتراح السبل للنهوض بواقع هذه المراكز لتأخذ دورها الريادي في رسم الاستراتيجيات التي تساهم في صنع القرار على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

أولاً: أهمية دور مراكز الأبحاث في صنع القرار:

تأتي أهمية الاستعانة بمراكز الأبحاث الاستراتيجية كونها لديها القدرة في التحليل والإبداع واقتراح الحلول بعيدا عن الضغوط السياسية ومواقف القيادات الاجتماعية والسياسية والوصول إلى الحقائق التي تدعم القرار كما لديها القدرة على تناول دراسة الظاهرة من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يعزز نجاح القرار المتخذ بشأنها كونها قد أحاطت بالظاهرة من جميع تعقيداتها وتشعباتها .عليه لكي يتمكن مركز الأبحاث من القيام بواجباته يلزم توفر الخصائص التالية [1]:

أن عمل مراكز الأبحاث يتسم بالهدوء والبعيدة عن الضغط التي يتعرض لها صناع ومتخذو القرارات من السياسيين.وان عمل هذه المراكز هي مهنية لا تنحاز لجهة او فئة معينة من المجتمع.

قدرة مراكز الأبحاث على دراسة وتحليل المشكلات والظواهر الاجتماعية المعقدة والمتداخلة، كونها تمتلك خبرات متعددة ومختلفة ، مما يتيح الفرصة لمناقشة أعمق ذات أبعاد متعددة لأي ظاهرة أو مشكلة.

قدرة مراكز الأبحاث على القيام بالمسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام التي توفر بيانات ومعلومات ميدانية عن الموضوعات والقضايا المطروحة، ومواقف الرأي العام تجاه الحلول المتاحة، والتعرف على اتجاهات الرأي العام ومواقفه بعد إعلان الاستراتيجيات والسياسات العامة وتنفيذها، بما يتيح لصناع ومتخذي القرار إدراك نقاط الضعف ومعالجتها بصورة فورية.

قدرة مراكز الأبحاث على التقدم بمبادرات استراتيجية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية وفق فهم واضح لطبيعة وأبعاد الفرص والقيود الاستراتيجية المتاحة، أو ما يُطلق عليه مدى حرية الحركة المتاحة.

القدرة على التفكير الإبداعي وطرح الحلول غير التقليدية؛ حيث يمكن لخبراء المراكز البحثية طرح المعطيات،وتحليل المشكلات، والتنبؤ بالأزمات، وتسليط الضوء على المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وبيان أوجه التقارب والتباعد واحتمالات التعاون والتنافس والصراع في العلاقات الدولية.

إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يشارك فيها جميع المهتمين بالقضايا المطروحة للنقاش، مما يوسع دائرة التعاون والنقاش للتوصل إلى حلول مجتمعية للقضايا الاستراتيجية من خلال تقديم توصيات ومقترحات لصناع ومتخذي القرار.

القيام بدور الوسيط بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة للمشاركة في التوصل إلى حلول واقعية للقضايا المثارة.

توافر هامش كبير من الحرية في مناقشة الموضوعات والقضايا والمشكلات، ومن ثم طرح الأفكار والرؤى بصراحة وشفافية، ومن خلال نقد علمي بناء بعيداً عن ضجيج الإعلام.

ثانيا: الشروط المطلوب توفرها في مراكز الأبحاث الاستراتيجية لدعم اتخاذ القرار:

توجد عدة خصائص وشروط يلزم توافرها في مراكز الأبحاث لكي تتمكن من دعم القرار، من أهم هذه الخصائص:

وضوح الهدف والمهمة التي يقوم بها المركز لدعم القرار؛ بحيث يكون متخصصاً في مجال معين، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني أو عسكري، أو يقوم بكل هذه التخصصات، على أن يتم تحديد مستوى التحليل: هل هو استراتيجي أم سياسات أم تكتيكي؟

ضرورة توفر مجموعة من الخبراء والأكاديميين والمفكرين الاستراتيجيين، ويفضل من يجمعون بين الخبرة العلمية والعملية.

وجود قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة، تضمن توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد مجموعة العمل على إجراء الدراسات المطلوبة بدقة عالية وبحيادية كاملة.

توافر أنظمة إلكترونية لتسهيل العمل واختيار البدائل وتقييمها.

قدرة الباحثين في المركز على الابتكار والإبداع، وإعداد سيناريوهات واستشراف المستقبل.

قيادة واعية ومدركة للمهمة الملقاة على عاتق المركز، وتستطيع الاستفادة من كافة الجهود والعقول.

وجود شبكة علاقات مع مراكز البحوث والفكر العالمية لتبادل الخبرات.

الانفتاح على الخارج والمرونة في الاتصال وتداول المعلومات.

ثالثاً :واقع مراكز الأبحاث في العراق:

(ا) مراكز الأبحاث .. نبذة تاريخية:

تعتبر المؤسسات الأكاديمية (الجامعات) في العراق المبادرة في إنشاء مراكز البحث العلمي. وأخذت الجامعات العراقية على عاتقها الاهتمام بمراكز الأبحاث منذ تأسيس جامعة بغداد عام ١٩٥٨.حيث من واجبات الجامعة الأساسية هو توظيف نتائج البحث العلمي بما يخدم عملية التنمية ،وبما يساهم في تقديم الحلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع[٢]. ثم انبثقت مؤسسة البحث العلمي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٧٠ بهدف النهوض بالبحث العلمي .بعدها تم تشكيل مجلس البحث العلمي عام ١٩٨٠ ليضم عدد من المراكز العلمية في مختلف الاختصاصات لاسيما ذات الطبعة العلمية الصرفة.وبعد الغاء مجلس البحث العلمي تم تشكيل هيئة غير متفرغة للبحث العلمي بموجب قانون مراكز البحث العلمي لعام ١٩٩٥ التي تشرف على المراكز والوحدات البحثية في الجامعات العراقية[٣]. كما تم تأسيس عدد من المؤسسات العلمية الرسمية الأخرى مثل بيت الحكمة وبعض مراكز الأبحاث في مراكز الوزارات العراقية . ورغم كل هذا الاهتمام بتأسيس مراكز الأبحاث

في العـراق إلا أن عملية البحـث العلمي ظلت أسـيرة الظروف السياسية والأمنية التي مر بها العـراق.وكان جـل اهتمام المؤسسـات البحثية المذكورة ينصب على الموضوعات الآنية التي تطلـب الجهات الحكومية منها دراسـتها والتي غالبا لا يؤخذ بهذه الدراسات في القرار لاسيما السياسي منها.

(ب) واقع مراكز الأبحاث بعد عام ٢٠٠٣:

رغـم الاهتمـام بمراكـز الأبحـاث العلمية قبل عام٢٠٠٣،لاسـيما علـى مسـتوى المراكـز الرسمية التابعة للجامعات العراقية منذ تسعينات القرن الماضي. إلاأن هذه المراكز لم يكن لها اي دور مهم في صياغة القرارات كما تم الإشارةاليه سابقا،بسبب أن القرارات كانت تتسم بالفردية التـي تصدر عن السـلطة المركزية في الدولة العراقية. وان هـذه المراكز كانت تمثل واجهة علمية للجامعات العراقية اكثر منها مؤسسـات يـراد منها تقديـم التصورات واقتـراح الحلول للمشكلات السياسية والاجتماعية .

وبعد عام ٢٠٠٣ تم تأسـيس عدد من مراكز الأبحاثالاسـتراتيجية كمؤسسـات مجتمع مدني تدعمهـا بعض المنظمات والأحزاب السياسـية .إلاان توجهـات هـذه المراكز غالبـا ما تكون أسـيرة لتوجهـات الجهـات الداعمـة لها ،ومع ذلك فقد قدمـت هذه المراكز دراسـات تناولت موضوعات هامة .الان المشـكلة هي في كيفية استثمار تلك الدراسات في دعم القرار في مجتمع لا زال ينظر إلى تلك المراكز كمؤسسات ثقافية اكثر منها مؤسسات مشورة لصانع القرار.حيث لا زال المتغير السياسـي الحاكم للقرارات التي تصدرها المؤسسـات التنفيذية والتشريعية التي تتسـم غالبا عن ردود أفعالآنية لمشـاكل تواجه المجتمـع العراقـي.اذ رغم وجـود هيئة للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فضلا عن وزارة العلوم والتكنلوجيا المسـؤولة عـن حركة البحـث العلمي في البلـد ،إلا انه لا توجد ستراتجية واضحة لنشاط وعمل المراكز البحثيـة وان عمـل هـذه المراكـز يعتمد على التصـورات والتوجهـات لإدارتها فـي الولوج بالدراسـات الاسـتراتيجية .كماأن هذه المراكز تعامل على أساس مؤسسات رسمية تخضع إلى الروتين والبيروقراطيـة المتمثلة في التعليمات الإداريـة والماليـة للحكومـة مما يعيـق عملها العلمي.

رابعا :ألية عمل مراكز الأبحاث في العراق:

سـيتم التركيز على المراكـز الأبحاثالتابعة للجامعـات العراقية التي تشـكل الثقـل الأكبر للعمل البحثي فـي العراق. حيث اهتمت وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي بموضوعـة البحـث العلمي الذي يشـكل النصف الأخر من مهامها الأساسـية كما يشير الشـطر الثاني من اسم الوزارة ، فسعت إلى إصدار نظام للمراكز البحثيـة التابعـة للجامعات العراقيـة برقم (١) لسـنة ١٩٩٥الذي لازال العمـل به حتى يومنا هذا.وقد شكلت هيئة غير متفرعة للبحث العلمي تهتم برسـم الأطر العامة لعملية البحث العلمي وتوجيه المراكز للعمل بموجبها . إلا أن الظروف التي تلت عام ٢٠٠٣ حالت دون ان تقوم الهيئة بواجبهـا يشـكل امثل ورغم تلـك الظروف فقد بذلـت الهيئة خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٧ جهود جيـدة في دعـم النشـاط العلمي على مسـتوى مراكـز الأبحـاث التابعـة للجامعـات العراقية والتي بلـغ عددها نحو ٨٢ مركز ووحدة بحثية فـي جميـع الاختصاصات[٤]،وفـي مقدمتهـا

الاستمرار بدعم حركة البحث العلمي من خلال الإشراف وتوجيه المراكز البحثية والعمل على تنفيذ برامج داعمة للبحث العلمي مثل برامج التعاقد مع باحثي الجامعات العراقية لإنجاز بعض البحوث والدراسات التي تقترحها مراكز الأبحاث .إضافة إلى إعداد مسودة قانون جديد لعمل المراكز البحثية ليتلاءم مع أهمية البحث العلمي.كما سعت دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى دعم مسيرة البحث العلمي من خلال آلية تمويل بعض البحوث الريادية وفق المنهاج الاستثماري للدولة،وتأمين كافة مستلزمات المشروع البحثي لاسيما بالنسبة للبحوث العلمية التطبيقية ولكن هذه الالية قد توقفت بسبب التراجع في التخصيصات المالية .

وقد نظم عمل المراكز البحثية المرتبطة بالجامعات العراقية نظام المراكز البحثية رقم ١ لسنة ١٩٩٥ وتعليمات رقم ١٤٨لسنة ٢٠٠٢ المتضمنة هيكلية العمل في مراكز الأبحاث .ومن أهم النقاط التي توضح هيكلية العمل بالمراكز المشار إليها الآتي[٥]:

ربط المراكز البحثية برئاسة الجامعة وربط الوحدات البحثية بعمادات الكليات المؤسسة فيها.

يدير المركز مدير يعينه الوزير من حملة شهادة الدكتوراه وباختصاص المركز البحثي .أما مدير الوحدة فيعينه رئيس الجامعة. يتكون المركز البحثي من أقسام علمية متخصصة بمهام المركز البحثي يديرها رؤساء أقسام يتمتعون بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها رؤساء الأقسام في الكليات والمعاهد الدراسية.

يتولى مدير المركزإدارة المركز من النواحي الإدارية والمالية ،ويرأس مجلس أدارته .ويوافق على إعداد البحوث ونشرها . ويعامل المدير معاملة العميد في واجباته الإدارية والعلمية

ومما يؤخذ على التعليمات الخاصة بهيكلية البحث العلمي في المراكز والوحدات البحثية التابعة للجامعات العراقية الاتي[٦]:

١- حددت تعليمات هيكل الباحث العلمي رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠٢ قيام الباحث في المراكز البحثية باعداد ٣-٤ بحوث سنويا دون أن تراعي تلك التعليمات نوعية البحث وطبيعته الذي قد يستغرق أعداده لسنة كاملة لاسيما في البحوث التطبيقية والمسحية.

٢- كما ان التعليمات لم تحدد كيفية تمويل إعداد تلك البحوث لاسيما التي تحتاج إلى مستلزمات مادية وفنية لإعدادها, في حين تفتقر موازنات معظم المراكز إلى تخصيصا ت قادرة على أنجاز نشاط علمي واحد فكيف يمكن الإنفاق على إنجاز عشرات البحوث لمنتسبي المركز .

٣ - لقد حدد من مهام المراكز إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والمشاركة مع تلك الأنشطة التي تقيمها المراكز المحلية والخارجية دون ان يرصد لها مبالغ كافية لتنفيذ تلك الأنشطة وغالبا ما تحاول المراكز اللجوء الى مصادر أخرى لتمويل أنشطتها , لكن لازال هذا الأسلوب غير متعارف عليه في العراق,لأن الثقافة المجتمعية لا زالت قاصرة في مجال دعم النشاط العلمي ،لذا نادرا ما تقوم مؤسسة عامة أو خاصة بدعم أو رعاية تنفيذ نشاط علمي كما هو معمول به في الدول الأخرى على اعتبار ان الدولة مسؤولة عن تمويل هذه الأنشطة .

٤-ومـن المهـام الأساسـية للمركز إصدار مجلـة علميـة محكمـة , إلا أن إصـدار المجلة في المركز البحثي قد شـملت بتعليمات إصدار المجـلات العلمية في الكليـات بالتمويل الذاتي لإصـدار المجلة مما نرى تعثر كبير في انتظام إصدار المجـلات العلمية فـي المراكز البحثية لعدم كفاية الإمكانيات المالية لإصدارها.

رغم أهمية المـلاك العامل في المراكز البحثية ،الـذي يجب أن يتوفر فيه الكفاءة والخبرة ، إلا أن الجامعـات تقوم بنقل عناصـر إلى المراكز البحثية غير كفؤه ومن العناصر غير المرغوبة بهـا في الكليـات، وكأن العمل البحثي هو عمل ثانـوي لاسـتيعاب المـلاكات الفائضـة وغير المرغوبة.

أما على مستوى أعداد الخطط البحثية فغالبا ما تعتمد على اجتهاد مجلس إدارة المركز وأدارته. حيـث لا توجد اطر واضحة تحدد أوجه الخطط البحثيـة بما يتـلاءم وحاجة العـراق في مجال اختصـاص المركز, وإمكانيـات إنجاز بحوث تطبيقيـة فـي الجوانـب الزراعيـة والصناعية والنفـط والخدمـات ,وفـق أولويـات تحددهـا الحاجـة إلى تنمية تلك القطاعات بالتنسـيق مع المؤسسـات المسئولة عنها وبما ينمي الاقتصاد العراقي.

خامسـا :علاقة مراكز الأبحاث بالمؤسسـات الأكاديمية

(أ) علاقة المراكز البحثية بالجامعة:

سـبق وأن تم الإشارة إلى ان المراكز البحثية مرتبطة إداريا بالجامعـة التي تنتمي إليها, وقد حـدد ذلـك نظام المراكـز ١لسـنة١٩٩٥ الذي أشـار إلى تشـكيل مجلس إدارة للمركز البحثي يتولى رسـم سياسـة البحث في المركز. ويرفع مجلـس الإدارة قراراتـه الى الجامعـة المرتبة للمصادقة عليها .وهنا نجد ان العلاقة بالجامعة تتمثل بالأمور الإدارية من خلال المصادقة على قرارات المركز وخططه العلمية السـنوية.ومن خلال ما يرصد له من موزنا سنوية وفق ملاكه المحـدد .أما علميا فالعلاقة فقط تكون من خلال المصادقـة على الخطط والبرامـج العلمية التي ينفذهـا المركـز. إلا أن كثير مـن الجامعات لم نجد تلك العلاقة واضحة وفق آليات التي حددها النظام بل تذهب الى اعتبار المركز العلمي كأحد أقسـامها الإدارية التابعة لرئاسة الجامعة .حيث لا تمنـح الصلاحيات الكافيـة لمديرالمركز بما يتناسب مع المهام الواردة في نظام المراكز[٧]. الأمر الذي يتطلب تصحيح نظرة الجامعات إلى المراكز كونها تشـكيلات علمية متقدمة تحتاج الى الدعم ومنح الصلاحيات لكي تقوم المراكز بواجباتها بشكل فاعل في خدمة المجتمع.

(ب) علاقـة المراكـز بـوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

لقـد اهتمـت الـوزارة بالبحـث العلمـي. فتـم تأسـيس دائرة البحث والتطويـر بالوزارة منذ العـام ١٩٩٢ وأصبحت دائـرة نوعية للاهتمام بالدراسـات العليـا والبحـث العلمـي . إلا إن علاقة الـوزارة بالمراكز البحثية تكون فقط من خلال مـا يصدر عن هيئة البحـث العلمي التي تشـكلت فـي العـام ١٩٩٥, التي أخـذت على عاتقها مناقشـة واقع المراكـز البحثية ومتابعة نشـاطها العلمي من خلال الزيـارات الميدانية, والتقارير السنوية التي يتم من خلالها تقييم عمل تلـك المراكز.عليـه تعتبر هيئـة البحث العلمي المنسقةلنشـاطات وعمـل المراكزوالوحـدات

البحثيــة فــي الجامعــات العراقيةفــي جميــع حقــول المعرفة((الطبية،الهندســية،علوم صرفة،زراعيــة وبيطرية،إداريــة واقتصادية،إنســانية،والعلوم المتداخلة)وتهدف الهيئة الى الاتي[٨]:

الســعي لخلق مدارس فكريــة علمية قادرة على دفــع الجامعــات نحــو التطوير بمــا يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع

توســيع نطاق التعاون والتنســيق مع الجامعات العربيــة والأجنبية عن طريق تبــادل الخبرات والمعلومات والبحوث العلمية والباحثين.

توسيع قاعدة التنسيق مع دوائر الدولة والقطاع الخــاص لأجل الاســتفادة مــن نتائــج البحوث العلمية.

توســيع نطاق تســويق البحوث تشــجيعا لبحث العلمــي وتقدمه. ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع في ضوء المشاكل المراد دراستها التي ترد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ولكــن ما يؤخــذ على الهيئة كونهــا هيئة غير متفرغة ولــم تخصص لها موازنة خاصة لدعم عمليــة البحث في الوزارة,كما لم يكن لها ملاك إداري يســاعدها في تحقيق أهدافها ، بل كانت تعتمــد على جهود أعضاؤهــا وعدد محدود من منتســبي دائرة البحث والتطوير. ولغرض دعم هيئــة البحث العلمي لكي تتمكن من الإشــراف وتوجيه المراكز فقد تم في عام ٢٠١٢ تشــكيل لجــان علميــة متخصصــة حســب القطاعــات العلميــة المختلفــة تختــص كل لجنــة بمتابعــة وتوجيــه المراكــز ذات الطبيعــة باختصــاص اللجنة العلمي.

(ج)علاقــة المراكــز بمؤسســات الدولــة والمجتمع:

تســعى مراكز الأبحاثإلىأن يكــون دورها مؤثرا في رســم السياسات العامة وصنع القرار من خــلال البحــوث والدراســات والمؤتمرات والندوات العلمية إلى تستضيف فيها مسؤولين من السلطة التنفيذية والتشريعية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشــة الموضوعات الاستراتيجية لاســيما في المجال السياســي والاقتصادي بما يعزز قدرات المؤسســات الرسمية في صياغة القــرار المناســب لتلــك الموضوعات.هــذا إضافةالىإجراء الدراسات والمسوحات العلمية لكثير من الظواهر الاجتماعية على المســتولى المحلي والإقليمي والدولي ونشر تلك الدراسات فــي مجلات وتقارير علمية ترفــع الى الجهات الرسمية في الحكومة والسلطة التشريعية.ولكن ترجمة نشــاطات مراكز الأبحــاث العلمية إلى الواقع العملــي لازال قاصرا على موضوعات محددة بســبب ضعف الثقافة المجتمعية بأهمية البحث العلمــي ودوره في تعزيز ودعم القرار. فقلما تلجأ المؤسســات الرسمية أو التشريعية أو حتــى القطاع الخــاص الى المراكز للاســتعانة بها في دراســة الظواهر والمشــكلات وإعطاء التصورات والحلول لها .

سادســا:آلية عمــل مركــز المســتنصرية للدراسات العربية والدولية في دعم اتخاذ القرار

تأســس مركز المســتنصرية في عام ١٩٩٢ ليختص بدراســة المنطقــة العربية من النواحي الاقتصاديــة والسياســية والاجتماعية .ويتكون المركز من خمسة أقسام علمية:

-قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

- قسم الدراسات السياسية.

- قسم الدراسات الجغرافية .

- قسم الدراسات التاريخية.

-قسم دراسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

ويهدف المركز إلى تحقيق الأهدافالآتية[٩]:

إعداد الدراسات والبحوث في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،التي تساهم في تحقيق التمية في العراق.

إعداد الدراسات والبحوث للظواهر والمشكلات على المستوى المحلي والإقليميوالدولي.

إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات النقاشيةللموضوعاتذات الأهميةالاستراتيجية.

نشر البحوث الدراسات العلمية في مجلات علمية دورية.

العمل على تطوير ملاكاته العلمية بما ينمي الكفاءة والإداء العلمي .

وقد اعتمد مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ثلاث آليات لدعم صناعة القرار تأتي في مقدمتها إعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية ومشاركة المجتمعية بالحوار العلمي وكذلك التعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية والتشريعية ومؤسسات المجتمع المدني في تبادل الخبرات والمعلومات وكما موضح في الشكل وهي كالاتي:

١- مجال البحث العلمي :ويتضمن ثلاث مجالات هي:

(أ)البحوث والدراسات:

حيث يمثل دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهدفالأساسي لعمل المركز . وينفذ المركز سنويا خطة علمية تفصل المشروعات البحثية المراد تنفيذها وفق أولويات الظواهر والمشكلات التي تواجه المجتمع العراقي والمنطقة,يتم من خلالها التحليل العلمي الاكاديمي البعيد عن الانحياز للظواهر المراد دراستها ومناقشة الكثير من تلك البحوث في اطار الندوات والحلقات النقاشية والمؤتمرات العلمية.بمشاركة مسؤولي المؤسسات الحكومية والمختصين من الأكاديميين وقطاع الأعمال ورفع خلاصة المقترحات والتوصيات الى الجهات الحكومية للعمل على تنفيذها.

(ب) الندوات والمؤتمرات العلمية

تنفذ أقسام المركزالعلمية، ضمن خطته العلمية السنوية خمسة ندوات متخصصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،إضافةإلى تنفيذ مؤتمر علمي سنوي .بحضور ممثلينعن مؤسسات الدولة والمجتمع والمؤسسات الأكاديمية والعلمية للمشاركة في أوراق العمل المطروحة او النقاش لتوسيع قاعدة الحوار لتشمل فئات مختلفة من المجتمع العلمي العراقي والرسمي ومنظمات المجتمع المدني.يتم إعداد تقارير بخلاصة نتائج وتوصيات تلك الندوات والمؤتمرات الى الجهات الحكومية للاستفادة في صناعة القرار في مجال اتخاذ السياسات والاستراتيجيات في المجالات ذات العلاقة على المستوى المحلي والإقليمي الدولي.

(ج) النشر العلمي

يسعى المركز إلى توسيع قاعدة النشر العلمي والمعرفي بين أفراد المجتمع العراقي والعربي رغم الإمكانات المتواضعة في موازنة المركز،وذلك من خلال المجلة العلمية الفصلية الدورية والكتب العلمية والكراسات العلمية التي تنشر فيها نتائج الدراسات التي تهتم بالقضايا الطارئة والمستجدة . **شكل رقم (١)**

يبين الاليات المتبعة في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية لدعم القرار

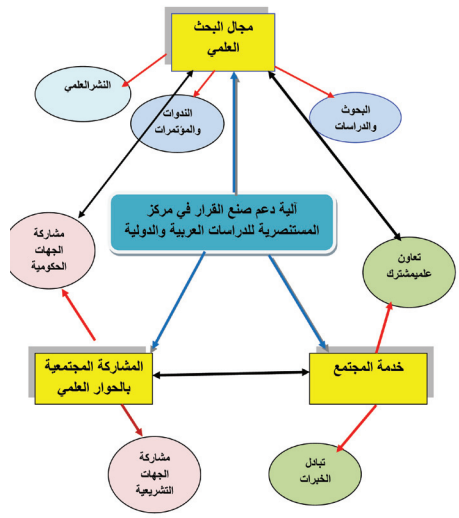

٢- مجال خدمة المجتمع:

يسعى المركز إلى التواصل مع المؤسسات المجتمعية والرسمية لتعزيز دعم صناعة القرار.وذلك من خلال مذكرات تفاهم وتعاون في مجال إعداد الدراسات والبحوث اوإقامة الندوات العلمية ,ومثال على هذا التعاون ما نفذه المركز من نشاطات مع جهات حكومية وتشريعية (البرلمان العراقي) ومؤسسات المجتمع مثل الاتحادات والغرف التجارية العراقية والصناعية.ومؤسسات علمية مثل بيت الحكمة ومراكز الأبحاث الخاصة.

٣- مجال المشاركة في الحوارالعلمي:

لقد نفذ المركز آلية جديدة لتعزيز صناعة القرارفي العراق ، وذلك من خلال دعوة الجهات المتقاطعة في آراؤها حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ممثلي الجهات التنفيذية الحكومية وممثلي الجهات التشريعية (اللجان الاختصاصية بالبرلمان العراقي) وممثلي منظمات المجتمع المدني المختلفة.والهدف من هذه الألية التي نجح فيها المركز هو جمع الآراء المختلفة حول قضية معينة في اطار حلقة او ندوة علمية تطرح فيها الأوراق العلمية ليتم الحوار في موضوعها للوصول الى قاعدة مشتركة في التصورات لدى الأطراف المختلفة لدعم القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

حيث حقق المركز عام ٢٠١٢ نشاطات نوعية[١٠]،تمثلت في مناقشة موضوعات هامة في المجال السياسي والاقتصادي. واستطاع ان يحقق القناعة المشتركة لدى ممثلي الجهات التنفيذية والجهات التشريعية بتنفيذ عد من الندوات واللقاءات العلمية استضاف فيها مسؤولين من الحكومة وأعضاء اللجان البرلمانية[١١] . ومن هذه النشاطات العلمية المهمة مناقشة أهمية قمة بغداد العربية ودورها في تعزيز مكانة العراق العربية ومما يمكن ان

يقـوم به من أدوار إيجابيــة في كثير من القضايا العربيــة. كما تم مناقشــة موضوعة التراخيص النفطية وتأثيراتها في مستقبل الصناعة النفطية في العراق وانعكاســاتها على مستقبل الاقتصاد العراقي. وفي المجال الاجتماعي فقد تم مناقشة موضوعــة المواطنة ودورها في تعزيز الوحدة الوطنيــة للمجتمع العراقي، وفي تحقيق السـلم اللاهي بيــن مكونــات المجتمــع العراقي.وفي المجــال الجغرافــي فقد تــم مناقشــة التغييرات المناخيــة وتأثيراتهــا المســتقبلية فــي اختــلال التوازن البيئي في العراق والمنطقة لاسـيما في مجال ندرة المياه واتســاع رقعــة الجفاف .وقد صــدرت عــن كل تلــك النــدوات والمؤتمرات تقارير خلصت الــى اهم المقترحات التي يمكن الحد من تأثير السـلبي علــى الواقع الاجتماعي والسياســي والبيئــي فــي العــراق والمنطقة.تم رفعها الى الجهات الرســمية والتشــريعية ذات العلاقة .

ســابعاً:المعوقات التي تواجــه مراكز البحث العلمي في صنع القرار:

ضعف «ثقافة التفكير المنهجي» لدى الكثير من المسؤولين و الإدارة العليا حيث أن الكثيرين من صناع القرار أو المسؤولين يعتقد أنه «الأعلم» و «الأقــدر» على اتخاذ القرار فــي الكثير من المجالات

أن محدودية المعرفة لــدى صناع القرار يُعتبر سياق إنساني طبيعي يعالج بالتكامل أو الاعتماد على «أهــل الاختصاص» ســواء أكانوا أفراد أو مؤسســات بحثية. و شريعتنا الإسلامية تؤكد على سؤال «أهل الذكر»، وهم يُعتبرون بمثابة أهل الخبرة و الاختصاص. مما انعكس ضعف هذه الثقافة الممنهجة على علاقة التجسـير بين الأكاديميو صانع القرار.

عدم الانفتاح بســهولة على الأفــكار الجديدة أو رفضها أو تجاهلها بكل ســهولة من قبل صناع القرار و المسؤولين الحكوميين

عدم وجود «قواعد بيانات إلكترونية، و بمعايير عالميــة، أي عــدم توفــر مصــادر للمعلومات الرصينة و البيانات العلمية الحديثة.

غيــاب مؤشــرات علميــة لقيــاس أداء ومهنية مراكز الأبحاث والدراســات ومستوى إنتاجها الفكري.

ضعف الإمكانيات و القدرات التسويقية للإنتاج المعرفي و النشر العلمي الذي يصدر عن بعض مراكز الأبحاث و الدراسات

عدم وجــود نظام فاعل جاذب يحفــز الكفاءات علــى الإبــداع و الابتكار، و يزيــد من أهمية و قيمة العلم و المعرفة و البحث العلمي، بعيداً عن التعقيدات البيروقراطية و الاستبداد الإداري

ثامنا: السبل لاســتثمار النتاج العلمي للمراكز البحثية لخدمة صناعة القرار:

مــن المعــروف ان النتــاج العلمــي يبقى دون قيمــة إذا لــم يتم اســتثماره لخدمــة وتنمية المجتمعات البشــرية . وفي العالم المتقدم هناك العديد مــن الآليات التي يتم فيهــا تحويل النتاج العلمــي إلى واقع تطبيقــي لخدمة المجتمع تأتي فــي مقدمتها الشــركات الخاصــة التي تصرف المبالــغ الكبيرة علــى تطوير الواقــع الإنتاجي لها. كمــا ان هناك مؤسســات مجتمعية خاصة تقدم الدعم الكبير للبحث العلمي واســتثمار ذلك لخدمة المجتمع ,هــذا فضلا عن ما تنفقه الدول علــى عملية البحــث العلمي لتنميــة مجتمعاتها وتحقيق رفاهية الإنسان فيها.

أما في العراق فمراكــز الأبحاث تفتقر إلى الجهــات الراعيــة لعملية البحــث وتحويل نتاج هذا العمل إلى التطبيق لحل مشــكلات المجتمع العراقــي وتنمية قدراته. ورغم انهناك أكثر من ١٠٤ مركــز ووحدة بحثية تابعة لوزارة التعليم العالــي والبحث العلمي,إلا أن عملية الاســتفادة من نتاجــات هذه المراكز والوحــدات لا زالت محــدود, اذ نــادر ما نجــد ان تم الاســتفادة من

نتاج البحوث في حل القضايا والمشكلات التي يعاني المجتمع العراقي كالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كتب عنها الكثير من قبل باحثي المراكز. كمشكلة المياه وعلاقاتها مع دول المنبع. وكأن مؤسسات الدولة غير معنية بنتائج البحوث والدراسات التي تقدمها المراكز البحثية. وهذه تمثلخسارة كبيرة للمجتمع من إهدارللرأسمال العلمي. وقد يعزو ذلك إلى الإدارة التقليدية التي تنظر إلى البحث العلمي والندوات العلمية نظرة إعلامية الهدف منها إظهار التقدم الذي أحرز على مستوى عمل المؤسسة المعنية .وعدم تقبل أية وصايا أو اقتراح يعكس او تصحيح الخلل. كما انه لا توجد آليات للتنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة في توجيه البحوث والدراسات لصالح تطوير عمل تلك المؤسسات.الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية للبحث العلمي تتضمن توجيه البحث العلمي نحو دراسة وبحث المشكلات التي يعاني منها المجتمع بالتنسيق مع المؤسسات المعنية وان يتم توجيه تلك المؤسسات للأخذ بنتائج تلك الدراسات والبحوث بما يطور عملها. وتوجيه الشركات والمؤسسات العامة بالتعاقد مع المراكز لتطويرنشاطاتها.

وأن تتضمن الاستراتيجية المقترحة النقاط لتطوير عمل المراكز ليكون لها دور ريادي في دعم صناعة القرارالآتية:

١-إعداد الأطر التشريعية والمؤسسية التي تؤمن تطور عملية البحث العلمي . حيث لازالت تلك الأطر يشوبها الكثير من التداخلات والتقاطعات بين المراكز والجامعات التابعة لها وبينها وبين الوزارات الأخرى.

٢ –تشكيل هيئة دائمة للبحث العلمي تأخذ على عاتقها رسم السياسات والأطر العامة للبحث العلمي في المراكز البحثية .ومتابعة عمل تلك المراكز من الناحية العلمية.

٣- توجيه البحوث والدراسات التي تنفذها المراكز نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق لاسيما في مجال الإنتاج السلعي في المراكز البحثية التطبيقية وبالتنسيق مع الوزارات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص من خلال عقود بحثية لتطوير عمل تلك المؤسسات.

٤- وضع سياسة لتوجيه البحوث في المراكز الإنسانية لدعم وتنمية واقع الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية بما ينمي ويطور عمل المؤسسات العامة المسئولة عن تقديم تلك الخدمات.ويدعم صانع القرار باتخاذ القرارات الصائبة.

٥- ضرورة إيجاد آليات لتمويل المشروعات البحثية .وفق قواعد تنفيذ مشروعات بحثية تمولها الوزارة من منهاجها الاستثماري وأخرى تمول من خلال عقود عمل مع الوزارات والمؤسسات المعنية المستفيدة من البحوث .

٦ - التنسيق بين هيئة البحث العلمي وبين المؤسسات العلمية الأخرى كوزارة العلوم والتكنولوجيا والمراكز البحثية الأخرى لتوحيد الجهود والاستفادة من الإمكانات الفنية والبشرية بما ينمي عملية البحث العلمي.

٧- تطوير كفاءة أداء الباحثين في المراكز البحثية من خلال إشراكهم بالزمالات البحثية تنفذ وفق برنامج تعاون علمي مع الجامعات العربية والأجنبية والاستفادة من المنح التي تقدمها بعض المنظمات الدولية في إشراك الباحثين بها مع بقية تدريسي الجامعات .

٨- العمل ببرنامج التفرغ العلمي للمراكز مع المراكز المناظرة العربية والدولية للاستفادة من تطوير إمكانات الباحثين في مراكزنا البحثية .

٩ - دعم وتطوير عمل المراكز البحثية من

خـلال منح تلـك المراكـز الاسـتقلالية المالية والإداريـة وعـن طريق تخصيـص موازنات سنوية تلبي احتياجات المراكز في تنفيذ إعمالها لاسـيما فـي مجـال النشـر وإقامة النشـاطات العلمية.

١٠ - حمايـة الحقوق الفكرية والعلمية للباحثين ودعم نشـر وتطبيـق تلك الأفكار بمـا ينمي حركـة البحـث العلمي بيـن منتسـبي المراكز البحثية .

١١- دعـم وتطوير النشـر العلمـي في مراكز البحث العلمي من خلال دعم موازنات المراكز لإصِـدار المجـلات العلميـة وإصـدار الكتب والتقارير الاستراتيجية لتعميم

مصادر البحث:

١- د جمـال علي سـند السـويدي، دور مراكز الأبحاث في دعم اتخاذ القرار،دراسـة تطبيقية علـى مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية ،أبوظبي ٢٠٠٨ص٨٢.

٢- د عبـد السـلام إبراهيم بغـدادي، الحريات الأكاديميةوالإبداع، دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء التجارب العراقية والعربية،مركز عمان لحقوق الإنسان ٢٠٠٦ص٢٨

٣- وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي، دائـرة البحـث والتطويـر، دليـل المكاتـب الاستشـارية والمراكـز والوحـدات البحثيـة، بغداد٢٠١١ص٢٩

٤- داحمد عمر الراوي، استراتيجيةتطوير عمل مراكز البحث العلمـي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،مركز دراسات الكوفة،جامعة الكوفة ،أبحاث المؤتمر الوطني لمراكز البحث العلمي في العراق٢٠١٠ص١٣٩.

٥- جمهوريـة العراق،نظـام مراكـز البحـث العلمي رقم ١لسنة ١٩٩٥ مواد متفرقة.

٦- د.احمـد عمر الراوي ،اسـتراتيجية تطوير عمـل مراكـز البحـث العلمي،مصـدر سـابق ،ص١٣٨.المصدرأعلاه ص١٣٩

٧- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة البحث والتطويـر، دليل المكاتب الاستشـارية والمراكـز والوحـدات البحثية،مصدرسـابق ص٢٠النظـام الداخلـي لمركز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية.

٨- في مداخلة للمرجوم الإستاد الدكتور إحسان القرشـي ،رئيس الجامعة المسـتنصرية السابق ،فـي ترأسـه لاجتمـاع مجلـس إدارة مركـز المستنصرية للدراسـات العربية والدولية أشار إلـى خطة المركز العلميـة للعام ٢٠١٢ (بأنها خطة طموحة وهامة وتسـهم في رسـم الخطط والبرامـج) الجامعـة المسـتنصرية تشـريت اول٢٠١١.

٩- فـي مداخلـة لنائـب البرلمـان العراقـي السـابق المهنـدس عبـد العبـاس شـياع، في الندوة العلمية التي نظمها مركز المسـتنصرية للدراسـات العربية والدولية حـول إعادة هيكلة العملةالعراقيـة عـام ٢٠١٢،بان مـا طرح في الندوة قـد غير راينا في الموضوع وترسـخت قناعتنا بأهميةإعـادة هيكلة العملة العراقية لكي تتماشـى مع التطورات في حجم الناتج القومي العراقي.

١٠- - للمزيد حول الموضوع انظر:

عامر هاشـم عواد، مراكز البحوث والدراسات وعمليـة صنـع القـرار السياسـي الخارجـي- العـراق أنموذجـا، مقـال منشـور في الشـبكة الدوليـة للمعلومـات (الانترنيت) علـى الرابط الالكتروني:

http://www.araa.ae/index.php?option=com_

إستراتيجية وطنية لتحقيق نهضة شاملة في العراق

اللواء الركن المتقاعد

محمود احمد عزت(*)

كان البحث عن إصلاح الأمور في العراق حتى الماضي القريب يبدو مستحيلاً لثلاثة أسباب قوضت أركان دولة العراق إلى حدود الدولة الفاشلة تقريباً .السبب الأول، قاعدة الإدارة الداخلية السيئة التي أسسها الاحتلال وسارت عليها السياسات العراقية، والثاني احتلال تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية مساحات شاسعة من العراق وإعلان دولة الخلافة الإسلامية المزعومة عليها، والثالث تفاقم عوامل تفكك العراق واقتراب تقسيم العراق من التنفيذ .

اليوم يمكن البحث بثقة عن إصلاح ما فسد في العراق ونقل العراق إلى مستقبل واعد، لأن أقوى معوقات الإصلاح زالت الحكومة في أقل من ثلاث سنوات إسقاط الخلافة الإسلامية المزعومة وإنهاء احتلال «داعش» لأرض العراق وتبديد مخاوف تقسيم العراق وربما القضاء عليها نهائياً بعد فشل استفتاء انفصال إقليم كردستان وإعادة الحكومة المركزية سيطرتها على المناطق التي أصبحت ضمن حدود إقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة ظروف الاحتلال وأحداث ما بعد الاحتلال وسيطرة الإرهاب على الأراضي العراقية .

الظروف الآن مناسبة جداً للدعوة إلى (إستراتيجية نهضة شاملة في العراق) وهي مشروع في غاية الأهمية، العراق بحاجة إليه ليعود إلى المكان اللائق بين دول العالم بتغيير واقع الأوضاع التي أصبح عليها نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٤ .(فقد أصبح ثلث ارض العراق في قبضة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية تحكمه خلافة إسلامية مزعومة ووسع إقليم كردستان حدوده لتشمل كركوك وأجزاء كبيرة من محافظتي الموصل وديالى واقترب احتمال تقسيم العراق كثيراً أن يكون حقيقة وأصبحت أحوال الشعب على أسوء ما تكون .شعب بلا حكومة وحكومة بلا شعب وجيش متفكك لا يُعبه به واقتصاد منهار بالسرقة ومافيا فساد أقوى من الحكومة) .

أن العمل بإستراتيجية الإصلاح تتطلب تهيئة وسيلة نجاحها وهي إيجاد حكومة ومجلس

(*) عضو الفريق الاستشاري ـــ قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية في بيت الحكمة

نـواب بأجـراء الانتخابـات العامـة فـي جـو يختلـف تماماً عـن الانتخابات السـابقة يتوليان تنفيـذ الإصلاحات بإعـادة بنـاء أركان الدولة الأساس (السياسـة الداخلية ،السياسة الخارجية ،الاقتصـاد والقوات المسـلحة) التي دُمِّرَت في غياب الاتفاق الوطني للعمل من أجل العراق .

السياسة الداخلية

السياسـة الداخلية هي طريقـة الدولة في إدارة شـؤون المواطنيـن وعندما تنجح هـذه الإدارة وترضـي المواطنيـن إلـى حـدود القناعة بأن الحكومـة موجودة مـن أجلهم تحـرص عليهم وتحمـي مصالحهم وحقوقهـم وتوفر لهم الأمن والاسـتقرار وظروف العمل الاعتيادية وتنشـأ علاقـة طبيعية بينهمـا إلى حدود إحسـاس كل من الطرفين بالمسؤولية الأدبية والوطنية اتجاه الآخر وفهم معاني وتطبيقـات مفردات الوطن والمواطـن والمواطنـة فأنها توصـف بالإدارة الداخلية الرشـيدة وعندها تسـتقيم وتقوى على أساسـها أعمـدة الدولة الأخـرى وتعكس للعالم قـدرة العراق فـي تطبيـق الديمقراطية والعمل والتعـاون فـي المجموعـة الدوليـة .وخلافها توصـف الإدارة الداخليـة بالفاسـدة وأن كيان العراق وإمكاناتـه الماديـة والمعنوية العظيمة وتماسـكه الاجتماعي لم يدمـر ويقوض حجراً بعـد حجـر إلا بفعل الإدارة الفاسـدة حيث كان عـدم الاكتـراث بشـؤون المواطنيـن واضحاً والنفـور بيـن المواطن والحكومة شـديداً بفعل تدمير ذات الفرد وإلغاء وجوده .

إن الإدارات الداخليـة الفاسـدة كانـت مـن ممارسات الدولة العراقية المزمنة بعد الاحتلال وبقيـت ملازمـة لهـا وأدت إلى نتائـج خطيرة ومؤلمة وينبغي أن يشـغل إصلاحها المسـاحة الأكبـر من اهتمـام إسـتراتيجية الإصلاح لأن الإدارة الداخليـة إذا صلحـت، صلحـت أمور الدولة الأخرى كلها.

أن إصـلاح الإدارة الداخلية يجب أن يخطط له على أسـاس مراجعة شـاملة لأخطاء الإدارات السـابقة وتثبيت هوية المتسـببين فيها لأبعادهم ومحاسـبتهم وتحديد الأسـباب لمعالجتها وهي (غيـاب الاتفـاق السياسـي على هـدف وحدة العـراق والعمـل مـن أجلهـا، وعدم ممارسـة الديمقراطية الحقيقية فـي البلاد وغياب العدالة الاجتماعية وفقدان الأمن والاسـتقرار وإهمال شؤون المواطنين) .

أدى التركيب السياسـي في العراق ونهجه الذي وضعتـه أمريـكا إلى غيـاب الهـدف الوطني والمبادئ الوطنية في العمل السياسـي، تسـبب في النهايـة أوضاع العراق السـيئة .أن نهضة العـراق تحتم تحديد مفهوم «العراق أولاً» هدفاً وطنياً ثابتاً ووحدة أراضيه وأمنه والدفاع عنها وعن سـيادة الدولة واستقلالها وتطبيق الدستور والعمـل من اجل شـعب العـراق مبادئ عمل لا يجـوز لأي سـلطة أو قوة ـ رئيـس الدولة، رئيس الحكومة، حزب، طائفة، قومية، جماعة أو فئة ـ تجاوزها أو الخروج عليها بأي طريقة ووسـيلة أو اجتهاد أو تفسـير،ويحمي الدستور والمجلـس التشـريعي/ النـواب وقوانين الدولة الهدف الوطني ومبادئه.ويشكل الهدف الوطني والمبـادئ الوطنية قاعدة عمل سـلطات الدولة الثلاث الأساس التنفيذية والتشريعية والقضائية وتسـتمد منها القوة والتواصل في إدارة العراق وبناء الدولة الناهضة وسيادة الدولة واستقلالها

.

لقـد نتجت مـن الإدارات السـيئة مشـاكل مدمـرة فـي العـراق كان أخطرهـا (احتـلال الإرهـاب ارض العـراق واقتـراب تقسـيم العـراق من أن يكون حقيقـة وقيام جدار حاجز بيـن المواطنيـن والحكومات .علـى جانب منه حكومـات قائمـة لنفسـها وذاتهـا لا علاقة لها

بالشـعب، وعلى الجانب الآخر شعب لا وجود له وهو في وطنه أو أصبح خارج وطنه لاجئين ومهجرين أو مبعدين خائفين .وهناك دعوة إلى تقويض هذا الجدار وإصلاح الأوضاع الداخلية بإجـراء مصالحـة وطنيـة وهذه الدعـوة غير صحيحة وهي في الحقيقة اتهام ضمني للشـعب العراقـي بأنـه سـبب الخلافـات والتناقضات في وقت لم يُعرف عن الشـعب العراقي سـابقاً الخـلاف وان الخلافات أوجدتها سياسـات بعد الاحتـلال وينبغي أن تكون المصالحة سياسـية بين السياسيين أنفسـهم .وبما أن هذه المصالحة تبـدو مسـتحيلة فيجـب أن تأتي الإسـتراتيجية المقترحة للنهوض بالعراق من خلال انتخابات عامـة حقيقيـة بحكومـة وبرلمان يعمـلان معاً بطاقـات وطنية عالية صادقـة لتقويض الجدار الفاصل بين الشعب والحكومة في الدولة بكسب رضا الشـعب بمنجزات ايجابية تقنع الشعب أن الحكومة وجدت من أجلـه وأن حقوقه الخاصة والعامـة وأمنه وسـلامته وإنسـانيته وكرامته أصبحت محفوظة في ظلها .وهذه الأمور يمكن أن تتحقـق (بممارسـة الديمقراطية الحقيقية في البـلاد، تطبيق العدالـة الاجتماعيـة والاهتمام بالمواطـن بتأمين احتياجاتـه وتوفير الخدمات له ورفع مسـتوى معيشـته وإشـعاره أن حصة من ناتج الدخـل القومي لبلده الثري تصل إليه، وإزالـة آثار الإرهاب الماديـة والمعنوية وبناء الإجراءات للوقاية من محاولات تقسيم العراق)

ممارسة الديمقراطية الحقيقية في البلاد

تكـون الديمقراطيـة ممارسـة فرديـة وديمقراطيـة تمارسـها الدولـة، وفي مسـتوى الأفـراد فـي عـراق ديمقراطي حقيقـي يجب أن يمـارس الفـرد في حياتـه اليوميـة حرياته الشـخصية المختلفـة ويتمتع بالحريـات العامة كاملة في حدود الدسـتور والقوانين والأعراف ولا يخـرج عنهـا أو يتعدى حدودهـا بالتجاوز على حقوق الآخرين ويمارس حقوقه السياسـية فـي الانتخابـات العامة لاختيـار مجلس نواب يحمـي حقوقه وتشـكيل حكومة تقـوم بواجبها اتجاهه ويسـهم المواطن في إقامة المؤسسـات المدنية ضمن الاختصاصات المهنية والحرفية والاجتماعيـة المختلفة تعـزز إدارة البلاد .أما الممارسـة الديمقراطية للدولة فهي الممارسـة التي تعني باختصار انتقال السـلطة من حكومة إلى أخرى سـلمياً وبسلاسـة بانتخابات تجرى بنزاهة وتأتـي نتائجها ببرلمان وحكومة وطنية تمثلان الشـعب حقيقـة وتعملان علـى خدمته ويكون مجلس النواب والحكومة مسـئولين عن إدامـة الديمقراطيـة والمحافظـة عليهـا وعلى أدبياتها ومكتسـباتها لتتحقـق الفوائد المجتمعية العامـة لكافة المكونات وتصـب في النهاية في مصالـح الدولة الكبرى وتعزز قوتها .ومن هذه الـرؤى يجب أن تضع إصلاحات إسـتراتيجية النهضـة التطبيـق الحقيقـي للديمقراطيـة فـي العـراق على هذا الطريق بـدءاً من الانتخابات العامة القادمة بفرض الضوابط الآتية : (تشريع قانـون للانتخابـات يغلق السـبل التي سـفهت الانتخابات السابقة بالتزييف والتلاعب وتشكيل تحالفـات المصالـح الحزبية والشـخصية على حسـاب المواطن والدولـة بالالتفاف على نتائج الانتخابات ولتشـكيل حكومـات، الوزراء فيها غيـر مهنيين وغيـر اختصاصيين فـي الغالب ويتم اختيارهـم بالتوافـق والحصحصة، وهي الممارسـة التي دمرت البلاد لأنها ألغت معاني الأداء الصالـح والخدمـة الصادقة في وزارات الحكومة نتيجة ولائهم المستمر المغلق لأحزابهم واهتمامهم بمصالحهم الشخصية .

أن ممارسـة الديمقراطيـة الحقيقيـة يجـب أن تُسـتكمل ببنـاء المؤسسـات المدنيـة لتمارس دورهـا بحرية فـي مختلف مجالات الأنشـطة

الاجتماعية ولا تكون للحكومة سيطرة إدارية عليها أو تدخل في شؤونها وتكون قراراتها مؤثرة في العديد من إجراءات الدولة وربما تلعب دوراً في إلغاء بعضها أو تعديلها في إطار مقتضيات المصلحة العامة .وكذلك يقتضي تطبيق الديمقراطية أن يكون هناك التزام كامل بدستور البلاد وأن يكون مرجعاً لحل الخلافات وممارسة الحقوق والواجبات .ونظراً للظروف الاستثنائية التي أُعد فيها دستور العراق وما حصل فيه من خلاف واجتهاد في تفسير بعض مواده ينبغي اتخاذ ما يلزم لتعديله .

تطبيق العدالة الاجتماعية :

غياب العدالة الاجتماعية في إدارة الشعوب كان يعني دائماً الظلم ومصادرة حقوق الإنسان لأنه كان يدمر أولاً ذات الفرد الذي هو مادة بناء المجتمع لما كان يؤدي إليه من تراكم الأحقاد والكراهية وإلى نفاذ الصبر والقيام بكل ما هو متنفس للانتقام من الظلم إن كان فرداً أو جماعة أو نظام وتنتقل هذه التأثيرات بسرعة من نفوس الأفراد إلى المجتمع وتدمره وفي النهاية تنفجر الأوضاع تحت ضغطها وأن ثورات الشعوب والمجتمعات لم تكن تحصل على أنظمتها على امتداد التاريخ إلا كرد رد فعل طبيعي في وجه الحكومات التي لم تكن تحكم شعوبها بالعدل .

إن الشباب هم الفئة الغالبة في المجتمع وهم القاعدة والأساس في بناء الدولة وأن شرور عدم العدالة الاجتماعية تحل بهم بسرعة وقوة وثقل أكبر من غيرهم، ومن هنا يمكن تقدير حجم الخطر الذي يصيب الدولة نتيجة عدم تطبيق العدالة في الإدارة الداخلية ومدى الأهمية التي يجب أن يوليها مشروع الإصلاح لتطبيق العدالة الاجتماعية .

إن على مشروع الإصلاح أن يمضي في

الاتجاه الذي يبعث في المواطنين شعوراً مختلفاً عن السابق بأن الدولة باتت تعمل من أجلهم بمضامين ومعاني العدالة الاجتماعية وتوفر

لهم العيش بمساواة تامة من دون تفريق لأي سبب ويتمتعون بحقوقهم الإنسانية الوضعية والسماوية في حدود الدستور والقوانين وتتاح لهم فرص الحياة المشروعة للتنافس وإشغال المواقع التي يستحقونها وأن يحظى الشباب

بالقسم الأكبر من الاهتمام بتوفير موارد المعيشة لهم ليس بالتعيين في الوظائف فقط بل بإيجاد فرص العمل لهم في المشاريع الاستثمارية

الأجنبية والمحلية في البلاد وتشجيع المهن

الحرة والمشاريع الفردية والجماعية وتشجيع زواج الشباب وتوفير السكن لهم من خلال مشاريع البناء وتوزيع دور السكن عليهم بسعر الكلفة .أن النتيجة الإجمالية لمنجزات تطبيق العدالة الاجتماعية يجب أن تبلغ في النهاية حدود رضا المواطنين وخاصة الشباب بالعيش في وطنهم وعدم مغادرته وعودة المغادرين إليه والقيام بمسؤولياتهم اتجاهه .

أو نظام وتنتقل هذه التأثيرات بسرعة من نفوس الأفراد إلى المجتمع وتدمره وفي النهاية تنفجر الأوضاع تحت ضغطها وأن ثورات الشعوب والمجتمعات لم تكن تحصل على أنظمتها على امتداد التاريخ إلا كرد رد فعل طبيعي في وجه الحكومات التي لم تكن تحكم شعوبها بالعدل .

إن الشباب هم الفئة الغالبة في المجتمع وهم القاعدة والأساس في بناء الدولة وأن شرور عدم العدالة الاجتماعية تحل بهم بسرعة وقوة وثقل أكبر من غيرهم، ومن هنا يمكن تقدير حجم الخطر الذي يصيب الدولة نتيجة عدم تطبيق العدالة في الإدارة الداخلية ومدى

الأهمية التي يجب أن يوليها مشروع الإصلاح لتطبيق العدالة الاجتماعية .

إن على مشروع الإصلاح أن يمضي في الاتجاه الذي يبعث في المواطنين شعوراً مختلفاً بمضامين ومعاني العدالة الاجتماعية وتوفرلهم العيش بمساواة تامة من دون تفريق لأي سبب ويتمتعون بحقوقهم الإنسانية الوضعية والسماوية في حدود الدستور والقوانين وتتاح لهم فرص الحياة المشروعة للتنافس وإشغال المواقع التي يستحقونها وأن يحظى الشباب

بالقسم الأكبر من الاهتمام بتوفير موارد المعيشة لهم ليس بالتعيين في الوظائف فقط بل بإيجاد فرص العمل لهم في المشاريع الاستثمارية

الأجنبية والمحلية في البلاد وتشجيع المهن الحرة والمشاريع الفردية والجماعية وتشجيع زواج الشباب وتوفير السكن لهم من خلال مشاريع البناء وتوزيع دور السكن عليهم بسعر الكلفة .أن النتيجة الإجمالية لمنجزات تطبيق العدالة الاجتماعية يجب أن تبلغ في النهاية حدود رضا المواطنين وخاصة الشباب بالعيش في وطنهم وعدم مغادرته وعودة المغادرين إليه والقيام بمسؤولياتهم اتجاهه .

رد الاعتبار إلى الفرد العراقي وتقديم الخدمات إلى المواطنين :

المواطنون في العراق وخاصة الذين في سن الشباب هم أمل الوطن في البناء والدفاع، لكن الإدارات السيئة دمرت اعتبارهم الذاتي وثقتهم بنفسهم والشاب في العراق اليوم يقف على خط اختيار صعب بين الحاضر المبهم والمستقبل المجهول، يفتقد وجوده ومستقبله في بلده ولا يضمنهما إذا رحل عنه وسعى خلفهما

في بلدان بعيدة .وعلى جهود الإصلاح أن ترفع عن شبابنا هذا الحيف ويرد إليهم الاعتبار والثقة بالنفس ويعمل على إعدادهم طاقة كبيرة في الدولة للبناء والارتقاء وأن الشاب في العراق كما في المجتمعات الشرقية عموماً لا يحتاج للعيش في بلاده لأكثر من أن يتوفر له رزق يعينه على المعيشة وسكن يأوي إليه وحالة من الأمن تشجعه على الزواج وبناء عائلة، وأن حرمانه من هذه الأمور الأساسية المشروعة تؤدي به إلى إحدى الطرق الثلاثة، إما يغادر بلده مُكرهاً يبحث عن المعيشة والمأوى ورفيقة درب فقدها في بلاده أو يلجأ إلى المسالك الحرام لتأمين احتياجاته أو يبقى في العراق ويرضى بحقوقه منقوصة .وينبغي حفظ حقوق الطلاب خريجي الإعدادية باحترام معدلاتهم وقبولهم في الكليات على أساسها وعدم السماح بإضافة درجات على المعدل لأي سبب وإعطاء الفرص المتكافئة للشباب للتنافس على طريق المستقبل وعلى وزارة التعليم العالي انتقاء المتميزين وإيفادهم للدراسة خارج العراق على نفقة الدولة .

وبالنسبة إلى المواطنين في العراق عموماً، أصبح نقص وسوء الخدمات حالة مزمنة في تأمين الماء الصالح للشرب والكهرباء والسيطرة على الصرف الصحي وتوفير الرعاية الصحية ومساعدات الرعاية الاجتماعية والأعمال البلدية والسيطرة على مياه الأمطار ومراجعة الدوائر الحكومية لإنجاز المعاملات وأثار الإهمال في هذه الأمور وغيرها كثيرة وبعضها مزرية لأنها تظهر للعيان بسهولة في بغداد والمدن الأخرى بمشاهدات أكوام النفايات في كل شارع وركن ومكان وتبين جولة في شارع الرشيد أو شارع النهر أو على كورنيش أبي نواس أو الاعظمية وضفاف نهر دجلة نفسه بشاعة المنظر في أماكن كانت قبله أهل بغداد في النزهات والاستراحة والتسوق كما

أن غـرق أحياء كاملة فـي العاصمة بغداد بات مأساة تتكرر كل شتاء وهذه المشاهدات هي من المئـات تديـن التقصير في تقديـم الخدمات .أن علاج هذه الحالات تقتضي محاسـبة المسئولين عنها وفرض العقوبات على المخالفين واستقدام شركات وتعاقدات أجنبية للقيام بالخدمات العامة لإعـادة الصفـاء إلى وجه بغـداد ومدن العراق الأخـرى وتكاليف هـذه الشـركات والتعاقدات سـتكون قطعاً أقل مما تنفقـه الدولة عن طريق دوائر وموظفين تعودوا أن يكسبوا ولا يعملوا .

معالجة جذرية لمسـألة الإرهـاب وإزالة آثاره تعرض العراق إلى التطرف والإرهاب وتحمل عبئه الثقيل وأضراره الباهظة أكثر من أي دولة في العالم وأعلن الإرهابيون الخلافة الإسلامية علـى أرضه واسـتمر وجودها ثلاث سـنوات بعدها انتهت باسـتعادة القـوات العراقية مدينة الموصـل ـ مقـر الخلافة المزعومـة ومؤخراً آخـر معاقلـه مدينـة راوة وأصبحـت القـوات العراقية على الحدود العراقيةـ السورية وكلف ذلك العراق دماءً غالية وتكاليف مادية باهظة .

لقـد انتقل الإرهـاب إلى العراق فـي الأحوال السـيئة التي بلغها العراق عام ٢٠١٤ وأن منع عودته بشـكل أو آخر يتطلب استئصال جذوره لأننـا عندما طردناه بالقوة مـن الأراضي التي كان يتمسـك بهـا فأننـا نكون قـد قطعنا نصف الطريـق للقضاء عليـه بإنهاء وجـوده الظاهر على الأرض ويجـب إكمال النصف الآخر من الطريـق باقتلاع جذوره لكـي لا تعود فصائله وعناصـره بشـكل أو آخـر وتسـدد ضربـات مفاجئـة هنـا وهناك ويسـتمر النزيـف والقلق الأمني .أن مسـيرة النصف الآخر من الطريق هـي الأهـم وتتم بالقضـاء على الأسـباب التي أدخلت الإرهاب والإرهابيين إلى العراق .وهنا مرة أخرى تبرز مسؤولية عدم الاتفاق السياسي علـى هدف موحـد للعمل من أجـل العراق في تشـجيع تجاوز الإرهاب علـى العراق لأن هذا الاختـلاف أدى بـدوره إلى إدارة داخلية سـيئة سـادت فيها الطائفية وممارسات عزل وإقصاء مكونات كبيرة من المجتمع العراقي وتصريف الأمور بصفقات التوافق والحصحصة المدمرة سهلت على الإرهابيين أن يستدرجوا إلى شباكهم العديد ممن أحسـوا بالظلم والتجاوز في وطنهم وانظمـوا إلـى جانبهـم للقتال فـي صفوفهم أو عملوا كحواضن لهم بالتأييد والمساندة والتستر والإخفـاء ونقل المعلومـات وغيرها .أن جهود الإصـلاح يجب أن تهدف إلى إعادة هؤلاء إلى الصـف العراقي ولا يتم ذلك إلا بوجود حكومة ومجلـس نواب عراقي حقيقي تنجح الانتخابات العامـة في تركيبهما وطنياً ويسـيران في إدارة البلاد على سكة العدالة الاجتماعية .

أن جهـود الإصـلاح والتعـاون المشـترك لتحقيـق التنميـة وتوفيـر فـرص العمـل وبث الأمل بالمسـتقبل والدفع بهـدوء متواصل نحو الحكم الصحيح الفاعـل والتركيز على مصالح الشـعب بتقديم الخدمات ورفع مستوى المعيشة والتسـامح وفتح صفحة جديدة للعمل المشترك والتعاون ونسـيان الماضي بإعـادة المهجرين والنازحيـن إلـى أماكنهـم التـي هجـروا منها وتعويـض المتضرريـن والإعداد لإعـادة بناء المدن التي خربتها الحرب هي خطوات ناجحة في الاتجاه الصحيح لإعادة التماسك إلى مجتمع العراق واسـتئصال جذور التطرف والإرهاب وإن العـراق اليـوم بحاجة إلـى أن يكون أكثر مصداقية وصراحة وشفافية وفاعلية ويدرك بان الطائفية والإدارة السـيئة والفسـاد والمحسوبية ومحابـاة الأقارب وتأثيـر الصداقات في العمل والتوظيف، هي بنفس خطـورة الإرهاب الذي ضـرب العراق وأن تقصيـر الحكومة في أداء واجبها نحو الشـعب هي التهديد بنفسـها لنفسها ووجودها .

أن العراق تعاون مع دول العالم في محاربة الإرهابيين وكان له تأثير كبير في إسقاط الدولة الإسلامية في العراق وانتزاع كافة الأراضي منها وعلى العراق بالتنسيق مع الدول الإسلامية والمنظمة الإسلامية أن يستمر في التعاون مع دول العالم والإقليم لتجاوز محاولات المناوئين للإسلام ربط الإسلام بالتطرف والإرهاب والمساس بقيم الإسلام الحقيقية التي ترفض الإرهاب وممارساته من أي نوع وان العالم الإسلامي قوة عظيمة مستعدة للتعاون والاشتراك مع دول العالم للتصدي للعنف والإرهاب .

إجراءات لإنهاء مخاطر التقسيم والانفصال

أن فكرة تقسيم العراق قديمة ومرتبطة بالأمن القومي لإسرائيل ومصالح القوى العالمية في العراق والمنطقة لذلك إنها دائما تتحين الفرص وقد وجد فرصته وتحرك عندما فرض التحالف الأمريكي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق بعد حرب الكويت وبعد الاحتلال قويت بفعل المساومات السياسية وتثبيت المصالح بالحصحصة والتوافق واستغلال الثغرات الموجودة في الدستور وكاد التقسيم أن يتحقق عندما أجرى رئيس إقليم كردستان استفتاءً للانفصال في ٢٥أيلول/ سبتمبر لكن عوامل الانقسام السياسي في القيادات الكردية والموقف الإقليمي والعالمي الرافض للاستفتاء ونتائجه والتحرك السياسي والقانوني المتوازن لرئيس الحكومة الدكتور العبادي وتمكنه من إعادة نشر القوات الاتحادية في كافة المناطق التي امتد إليها إقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣ وسميت بالمتنازع عليها والسيطرة على المنافذ الحدودية البرية والجوية أحبط الاستفتاء وهدفه بل ربما وفرت فرصة عظيمة للحكومة العراقية إذا استثمرتها بنجاح أن تقضي على هاجس الانفصال لعقود وربما لزمن بعيد، ومع توفر هذه الفرصة العظيمة، الحكومة في موقف قوي جداً فقد بدأت أساساً قوية عندما استلمت السلطة من الحكومة السابقة بالتأييد الكبير الذي حظيت به لم يسبق أن توفر لأي حكومة وازدادت قوة بإسقاطها الخلافة الإسلامية المزعومة في العراق وطرد عناصرها وإعلانها العزم لإصلاح أمور العراق كلها بتأكيدها على أن الانتخابات العامة القادمة ستجرى بطريقة ديمقراطية حقيقية تختلف عن سابقاتها، تأتي بحكومة وبرلمان في مستوى مسؤولية إجراء تغيير شامل في العراق وعلى أن الصفحة التالية بعد طرد الإرهابيين ستكون الحرب على الفاسدين واعتبارهم أكثر خطورة، وأخيراً طريقة الحكومة السياسية القانونية الدستورية الهادئة التي واجه بها محاولة رئيس حكومة كردستان للانفصال وانتهت إلى قبول حكومة كردستان بقرار المحكمة الاتحادية العليا الذي قضى ببطلان الاستفتاء .

أن استثمار الفرصة يتحقق بتحرك رئيس الوزراء من قواعد (إعلامية، سياسة، وبرامج بناء الوطن المشترك) ويعد تفاصيلها لرئيس الوزراء خبراء متخصصون في إطار تحقيق هدف (وحدة أرض العراق وشعب العراق ببناء العراق وطناً للجميع) .

السياسة الخارجية

غالباً كانت السياسة الخارجية العراقية دون المستوى في أداء دورها الرئيس في بناء علاقات قوية بدول الإقليم والعالم لتحقيق مصالح العراق الوطنية الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية وغيرها .وازداد قصور الأداء الخارجي بعد الاحتلال بسبب إبعاد الخبرات القديمة وانخراط آخرين تنقصهم

الخبـرة والمواصفات الأسـاس للعمـل في هذه المهنـة، فضـلاً عـن الصراعـات السياسـية والتدخـلات الخارجية التي أفقدت العراق قدرة القرار للعمل بثوابت سياسة خارجية قوية .

الدبلوماسـية فـن سياسـة الحكومـة لتحقيـق مصالـح الدولـة والمحافظة عليهـا ببناء أقوى العلاقـات الثنائيـة الإقليمية والدوليـة وتتطلب اختيـار خاص للكوادر التـي تعمل في دوائرها ـــ وزارة الخارجيـة والقنصليـات ـــ تتميـز بمواصفـات خاصة مـن حيث السـيرة الذاتية والنزاهـة والمسـتوى الثقافي والخبـرة وإتقان اللغات والدراسة في معاهد إعداد الدبلوماسيين والاطـلاع علـى اتفاقيـة فينـا للعلاقـات الدبلوماسـية التي أبرمت في ١٨ ابريل /نيسان ١٩٦١لأهميتها فـي تنظيم العمل الدبلوماسـي وأداء الوظيفة الدبلوماسـية بدقة، وينبغي أيضاً إيجاد سياق إشراف دقيق على أداء الدبلوماسيين وتوجيههم وعزل أو تغيير مواقع الذين لا تثبت كفاءتهم في العمل الدبلوماسـي لأن الدبلوماسي أو الدائرة الدبلوماسـية هي المـرآة التي تعكس صورة العـراق في الخـارج ويقتضي عرض الصـورة الواضحـة أن يكـون الاختيـار أميناً لأشخاص السلك الخارجي .

أن طموح النهوض بالسياسة الخارجية تقتضي إعـادة تركيـب هيكلها من الأشـخاص والعمل بمنهـاج واضح ثابـت يجري إعـداده بدقة، لا يجوز الخـروج عليه ويراقـب رئيس الوزراء والبرلمان التنفيـذ وتتطلب الظروف الحالية أن تتصدر منهاج السياسـة الخارجية أربع مهمات كبيرة :الأولى السـعي في الأمم المتحدة والدول العربية والإسـلامية لتقديم المساعدات للعراق لإعـادة بناء مـا خربته الحرب ضـد الإرهاب باعتبـار الحـرب التـي قادها العـراق وقضى بهـا على الإرهـاب ودولتـه المزعومـة وقدم فيها التضحيات الكبيـرة كانت نيابة عن العالم. والمهمة الثانية، ترسـيخ حقيقـة أن أمن منطقة الخليج واسـتقرارها من مصلحـة دول المنطقة كافة وهي مسئولة عن تحقيقه (العراق، إيران، تركيا، سـوريا، لبنان وامتداد المنطقة إلى دول الخليـج) .وهـذه المهمـة تضـع دول المنطقـة أمـام الخيـار بيـن اسـتقرار وتعاون مشـترك ينعـم ويعمـل الجميـع فـي ظله وبيـن فوضى تدخـلات وتحالفـات تضـر الجميـع .ومؤخراً كانت للحكومـة العراقية تحـركات إيجابية في هـذه الاتجاه .والمهمـة الثالثة، الاسـتمرار في التعاون مع التحالف الدولـي للقضاء على بقايا الإرهاب ومسـبباته لكي لا يعـود إلى المنطقة بشـكل أو آخر .والمهمة الرابعة، تعزيز موقف العراق القانوني والدستوري في معالجة الأزمة التي أثارها اسـتفتاء حكومة كردسـتان مؤخراً للانفصال عن العراق .

إنقاذ الاقتصاد

في نظام العراق السـابق قبل الاحتلال كان هناك بـذخ مفرط وإنفاق كبير علـى القتال في الداخـل وفـي الحرب مـع الكويـت، واضطر العراق إلى الاستدانة لأول مرة في تاريخه .

أن إنقاذ الاقتصاد كإجـراء فوري لتوفير المال للدولـة لمواجهـة ظـروف مـا بعـد «داعش» وإعادة البناء يتطلب مبادرة سـريعة إلى اعتقال السارقين لاسترداد المسروقات منهم ومصادرة أموالهم المنقولة وغيـر المنقولة التي تضخمت فـي مـدة وجودهـم فـي السـلطة وفـي مواقع المسـؤولية والوظيفة وفتح قنـوات اتصال مع دول العالـم لإلقاء القبض علـى الهاربين منهم وتسـليمهم إلـى العراق ومتابعـة أرصدتهم في البنوك الأجنبية واتخاذ الإجراءات لاستعادتها .

وكرؤيـة مسـتقبلية لبناء اقتصـاد العراق،

يجب التوجه إلى اقتصاد متعدد المصادر متحرر من الاعتماد على المصدر الرئيس الواحد النفط فقط .وفي العراق بدائل اقتصادية عظيمة للنفط إذا تـم إعدادها للعمـل والإنتاج وهي الزراعة، الصناعات البترو كيميائية، السياحة والزيارات الدينية للعراق وغيرها .

الإعداد الوطني للقوات المسلحة

أن الإستراتيجية الشاملة لنهضة العراق لا بد أن تولي القوات المسلحة (الجيش، الشرطة وجهاز الأمـن) اهتماماً كبيراً لأنها والسياسـة الداخلية والخارجية وسيلة الدولة لفرض هيبتها وضمان استمرار وجودها .

في حزيران عام ٢٠١٤ بلغت القوات المسلحة اخفض مستويات التدني (فساد خانق من القمة إلـى القاعدة وضعف وهـزال متناهي) ولم يعد هنالـك مـا يـدل عليها سـوى اسـمها . و كان الجيش وهو بهذه الحالة واحداً من أصعب وأثقل التركات التي ورثتها الحكومة وهو في مواجهة مباشـرة مـع اخطر وأصعـب مشـكلة وطنية (إنهاء وجود تنظيم الدولة الإسـلامية الإرهابي وطرده)، ولم تكن أمامها لتحقيق المهمة سـوى بقايـا جيـش وتمكنـت الحكومة خـلال أقل من عامين أن تصنع منها القـوة التي كانت بحاجه إليهـا لمقاتلة «داعش» بإعـادة تركيب الجيش بعزل أعداد كبيرة من القادة والضباط لأسـباب الفسـاد وضعف الأداء وقلـة الثقافة وحل بدلهم عناصـر أخـرى، كما أوقفت تنفيـذ العديد من المشاريع العسـكرية المشبوهة بالفساد وحصل علـى مسـاعدة دول مختلفة لتدريـب الوحدات العسـكرية والشـرطة ورفـع بذلـك مسـتواها القتالي، وحصلت على أسلحة ومعدات متطورة وعززت قدرات تشـكيلات مكافحـة الإرهاب والـرد السـريع والشـرطة الاتحاديـة فضـلاً عن إسـناد طيران التحالف الدولـي .وبعد هذه الإصلاحات أشـرك الجيش في معارك تطهير العـراق من «داعش» وابتـدأ القتال في جرف الصخر ومصفى بيجي والحويجة .....وواجه الجيش فـي البداية صعوبات كبيـرة لكنه حقق انتصـارات رفعـت معنوياته وأكسـبته الخبرة فـي مقاتلـة الإرهابييـن لاسـيما فـي المناطق المبنية والمدن المكتظة بالسكان، وعندما شرع الجيـش بتحرير مدينة الموصل وسـهل نينوى أظهـر الجيش قـدرة كبيرة فـي إزاحة الخصم من مواقعه ومن شـبكات الأنفـاق المنيعة التي حصنها لأكثـر من ثلاثة أعـوام وأصبح يألف أساليب العدو في استخدام القنا صين والعجلات المفخخة والانتحاريين وزرع العبوات الناسـفة والألغـام التي كانت سـابقاً تحـدث الرعب في صفوف المقاتلين العراقيين وتلحق الهزيمة بهم بسـهولة وكان تحرير مدينة الموصل وإسـقاط الخلافة الإسـلامية المزعومة وطرد «داعش» منها ومن سـهل نينوى شهادة تقدير كفاءة قتالية عالية حصل عليهـا الجيش في القتال ضد عدو قاتل بعناد .ومنذ ذلك اليوم التاريخي تسـارعت انتصارات الجيش في تلعفـر والحويجة وعانة والقائـم وأخيراً في راوة .ولأعداد الجيش للقيام بمهامـه الوطنيـة مسـتقبلاً في ضـوء خبرات ميادين القتال وتجارب الماضي ينبغي :

إعـادة ترتيـب القـادة والآمريـن فـي الفـرق والتشكيلات والوحدات استناداً إلى أدائهم خلال المعـارك .وتثبيت شـروط وصلاحيات اختيار القـادة والآمريـن فـي الدسـتور أو فـي قانون الخدمـة العسـكرية لمنع التجاوز على شـروط وصلاحيات التعيين .

إخضـاع القوات المسـلحة (الجيش والشـرطة والمؤسسـة الأمنية) إلى فترة إعـادة تنظيم في الجانبين المهنـي والروحي المعنوي في ضوء دروس معـارك إنهـاء وجـود تنظيـم الدولـة

الإسـلامية .فـي الجانب المهني لرفع مسـتوى قدراتهـم القتالية وفي الجانب الروحي المعنوي للتركيز علـى الأهداف الوطنية وتعاليم الضبط والتقاليد والأعراف العسـكرية وترسيخ معاني فكرة «جيـش العراق الوطنـي» التي تعني أن المنتسـبين إليـه عراقيـون جـاؤوا للدفاع عن العراق والعراقيين من دون تمييز.

زيادة عدد وحدات وتشـكيلات القوات الخاصة والرد السـريع اسـتناداً إلى تجـارب القتال في المدن ضد مقاتلين غير نظاميين .

حصر السلاح بيد الجيش مما يعني إدخال كافة عناصر التنظيمات الشعبية التي أثبتت كفاءة في القتال في تشكيلات القوات المسلحة .

رفع القدرات المهنية لمنتسـبي الجيش في إتقان استخدام الأسـلحة والمعدات الحديثة بإشراكهم بدورات وحضور تمارين خارج العراق .

تطبيق قانون الخدمـة الإلزامية في الجيش بعد إعـادة صياغته بما يجعله أكثـر واقعية وفائدة، وللخدمة الإلزامية فوائد كبيرة أهمها، أنها تعمل على رفض الطائفية وتعزيز الفكرة الوطنية .

إعـادة صياغـة قانون التطوع بمـا يجعله أكثر إغراءً للشـباب للالتحاق بالجيش وكذلك لحملة الشـهادات العاليـة للعمـل كمدنيين فـي دوائر ومديريات وزارة الدفاع ومؤسساتها .

إبعـاد القـوات المسـلحة (الجيـش والشـرطة والأمن) من المشـاركة في الأحزاب وممارسة النشاطات السياسية .

دراسـة أوضـاع قـوات البيشـمركة وربطهـا برئاسة الأركان من حيث استدعائها وتحريكها حسـب الضرورات الميدانيـة لمعالجة الأمور الطارئة التي تهدد سـلامة وحدة ارض العراق وامن شعب العراق .

وختاما، من المنطـق أن نأمل في أن تكون نتائـج إسـتراتيجية نهضة العـراق ايجابية في وجـود حكومـة وبرلمـان ومعارضـة وطنية تفرزهـا انتخابات عامة قادمـة تبدو في ضوء النوايـا الصادقة أنها سـتكون نزيهـة في إطار قانونـي ديمقراطي صحيح مختلـف تماماً عن السـابق تلبـي الحاجة إلى بناء دولة مؤسسـات وإقصاء الفاسدين ومحاسبة المقصرين وتحرير القـرارات العراقيـة مـن التأثيـرات الطائفيـة والحزبية .

الدور الدولـي والإقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسكري على الإرهاب في العام ٢٠١٧

الدكتور حيدر طه عسكر(*)

لا ريـب ان موقع العراق الاسـتراتيجي ووفرة مـوارده الطبيعية ومنها النفـط والغاز ، فضلا عن العديد من الموارد الطبيعة الاخرى اعطت للعـراق اهمية جيوسـتراتيجية ذات تأثير كبير علـى الادراك الاسـتراتيجي للـدول الاقليميـة والعالميـة الكبرى ، الامـر الذي يعطي للعراق مسـاحة كبيـرة لزيـادة فاعليتـه وقـوة قراره السياسـي الخارجي ، فضلا عـن اندفاع القوى الدوليـة بأتجـاه العراق من اجـل رفع معدلات استثماراتها معه، فقد كان لإحداث العام ٢٠٠٣ ، التي غيرت النظام السياسي في العراق ودوره قائـم على اسـتخدام القوة العسـكرية والدخول بصراعات تهديده السـلم والامـن الدوليين الى دور يحترم اهداف ومبادئ الامم المتحدة .

وازاء مـا تقدم ، هنـاك مجموعة من المحددات الداخليـة والدوليـة ، وقفـت حائلا امـام الدور الاقليمـي والدولي الجديد للعـراق خلال الفترة مابين ٢٠٠٥ – ٢٠١٤ ، اما بالنسبة للمحددات الداخلية فقد رافقت الوضع في العراق منذ بداية العمليات الارهابية في العام ٢٠٠٥ الى احتلال الموصـل ٢٠١٤ مـن العصابـات الارهابية، امـا المحـددات الاقليمية فقد جـاءت من خلال مواقـف الدول الاقليمية والعربيـة تجاه العراق للفترة التي تلت التغيير الجذري في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، اما المحدد الدولي فقد تمثل بدور الولايات المتحدة الامريكية ومدى تأثيرها على الدور الإقليمي والدولي للعراق .

ان هـدف البحـث تمثل في بيان الـدور الدولي والإقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسـكري علـى الإرهاب في العام ٢٠١٧ مع استشـفاف الرؤية المستقبلية لهذا الدور .

امـا إشـكالية البحـث فتتلخـص ، بـان الدور الدولـي والاقليمي للعـراق والذي حـدد أطره دسـتور العام ٢٠٠٥ وفقا لمبـادئ الديمقراطية واهـداف ومبادئ الامم المتحـدة لم يتحقق على ارض الواقـع على الرغم من السـعي الدءوب للحكومات العراقية المتعاقبة، وذلك بسبب عدد

(*) جامعة الدفاع الوطني للدراسات العسكرية

مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية

من المحددات التي حالت دون ذلك وفي مقدمتها احتلال عصابات داعش لعدد من المحافظات العراقية ، وقد ابرزت هذه الاشكالية العديد من الأسئلة التي ينبغي ان نجيب عليها : ما هي الأهمية الجيوستراتيجية للعراق والتي تشكل القاعدة الاساس لدوره الدولي والاقليمي ؟ ما هو الدور الدولي والاقليمي للعراق بعد العام ٢٠٠٣ ؟ وما هي اهم المحددات الداخلية والاقليمية والدولية التي تحدد ذلك الدور ؟ وما هو مستقبل الدور الدولي والاقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسكري على عصابات داعش .

ان النصر العسكري على تنظيم داعش الارهابي في العام ٢٠١٧ ، وتحرير المحافظات العراقية سيعزز من الدور الدولي والاقليمي للعراق وفقا لمبادئ الديمقراطية واتساقا مع اهداف ومبادئ الامم المتحدة . وعلى اساس ما تقدم ، ستكون هيكلية البحث مؤلفة من اربعة محاور ، يتحدث المحور عن الاهمية الجيوستراتيجية للعراق ، اما المحور الثاني في خصصناه لمعرفة الدور الدولي والاقليمي للعراق بعد احداث العام ٢٠٠٣ ، وخصصنا المحور الثالث لمعرفة المحددات للدور الدولي والاقليمي للعراق بعد العام ٢٠١٤ ، اما المحور الرابع فقد بحثنا فيه الرؤية المستقبلية للدور الدولي والاقليمي للعراق بعد تحقيق النصر العسكري على عصابات داعش الارهابية .

المحور الأول : الأهمية الجيواستراتيجية للعراق

يعد العراق بموقعه الجيوستراتيجي في قلب منطقة الشرق الاوسط نقطة ارتكاز تربط دول المشرق العربي (العراق ، سوريا ، لبنان ، الاردن ، فسلسطين ، وشبه الجزيرة العربية) من جانب والدول الاقليمية (ايران ، تركيا ، افغانستان والباكستان) من جانب آخر [١]. وبهذا يمثل موقع العراق علامة بارزة في منطقة الخليج العربي ومضايقها العالمية المهمة من جهة ، وايران واتصالها بالبحر الابيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة اخرى ، بذلك فأن العراق من وجهة نظر المتخصصين يربط بين اهم مناطق العالم الجيوستراتيجية ، وعلى هذا الاساس يمكن معرفة الأهمية الجيوستراتيجية للعراق من خلال توضيح المرتكزات الأساس الآتية :

الموقع : أن مساحة العراق تبلغ حوالي (٤٣٥,٠٥٢) كم٢ ، ويقع العراق ما بين خطوط الطول (٣٨ و ٤٥ درجة شرقا) وخطوط العرض (٣٧ و ٢٢ درجة شمالا) [٢]. ويتمركز في جنوب غرب قارة اسيا يحده من الشمال تركيا ومن الجنوب الكويت والسعودية ومن الشرق ايران ومن الغرب سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية [٣] . أما موقعه بالنسبة للمنافذ المائية فأن له إطلالة على مياه الخليج العربي مما يمكنه من الاتصال بالعالم لا سيما في مجال التجارة ، اذ نرى ان جانبا من انتاجه النفطي يصدر عبر موانئه على الخليج العربي خاصة ميناء العمية ، هذا فضلا عن موانئ لاستيراد وتصدير البضائع كميناء (ام قصر)[٤] ، وتتميز أراضي العراق بوعورتها خاصة في المناطق الشمالية الحدودية مع ايران شرقا وتركيا شمالا ، اما حدوده مع الدول العربية المجاورة فأنها غير منفصلة عن العراق بحدود طبيعية وإنما متصلة ومنبسطة ولا يوجد عوائق طبيعية فيها كالأنهار والبحار او الجبال [٥] .

الجانب الاقتصـادي ، يمتلك العراق موارد كبيـرة وخاصة من النفط والغـاز الطبيعي ، اذ تبلغ احتياطاته حسـب منظمـة اوبك الى (١٤ ٪) مـن النفط الخام للاحتياطـات العالمية حتى العـام ٢٠١٦ ، والمركـز الثاني من احتياطات الغـاز الطبيعـي العالمي خاصة بعد اكتشـاف الغاز في سهل نينوى ، فضلا عن موارد متعددة من المعادن الاخرى كالفوسـفات والمغنيسيوم والحديـد والالمنيـوم والزجـاج وغيرهـا [٦] ، وقـد اثبتـت البيانـات ان العراق لـم ينخفض انتاجـه اليومـي للنفط عن ثـلاث مليون برميل باليـوم الواحد منذ العـام ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٧ وهـو الامـر الذي يعـزز مـن مكانـة العراق الجيوستراتيجية اقليميا وعالميا [٧] .

٤.الجانـب السياسـي ، أن لمكانـة العـراق الاسـتراتيجية فـي منطقـة الشـرق الاوسـط ، اصبـح عامـلا مؤثـرا فـي سياسـات الدول الاقليميـة مـن جانـب ، وسياسـات الـدول الكبرى من جانب آخر نتيجة تشـابك مصالحها الاقتصاديـة والسياسـية والامنيـة ، واعتمـاد منظومة مصالحها القوميـة على موارد الطاقة كالنفـط والغـاز وطـرق مواصلاتهـا ، فضلا عن حماية حلفائها الاسـتراتيجيين والعراق من ضمنهـا [٨] ، وبهذا الموقع الاسـتراتيجي المهم للعراق في قلب الشـرق الاوسـط فأنه يستطيع ان يقيم ذراعا عسكريا جيوستراتيجيا ممتدا من بحر قزوين الى البحر المتوسـط ، وبذلك يمكن ان يقطـع طريـق الوصـول امـام حركة حلف شـمال الاطلسـي الممتدة ما بين تركيا من جهة ومضيـق هرمز فـي الخليج العربـي من جهة اخـرى [٩] ، فضـلا عن التداخـل الجغرافي ما بيـن دول الخليج العربي والعراق الذي يعد من اكبـر احتياطيات النفط في العالم واكثرها وفرة ، مما يجعل هذه المنطقة من اهم مناطق التنافس الدولي وفقا للنظريات الجيوسـتراتيجية الحديثة التي ترى بأن من يتحكم بنفط الشـرق الاوسـط يتحكم بأقتصاديات العالـم ومن يتحكم بأقتصاد العالـم يتحكم بالعالـم كله ، الامر الذي يزيد من اهمية العراق الجيوستراتيجية .

المحـور الثاني : الـدور الدولـي والإقليمي للعراق بعد العام ٢٠٠٣

ان احـداث التغييـرات العالميـة التي جاءت بهـا الولايـات المتحدة الامريكيـة وخاصة بعد اسـتخدام القوة العسـكرية ضد العراق في العام ١٩٩١ ، واصـدار العديد من القرارات الاممية لفـرض العقوبـات الاقتصاديـة عليـه قوضت الـدور الاقليمـي والدولـي للعـراق وفرضت عليـه قيـود اقليمية ودولية جعلت من السياسـة الخارجية العراقية حبيسـة العلاقات المصلحية علـى المسـتوى الاقليمـي والدولـي وذلك من خـلال الامم المتحدة وبرنامجهـا (النفط مقابل الغـذاء) ، علـى اعتبـار ان العـراق كان يمثل احد الاسـباب الرئيسـية في تهديد السلم والامن الاقليمـي والدولي مما اسـتدعى قيـام حروب اقليمية واخرى تكاد تصل الى الدولية [١٠] .

ان التغييـرات التـي جـاءت بها احـداث العام ٢٠٠٣ من اسـقاط النظام السياسـي في العراق وتولي السـلطة فيـه من قبل الولايـات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى العام ٢٠٠٥ وذلك بعد اعلان الدسـتور العراقي وتشـكيل اول حكومة عراقيـة عـن طريـق صناديق الاقتـراع ، فقد تبنى العراق سياسـة خارجية من شـأنها اعادة بنـاء العلاقـات الاقليمية والدولية على اسـاس التعاون الدولي وحسـن الجوار كمبدأ اساسـي وفقـا للمـادة الثامنة من الدسـتور العراقي لعام

٢٠٠٥ والتي اصبحت المرتكز الأساس للدور الاقليمي والدولي للعراق وذلك من خلال: التخلي عن الادوار القيادية ذات الطابع القومي اولا ، وتصحيح الاخطاء مع دول الجوار ثانيا ، واعتماد العلاقات التعاونية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية مع دول العالم ثالثا، تفعيل الدور الاقليمي والدولي العراقي من خلال المنظمات الاقليمية والدولية رابعا [١١].

ان التحول الديمقراطي الذي حدث في العراق، أثر على السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها الإقليمية والدولية ، اذ صاغ العراقيون رؤيتهم في شكل النظام السياسي العراقي وتوجهاته الخارجية من خلال تأكيد حقيقة استقلالية سياسة العراق الخارجية بعيدا عن المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط من خلال الأنموذج العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وقد أكد هذه الحقيقة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، فضلا عن تأكيد إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠٠٧- ٢٠١٠ لهذه الحقيقة مضاف لها دور ومكانة العراق الإقليمية والدولية من خلال عضوية العراق الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية[١٢] .

لقد أدت عوامل داخلية وخارجية في التأثير على الدور الإقليمي والدولي العراق تمثلت العوامل الداخلية بالتحول الديمقراطي في العراق بعد الانتخابات في العام ٢٠٠٥ ، والعوامل الخارجية في التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية العراقية من خلال التواجد الأمريكي على ارض العراق وغير مباشر من خلال تأثيراتها على الجوار الإقليمي للعراق من جهة والدور العراقي الدولي الجديد من جهة أخرى متمثلا بالتوجه السلمي الداعم لدور المنظمات الدولية [١٣]، لقد أدت الولايات المتحدة الامريكية دور فاعل ومؤثر في دفع عجلة العراق خاصة في القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية بحيث اعطت للعراق دور جديد مختلف عما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣ وذلك بعد ان كان العراق دولة تتوجه سياستها الخارجية نحو استخدام القوة العسكرية ، الى دولة تحترم وتعمل للمحافظة على علاقات حسن الجوار والتعاون العربي والإقليمي وداعمة للسلم والامن الدوليين ، الامر الذي دفع بالسياسة الخارجية العراقية نحو دور جديد على المستوى الاقليمي والدولي

ان الاتفاق العراقي _ الأمريكي حول الانسحاب العسكري للولايات المتحدة الامريكية من العراق في العام ٢٠١١ ، وما صاحب هذا الانسحاب من تغييرات عربية واقليمية شملت الانظمة السياسية العربية واندفاع التنظيمات الارهابية الى هذه الدول والوصول الى مكانة خطرة على المستوى العسكري ، فقد شملت هذه الاحداث العراق ايضا عندما سيطرت بعض هذه التنظيمات على مواطئ قدم لها في بعض المحافظات العراقية ، الامر الذي استدعى التعاون العسكري العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال تحالف دولي داعم للقوات المسلحة العراقية من اجل تحرير هذه المحافظات .

وعلى اساس ما تقدم ، كان في مقدمة ما يقوم به العراق بعد هذه الاحداث المفاجئة وانطلاقا من ان السياسة الخارجية صورة عاكسة لعلاقة موضوعية بين البيئتين الداخلية والخارجية وان

للسياسة الداخلية أثر كبير على حركة ومسار السياسة الخارجية العراقية ، لذلك فان اهم اهداف السياسة الخارجية العراقية هي دعم الامن الوطني للدولة والمحافظة على كيانها الاقليمي والدولي وذلك من خلال الارتكاز الى القواعد والمبادئ الدولية المنظمة للعلاقات الدولية التي اشار اليها ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي [١٤] .

المحور الثالث : محددات الدور الدولي والإقليمي للعراق بعد العام ٢٠١٤

أزاء كل ما مر بنا في المحورين السابقين من مرتكزات داعمه للدور الاقليمي والدولي للعراق ، الا ان هناك مجموعة من المحددات التي تواجه هذا الدور ومنها:

المحددات الداخلية : وتنقسم الى مجموعة من المحددات ومنها :

أولا. المحدد الأمني : ويأتي في مقدمتها الانسحاب العسكري للولايات المتحدة الامريكية من العراق في العام ٢٠١١، بعد ان اعلن الرئيس الامريكي السابق براك اوباما عن استراتيجيته التي تضمنت الانسحاب العسكري من العراق وترك الملف الامني للقوات المسلحة العراقية ، وقد تزامن هذا الانسحاب مع انطلاق شرارة ما يسمى بالربيع العربي الذي ضرب المنطقة العربية وعمل على تغيير العديد من انظمتها السياسية ، الامر الذي استغلته بعض التنظيمات الارهابية بعد انهيار الاجهزة الامنية ومؤسساتها العسكرية لتلك الدول، وسقوط اسلحتها ومعداتها الحربية بيد هذه التنظيمات الارهابية لتأخذ لها موطئ قدم استراتيجي في بعض هذه الدول مثل ليبيا وسوريا واليمن . وقامت بالتمدد الى مناطق ومحافظات العراق مستغلة الفراغ الامني الذي تركه انسحاب القوات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية ، مما ادى الى سقوط هذه المحافظات تحت سيطرتها بعد احداث غريبة ودامية في العام ٢٠١٤ ، ان هذه الاحداث الامنية الخطيرة التي أصابت المحافظات العراقية وخلفت ورائها العديد من المشاكل الامنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، قد شغلت العراق عن دوره الاقليمي والدولي .

ثانيا. المحدد السياسي : بعد التغيير السياسي الكبير الذي حصل للعراق في العام ٢٠٠٣ ، وتحوله الى النظام الديمقراطي ، وفقا لصيغة الديمقراطية التوافقية، الامر الذي اثر على اداء السياسة الخارجية العراقية التي تأثرت بالخلافات الداخلية للاطراف السياسية ووقفا لتعدد رؤاها ومشاربها ، وعلى هذا الاساس اصبح القرار السياسي في العراق رهنا لهذه الخلافات [١٥] .

ثالثا. المحدد الاقتصادي والاجتماعي : لقد أدت الحرب على تنظيم داعش الارهابي التي وقعت في العراق بعد العام ٢٠١٤ ، الى ضغط كبير على الاقتصاد العراقي الذي جاء مصحوبا بانخفاض اسعار النفط العالمية ، لا سيما وان الاقتصاد العراقي يعتمد بالدرجة الاساس على تصدير النفط ، اذ ان هذه الحرب قد استنزفت نسبة كبيرة جدا من ميزانية العراق بسبب متطلباتها من الاسلحة والاعتدة ، فضلا عن المشاكل الاجتماعية نتيجة النزوح والتهجير من المحافظات العراقية التي وقعت فيها المواجهات العسكرية مع تنظيم داعش الارهابي ، اذ وصل عدد النازحين الى اربعة ملايين ونصف غالبيتهم من محافظتي الانبار ونينوى [١٦] .

المحددات الإقليمية :

تعد المشاكل التي وقعت في العراق نتيجة السياسات الاقليمية الخاطئة مع دول الجوار محددا» كبيرا» إمام الدور الإقليمي والدولي للعراق ، فضلا عن ضعف التعاون ما بين العراق ودول الجوار نتيجة العديد من الخلافات التي اثرت سلبا على دور العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، وهذه الدول هي :

اولا : تركيا : ترى تركيا بأن تطور الإحداث في العراق لا سيما بعد انسحاب القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠١١ ، بناءا على إستراتيجية الرئيس الأمريكي براك اوباما في الشرق الأوسط ، سوف يكون لها تأثير سلبي او ايجابي على الأمن القومي التركي، وإن لم تتحسب تركيا لما سيكون عليه العراق ما بعد الإحداث التي إصابته بعد العام ٢٠١٤ ، فإن تركيا ستجد نفسها أمام تحديات إستراتيجية تهدد أمنها ووحدتها الإقليمية [١٧] ، وعلى اساس ما تقدم ، فأن لتركيا عدد من الثوابت التي ترتكز عليها تجاه العراق للمحافظة على امنها القومي وعلى عدة مستويات ، اما بالنسبة للمستوى الأمني فهي [١٨] : إقامة علاقات قوية مع الحكومة العراقية والمحافظة على سلامة ووحدة الأراضي العراقية ومنع قيام دولة كردية او حتى حصول الأكراد على حكم ذاتي موسع مع المحافظة على وضع خاص لتركمان العراق يمنع اي نفوذ او هيمنة كردية عليهم ، فضلا عن ملاحقة مقاتلي حزب العمال داخل الأراضي العراقية بعد ازدياد هجماتهم على وحدات الجيش التركي ، اما المستوى السياسي فقد استضافت تركيا العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول الاقليمية المجاورة حول الوضع في العراق وبمشاركة الحكومة العراقية ، فضلا عن تبادل الزيارات بين البلدين ، كان من بينها زيارة رجب طيب اوردغان عندما كان رئيس وزراء تركيا الى العراق بعد الانسحاب العسكري للولايات المتحدة من العراق في العام ٢٠١١ ، والتعاون بين البلدين في مختلف القضايا السياسية والأمنية والعسكرية والتي من ضمنها تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية لحفظ الوضع الامني في العراق [١٩] ، اما المستوى الاقتصادي والتجاري ، فأن للنفط أهمية كبيرة في العلاقات التركية العراقية وذلك من خلال خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة ، كذلك ان ما يهم تركيا هو الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق ، فهناك العشرات من الشركات التركية التي تعمل في العراق وبالتحديد في شماله ، ويعمل معظمهم في قطاع البناء والتنقيب عن النفط ، فضلا عن توقيع تركيا اتفاقيات تجارية مع الحكومة العراقية لغاية العام ٢٠٠٩ ، تجاوزت قيمتها اكثر من ٢٠ مليار دولار [٢٠] .

ثانيا : إيران : تعد ايران اكثر دول الجوار الاقليمية تأثيرا» على الدور الاقليمي والدولي للعراق ، اذ شكل الميراث السلبي للعلاقات العراقية الايرانية وتركة الصراع والاختلاف الإيديولوجي والتطلعات لكلا الدولتين الى الاستبشار بدور اقليمي فعال بعد اسقاط النظام السابق في العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العام ٢٠٠٣ ، فقد هيأت الظروف المناسبة لايران لمرحلة جديدة من التوظيف السياسي وعلى نحو يعزز أمنها القومي ويثبت دورها الإقليمي ، وذلك على عدة مستويات ، المستوى الأمني [٢١]: تشترك

ايران مـع تركيا في الحفاظ على علاقات متينة وقويـة مع الحكومة العراقيـة ، للمحافظة على امنهـا القومي إذ تعد العراق جـزء منه خاصة بعـد الانسـحاب العسـكري للولايـات المتحدة الأمريكيـة منه في العام ٢٠١١ ، والانسـحاب الفردي للولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي (٥ +١) بعد العام ٢٠١٧ ، فضلا عن اهتمام ايران بالمحافظـة على وحدة الاراضي العراقيـة مـن اي تجزئه ، وتعمـل ايران على الاسـتفادة مـن اتفاقيـة الاطـار الاسـتراتيجي المبرمـة ما بيـن العـراق والولايـات المتحدة الامريكية في الحفاظ على منشـأتها النووية من خلال عدم استخدام الاراضي العراقية لضرب أية دولة مجـاورة وفي مقدمتها ايران ، كما ان تحاول سـد الفراغ الاسـتراتيجي فـي المنطقة الاقليميـة بصـورة عامـة والعربيـة بصـورة خاصـة مـن خلال الاندفـاع نحـو دول منطقة الخليـج العربي، أما المسـتوى السياسـي : فقد عقـدت ايران العديد مـن الاتفاقيات مع العراق حـول الحـدود وكيفية السـيطرة عليها لغرض منـع ظواهر التهريـب والمتاجرة بالاسـلحة ، التي تعرض الامـن الوطني العراقي الى مزيد من عـدم الاسـتقرار الامني ، فضـلا عن قيام ايـران بالدعم المسـتمر للحكومـة العراقية منذ سقوط النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣، الا ان الاتفاقات لم تشمل استثمار آبار النفط الحدودية و اسـتمرار مشـكلة المياه ما بيـن الدولتين بعد قطع المياه من قبـل الجانب الايراني ، متزامنا مـع تفاقـم مشـكلة المياه مـع الجانـب التركي بدايـه العام ٢٠١٨ ، أما المسـتوى الاقتصادي والتجـاري [٢٢] : شـهدت السـوق التجاريـة العراقيـة تدفقا كبيرا للبضائع الإيرانية المختلفة بعـد العام ٢٠٠٣، وقد بلغ التبادل التجاري بين الدولتيـن الى ٨ مليـار دولار ، فضلا عن اهم الاسـتثمارات الاقتصادية الايرانية في العراق تصب في قطاعي النفط والكهرباء .

من خـلال ما تقـدم ، يمكـن القول بـأن إيران ذات تأثيـر فاعل على الـدور الاقليمي والدولي للعـراق ، وتعمـل مـن خلال هـذا التأثير على تحقيق مجموعة عوامل اسـتراتيجية مهمة يأتي فـي مقدمتهـا ، وضع العراق ضمـن الاولويات الاساسـية لسياسـتها الخارجية ضمـن معادلة توزيـع القوة والصـراع في المنطقـة الاقليمية العربيـة وبذلك تسـتطيع المحافظـة على امنها واستقرارها وعدم الاضرار ببرنامجها النووي مـن خـلال اشـغال القـوى الكبـرى وخاصة الولايـات المتحدة الامريكية بأدارة الصراعات المتعددة في المنطقة الاقليمية كالصراع العربي الاسـرائيلي او الصـراع السـعودي اليمني او الحرب ضـد التنظيمات الارهابية في سـوريا والعراق ، وبذلك فأن العراق يعد الورقة الأساس التي تريـد ايران من خلالهـا تحقيق مصالحها الاسـتراتيجية سـواء فـي المنطقـة الاقليميـة العربيـة ام فـي الصراع مع الولايـات المتحدة الامريكية وخاصة فـي ملف برنامجها النووي ، فضلا عن استثماراتها المتعددة في العراق لا سيما في الجانب الاقتصادي والتجاري والقطاع النفطي والكهرباء والسياحة الدينية.

ثالثا : السـعودية : تعد السعودية من اللاعبين الاقليمين الفاعلين في المنطقة الاقليمية العربية وقـد برز هـذا الـدور بعـد ان ضعـف الدور العراقـي اثـر الحـرب التـي شـنتها الولايات المتحـدة الامريكية وحلفائها فـي العام ٢٠٠٣ ، كمـا وان انشـغال سـوريا بالحـرب الاهلية دفـع بأتجاه تقوية الدور السـعودي ، ولم يخرج

الاداء السياسي لبقية دول الخليج العربي عن تأثير القرار السياسي السعودي، وقد اعتمدت السعودية بأدائها كلاعب مؤثر اقليميا على امكانياتها الاقتصادية الكبيرة المتمثلة بالنفط ، فضلا عن احتمائها بالمظلة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، الا ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية ابرز دور كبير وفاعل لايران فيه ، الامر الذي دعا السعودية الى وضع مرتكزات استراتيجية من اجل المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة الاقليمية بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة وذلك من خلال بعض المستويات ، المستوى الأمني : تعمل السعودية على قيام حكومة مركزية في العراق والمحافظة على وحدة أراضية من اي تقسيمات إقليمية ، وترفض بناء قوة عسكرية عراقية قد تؤثر مستقبلا على الدور الإقليمي للسعودية، عدم السماح بقيام دولة شيعية في العراق على غرار النظام السياسي الإيراني. المستوى السياسي : تعمل السعودية على تقديم الدعم لطائفة دون اخرى في العراق من اجل توازن الحكومة العراقية وعدم ترجيح كفة على أخرى، وبذلك تضمن السعودية التوازن الاستراتيجي للتواجد الايراني في العراق من جهة والتأثير على الدور الاقليمي والدولي العراقي من جهة اخرى ، فضلا عن قيامها بعقد المؤتمرات الدولية حول مكافحة التنظيمات الارهابية في منطقة الشرق الاوسط للعمل على دفع خطر التنظيمات الارهابية عن اراضيها بسبب تعاطف بعض مواطنيها مع فكر هذه التنظيمات.

المحددات الدولية : تعد التوازنات الاقليمية امتدادا» لتوازنات القوى الدولية الكبرى ، وعليه ينظر الى دور القوى الاقليمية في المنطقة العربية وفاعليتها الى مدى ما تملكه من القوة الاقتصادية والعسكرية والعلاقات الدولية والمكانة الاستراتيجية ، فضلا عن ارتباطها ومصالحها المشتركة مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ولا سيما اسرائيل ، وقد برزت فاعلية الدور الروسي وتأثيره في المنطقة العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام ، فضلا عن الفاعلية والتأثير لكل من الصين والاتحاد الاوربي ، الا ان اكبر المحددات الدولية للدور الاقليمي والدولي للعراق هو الولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بعد احتلال العراق من قبلها وتغيير النظام السياسي فيه الى نظام ديمقراطي ووضع العراق دستور يعتمد على عدم استخدام القوة مع دول الجوار واعتماد اهداف ومبادئ الامم المتحدة في علاقاتها الاقليمية والدولية ، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المحدد الدولي الرئيس للعراق وذلك من خلال : نجاح الولايات المتحدة الامريكية بأستخدام القوة العسكرية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واحتلاله ، وتنفيذها لشعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والاصلاح التي رفعتها في مشروعها للشرق الأوسط الكبير الذي ابتدأ في العراق ليشمل الخليج العربي والمنطقة العربية بل كل منطقة الشرق الاوسط واستطاعت بذلك الولايات المتحدة من بناء مجموعة من القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تضمن من خلالها مرونة استخدام القوة والمحافظة على مصالحها الحيوية وخاصة

النفـط والغاز وطرق نقلها ، فضلا عن تقويض الامتـداد الإيرانـي نحـو المصالـح الحيويـة للولايـات المتحـدة الامريكية وضمـان حماية حلفائها ومصالحهم وخاصة إسرائيل .

المحـور الرابـع : مسـتقبل الـدور الدولي والإقليمي للعراق بعد العام ٢٠١٧

ان تحرير المحافظات من عصابات داعش الإرهابيـة وإعـلان يوم النصر فـي ١٠ تموز مـن العـام ٢٠١٧ ، يعد بداية جديدة لاسـتعادة الـدور الإقليمـي والدولي للعـراق ، وذلك من خلال تحقيق العديد من الأهداف الأساسية التي تخـص الداخل العراقـي اولا ثم بعد ذلك وضع رؤية مسـتقبلية للدور الإقليمي والدولي له ثانيا ، امـا فيما يخص الداخل العراقي ، فعلى القيادة السياسـية العراقية المحافظة علـى اهم أهداف الدولة وهي المحافظة على السـيادة (٢٣). اما فيما يتعلـق بالرؤية المسـتقبلية للدور الإقليمي والدولي للعراق ، فنعتقد ان هناك مشهدين لهذا الدور وهما :

المشـهد الأول ، اسـتمرار الـدور الإقليمـي والدولي للعراق في أداء دور المقاتل والمحامي عن القيم والمبادئ وحرية الشعوب ضد الهجمة الاجراميـة لعصابـات داعش الارهابيـة ، فقد كان العراق سـاحة للحرب مـع هذه العصابات الاجراميـة وتدمير حاضناتهـا ودعمها المالي واللوجسـتي ، مسـتفيدا» مـن مسـاعدة بعض القـوى الاقليمية والدولية وفـي مقدمتها الحلف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث الموصل في العام ٢٠١٤، والحلف الرباعـي (السـوري ، الايراني ، الروسـي ، العراقـي)، وبذلك يسـتطيع العـراق من اعادة دوره مـن خـلال الارتبـاط بالبيئـة الاقليميـة والدوليـة والسـعي لإعـادة بنـاء الاقتصـاد العراقـي وبنـاه التحتية التي دمرتهـا الإحداث منـذ عـام ٢٠٠٣ ، وذلـك من خـلال توظيف التأثير السياسـي والعسـكري للولايات المتحدة الأمريكية في البيئة الاقليمية والدولية .

المشـهد الثاني ، تغييـر التوجه الاسـتراتيجي للدور المستقبلي العراقي وذلك من خلال زيادة فاعلية الدور العراقي انطلاقا من فكرة ان هناك علاقة ترابطية مسـتمرة ما بين الدور الاقليمي والدولـي لكل دولة في العالم تريد ان يكون لهل اداء وتأثيـر على مسـتوى العلاقـات الدولية ، فعلى العراق وبعد تحقيق النصر العسكري على عصابات داعش الارهابية ان يغير استراتيجية دوره الاقليمـي والدولـي المسـتقبلي الى دولة نشطة في كافة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإقليمية والدولية مبنية على الحياديـة التامة وعدم الرضوخ لضغوط بعض الـدول الاقليميـة والـدول العالميـة كالولايات المتحدة الامريكية ، ولكي يسـتطيع العراق من تغيير اسـتراتيجيته دوره الاقليمي والدولي لابد مـن ان يواجه مجموعة مـن التحديات التي اذا اسـتطاع العـراق مواجهتها سـينجح في تغيير إسـتراتيجية دوره الإقليمـي والدولـي ، وهذه التحديات هي :

أولا ، تفعيـل الترابط ما بين السياسـة الداخلية والخارجية : ان عالم السياسـة الدولية هو عالم متغيـر ما بيـن التعـاون والصـراع والتحالف والشـراكة ، وعلى الدولة لكي تضمن تواجدها فـي عالم السياسـة الدولية من خلال سياسـتها

الخارجيــة لابــد لهــا مــن ان تربــط سياســتها الخارجية بنســق السياســة الداخلية والتي يجب ان تكــون مبنيــة علــى تعزيز قــدرة الدولة في الجوانب السياســية والاقتصاديــة والاجتماعية والعســكرية، فضلا عن التركيــز على التلاحم الاجتماعــي بيــن افــراد المجتمع لدعــم الفعل السياســي الخارجي وعلى العــراق ان يتجاوز هذا التحدي من خلال توحيد الخطاب السياســي والقضــاء علــى المحاصصة الحزبيــة وتقوية ارادة القــرار السياســي الخارجــي العراقي في القضايــا التي تؤثــر إيجابا على دور السياســة الخارجية من جهة ودوره الإقليمي والدولي من جهة اخرى .

ثانيــا ، تقوية الاقتصــاد العراق : يعد النفط من اهــم الموارد الاقتصاديــة للعراق وقد عمل هذا المــورد على دعــم الاقتصاد العراقــي ، الا ان التحــدي الــذي يواجــه العراق هــو الانخفاض في اســعار النفط ومــدى تأثيرها الســلبي على الاقتصــاد العراقــي من جهة وتلبيــة احتياجات المجتمــع العراقــي من جهــة اخــرى ، وعليه لابــد للعراق مــن اعادة البنــى التحتية الخاصة بالصناعات العراقية المتعددة (الحديد والصلب ، الاســمنت ، البتروكيمياويــات ، الصناعــات الخفيفة وغيرهــا) اعادة دعم القطاع الزراعي ودعم الموارد المائية العراقية .

ثالثــا ، التوجه نحو الشــراكة وليــس التحالف: العــراق اليوم يمتلــك موقع اســتراتيجي متميز ومــوارد طبيعيــة ضخمة وعلى هذا الاســاس اصبــح للعراق اهميــة جيوســتراتيجية بأمكانه استثمارها من خلال الشركات وليس التحالفات الاقليمية او الدوليــة التي قد تصب في مصلحة الطــرف الآخر اكثر من مصلحة العراق وعليه التوجــه نحو الشــراكة الاقليميــة والدولية التي تصــب في خدمــة المصلحة العراقيــة ، وعلى ســبيل المثال يمكــن للعراق ان ينــاور بموقعه الاســتراتيجي في شــراكة مع الــدول الاقليمية القويــة مثل ايران وتركيا والســعودية ، وكذلك يمكن ان يســتثمر مورد النفــط والغاز الطبيعي ليدخل في شراكة اوربية للاستثمار بدل الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة الامريكية ، او ان يدخل في شراكة مع كافة اللاعبين الدوليين في العالم مستثمرا الأهمية الجيوستراتيجية له .

مــن خلال ما تقــدم يمكن القول ، بــأن انتصار العراق على التنظيمات الارهابية وفي مقدمتها عصابات داعش ، اعطــى قرصا اكبر للعراق لاســتعادة موقعــه الاقليمــي والدولــي ، الامر الذي يمكن ان يســتثمره صانع القرار السياسي الخارجي في اعادة مكانة العراق اقليميا ودوليا منطلقا من اساســيات متعددة يأتــي في مقدمتها الاهميــة الجيوســتراتيجية للعــراق مــن خلال الموقع الاســتراتيجي ووفرة المــوارد الطبيعية وفــي مقدمتها النفــط والغــاز الطبيعي ، فضلا عن استثماره مكانة الولايات المتحدة الامريكية وقــدرة تأثيراتها الاقليميــة والدولية لاعادة بناء الاقتصــاد العراقي واعادة العلاقات السياســية والاقتصاديــة مــع دول الجــوار والعالم وانهاء صفحات الماضي وبداية صفحة جديدة قد تكون مبنية على الشراكة مع الدول الاقليمية والدولية وبذلك يمكن ان يكون للعراق تأثير مستقبلي من خلال دوره الإقليمي والدولي .

الهوامش

١- سلمان خيري و نزهان حمود ، اهمية العراق الجيواستراتيجية بالنسبة لدول الجوار الاسلامي (تركيا وايران) في العصر الحديث ١٩٣١ – ١٩٥٨ ، مجلة سرمنرؤى ، العدد(٢٧) ، ٢٠١١ ، ص ٢٦.

٢- موفق سامي توفيق نجم ، اهمية العراق الاستراتيجية ، ط١ ، بغداد ، دار المرتضى ، ٢٠١٤ ، ص٥٩.

٣- تقرير الواقع التنموي لمحافظات العراق ، (بغداد : وزارة التخطيط العراقية) ، ٢٠٠٩ ، ص١ .

٤- موفق سامي توفيق نجم ، اهمية العراق الاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠ .

٥- نيفين مسعد ، أثر المتغيرات الداخليه على سيناريوهات المستقبل العربي ، ط١ ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) ، ٢٠٠٣ ، ص٢٠١ .

٦- احمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، مركز الأهرام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٤) ، ٢٠١٧ ، ص ٦٥ .

٧- المجموعة الإحصائية ، (وزارة التخطيط العراقية : الجهاز المركزي للإحصاء) ، ٢٠١٧ .

٨- تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق ، ترجمة: زينة جابر، لبنان، الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٢، ص ٣٩ .

٩- توماس شلنج ، إستراتيجية الصراع ، بيروت ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٠ ، ص ١٢.

١٠- عبد الجبار احمد عبد الله وحسين مزهر خلف ، الدور الاقليمي العراقي المنتظر ، العراق ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٥١) ، ٢٠١٦ ، ص٥٦ .

١١- صباح نعاس شنافة، إستراتيجية السياسية الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣ ، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، مجلة دراسات دولية العدد (٥١) ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٣ .

١٢- إستراتيجية الأمن القومي العراق ٢٠٠٧_ ٢٠١٠ ، مستشاريه الأمن القومي ، جمهورية العراق ، ص١٣ .

١٣- مايكل هدسون، الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم ، في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤ ، ص٧٥ .

١٤- باسل يوسف ، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ، بيروت ، مركز دراسات

الوحدة العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٢٣) ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٦ .

١٥- ارنت ليهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، ترجمة : حسن زينه ، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧ .

١٦- هايدي عصمت، انماط تدفق اللاجئين وتأثيراته في المنطقة العربية، القاهرة، مركز الاهرام، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٠٥) ، ملحق (اتجاهات نظرية) ، ٢٠١٦ ، ص ١٢.

١٧- دهام محمد ، المسألة الكردية في العلاقات العراقية- التركية وأثرها في الأمن القومي العربي ، القاهرة، مجلة شؤون عربية ، العدد(١٢٠) ، ٢٠٠٤، ص ١٩٩ .

١٨- وصال نجيب ، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي ، بغداد ، نشرة دراسات الشرق الأوسط ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٨ ، ص٣١٠.

١٩- محمد نور الدين ، نتائج وتداعيات الحرب على تركيا ، منشور مجموعة باحثين ، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٠٨ .

٢٠- ليلى نيكولاس ، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١١ .

٢١- دهام محمد ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية ، بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٧ .

٢٢- محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل) ، بغداد ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٨٩ .

٢٣- سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، عمان ، دار وائل للنشر، ط١ ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٨٤ . وللمزيد ينظر: صالح عباس الطائي، المدخل الى السياسة الخارجية – دراسة في السلوك السياسي الخارجي، العراق ، مطبعة الكتاب ، ط١، ٢٠١٤ .

إشكالية في مدركات الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ.م.د. عبد العظيم جبر حافظ(*)

المقدمة :

تتحكم الظروف المادية والمعنوية في أي مجتمع، في صياغة وبلورة السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد، فضلاً عن تنشئة الأفراد الاجتماعية والسياسية التي تنتج قيم وأفكار ومبادئ مختلفة ومتعددة، ومن ثم تتحول إلى رأي عام خاص يهم الفرد أو رأي عام يهم الجماعة إزاء أية ظاهرة معينة في المجتمع؛ فلا حياة للرأي العام خارج المجتمع (بأستثناء الرأي العام الإقليمي والدولي الذي يعبر عن رأي عام دولي وإقليمي لمجموعة من الدول). فتكوين الرأي العام خارج المجتمع لا يعبر عن أية ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية داخل المجتمع فلا يتضح أي موقف ولا يتضح من ثم أية صورة للرأي العام.

وقد عرفت تاريخياً، المجتمعات القديمة، مثل (اليونان، الرومان) الرأي العام، إذ كان له دور فعلي على أوجه نشاطات هذه المدن/ والمجتمعات، ففي المدن اليونانية كانت السيادة المطلقة لهيئة المواطنين المجتمعين (وهي تعبر بما يعرف الآن (بالبرلمان/ الحكومة/القضاء) فلم تكن تُعرف الأحزاب، وإنما كان من حق كل مواطن ان يتكلم ويبدي رأيه، فكل فرد أو خطيب يُدافع عن وجهة نظره ويحاول الحصول على تأييد الأغلبية، ولولا ذلك لما أثمرت هذه المدن، الممارسة الديموقراطية، لذلك فأن مسألة الرأي العام قد ارتبطت وثيقاً بالديموقراطية التي تقوم على أساس تكوين أفراد الشعب رأياً لهم، ومن ثمَّ مشاركتهم في تسيير الأمور العامة سيما السياسية منها، والواقع ان تأكيد (الإغريق) على أهمية رأي المواطن مُتأتِ الى حد كبير من طبيعة الحياة الفكرية لديهم، ولا سيما تأكيدهم على الإدراك العقلي لظواهر الطبيعة والمجتمع والصلات التي تربط ما بينهما، ذلك بأن فلاسفة اليونان هم أول من قاموا بالتأمل الفكري و الفلسفي في بحثهم عن الحقيقة، باحثين عن عِلل الأشياء وعن العلة الأولى، التي تصدر عنها كل العلل، وترد إليها كل الأشياء بصفة

(*) استاذ النظم السياسية والسياسات العامة المساعد، في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

خاصــة، وهذه النزعة العقلية هــي التي هيأتهم لمقاومــة الارســتقراطية والاســتبداد بالحكــم، وأعطــت للمواطنيــن مكانة مرموقــة في إدارة شــؤون المجتمع والدولة، من خلال الرأي الذي يبديه، أو الفكرة التي يطرحها إزاء آراء وأفكار الآخريــن، بعبــارة أُخرى، لقــد صبغت اصول المجادلات بقواعد عامة، وبناءً على ذلك، برز الــرأي العــام وتطور إلى حــد لا يضاهى حتى فــي الوقت الحاضر، وهناك إشــارات واضحة عند (الرومان) في عملية تكوين الرأي العام، إذ قام بدور ساند وبارز لإسناد السلطة أو الوقوف ضدهــا، وبالمقابــل كان المســؤولون الرومان غالبا ما يشيرون إلى (صوت الشعب)، ذلك لأن الفتوحات أوجبــت على الرومان تقصي الأنباء والمعلومات عن الشعوب والأمم الأُخرى.

إذاً : ظاهــرة الرأي العام قديمــة، أما صياغتها في نظرية، فلم تظهر إلا في القرنين ١٨ و ١٩، مع توسع الحركات الشعبية التي طالبت باسمها على نطاق واسع في حكومة الدولة القائمة على أساس الأمة.

إن منطلق بروز الرأي العام في العصر الحديث بدأ (عندما توفرت له متغيرات مادية ومعنوية)، بــدأ في القــرن / ١٥ الميلادي، وفي مقدمة هذه المتغيرات، ظهور الدولة القومية، الدولة القائمة على أســاس الأمــة، التي جاءت علــى أعقاب النظــام الإقطاعي وظهور الثــورة الصناعية / والفكريــة، وامتــداد شــبكات المواصلات التي ربطــت ما بين أجزاء المجتمــع الواحد ومن ثم حققــت الوحدة الوطنية، قبالة ذلك، صاحب هذه التطــورات الماديــة حركات أُخــرى في مجال العلــوم التربويــة والتعليمية ونشــر الثقافة بين المواطنين، ســيما بعد ظهــور الطباعة، والتي صاحبهــا أيضاً ظهور حركات سياســية حملت أفــكاراً ونظريات مختلفة ومتعــددة، ومن بينها النظرية الديموقراطية التي وفرت مناخاً ملائماً لإنطلاق الرأي العام.

ويعد (جــان جاك روســو ١٧١٢-١٧٦٨) من أهــم المنظريــن لقضية الرأي العــام فضلاً عن –باســكال وفولتيــر وهوبز-؛ فـ(روســو) بنى نظريــة حــول (الإرادة العامــة) : أي مجموع الأفراد في المجتمع وتتضمن النظرية المذكورة فكرة (عصمة الإرادة الشــعبية) من الوقوع في الخطــأ، وإنها كلما ازدادت حجماً كلماً أصبحت أكثــر عــدلاً، بحيــث لا يعــود بوســع الحاكــم (المســتبد) أو غيــره أن يمارس ســلطة بمعزل عن رأي أفــراد المجتمع. فلكــي تقود الآخرين كما يقول (روســو) في كتابــه (أميل) : (عليك أن تقود نفســك كما يشاؤون هم)، ومن ثم يتبنى الرأي نفسه الذي سبق وأن طرحه (جون لوك) فــي قضية الرأي العام؛ لذلك فأن (روســو) يعد مــن أوائل المنظرين الذيــن تركوا أثراً قوياً في الفكر السياســي فيما يتعلق بالأســس التي يقوم عليهــا مفهــوم الرأي العام، إذ مــن الواضح أن مفهــوم –الارادة العامة- يرتبــط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم الحديثة للرأي العام، وعلى الرغم من أنــه لم يوضح علــى نحو دقيق العلاقــة القائمة بين الرأي العام من جهــة، وبين الإرادة العامة والقانون من جهة أُخرى، ولكنه كان يرى على حــد قوله : (أنَّ مــن يحكم علــى الآداب العامة يحكم على الشــرف، ومن يحكم على الشــرف يأخــذ قانونه من الرأي)؛ وفكرة (روســو) هي أن القانــون مهما كان طبيعته لا يكون فعالاً إلا إذا أســتند على الإرادة العامة ســواء من ناحية تشــريعه أم تطبيقه، وتستطيع الحكومة أن تؤثر فقــط بالأخلاق العامة عن طريــق الرأي العام،

ولكنهـا لا تسـتطيع أن تؤثـر بالـرأي العام أو توجهه بقانون أو بأية وسيلة أخرى.

وبقدر تعلـق الأمر بالعراق، فمنذ تأسـيس الدولة العراقية (١٩٢١) حتى عام ٢٠٠٣، كان الرأي العام يتأرجح بين الضعف والعدم، ومرد ذلك إلـى طبيعة ونوع الأنظمة السياسـية التي تعاقبت على حكم العراق والتي توزعت ما بين البرلمانية المنحرفة عـن الصيغ الديموقراطية (١٩٢١-١٩٥٨) وما بين الفردية والشـمولية/ الدكتاتوريـة (١٩٥٨-٢٠٠٣) التي حالت دون تشـكيل رأي عـام عراقي للإنسـداد السياسـي الذي وسـمت به هذه الأنظمة السياسـية، حتى عـام ٢٠٠٣ إذ حصـل التغييـر السياسـي في ٢٠٠٣/٤/٩، إذ أنكسر القيد السياسي نحو إتاحة العمل بالتعددية السياسـية والفكرية والحزبية، فكان مـن المؤمـل أن يرتقي هـذا التحول إلى صنـع رأي عـام عراقي، غير أنه فـي الحقيقة لم يكن بمسـتوى تشكيل رأي عام ضاغط على الحكومـة العراقية على الرغـم من توافر قوى سياسـية ومجتمعيـة قـادرة علـى تشـكيل هذا الرأي، وهنا تكمن الاشكالية!!؟

وينطلق البحـث عن فرضية مفادها : أن عملية تشـكيل رأي عـام عراقي يتطلـب توافر قاعدة اجتماعية وسياسـية وثقافية، وبرنامج مخطط/ مدروس، وتنظيم، وهدف، يرتقي إلى مسـتوى التحديات التي يواجهها الشعب العراقي.

وتوزع البحث إلى ما يلي :

أولا : في معنى الرأي العام.

ثانيا : المفاهيم المقاربة للرأي العام.

ثالثاً : الرأي العام في العراق الحديث (١٩٢١-٢٠٠٣).

رابعاً: طبيعة التحولات في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

خامساً : ما العمل؟

أولاً : في معنى الرأي العام :

إن ظاهـرة الرأي العـام كأي ظاهرة، فعل غير مستقر بحكم العوامل التي تتفاعل معه وتؤثر به، وتبرزه إلى الوجود. وأول هذه العوامل وأهمها : رأي الإنسـان إزاء مسـألة أو قضيـة معينة، وتفاعله مع الآخرين؛ ومـا دامت هذه الظاهرة تنبثق وتتكون وتتبلور بين الأفراد والجماعات، إذاً : هـي لا تخـرج عن حـدود المجتمع، لذلك فهـذه الظاهرة، ظاهـرة اجتماعيـة، تنبثق عن الحيـاة المشـتركة وتظل مرتبطة بهـا، وبحكم اختـلاف المجتمعات فأن عمليـة تكوين الرأي العـام تظل مختلفـة أيضـاً، أي لا تجري على نحـو مماثل في كل مـكان وزمان، وإنما تتنوع تبعاً للإطـار السوسـيولوجي والسـايكولوجي والثقافي والحضاري للأفراد والجماعات، ولما كان الـرأي العـام بصورة عامـة يمثل رد فعل إزاء قضايا ومسـائل محل خلاف بين السـلطة والمجتمع، لإشـعارها بضرورة التدخل لإيجاد حلـول، فهو إذاً (أي الـرأي العام) يصبح جزء من الظاهرة السياسية في المجتمع، ومن ثم فأن الرأي العام يؤثر ويتأثر بالحياة السياسية عامة.

فما هو الرأي العـام؟ يختلف معنى الرأي العام بأختـلاف المجتمعـات والظـروف السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة، فهناك معاني متنوعة له:

أن الـرأي العـام هو الرأي السـائد بيـن أغلبية الشـعب الواعي فـي مدة زمنية معينة بالنسـبة لقضيـة أو أكثر، يحتـدم فيها الجـدل و النقاش

وتمس مصالح الأغلبية من المجتمع أو قيمها الإنسانية مساً مباشراً[1]، والمقصود بذلك : أن الرأي العام يأخذ بالحسبان رأي الأغلبية، ولن يقلل من أهمية وجود آراء مختلفة لبعض الفئات ذات المصالح المغايرة لمصالح الأغلبية، والقول : بالواعية : أي أنه يهم الأفراد والجماعات التي هي على مستوى من الإدراك بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فمن لا علم له لا رأي سديد له، وبعكسه سيجنح الفرد نحو التعصب والتطرف. ومن الطبيعي أن يكون للرأي العام طبيعة الجدل والنقاش لأن من شأنه الوصول إلى الحقيقة النسبية المبنية على أساس التفكير السليم في ظرف وزمن معين، وهو يمس المصالح المشتركة أو غيرها من المسائل والقضايا التي تحظى بالطابع الإنساني، مثل قضايا التمييز العنصري والاضطهاد العقائدي والديني.

وتذهب الموسوعة السياسية باتجاه المفهوم السابق بأنه : اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما، اتجاهاً موحداً إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمه أو تعرض عليه[2].

ويذهب قاموس (وبستر) بأن الرأي العام هو الرأي المشترك، ولاسيما عندما يظهر إنه رأي العام من الناس، وهو يقترب من المفهومين السابقين.

أما الموسوعة الأمريكية فتذهب اتجاهاً أخر، فتعد الرأي العام : مجموعة آراء أفراد ومواقفهم ومعتقداتهم حول موضوع معين، ويتم التعبير عنه عبر مجموعة مهمة من المجموعة (الجمهور) (Community).

وعند (كي) (V. Okey) : يعني الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص، وتجد الحكومة أن من الحكمة اتباعها، وهنا ورد المفهوم أو المعنى بدلالة التأثير.

ويرى (هارولد شيلدز) (H. Ghildis) في الرأي العام مجموعة من الآراء الفردية، ويستند إلى جمهور نوعي معين لاتجاهاته إزاء موضوع جدلي، محدد، أو هو حاصل جمع الآراء الفردية؛ ويؤخذ على هذا التعريف وصفه الرأي العام : أنه مجموع الآراء الفردية، لأن مفهوم الرأي العام القريب نسبياً من الصحة ليس جمع آراء الأفراد جمعاً رياضياً[3]. بل يعني اتجاهات ومواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم بشرط أن تكون هذهِ الجماهير من مستوى اجتماعي واحد.

أما (فيلاند)، فلا يرى أن الرأي العام هو رأي الشعب بأكمله، بل يصح أن نعهد رأي فئة لها الغالبية والقوة بين طبقات الشعب الأخرى[4].

ويعده (كلوريد.ج، كنج) الحكم الذي تصل إليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية ووافية[5]. في حين يرى (ماكنيون) أنه موضوع عام، يعتمده الأشخاص المتميزون بالذكاء وحسن الخلق، ويتسم بالانتشار التدريجي، فيقتنيه أغلب الناس، حتى لو تباينوا في مستواهم التعليمي[6].

أما عند (جون ستيوارت مل) هو ما يريده المجتمع أو الجزء السائد أو ما لا يريده[7]. أن هذا التعريف يعبر عن ما يمس المجتمع بواقعيته وموضوعيته.

وما دام الرأي العام ظاهرة تتسم بالحركية، وتتعلق بقضايا ومسائل تثير الحوار والجدل والنقاش، فيمكن القول أن الرأي العام هو نتاج

عملية تفاعل الاشـخاص إزاء ظاهـرة معينة، ومجموعة اتجاهات تسـود جماعة إزاء قضايا أو مسائل تعبر عن رأي الأغلبية[٨].

ثانياً: المفاهيم المقاربة للرأي العام :

هنـاك عدد من المفاهيـم التي تقترب من مفهوم الرأي العام، سـنعرض أهمها لغرض تمييزها عنه.

الحشد : وهو أقل التجمعات تنظيماً، إذ لا يجمع أفـراده غيـر وجودهم في مـكان واحد وبوقت واحد، وبسـبب طبيعته هـذه والتي تطغي عليه العاطفـة، فمـن الممكـن لأي فـرد أن يتصدر الحشد وأن يوجهه الوجهة التي يريدها، أو نحو هدف معين؛ كما يمكن أيضاً استغلال المشاعر فيه دون عناء شديد[٩]. أما الرأي العام لا يقتصر على مكان واحد ولا وقت واحد، فمن الممكن أن تتزعمه جهات سياسـية عـدة أو جهات حزبية، أو أية مجموعـات (Grops) تعمل على تهيئة رأي عام عبر وسائل الإعلام والاتصالات.

الاتجاه : هو حالة من الاستعداد العقلي والنفسي التي تنظم أو تتكون داخل التجربة والخبرة التي تسـبب تأثيراً موجهاً أو ديناميكياً (حركياً) على اسـتجابات الفرد لـكل الموضوعات والمواقف التـي ترتبط بهـذا الاتجاه[١٠]، وهو الاسـتعداد الذاتي لاسـتجابة سـلوكية معينـة إزاء موقف لـم يتحدد بعـد[١١]، ويمكن معرفـة الفروق بين الاتجـاه والرأي العـام، بأن الاتجـاه يوجد في تشـكل الرأي، وقبل ذلـك يكون كامنا، في حين أن الرأي العام يخضع لطبيعة الاتجاه ويتصف بالعلنيـة، هذا من جهة، ومن جهـة أُخرى، أن الأتجـاه يتميـز بنوع مـن الخصائـص الذاتية والعاطفيـة وليـس الموضوعيـة، لذلـك فمـن الصعوبة تغيير الاتجـاه أو يحتاج لوقت أطول لتغييره، أما الرأي العام فمن الممكن تغييره[١٢].

الجماعـة : إن طبيعة وحجـم وتكوين الجماعة يختلـف كلياً عن الرأي العام، فمن أهم سـمات الجماعـة هو التنظيم، أي أن الأعضاء انضموا اليهاً بنـاءاً على وضعهـم الاجتماعي المتماثل أو المتقـارب، لتحقيـق هـدف أو جملة أهداف مشـتركة، اما الرأي العام فقد يكـون منظماً أو غيـر منظماً (بوعي أو بدون وعي)، و لا يمكن التمسك بالعضوية في تكوين الرأي العام، وفي الوقـت نفسـه، أن يكون الـرأي العـام ظاهرة متلازمـة وهامة في حياة الجماعـة وفي كيفية تسيير وإدارة شؤونها العامة، ولرئيس الجماعة أن يتعـرف علـى هذا الـرأي العـام، أن يكون الـرأي العام في خدمة الجماعـة، فهل الجماعة هـي التي تقود الرأي العـام؟ أم الرأي العام هو الذي يقود الجماعة؟. هذا الأمر متروك لطبيعة الظروف السياسـية والمجتمعيـة والثقافية لأي مجتمع.

الجماهير : إن الجماهير مجموعة من الأشـكال والألوان ليسـت لها بناء محـدد التكوين، بحكم الوقت والفضاء والمساحة أي أنها لا تتجمع في صعيد واحد وفي وقت واحد لأمر معين، فالمثل الذي يضرب على الجماهير عادة هو (الطبقة)، فيقال (طبقة الفلاحين) و (طبقة العمال) وطبقة (الطلبة)، قبالة (جماهير الفلاحين) و (جماهير العمال)... وبحكم ذلك أن وعي الأفراد بصلتهم بهذه الطبقات يؤدون دوراً في تحرك الجماهير عبر النشـاط السياسي في الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني فيرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالرأي العام.

ويقتـرب هـذا التعبير نسـبياً من الـرأي العام

لأنــه يضــم مجموعة مــن الطبقات والشــرائح والتجمعــات التي قد تكون مصالحها مشــتركة إزاء أية قضية أو مسألة[١٣].

ثالثاً : الرأي العام في العراق الحديث (١٩٢١-٢٠٠٣) :

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، لــم تتضــح ملامح حقيقيــة ودقيقة للــرأي العام بســبب متغيرات عدة، أهمها : طبيعة الظروف السياســية والاجتماعية والاقتصاديــة والثقافية التــي مر بها الشــعب العراقي، فقــد كان الرأي العام ضعيفــاً في عهد النظام السياســي الملكي العراقــي (١٩٢١-١٩٥٨) علــى الرغــم مــن مظاهر الاحتجــاج والتظاهر ضــد المعاهدات والاتفاقيــات التــي عقدتهــا الحكومــة الملكيــة العراقيــة مــع (المملكــة المتحــدة)، إذ لم يؤثر الرأي العام العراقي في إنهاء إشــكال الاحتلال البريطانــي فــي العراق؛ بســبب ضيــق الأفق السياســي، وضعــف دور المجتمــع المدنــي، ومركزيــة الدولة العراقية والتــي انتظمت إلى الحد الذي وصل الأمر إلى حل البرلمان الملكي العراقي بصورة مســتمرة من قبل الحكومة. إن الحيلولــة دون بــروز الرأي العــام الفعلي يزيد من حدة التشــنج بين المســؤولين وبين تيارات الرأي العام بحيــث يؤدي إلى الانفجار كاندلاع التظاهــرات والاعتصام في أماكــن العمل، أو حتى القيام بالانقلابات العســكرية كما حدث في العراق في ١٤/تموز/١٩٥٨[١٤].

أمــا فــي العهــود الجمهوريــة والتــي توزعت بيــن الثوريــة وعــدم ثبــات الدولــة العراقيــة بمؤسســاتها (١٩٥٨-١٩٦٣)، وإلى الشمولية / الديكتاتوريــة والفردية (١٩٦٣-٢٠٠٣)، فقد غــاب الرأي العــام من الحياة السياســية لهيمنة ونفوذ الســلطة المركزيــة المتمثلة (بالرئيس أو الحزب القائد) الذي ســيطر على مفاصل الحياة السياســية والاجتماعية والاقتصاديــة والثقافية بما في ذلــك –الاعلامية- ومنظمــات المجتمع المدنــي، حيــث كانت تعــد واجهــات (للحزب والسلطة الشمولية/الديكتاتورية-العسكرتاريا)، ففــي النظم السياســية الديكتاتوريــة يحول قمع الحريات الفردية والعامة دون التعبير عن قســم كبير من الرأي العام، لأن الأفراد يتخوفون من التعبيــر عما يخالجهم من مشــاعر وآراء حول الكثير من المســائل العامة حتــى لأقرب الناس إليهــم، وفي ظــل هذه الظــروف يبقــى الرأي العام –مســتتراً- داخليــاً، ولا تظهر منه إلا في الجوانب التي يسمح بها النظام ويحتويها[١٥].

إن مــن أهــم ملامــح العهــود الجمهوريــة العراقية حتى عام ٢٠٠٣، على مستوى الرأي العام إنعدام الأفق السياسي، ومصادرة الحريات العامة والفردية –دســتورياً وقانونياً- واستخدام العنف السلطوي لكل أنواع المعارضة السياسية، ولــم تكــن الجوانــب الأخــرى (الاجتماعيــة والاقتصادية والثقافيــة) لها حظوظاً أفضل من الجانب السياســي؛ فتردي الواقــع الاقتصادي، وعدم توفــر الوحدة الوطنيــة، فضلاً عن تدني وضعف التنشئة السياسية/الاجتماعية، وضعف الثقافة السياســية، كان لهــا الأثر في عدم بلورة وصياغة رأي عــام علني إزاء مجمل الظواهر السياســية إلا باللجوء إلى المعارضة السياسية، وهي بذلك لا تشــكل رأي عام، ما دامت لم تكن عامــل ضغــط على الحكومــة آنــذاك، لأنها لم تستطيع أن تؤثر على مخرجات السلطة لصالح المجتمع، بفعل استخدام العنف الموجه ضد كل أنواع أشكال المعارضة.

أما بعد ٢٠٠٣/٤/٩، حصلت الانعطافة الكبرى والملموسة في واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق، فمع انهيار النظام السياسي الشمولي/ الديكتاتوري، بدأت مرحلة بناء نظام سياسي ديموقراطي وأحد متطلباته : الانفتاح السياسي والثقافي والفكري والمتمثل بالتعددية السياسية والثقافية والفكرية، ولما كانت مرحلة البناء الديموقراطي قد حملت معها سلبيات ومعوقات عدة على المستويات المختلفة والمتعددة فضلاً عن ضعف السياسات العامة (الحكومية)، التي تمس واقع الحياة العراقية في الجوانب كافة، فمن الطبيعي أن ينعكس على الرأي العام – مستتراً أو علنياً – والمتمثل بأصوات الاحتجاج ازاء مجمل هذه السياسات.

رابعاً : طبيعة التحولات في الرأي العام بعد عام ٢٠٠٣ :

يصنف علماء الاجتماع، الرأي العام بحسب درجة التأثير إلى ثلاث درجات وهي :

الرأي العام الخامل : وهو الرأي الذي يتولد من موقف اللامبالاة أمام الحكومة سواء كان عن ضعف أو خوف، أو أية عوامل أُخرى، تجعل الفرد أو الجماعات لا تبالي بإبداء رأي إزاء إداء وسلوك وعمل الحكومة، وهذا الرأي الخامل له أسبابه، قد يتعلق بضعف الوعي والثقافة السياسية، وسلبية التنشئة الاجتماعية/ السياسية.

الرأي العام التحصيلي : وهو الرأي الذي يتعلق برغبة (الإنسان/الفرد) أو الجماعات، بتغيير بنية المجتمع من سيء إلى أفضل، بمعنى أن هناك شعوراً وإدراكاً بضرورة التغيير، وهذا الرأي أيضاً له دوافعه المتعلقة بأرتفاع الوعي الثقافي والسياسي، ومن الممكن أن تطلق عليه رأياً كامناً او غير علنياً.

الرأي العام الفعال : وهو الرأي الذي ينشد التغيير الشامل المتصل بأسبابه ودوافعه من نضج (الفرد-الإنسان) بأهمية التغيير حيث ارتفاع مستوى الوعي السياسي والثقافي إلى مستوى أن يكون الرأي العام ظاهراً وعلنياً.

وهنا يثار سؤال جوهري، أين الرأي العام العراقي من هذه التصنيفات؟. لقد مرت مدركات المواطن العراقي إزاء تبلور رأي عام عراقي بمراحل توزعت ما بين الكامن والظاهر، وما بين الجزئي والكلي، والأولي والثانوي والخامل والتحصيلي والفعال، ويعود ذلك إلى طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة بالمواطن العراقي، وأهمها: الظرف السياسي، إذ أن عمل وإداء الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ كان دون المستوى المطلوب لتحقيق أهداف وتطلعات الشعب العراقي سيما على مستوى الخدمات العامة، فضلاً عن صيغ التوافقية في ممارسة العلمية السياسية. والحكومية التي أفضت إلى تعثر في الإداء الحكومي ومن ثم شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مختلف مؤسسات الدولة العراقية. فبينما كان الإدراك والشعور بضعف الأداء الحكومي في أغلب المحافظات العراقية فضلاً عن تردي الوضع الأمني، هذا الإدراك كان (تداولياً) على مستوى الفرد والأسرة والأصدقاء (أي إنه كان على نطاق محدود) (أولي)، بمعنى أنه كان إدراك من عدد من الأفراد على المستوى الأولي والاتصال فيما بينهم بصورة مباشرة، لأنهم يعيشون

ظـروف مماثلة (متقاربة)، ولذلك فأن التجانس متحقـق فيمـا بينهم مـن ناحية التفكيـر وأنماط السـلوك التـي يتمسـكون بها، هذا مـن ناحية، ومن ناحية أُخـرى، أن التضامن قوي فيما بين أفراد الأسـرة وللجماعة وجـود ملموس وتأثير قوي علـى أفرادها؛ ثم أنتقل إلـى رأي ثانوي، أي أنه تكون في الجماعات الاجتماعية المركبة التـي تكون فيها العلاقات بين الأفراد الأعضاء فيهـا بصـورة غير شـخصية؛ وذلك بواسـطة التنظيمات ووسـائل الاتصال، مثل : (وسـائل الاتصـال الاجتماعي) التـي كان ولا يزال لها دور مؤثـر وفعال في تحشـيد وتعبئـة الأفراد في التظاهرات والاحتجاجات، ولأجل اشـعار الحكومة أن ثمة ممارسـات سياسـية وحكومية خاطئة تتطلب الإصلاح او التغيير.

رأي عـام يقود الحكومة؟ أم حكومة تقود الرأي العام؟!

يمكـن القول أن الرأي العـام العراقي في بدايته كان (خامـلاً) كيـف؟ فعلـى الرغم مـن وجود تظاهـرات واحتجاجـات ازاء قضايا عديدة إلا أنها سـرعان ما تخبو بدءاً من ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ لماذا؟

غيـاب الهدف المحـدد : الذي تتطلـع اليه هذه الاحتجاجات والتظاهرات، فالسؤال المطروح، إلى ماذا ترمي هذه الاحتجاجات والتظاهرات؟ هـل ترمي إلـى إقالة وزير؟ أمـا إقالة محافظ؟ ومحاسـبة المسؤولين؟ أم محاسبة وأقالة رئيس الـوزراء؟ أم ايجـاد حلـول آنيـة ومسـتقبلية؟ ويمكـن القـول بـأن غيـاب الهدف يعـود إلى عفويـة الاحتجاجات والتظاهـرات، أي أنها لم تتبلور عن طريق أحزاب سياسـية أو منظمات لهـا تجربة كفيلـة بتنظيم وقيـادة الاحتجاجات على نحـو تحقيق أهداف أو هـدف محدد، لأن الأحزاب السياسـية العراقية أغلبها في السلطة ولا وجـود لمعارضة سياسـية، فضـلاً عن أن أغلب المنظمات أما تابعة لأحزاب سياسـية أو جهات دينية أو تابعة لمؤسسـات خارجية، لذلك فمن المتعذر تحديد الهدف من الاحتجاجات.!

ضعـف البرنامـج المعـد مـن قبـل المحتجين والمتظاهريـن : فالاحتجاجـات والتظاهـرات العفوية غالباً ما تفتقد إلى إعداد برنامج للمطالبة بتحقيـق أهـداف معينة أو محـددة، لأن تعددية الأفراد والجماعات غير المنسجمة يفقدها وضع برنامج ملائم ومناسب لكل احتجاج او تظاهر، بمعنـى أن هناك تعددية فـي الآراء والأفكار لا يجمعهـا جامع، لذلك يغيب أو يضعف البرنامج المعد من قبل المحتجين/المتظاهرين.

ضعـف التنظيم والقيادات : أن الـرأي العام لا يؤتي ثماره إلا بوجود جماعات منظمة وقيادية، فالمتتبـع لحركـة الاحتجاجـات يجـد ان الذين تصدروا قيـادة الاحتجاجات هم من (المثقفون، المتعلمون، الشباب، المدنيون، أعداد من الفقراء والعاطليـن) يدعون إلى الإصلاح، ولكنها يبدو أنها كانت تفتقر إلى قوة سياسـية داعمة، أي لم يكـن هناك على المسـتوى الرسـمي معارضة سياسية فعالة في مجلس النواب العراقي تعكس أثـر المعارضة في المجتمـع، بمعنى لا وجود (لصوت أخر معارض) للسلطة على المستوى الرسـمي، لأن الـرأي العـام فضـلاً عـن أنه ظاهرة اجتماعية فهو (قوة سياسـية) فإذا كانت الأحزاب السياسية العراقية في السلطة، إذاً فمن يعارض؟؟

إن الحركـة السياسـية التـي بقت نسـبياً بعيدة عن السـلطة هي (الحزب الشـيوعي العراقي)

الذي استطاع مع أنصاره ومؤيديه أن يحركوا مسار الاحتجاجات نحو المطالبة بتحقيق عدالة اجتماعية وخدمات عامة، مع جمع من المثقفين العراقيين، غير أن ذلك كله لم يؤثر بقوة وفاعلية، وكان الرد من قبل الحكومة العراقية (وعود) حاولت امتصاص غضب هذه الاحتجاجات بسهولة، لذلك فأن الأحزاب السياسية لها من القوة أن تشكل رأياً عاماً فعالاً، ولكن بما أن أغلبها في السلطة فمن غير الممكن أن تكون رأياً عاماً فعالاً ومؤثراً .

تشكل الحراك الاجتماعي على خلفية الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن بين أهم مظاهرها : تعمق الفوارق الاجتماعية بفعل الاستقطاب الكبير في توزيع الدخل والثروة، فمنهج المحاصصة والطائفية هو الذي [أصبح] يُسَيّر النظام السياسي، وسوء الخدمات، والفساد، وظهور عصابات الجريمة والجماعات المسلحة... مستغلين سوء الوضع الأمني، خصوصاً مع تحديات الإرهاب [المتمثل بالعصابات التكفيرية المسماة بـ(داعش)] [١٦].

أما بشأن استجابة الحكومة العراقية للمطالب التي طرحتها الحركات الاحتجاجية، وفي مقدمتها إجراء الاصلاحات المطلوبة، فقد ظهر أن الحكومة غير جادة في ذلك، وهو ما عكسته المعطيات الاحصائية التي ظهرت، فالباحث (جاسم الحلفي) أظهر أن (٧٧,١٪) من العينة التي استبان بها كانوا يعتقدون أن استجابة الحكومة كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً، في حين أن نسبة من يرى أن تلك الاستجابة كانت جيدة أو جيدة جداً، لم تزد عن (٩,٦٪)، وهذا يدل على أن غالبية المتظاهرين لا يعتقدون أن حزمة الاصلاحات التي أطلقها رئيس مجلس الوزراء (حيدر العبادي) هي حزمة كافية للإصلاح، والدليل على ذلك أن تم التراجع عنها ولم يصوت عليها في البرلمان .

والجدول المرفق يبين ذلك، عن مدى استجابة الحكومة بأطلاق حزمة الاصلاحات جراء التظاهرات المطالبة بالإصلاحات.

التقييم	التكرارات	النسبة	النسبة بدون رفض الاجابة
جيدة جداً	27	5.6%	5.8%
جيدة	28	4.5%	4.4%
مقبول	65	9.8%	10.1%
ضعيف	247	37.3%	38.5%
ضعيف جداً	264	39.8%	41.2%
المجموع	631	96.7%	100%
رفض الاجابة	22	3.3%	
المجموع	663	100%	

جدول : يبين نسب استجابة الحكومة بأطلاق حزمة الاصلاحات.

العينة : هي من الناشطين في الحركة الاجتماعية في بغداد/ وخصوصاً في ساحة التحرير، وكانت العينة (عشوائية/بسيطة) ومن مستوى درجة (بدون شهادة) إلى درجة (الدكتوراه).

المصدر : جاسم الحلفي : الحركات الاحتجاجية في العراق، دار سطور، ط١، بغداد، ٢٠١٧، ص٣١٨.

لذلك يمكن القول بأن الحكومة كانت هي التي قادت الرأي العام، ولم يكن الرأي العام يقود الحكومة منذ عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، لاتباع الحكومة العراقية سياسات وإجراءات تطمينية في محاولة لامتصاص مطالب المحتجين والمتظاهرين وكسب الوقت دون تقديم حلول جذرية ومستقبلية للمشكلات أو الأزمات التي احاطت بالنظام السياسي والمجتمع العراقي.

إشكاليات الرأي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

تتجسد إشكاليات الرأي العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بما يلي :

أن التظاهرات والاحتجاجات لا تشكل بحد ذاتها رأياً عاماً، بل هو أقرب إلى تجمع اجتماعي أو حشد اجتماعي، وهو أقل التجمعات تنظيماً، يوجد في مكان واحد، وأن وجوده يعبر عن توجهات أولية لدى الإنسان (كالخوف والعوز)، أما المواقف فهي غير (عامة)، ومن الصعوبة التعرف على الأحكام التي تصدر عن هذا التجمع على المسائل التي تعرض لها.

طغيان النزعة العاطفية على التظاهرات أو الاحتجاجات أكثر من النزعة – العقلانية – عليها، لضعف القيادة والتوجيه وتعدد القيادات، فضلاً عن رد الفعل الشعبي إزاء تردي العديد من الخدمات العامة، فبمجرد الإعلان عن تظاهرة/ احتجاج يبدأ الإدراك الفوري بالمشاركة دون تخطيط وقيادة، لذلك فمن الممكن لأي فرد أن يتصدر هذا التجمع أو ذاك، ويقوده نحو هدف معين، ويمكن استغلال المشاعر فيه دون عناء.

يبدو أن الرأي العام في العراق طيلة هذه المدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٥) كان (إنحيازي) تأثر بالاتجاهات القومية والدينية والمذهبية والحزبية، أي أنها كانت انعكاسات وادراكات اثنية وحزبية ومذهبية وتبتعد نسبياً عن (الوطنية العراقية)، والابتعاد عن (الهم الداخلي) الذي يفترض أن يكون من أهم الادراكات/الانشغالات فيهم، والمواقف التي لا تدخل في انشغالات الرأي الداخلي العراقي. قاد إلى ارتداد عكسي/سلبي ازاء المتظاهرين من الناحية الاقليمية والدولية، حيث كان من الممكن الاستغناء عن ذلك. وبصورة عامة يمكن القول أن طبيعة الرأي العام العراقي قبل عام ٢٠١٥، كان (صناعة ساذجة)!!!.

تحولات ارتدادية في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣ :

ان الضعف في تنفيذ سياسات عامة ناجحة من قبل الحكومة العراقية فضلاً عن عدم وجود حلول جذرية ومستقبلية للأزمات، لغياب التخطيط الاستراتيجي، ومتغيرات أُخرى تتصل بطبيعة النظام السياسي (الديموقراطية التوافقية، المحاصصة، غياب المعارضة السياسية)، هذه المتغيرات أدت إلى ظهور تحولات ارتدادية في الرأي العام من جهة، وعكست جوانب جديدة في سلوك وشخصية

المواطن العراقي سيما من فئة الشباب العراقي (جيـل ما بعد الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج)، أهمها :

ظهور شعور ساذج (وغير واعي) لدى شرائح مختلفـة في المجتمع العراقـي بالحنين والعودة إلـى الماضـي، أي إلـى عهد النظام السياسـي السـابق، وهـذه وحدها تشـكل كارثة سياسـية واجتماعية واقتصادية وثقافية.

تحولات أدت وتؤدي إلى تعزيز الطائفية، فيبدو أن سر بقاء سلطة الأحزاب الدينية (الإسلامية) وبقاءها في السـلطة، هو ترويج سلطة الطائفية فـي المجتمـع العراقـي فضـلاً عـن القوميـة وتعزيزهـا، بدلاً مـن (الوطنيـة العراقية)، ما دامت الحكومة المتشكلة على وفق المحاصصة السياسية لا تستطيع أن ترتقي بالمجتمع العراقي إلى مصافِ الوطنية العراقية، وخوفاً من فقدانها لامتيازاتها، أن تعزيز هاجس الطائفية هو سـر التفكك القادم في العراق إلا إذا أنتبهت وادركت الطبقـة السياسـية هـذا الخطـر المحـدق بهـا وبالعـراق والتفكير بضرورة تغيير الممارسـة السياسية نحو تطبيق قواعد الديموقراطية.

تحولات على مسـتوى الإيمان، فظاهرة الجدل والنقاش حول الإلحاد والابتعاد عن القيم الدينية الإسلامية بصورة خاصة، والأخلاقية بصورة عامة تكاد أن تنتشـر وتتوسع على محيط واسع من الشـباب العراقـي، ويعود ذلـك إلى غياب النمـوذج السياسي/الديني/الإسـلامي الحقيقـي الـذي يكون رائدهُ تقديم الخدمة لصالح المجتمع العراقـي، فضلاً عن الأخطاء في الممارسـات الحكومية للأحزاب السياسية العراقية التي تقود السلطة في العراق، وضعف سياساتهم العامة.

ثالثا : ما العمل؟

في التحليل الأخير، هناك تشتت في الرأي العام وعدم فاعليته، فلا الإعلام وحده، ولا التظاهر، وحده يصنع مـدركات عامة لصناعة رأي عام فعـال؛ بل المطلـوب هو التفاعـل المنظم الذي يستند إلى قوة (سياسية/مجتمعية) أي توافر قوة الأحزاب السياسـية زائداً القاعـدة الجماهيرية، تمتلك :

الهدف : أي ماذا يريد الشـعب العراقي ويسعى إلى تحقيقه؟

البرنامـج : أي أن يكون هناك برنامج مدروس تقـوم بالمطالبـة بـه الجماعـات الاجتماعيـة والسياسية بشكل موحد ومتجانس.

التنظيم : وهو الوسيلة التي يتم من خلالها تعبئة وتحشيد القوة السياسية والقاعدة الجماهيرية في المكان والزمان المناسب.

القيادة : أي الاتفاق والتشـاور على وجود قيادة تعمـل علـى ايجاد تنظيـم، وتعمـل على وحدة الهـدف، والتنظيـم اللذاني يفضيـان إلى تفاعل منظم ومن ثم صناعة رأي عام فعال.

هذه المتطلبـات والتي هي غير متوفرة إلى حد ما في مسـار الاحتجاجـات، تتطلب أيضاً ومن الممكـن توافر جماعات ضغـط ومصالح تؤثر على القرار السياسي العراقي في سبيل الصالح العـام، وهذه المهمة عظيمة الشـأن يفترض أن تقوم بها الطبقة الوسطى.

ولا بـد من الإشـارة هنا، إلى ضرورة دراسـة حركة الاحتجاجـات المصرية التي أفضت إلى تغيير طبيعة النظام السياسي المصري، وجملة من التغييرات لصالح الشـعب المصري، والتي توافـرت فيها (الهـدف، والبرنامـج، والقيادة، والتنظيم).

انتباهه أخيرة :

ان الاحتجاجـات الأخيـرة فـي عـدد مـن المحافظـات الوسـطى والجنوبيـة والفـرات الأوسـط فـي صيـف / ٢٠١٨، أفضـت إلـى تحـولات أُخـرى فـي إدراكات المحتجيـن والمتظاهريـن نحو مسـائلة الحكومـة العراقية وتقديـم المفسـدين للمحاكمة، وتقديـم الخدمات العامـة، بما فـي ذلك أطلاق الأمـوال اللازمة للقيـام بذلـك، (علـى الرغـم من انتهـاء ولاية الحكومـة الحالية)، غيـر أن المفارقة كانت في محاولة استيعاب المطالب والوعود بالعمل على تنفيذها، وهنا برز متغير أخر ساعد على تنشيط ورفع وتائر حركة المتظاهرين نحو رفع سقف مطالبهم، هو (خطـب صلاة الجمعة) الصادرة وبإشـراف عـام مـن قبـل المرجعيـة الدينيـة باحتـرام آراء المحتجيـن وحقهم فـي التظاهر والمطالبة بحقوقهم، بـل والمناداة بأن (الحقوق تأخـذ ولا تعطى)، وهذه اشـارة مهمـة وبليغة بإزاء الحكومة بأن عليها أن تسـتجيب لمطالب المجتمـع العراقي، وبذلك نسـتطيع القول أن الرأي العام العراقي بدأ بالتحرك بأتجاه الفاعلية ليقود الحكومة.

يقـول الكاتـب الألمانـي (فيلاند) فـي كتاب له تحـت عنوان (حديث تحت عيـون أربع) : (أن أيـة حكومة لا تسـتطيع أن تبقى ... إذا كانت لا تحترم الرأي العام).

خاتمة :

أن النـاس يولـدون ولهـم أفـكار، وتنشـأ الأفـكار عن التفاعل مـع الآخرين، ولا يجري هذا التفاعل بطريقة عشـوائية، وأنما هو تفاعل تنطوي عليه بنيـة اجتماعية معينـة (كالعائلة، والمدرسـة، والجامعة، والحزب، والاتحادات) وغيرها من المؤسسـات والجماعات، وخلالها يكتسب الأفراد أفاق وعيهم وثقافاتهم، ويكونون في ضوئهـا آرائها ويتخذون مواقفهم في الحياة العامة.

وبقـدر تعلـق الأمـر بالعـراق، فـأن التغييـر السياسـي فـي ٢٠٠٣/٤/٩، وانهيـار النظـام السياسـي السـابق، فتح المجال واسـعاً لحرية التعبيـر والاجتماع والتظاهـر كحق من حقوق الإنسان، موثق دسـتورياً وقانونياً، الأمر الذي أتـاح للأفراد والجماعـات الاجتماعية العراقية فرصـة التعبيـر عن مشـاكلها وأزماتهـا إزاء الحكومـات العراقية فـي محاولة لصناعة رأي عـام عراقي، غيـر أن هذا الـرأي كان خاملاً، في بدايته وسـرعان ما يصبـح فاعلاً بعد تهيئة العديد من المستلزمات والتي من أهمها: الهدف والبرنامج والتنظيم والقيادة.

المصادر :

أصالـة قاسـم حسـن: الـرأي العـام والنظـام

الفيدرالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٧.

جاسم الحلفي : الحركات الاحتجاجية في العراق، دار سطور، ط١، بغداد، ٢٠١٧.

خليل إبراهيم رسول : أساسيات الرأي العام، القاهرة، ١٩٩٨.

د. خيري عبد الرزاق جاسم : الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد/١،/ السنة لأولى، شباط ٢٠٠٥.

د. صادق الأسود : الرأي العام (ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١.

د. صادق الأسود : الرأي العام والإعلام، بغداد، ١٩٩٠.

د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١.

د. عامر حسن فياض : مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان، ط١، بغداد، ٢٠٠٣.

عبد الرحمن محمد عيسوي : دراسات في علم النفس الاجتماعي، بيروت، ١٩٧٤.

د. عزيزة عبدة : الإعلام السياسي والرأي العام، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤.

د. غازي اسماعيل : رباعية الرأي العام والعلاقات العامة، عمان، ١٩٨٧.

د. كامل خورشيد مراد : مدخل إلى الرأي العام، عمان، ٢٠١١.

ليث الزبيدي : ثورة ١٤ تموز في العراق، بغداد،

د. مختار التهامي : الرأي العام والحرب النفسية، ج١، القاهرة، ١٩٧٤.

محمد منير حجاب : أساسيات الرأي العام، القاهرة، ١٩٩٨.

وجيه الشيخ : وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية، المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ٢٠٠٤.

الهوامش

١- د. مختار التهامي : الرأي العام والحرب النفسية، ج١، القاهرة، ١٩٧٤، ص١٧.

٢- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون : الموسوعة السياسية، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٨٠٣.

٣- نقلاً عن د. خليل إبراهيم رسول : سيكولوجية الرأي العام وطرق قياسه، بغداد، ١٩٨١، ص٢١٣.

٤- محمد منير حجاب : أساسيات الرأي العام، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧.

٥- نقلاً عن د. كامل خورشيد مراد : مدخل إلى الرأي العام، عمان، ٢٠١١، ص٥٤.

٦- المصدر نفسه، ص٥٥.

٧- نقلاً عن د. غازي إسماعيل : رباعية الرأي العام والعلاقات العامة، عمان، ١٩٨٧، ص١٢.

٨- للمزيد ينظر، د. صادق الأسود : الرأي العام (ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩١، ص٧١-٨٠.

للمزيد ينظر، د. عامر حسن فياض : مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان، ط1، بغداد، ٢٠٠٣، ص٨-١٠.

وأيضاً، د. خيري عبد الرزاق جاسم : الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديموقراطية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص٦٢-٦٦.

٩- د. صادق الأسود : الرأي العام والإعلام، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٠.

١٠- نقلاً عن عبد الرحمن محمد عيسوي : دراسات في علم النفس الاجتماعي، بيروت، ١٩٧٤، ص١٤٤.

١١- وجيه الشيخ : وسائل الاتصال وأساليب التعبئة الجماهيرية، المعهد العالي للعلوم السياسية، دمشق، ٢٠٠٤، ص٦٨٠.

١٢- للمزيد ينظر، أصالة قاسم حسن: الرأي العام والنظام الفيدرالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١٧، ص١١.

١٣- للمزيد ينظر، د. عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٦ و ص١٣٦-١٣٨.

١٤- د. صادق الأسود : الرأي العام والإعلام، بغداد، ١٩٩٠، ص٦١.

وللمزيد عن ظروف ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨، ينظر، ليث الزبيدي : ثورة ١٤ تومز في العراق، بغداد،

١٥- د. صادق الأسود : الرأي العام والإعلام، المصدر السابق، ص٥٨.

١٦- جاسم الحلفي : الحركات الاحتجاجية في العراق، دار سطور، ط١، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٠٢.

السياسة النفطية للحكومة الجديدة: المضامين، المبررات والمؤشرات

احمد موسى جياد(*)

يشكل القطاع النفطي، في السنوات الاربع القادمة كما كانت عليه الحال في العقود السابقة، العمود الفقري للاقتصاد العراقي. وهذا يحتم، او يفضل، ان يكون للحكومة القادمة سياسة نفطية متناسقة واضحة المعالم والاهداف والوسائل تخدم المصلحة الوطنية. في ضوء هذه السياسة النفطية يتم مراقبة الحكومة وتقييمها ومحاسبتها بشكل دوري ووفق مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة والتحقق.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم مقترح لما يفترض ان تتضمنه السياسة النفطية في العراق خلال السنوات الاربع القادمة يتم بموجبه مراقبة وتحليل وتقييم نشاط الحكومة الجديدة في مختلف جوانب القطاع النفطي. يتضمن المقترح تحليل ومناقشة الفقرات التالية: هيكل السياسة النفطية والاطر الحاكمة؛ مكونات ومضامين ومؤشرات السياسة النفطية (وهو اطول جزء في المقترح)؛ قانون النفط والغاز الاتحادي؛ قانون شركة النفط الوطنية؛ العلاقة مع حكومة الاقليم؛ تراجع الشفافية في القطاع النفطي؛ مشكلات الفساد في القطاع النفطي وتهريب النفط؛ العلاقة العضوية بين السياسة النفطية والسياسة الاقتصادية والتنموية العامة للحكومة؛ تجنب استنساخ الماضي؛ دور الخبراء والمختصين.

تم في اعداد هذا المقترح على متابعتي المتواصلة واستخدام المعلومات الرسمية والاسس والمؤشرات والمعايير الواسعة الانتشار في الصناعة النفطية الدولية؛ التأكيد على الجوانب العملية والشواهد الواقعية وليس الطروحات الافتراضية او النظرية المجردة ومنطلقا من اعتبار السياسة النفطية التزام واجب التنفيذ من قبل الحكومة الجديدة وليس وثيقة إسترشادية او متطلبات شكلية لتمرير البرنامج الحكومي.

اولا: هيكل السياسة النفطية والاطر الحاكمة

(*) استشارية التنمية والابحاث / النرويج

لـم تقـدم الحكومات السـابقة اية وثيقـة محددة معنيـة بالسياسـة النفطيـة؛ وبمـا ان الحكومة الحالية سـتكون قيد المراقبة والمحاسبة استنادا الـى برنامجهـا للسـنوات الاربـع القادمة فان تحديد التزاماتها او تعهداتها فيما يتعلق بالقطاع النفطـي والسياسـة النفطيـة هـي مـا يجب ان تتضمنه «وثيقة السياسة النفطية».

١- من المفضل ان تقدم السياسة النفطية كوثيقة مسـتقلة بحـد ذاتها (او مـا يطلق عليهـا عادة الورقة/ الوثيقة البيضـاء White paper) او ضمـن البرنامج الحكومي. وقد يشـار اليها في البرنامج الحكومي علـى ان يتم تفصيلها لاحقا ضمن وثيقة محددة.

٢- وبمـا ان البرنامـج الحكومـي (المعـد من قبل السـلطة التنفيذية) يخضع لموافقة السـلطة التشـريعية فيجـب ان تخضـع وثيقة السياسـة النفطية لنفس الموافقة.

٣- يجـب ان تشـمل وثيقـة السياسـة النفطيـة نشـاطات القطاعات الجزئية الاساسـية الثلاثة التـي يتضمنها القطاع النفطـي: الاول يتضمن نشـاطات الاستكشـاف والتطويـر والانتـاج للنفـط والغـاز (Upstream):الثاني يتضمن نشـاطات الخزانـات والانابيـب ومحطـات الضخ ومنشـئات التصديـر (Midstream) والثالـث يتضمن نشـاطات التصفيـة وتصنيع الغـاز (Downstream)؛ علمـا ان صناعـة البتروكيماوية تقع ضمن هذه النشاطات ولكنها فـي العراق تقـع ضمن مهـام وزارة الصناعة والمعادن وليس وزارة النفط.

٤- ان اهـم ما يجب ان تتضمنه وثيقة السياسـة النفطيـة هـو عـدد من المتغيرات التـي يمكن تحديدهـا بموجب مؤشـرات كمية قابلة للقياس والتحقق منها لجميع انشـطة القطاعات النفطية المذكورة اعلاه اضافة الى المؤشرات الوصفية وهذا من الناحية الفعلية يعني:

اولا تحديد مؤشـرات الشـروع عند بداية تنفيذ البرنامج الحكومي (لنفترض جدلا بداية شـهر كانون اول ٢٠١٨)؛

ثانيـا: مؤشـرات الاهداف (مقـدرة على ثلاثة مسـتويات: الحد الادنى و الممكنة والطموحة) التـي تلتزم الحكومة فـي تحقيقها ومحددة على اساس سنوي؛

ثالثا: المتطلبات المالية والبشـرية والمؤسسـية والتشـريعية الضرورية لتحقيق تلك الاهداف؛ ورابعـا: التحديـات المحتملـة مصنفـة علـى اسـاس احتمالية بروز التحدي (عالي الاحتمال ومحتمل وغير محتمل) وفاعلية وتأثير التحدي (مؤثـر جدا ومؤثر وغيـر مؤثر)؛ كل ذلك يتم على اساس سنوي.

٥- وبما ان الحكومة مسـؤولة امـام البرلمان عن تنفيذ السياسـة النفطية فـان ذلك يتطلب ان يكون لكلا السـلطتين دور فاعل ومهمة محددة فـي «متابعـة ومراقبة» تنفيذ السياسـة النفطية بشـكل دوري نصف سنوي على الاقل. وتنفيذا لهـذا الالتـزام تكون لجنـة الطاقة فـي الامانة العامة لمجلس الوزراء مسـؤولة عن «متابعة» تنفيـذ وزارة النفط للسياسـة النفطية وتضطلع لجنـة النفـط والطاقـة فـي البرلمـان بمهمـة «مراقبة» تنفيذ الحكومة/وزارة النفط للسياسـة النفطيـة. ويجب ان يتم تقديم ومناقشـة ونشـر تقاريـر «المتابعـة والمراقبـة» بشـكل دوري كأجراء عمل تنسيقي ملزم ومتفق عليه بين كلا

السـلطتين، يختلف عن الممارسـات البرلمانية المعروفة «الاستدعاء».

٦- يتم «مراجعة وتقييم تنفيذ» السياسة النفطية في ضوء المؤشـرات الكمية المفصلة في وثيقة السياسة النفطية و تقارير «المتابعة والمراقبة» المذكـورة اعـلاه وفـي حالـة الفشـل (مقارنة بمؤشـرات الحـد الادنـى) تتم التوصيـة ببدء إجـراءات حجـب الثقة عن الحكومـة او عزل وزير النفط.

ثانيا: مكونات ومضامين ومؤشـرات السياسة النفطية

مـن الممكن بـل والضـروري والعملي تحديد اهم ما يجب ان تتضمنه وثيقة السياسـة النفطية فـي كل من القطاعات الجزئيـة الثلاثة المكونة للقطاع النفطي.

(١) قطاع الاستكشاف والتطوير والانتاج

في هذا القطاع اقترح ان تتضمن وثيقة السياسة النفطية ما يلي:

١- عدم تطوير اي حقل نفطي جديد باسـتثناء الحقـول الحدودية (كما سـيناقش ادنـاه) وعدم احالـة اي حقـل نفطي منتـج او مكتشـف الى الشـركات النفطيـة الدوليـة خلال فتـرة عمل الحكومة الجديدة.

استند في هذا المجال على المعطيات التالية:

(١) حسـب المعلومات الرسمية لوزارة النفط ان معدل انتـاج العراق من النفط بلغ في شـهر آب الماضي ٤,٤٦٠ مليون برميل يوميا (مبي) وان الطاقة الانتاجية ستتجاوز ٥ مبي في نهاية هذا العام وستبلغ الطاقة الانتاجية ٨ مبي بحدود ٢٠٢٥؛

(٢) وبمـا ان عهـدة الحكومة الجديـدة محددة بأربع سـنوات فان عليهـا التركيـز والاهتمام لتحقيـق حوالـي ٦,٥ مبـي فـي نهايـة مدتها الدستورية؛

(٣) ان الحقـول النفطيـة المتعاقـد عليهـا في الجولتيـن الاولى والثانيـة كفيلة بتحقيق الزيادة المطلوبة خاصة وان المراحل النهائية للوصول الى انتاج الذروة في عقود تلك الحقول ستبدأ او تكتمل خلال فترة الحكومة القادمة؛

(٤) لا يوجد اي مؤشـر على المستوى الدولي لسـوق النفط وحصـة الاوبك وحصـة العراق ضمـن الاوبك مـا يدلـل ان الطاقـة الانتاجية للعراق خـلال الاربع سـنوات المقبلة يمكن او عليها ان تتجاوز ٦,٥ مبي؛

(٥) وفـي حالة حصول ما يبـرر تجاوز معدل ٦,٥ مبـي عندهـا يتـم «تسـريع» نشـاطات التطوير ضمن حدود ٨ مبي المذكورة انفا.

٢- اقتصـار اي تطوير للحقـول النفطية الغير متعاقـد عليهـا لغايـة آب ٢٠١٦ علـى الجهد الوطني حصرا مع الاسـتعانة بشركات الخدمة النفطيـة الدولية عند الضـرورة وضمن عقود الخدمات التقليديـة لفعالية وفترة زمنية محددة؛ اي عدم اللجوء الى التعاقد مع الشركات النفطية الدوليـة او عقـد جـولات تراخيـص لتطويـر اي مـن الحقـول والتراكيب النفطية المكتشـفة لغاية تاريخه او ما سـيتم استكشـافه خلال فترة الحكومة المقبلة.

ان مبررات هذا الاقتصار هي:

(١) تشـكل نشـاطات الجهـد الوطنـي المجال

المادي لتطوير الطاقات البشرية والمؤسسية والمعرفية والتنظيمية في هذا القطاع الحيوي للصناعة النفطية العراقية؛

(٢) تعتمد نشاطات الجهد الوطني على الكوادر العراقية وبذلك تساهم، ولو بشكل نسبي، في معالجة مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب المؤهلين فنيا اكثر مما تقوم به الشركات النفطية الدولية التي تفضل عادة العمالة الاجنبية؛ وهذا ما بينته تظاهرات المحافظات الجنوبية منذ شهر تموز الماضي؛

(٣) كما اوضحته وزارة النفط (ولكن دون تقديم الادلة المادية) ان كلفة التطوير من خلال الجهد الوطني تقل كثيرا مقارنه بتلك التي تتم بواسطة الشركات النفطية الدولية؛

(٤) بالتأكيد ان صلاحية «اتخاذ القرار» تكون عراقية بالمطلق تحت الجهد الوطني في حين انها تشاركية مع الشركات الاجنبية تحت عقود جولات التراخيص التي تتطلب «الاجماع» عند اتخاذ القرار في «لجان الادارة المشتركة» لكل حقل؛

(٥) ان نمط وموقع واسلوب عمل الجهد الوطني يكون عادة محليا في حين تتواجد المكاتب المعنية للشركات الاجنبية خارج العراق وهذا ينعكس على محدودية شفافية عمل الشركات الاجنبية وما يتطلب ذلك من جهد، من قبل الجهات العراقية، للتحقق من مصداقية وواقعية الكلف التي تدعي الشركات بتحملها ودفعها.

٣- التركيز على واعطاء الاولوية لإنهاء حرق الغاز المصاحب. وحسب اخر المعلومات الاحصائية المتوفرة في وزارة النفط تتعلق بشهر آب الماضي والتي يتضح منها ان نسبة حرق الغاز المصاحب في المحافظات الجنوبية (البصرة وميسان وذي قار) قد بلغ ٦٠,٤٪ من مجمل الغاز المصاحب المنتج في تلك المحافظات. اما النسبة على عموم العراق (بدون احتساب كردستان) فإنها تتجاوز ٥٦٪ . وبما ان حرق الغاز المصاحب يمثل هدرا صارخا للثروة البترولية وتبديدا لمورد اقتصادي هام اضافة الى الاضرار البيئية الهائلة في الوقت الذي يستورد العراق الغاز من ايران فلا بد ان تتضمن وتضمن السياسة النفطية للحكومة الجديدة ما يلي:

(١) الزام الشركات النفطية الدولية المتعاقدة والمنفذة للحقول المشمولة بجولة التراخيص الثانية بتنفيذ الفقرات التعاقدية والمتعلقة حصرا بالاستفادة القصوى من الغاز المصاحب؛

(٢) عدم اعفاء اي من تلك الشركات من التزاماتها التعاقدية واحالة الموضوع على شركات اخرى خارج المجموعة التي تم التعاقد معها اصلا (كما حصل مؤخرا في حقل الغراف)؛ يضاف الى ذلك ان يترتب عن هذا الاجراء خسائر وكلف اضافية غير مبررة من الناحية القانونية/التعاقدية. كما انه يشكل مخالفة تعاقدية من قبل الجانب العراقي قد تقود الى تفعيل المواد التعاقدية المعنية بالتحكيم الدولي؛

(٣) التنفيذ التام لتعليمات الامانة العامة لمجلس الوزراء حول هذا الموضوع والمدونة في التوصية رقم ٥١ لسنة ٢٠١٨ والمرتبطة بخطة

العمل المعنية بمتطلبات قرض البنك الدولي في هذا المجال؛

(٤) تحديد نسبة التخفيض في حرق الغاز المصاحب وبما يتناسب مع ضرورة الاسراع في تنفيذ التزامات العراق تحت مبادرة البنك الدولي المعروفة بتحقيق «صفر للحرق الروتيني للغاز بحدود ٢٠٣٠»؛

(٥) التزام الحكومة وخاصة وزارتي النفط والكهرباء بتوفير الغاز المطلوب لتوليد الطاقة الكهربائية بكميات وتوقيتات زمنية محددة ولأهمية الموضوع يفضل ان تكون شهرية.

٤- يحتل تطوير الحقول الحدودية اهمية خاصة وحساسة ومتميزة بحكم امكانية تطويرها المشترك باسلوب «التوحيد Unitization» مع دولة الجوار المعنية وخاصة الكويت وايران. وحسب ما تشير اليه التجربة الدولية فان اعتماد اسلوب التوحيد له الافضلية في تطوير هذه الحقول بسبب العديد من المبررات والاعتبارات الاقتصادية والعملياتيه والادارة السليمة للمكامن النفطية؛ ونضرا للاحتمالية المرتفعة لاعتماد اسلوب التوحيد مع دول الجوار فإنني ارى ان تتضمن وثيقة السياسة النفطية ما يلي:

(١) ان يقتصر اي نشاط يتعلق بتطوير هذه الحقول على الجهد الوطني حصرا لحين التوصل الى اتفاقية التطوير الموحد مع الدولة المعنية؛

(٢) في حالة قيام الدولة المعنية بتسريع تطوير الحقل الحدودي بشكل احادي منفرد يقوم الجانب العراقي بإعطاء الأولوية في تطوير الجانب العراقي لذلك الحقل؛

(٣) تأخذ الحكومة العراقية زمام المبادرة لحث دول الجوار (خاصة ايران والكويت) على ضرورة انجاز الاتفاقات الضرورية لبدء التطوير الفعلي للحقول الحدودية المهمة بإسلوب التوحيد المعمول به دوليا على نطاق واسع.

٥- جولة التراخيص الخامسة الاخيرة. بعد التقييم الشامل لعقود هذه الجولة من قبل نخبة من خبراء النفط العراقيين تم التوصل الى ان هذه العقود تخدم مصلحة الشركات النفطية على حساب المصلحة الوطنية اضافة الى تعارضها مع مبدأ تحقيق «أعلى منفعة للشعب العراقي» الذي اكده الدستور. وللأسباب اعلاه ولغاية تاريخه لم تصادق الحكومة الحالية على اي من هذه العقود. وعليه ارى:

(١) ان لا تصادق الحكومة القادمة على اي من عقود الجولة المذكورة وأعادتها جميعا الى وزارة النفط؛

(٢) وبما ان معظم عقود هذه الجولة تتعلق بالحقول والرقع الاستكشافية الحدودية لذا يجب اعادة النظر بالموضوع في ضوء ما ذكر اعلاه بخصوص تطوير الحقول الحدودية باسلوب التوحيد.

٦- لمنـع المطلـق لممارسـات التفـاوض مع الشـركات الاجنبيـة وعقـد الاتفاقـات والعقود معها خلف الابواب المغلقة وبدون شفافية وعدم الافصـاح التام عنهـا. كذلك ارى ان لا تصادق الحكومـة القادمة على اي من هذه العقود والتي لـم تتم المصادقة عليها قبل يوم ٢ تشـرين اول ٢٠١٨. والاسباب المبررة لهذا المنع هي:

(١) بما ان الحكومة القادمة ستكون مسؤولة عن تنفيذ برنامجها الحكومي فـان التحقق من تنفيذ البرنامج الحكومي يتطلب الشـفافية والافصاح وهـذا غير ممكـن عندمـا تكـون المفاوضات والعقود سرية؛

(٢) ليس بالإمكان التأكد من ان العقود الموقعة بسـرية تحقق «أعلى منفعة للشـعب العراقي» الذي اكده الدستور؛

(٣) تثبت التجارب والخبرات الدولية انه عندما تتم مثل هذه التعاقدات ذات الانعكاسـات المالية بشـكل سري او غير شـفاف بالكامل فان هناك شيء مهم تريد الاطراف المتعاقدة اخفاءه؛

(٤) ذلك تشير تلك الشـواهد الدولية الى وجود علاقة قوية بين انعدام الشفافية والفساد؛

(٥) وبما ان الجميع يقر بتفشي الفساد في العراق بشـكل واسع ومؤثر وعلى كافة المستويات فان انعدام الشـفافية في التفاوض وتوقيع العقود في القطاع النفطي تقود حتما الى الفساد، والشواهد عديدة في هذا المجال؛

(٦) ان علـى العـراق التزام دولـي مع منظمة الشـفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) يتطلب الافصاح عن بل وحتى نشر العقود لكي يتم الاطلاع عليها والتأكد من انها تخدم مصلحة المواطن.

٧- تتعهد الحكومة القادمة بالتعجيل في تنفيذ مشروع حقن ماء البحر بأسرع ما يمكن خاصة المرحلة الاولى من المشروع ويفضل ان لا تقل نسـبة مسـاهمة الجهد الوطني التنفيذية فيه عن ٥١٪ . تستند التبريرات على ما يلي:

(١) تتناقـش وزارة النفـط ومنـذ عـام ٢٠١٠ مع بعض الشـركات النفطيـة الدولية حول هذا المشروع الحيوي وقد ان الاوان للتنفيذ الفعلي؛

(٢) لابـد من حقـن المـاء لإدامة انتـاج النفط وتعويـض الانخفـاض فـي الضغـط الطبيعي المكمنـي، وهذا يتطلب حقـن كميات كبيرة من المـاء بما يتناسـب مع انتاج النفـط من الحقول المعنية؛

(٣) وبمـا ان تطوير حقول جولـة التراخيص الاولى (وهي الرميلة وغرب القرنة ١ والزبير وحقول ميسـان الثلاثـة- بـزركان و فكة وابو غـرب) تدخل او تكمل مرحلة التطوير الاخيرة خلال فترة الحكومة القادمة فإننا في الحقيقة امام موقف حرج للغاية للأسـباب التاليـة: ان انتاج هذه الحقول يشـكل النسـبة العليـا لإنتاج النفط فـي العراق؛ بسـبب انها حقـول منتجة ولعقود عديدة فان الضغط المكمني فيها ينخفض بشكل متسارع وبوتائر عالية مما يعني حاجتها الملحة

لحقـن الماء؛ واخيرا ان تنفيذ وانجاز مشـروع حقن الماء يستغرق عدة سنوات.

(٤) ولا يقتصـر الامـر علـى حقـول جولـة التراخيص الاولى اعـلاه فقط بل تحتاج حقول جولـة التراخيـص الثانيـة وخاصـة الحلفايـة وغـرب القرنة ٢ ومجنـون والغراف الى حقن الماء ونفس الامر ينطبق على حقل الاحدب؛

(٥) لاعتبارات الكلفة واكتساب الخبرة التنفيذية والفنية واحتمالية تنفيذ المشروع على مرحلتين او اكثـر مسـتقبلا فيفضل ان تكون المسـاهمة التنفيذيـة الفعليـة للجهـد الوطني فـي المرحلة الاولى بما لا يقل عن ٥١٪.

٨- الكـف عـن المطالبـة او الدعـوة لإعادة التفـاوض بشـان عقـود جـولات التراخيـص الاربع. علـى وثيقة السياسـة النفطية للحكومة الجديـدة ان تذكر وبوضـوح بعدم جدوى اعادة التفاوض بشان عقود جولات التراخيص الاربع الاولـى. يسـتند هـذا الموقف علـى المعطيات التالية:

(١) اثبتـت جميـع الدراسـات المتخصصة ان عقـود الخدمة التي اعتمدت فـي تلك الجولات تعطـي للعـراق افضل مـردود مالـي مقارنة باي عقود اخرى وخاصة عقود المشـاركة في الانتاج ومنها عقود حكومة الاقليم؛

(٢) ان ايـة اعادة تفاوض سـيمنح الشـركات النفطيـة الدوليـة فرصة فريـدة للحصول على مزايـا اضافيـة مهمة للغايـة وذات تأثير مادي ضخم على حسـاب مصلحـة العراق لطيلة مدة العقود؛

(٣) سـبق وان قـدم وزيـر النفط الاسـبق عبد الكريم لعيبي تنازلات مهمة للشـركات النفطية دون ان يحصـل العـراق علـى اي شـيء في المقابـل وبهذا فقـد العراق اهم واقـوى اوراقه التفاوضية؛

(٤) ان عقود جولتي التراخيص الاولى والثانية سـتكمل او تصل الى مراحـل التطوير الاخيرة للحقـول المعنية خلال فتـرة الحكومة الجديدة؛ هـذا يعني الوصـول الـى بداية مرحلـة انتاج الـذروة مما يعني تغطية النسـبة الكبيرة للكلف الرأسـمالية الاساسـية لعمليـة تطويـر الحقول وبالنتيجـة فـان اي تفـاوض على هـذه العقود او تغييرهـا انما يمثل مكافئة لشـركات النفطية الدوليـة مما يعد مخالفة صارخة للدسـتور-كما ذكر اعلاه.

٩- وفـي ضوء مـا ذكر اعلاه، علـى وثيقة السياسة النفطية ان تنص بوضوح على افضلية عقود الخدمة على عقود المشـاركة في الانتاج وكذلك الاقرار بان اي شـكل من اشـكال عقود المشـاركة فـي الانتـاج وعقود المشـاركة في العوائد/الارباح انهـا تتعـارض مـع مباديء الدستور. والمبررات لمثل هذه التأكيدات هي:

(١) تركيـز جهـود وزارة النفط علـى مراقبة تنفيذ تطويـر الحقول المعنيـة ضمن الضوابط التعاقدية والسـيطرة الفاعلة على كلف التطوير

بما يضمن الوصول الى اهدف انتاج الذروة؛

(٢) توفير نوع من الاستقرار واليقين في العلاقات التعاقدية بين الشركات النفطية الدولية والشركات المنتجة العراقية المتعاقدة معها؛

(٣) قطع الطريق امام محاولات تحويل عقود الخدمة الحالية الى عقود مشاركة في الانتاج؛

(٤) قطع الطريق امام محاولات تبني او الدعوة الى او اعتماد اي شكل من اشكال عقود المشاركة في الانتاج وعقود المشاركة في العوائد/الارباح في تطوير الحقول الغير متعاقد عليها حاليا.

١٠- حصر النشاطات الاستكشافية بالجهد الوطني فقط وعند الضرورة بالتعاون مع الشركات الاجنبية بموجب عقود خدمات فنية محدودة المدد. تستند هذه التوصية على ما يلي:

(١) حسب الاحصائيات الرسمية لوزارة النفط يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد حاليا حوالي ١٥٣ مليار برميل. ولو افترضنا ان الانتاج في نهاية العام الحالي هو ٥ مليون برميل يوميا فان عمر الاحتياطي النفطي يكون بحدود ٨٤ سنة؛

(٢) هناك احتمال كبير جدا بان هذا الاحتياطي سيرتفع بشكل كبير بعد اكتمال تطوير حقول جولات التراخيص واكتمال عقود الرقع الاستكشافية مما يعني وجود فسحة زمنية طويلة جدا وملائمة لتعزيز الاحتياطيات البترولية؛

(٣) ان حصر النشاط الاستكشافي بالجهد الوطني يشكل حافزا بالغ الاهمية لتطوير القدرات التقنية والمعرفية والتكنولوجية المتقدمة للكوادر العراقية بدلا من الاعتماد كليا على الشركات الاجنبية.

١١- تكثيف تطوير الطاقات البشرية العراقية ومعالجة فجوات المهارات والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة. لماذا؟

(١) يشكل التطوير المتسارع والمكثف للطاقات البشرية العراقية وفي مختلف النشاطات ذات العلاقة من اهم متطلبات تطوير الصناعة النفطية التي تعاني العديد من الفجوات المعرفية؛

(٢) يتم بموجب عقود جولات التراخيص الاربع الاولى تخصيص ما مجموعه ٦٢,٢ مليون دولار سنويا (قد انخفض هذا المبلغ الى حوالي ٥٠ مليون الان بسبب انسحاب او تجميد نشاط بعض الشركات النفطية الدولية) للأغراض اعلاه علما ان العراق لا يتحمل او يسدد هذه التخصيصات السنوية بل تتحملها الشركات النفطية الدولية المتعاقد معها؛ وهذا يعني توفير التمويل السنوي الضروري الذي يجب استخدامه بالكامل وبشكل كفوء؛

(٣) يفترض ان يؤدي استخدام هذه المبالغ السنوية الى زيادة مساهمة الكوادر العراقية في المواقع المتقدمة والقيادية في ادارة تلك الحقول والى زيادة نسبة مساهمة الكادر العراقي العامل في تلك الحقول وبما لا يقل عن ٨٥٪ حسب ما

هو مثبت في العقود المعنية؛

(٤) تحتم الضرورة توفير كشف سنوي تفصيلي عن الكيفية التي تم بموجبها استخدام هذه التخصيصات ونتائجها وتأثيراتها الفعلية في رفع وتطوير كفاءة الاداء وردم مختلف الفجوات المعرفية.

(٢) الانابيب والخزانات ومنشئات التصدير (القطاع الوسطي)

بسبب دخول تطوير بعض الحقول النفطية المتعاقد عليها بموجب جولات التراخيص المراحل النهائية مما يعني- كما ذكر اعلاه- الى تزايد انتاج النفط فان هذا يتطلب تهيئة الطاقات الضروري من انابيب وخزانات ومستودعات ومنشئات تصدير النفط.

وعليه على وثيقة السياسة النفطية ان تذكر وبشكل دقيق ومحدد بمؤشرات كمية ما يلي:

١. الطاقات المتوفرة حاليا (اي قبل تولي الحكومة الجديدة مهامها رسميا) لكل من الانابيب والخزانات ومنشئات تصدير النفط الخام؛

٢. المشاريع التي هي قيد التنفيذ حاليا وجدولة اكتمالها للأنابيب والخزانات ومنشئات تصدير النفط الخام؛

٣. الطاقات التي تلتزم الحكومة بتوفيرها وتوقيتاتها الزمنية للأنابيب والخزانات ومنشئات تصدير النفط الخام؛

٤. لا تتضمن مؤشرات الانابيب والخزانات اعلاه تلك التي تقع ضمن حدود المنطقة المثبتة للحقول المتعاقد عليها بموجب جولات التراخيص عندما تكون تلك المنشئات من ضمن الالتزامات التعاقدية للشركات النفطية الدولية المعنية.

تلتزم الحكومة بعدم قيام اي جهة او شركة حكومية عامة او مشتركة بإنشاء او شراء او امتلاك، كليا او جزئيا، اي طاقات خزنية خارج العراق وذلك لاعتبارات اقتصادية تنموية.

تتعهد الحكومة بعدم خصخصة اي من منشئات تصدير النفط الخام في الخليج العربي وعدم احالة اي من المنشئات الجديدة المرتبطة بتصدير النفط الخام الى الاستثمار الخاص سواء كان عراقيا او غير عراقي وذلك لاعتبارات الامن الوطني.

تعمل الحكومة على تحقيق «مرونة التصدير» وذلك من خلال تعدد منافذ التصدير وخاصة بإعادة تأهيل وتفعيل انبوب كركوك عبر الاراضي التركية؛ وعبر الاراضي السورية- عند تحسن الاوضاع الامنية هناك والاردن. وان تدرس الحكومة بجدية البدائل المجدية- اقتصاديا واستراتيجيا- في تكثيف التوجه الى الاسواق الاسيوية بحرا او بواسطة الانابيب عبر ايران. تحتل شركة سومو موقع مهم وخصوصية متميزة تتجاوز، من الناحية الفعلية والدور الاقتصادي، القطاع النفطي الى مجمل الاقتصاد العراقي. وفي هذا المجال ارى ان

تتضمن وثيقة السياسة النفطية ما يلي:

١. توفير وضمان المرونة العملية الضرورية لشركة سومو مما يساعدها على القيام بمهمها «التسويقية» بشكل كفوء وفاعل وحسب متطلبات السوق وتغيراته من جهة و الاهمية النسبية لمختلف انواع النفط المنتج (حسب درجة الكثافة ومحتوى الكبريت وغيرها) من جهة ثانية؛

٢. عدم السماح لشركة سومو بالقيام بنشاطات خارج مهمتها التسويقية الاساسية بدون موافقة الحكومة والبرلمان. ومن اهم تلك النشاطات التي تتسم بعنصر المخاطرة او المضاربة او ما يمكن ان يترتب عليها خسائر او اعباء مالية او التزامات دولية هي «المتاجرة» و «التحوط» و «المشاركة في الارباح» و «امتلاك موجودات مادية خارج العراق»؛

٣. الزام شركة سومو بجميع ضوابط ومتطلبات الشفافية والافصاح في كل نشاطاتها ونشر التقارير الشهرية بشكل تام ومنتظم للاطلاع عليها.

(٣) قطاع تصفية النفط وتصنيع الغاز

يعاني قطاع التصفية وتصنيع الغاز من مشاكل عديدة لا بد من الحكومة الجديدة تشخيصها بدقة وتحديد ما ستقوم به لمعالجتها في وثيقة السياسة النفطية، وخاصة ان الدراسات والمعلومات الاحصائية تؤشر على وجود فجوة كبيرة ومزمنة بين كمية ونوعية المنتجات النفطية المنتجة محليا من جهة وانماط الطلب المحلى عليها مما يحتم على العراق استيراد كميات كبيرة لسد العجز وذلك بسبب قدم المصافي والتكنولوجية المستخدمة. ومن اهم الشواهد على ذلك هو نسبة انتاج زيت الوقود التي بلغت خلال النصف الاول من هذا العام ٤٥٪ من مجمل انتاج المصافي العراقية. ان اهم ما يجب ان تتضمنه وثيقة السياسة النفطية هي مجموعة من المؤشرات الكمية للشروع والاهداف و الاجراءات التي على وزارة النفط القيام بها وكما يلي:

١- الكشف عن الطاقات التصميمية والطاقات التشغيلية الفعلية لكل من المصافي العاملة حاليا وتبيان نوعية وكمية جميع المنتجات النفطية المنتجة فيها (مؤشرات خط الشروع)؛

٢- الكشف عن كمية ونوعية وقيمة كافة المنتجات النفطية المصدرة والمستوردة؛

٣- تحديد حجم الطاقات التصميمية والطاقات التشغيلية للمصافي الجديدة التي سيتم انشائها خلال فترة الحكومة ونوعية وكمية جميع المنتجات النفطية التي ستنتجها هذه المصافي الجديدة (مؤشرات الهدف).

٤- تلتزم الحكومة الجديدة بإكمال انشاء مصفي كربلاء خلال مدة ولايتها واعطاء هذا المصفى الأولية لإنجازه بأسرع وقت ممكن.

٥- تلتزم الحكومة بعدم احالة او قبول انشاء اي مصفى بطريقة الاستثمار لا تتوفر فيه-كحد

ادنى- المواصفات الاوربية رقم ٥ .

٦- تمتنع الحكومة وبشكل مطلق عن شراء او المشاركة في شراء او بناء او المشاركة في بناء اي مصفى خارج العراق.

٧- تتعهد الحكومة بعدم السماح باي شكل من اشكال المنافسة بين وزارتي النفط والصناعة والمعادن في مجال الصناعات البتروكيماوية لان ذلك يسبب ضررا فادحا للاقتصاد العراقي وتبديدا للجهود والموارد المالية (كحالة مصفى الفاو الذي احيل بدون دراسات FEED وتاثيره على مشروع نبراس للبتروكيماويات). ولابد من التنسيق والتكامل بين الوزارتين وذلك للترابط العضوي بينهما؛ فوزارة النفط معنية بقطاع التصفية ووزارة الصناعة والمعادن معنية بالصناعات البتروكيماوية؛

٨- انهاء عقد مصفى ميسان الاستثماري الذي احيل قبل عدة سنوات الى شركة ستاريم المفلسة ماديا والغير مؤهلة تقنيا وغير متخصصة من حيث الخبرة والتي لم تنجز لغاية تاريخه اي شيء!!

٩- الكف عن التكرار الممل في اعادة اعلان العديد من المصافي بطريقة الاستثمار والتي لم يتم اعداد دراسات FEED لها (مثل مصافي واسط والديوانية والمثنى) دون نتيجة تذكر مما يدلل على عدم اهتمام المستثمرين الجديين بتلك المصافي. وعليه على الحكومة الجديدة عدم الانتظار والتعهد ببدء تنفيذ على الاقل احد المصافي التي دفع العراق ملايين الدولارات للعديد من الشركات الاستشارية الدولية لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية و دراساتFEED لها. وبعكسه سيستمر العراق باستيراد المنتجات النفطية التي تقدر كلفتها السنوية بحدود ثلاثة مليار دولار.

١٠- حث شركة غاز البصرة على التسريع في تطوير طاقتها الانتاجية للوصول الى مستوى الانتاج المحدد في العقد وبما يتناسب مع زيادة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة وغرب القرنة١ والزبير؛ وهذا بدوره سيساهم في تقليل كمية حرق الغاز المصاحب من جهة وزيادة عوائد تصدير الغاز المسال والمكثفات التي تنتجها الشركة. وبما ان شركة غاز البصرة هي شركة مشتركة تمتلك الحكومة العراقية بواسطة شركة غاز الجنوب ٥١٪ من اسهمها لذا على وثيقة السياسة النفطية ان تحدد مقدار الزيادة في الطاقة الانتاجية لشركة غاز البصرة وتوقيتاتها الزمنية. كما يجب ان تقوم الشركة بنشر المعلومات المتعلقة بالمنتجات التي تم تسويقها محليا والتي تم تصديرها والعوائد المتحققة.

ثالثا: قانون النفط والغاز الاتحادي

توجد على الاقل اربع مسودات لهذا القانون اصبحت جميعها قديمة غير ممكنة التنفيذ حيث تجاوزتها العديد من التطورات الاساسية والمهمة. ولذا امام الحكومة القادمة بديلين: اما

عدم طرح القانون او تقديم مشروع قانون جديد يختلف كليا وجذريا عن اي من صيغ القانون القديم. وفي حالة اختيار البديل الثاني فان تجربة العشر سنوات مع الصيغ الاربع اعلاه تشير ان هذا الامر يتطلب جهود مكثفة ومعقدة ولمدة طويلة وقد لا تنجح في النهاية.

رابعا: قانون شركة النفط الوطنية العراقية

اثبتت دعوى الطعن بهذا القانون التي قدمت الى المحكمة الاتحادية العليا من قبل مواطنين عراقيين ان اللوائح المقدمة (يوم ٣ تشرين اول ٢٠١٨) لهذه المحكمة من قبل كل من الوكلاء القانونيين لرئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية تتوافق على عدم دستورية العديد من مواد هذا القانون مما قد يدفع المحكمة الاتحادية العليا الى قبول الطعن بالقانون. وهنا امام الحكومة الجديدة بديلين: اما صرف النظر كليا عن هذا القانون او تقديم مشروع قانون جديد يختلف جذريا وكليا عن القانون المطعون به.

ولكن الغريب وضمن تحرك مسبق لفرض الامر الواقع على الحكومة القادمة تم تعيين وزير النفط الحالي يوم ٩ تشرين اول ٢٠١٨ رئيس للشركة!!!!!

خامسا: العلاقة مع حكومة الاقليم

للعلاقة بين الحكومتين الاتحادية والاقليم تاريخ طويل ومعقد وصعب منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الان. وفي ضوء الشواهد والمواقف المعروفة يتوقع ان تعمل الحكومة الجديدة على حل الإشكالات المتعلقة بالقضية النفطية مع حكومة الاقليم ولكن عليها ايضا الاصرار والمحافظة على المصلحة الوطنية العليا والتي اثيرت خلال السنوا ت الماضية ولازالت و يمكن ان تتلخص بما يلي:

١. عدم دستورية ومشروعية العقود التي وقعتها حكومة الاقليم مع مختلف الشركات النفطية الدولية (علما ان هذا الامر هو موضوع الدعوى المقدمة الى المحكمة الاتحادية العليا ضد حكومة الاقليم منذ عدة سنوات والتي تم تفعيلها مؤخرا ولازالت المرافعة قائمة لغاية تاريخه)؛

٢. حصر كافة الصادرات النفطية بشركة سومو واعتبار اي تصدير للنفط الخام خارج سومو تهريب وتجارة غير شرعية (وهذا ما صرحت به رسميا كل الحكومات الاتحادية ومنها القائمة حاليا) ؛

٣. عدم تعامل سومو مع اي من شركات او ناقلات النفط التي تقوم بنقل وبيع النفط العراقي المهرب من خلال الاقليم (وهذا ما نفذته سومو فعلا)؛

٤. عدم السماح مطلقا بسيطرة أية سلطة غير اتحادية على اي من الحقول النفطية والغازية التابعة لشركتي نفط وغاز الشمال (وهذا ما تحقق فعلا بعد اندحار داعش واعادة سيطرة السلطة الاتحادية على كركوك في نهاية العام الماضي)

٥. عدم السماح لسلطات الاقليم او المحافظات غير المرتبطة باقليم بالقيام (او الاتفاق مع الشركات الاجنبية) باي نشاط استكشافي او تطويري في المناطق المشتركة او المتنازع عليها(وهذا موقف معلن للحكومة الاتحادية)؛

٦. عدم قيام وزارة النفط بالتعامل مع اية شركة نفط اجنبية تقوم حاليا او مستقبليا باي نشاط استكشافي او تطويري في الاقليم (دون موافقة الحكومة الاتحادية)؛

٧. استمرار وزارة النفط بدعوى التحكيم الدولي التي قدمت الى غرفة التجارة الدولية باريس ضد الشركات والحكومة التركية لمخالفتيهما الاتفاقيات الدولية الموقعة بين البلدين وخاصة تلك المتعلقة بخط انبوب نفط كركوك-جيهان (والتي تقدر وزارة النفط العراقية انها ستكسب الدعوى وبتعويض مالي كبير) ؛

٨. الزام حكومة الاقليم بتنفيذ المواد المذكورة في قوانين الموازنة الاتحادية منذ عام ٢٠٠٤ والمتعلقة بتسويات مستحقات تسليم عوائد تصدير النفط وغيرها من قبل حكومة الاقليم الى وزارة المالية الاتحادية (وهذا ما ذكر في قوانين الموازنة السنوية وتقرير تفصيلي لديوان الرقابة المالية الاتحادي)؛

٩. واخيرا، لا يمكن ولا يجب ان يتحمل العراق كافة اعباء قرارات الاوبك عند تخفيض الانتاج حيث يفترض ان علاقة العراق مع الاوبك لها، او يجب ان يكون لها، اهمية ودور في السياسة النفطية للحكومة الجديدة.

ولكن في المقابل توجد العديد من العوامل والاعتبارات التي قد تعيق تنفيذ او النجاح في المهمة اعلاه ومنها:

١. لازالت مشكلة شفافية ومصير عوائد تصدير النفط تلاحق حكومة الاقليم رغم التقارير «الشكلية» التي تم توقيت اصدارها قبل الانتخابات في الاقليم؛

٢. تراكم ديون حكومة الاقليم وممارسات «ارتهان» عوائد النفط المستقبلية التي اوقعت الاقليم في «مصيدة المديونية»؛

٣. ان تحسن اسعار النفط الدولية قد تشعر حكومة الاقليم بانخفاض وطأة «الضغط المالي» عليها مما يقلل حاجتها لسرعة حسم المسائل المعلقة والمذكورة اعلاه مع الحكومة الاتحادية.

سادسا: تراجع الشفافية في القطاع النفطي

بما ان وثيقة السياسة النفطية تغطي العديد من المواضيع وتتضمن مجموعة كبيرة من مؤشرات الاهداف التي يمثل انجازها اهم معايير تقييم الحكومة، فان ذلك يحتم على الوثيقة تبني وتحديد كافة المعايير الكمية والوصفية للشفافية المعمول بها في الصناعات الاستخراجية وفي بقية نشاطات الصناعة النفطية واعتبار كل ذلك التزام قانوني على وزارة النفط تنفيذه بشكل تام.

ان اهـم معايير الشـفافية هو نشـر المعلومات الدقيقة والكاملة وبأوقات زمنية محددة ودورية والتـي تتعلـق بنشـاطات وانجـازات وعقـود ومفاوضات كافة الهيئات والدوائر والشـركات التابعـة لـوزارة النفـط والشـركات الاجنبيـة المتعاقـد معها وحسـب المعاييـر المعمول بها دوليـا. وان تلتزم الـوزارة بمتابعـة ما يترتب على نشـر تلك المعلومات من اراء ودراسـات وتقارير.

سابعا: مشـكلات الفسـاد في القطاع النفطي وتهريب النفط

كذلـك تكاثرت حـالات التجـاوز على خطوط انابيب النفط والمنتجات النفطية وبروز ظاهرة «تهريب النفـط» وخاصة في محافظة البصرة واشـير كذلك الى تورط مسؤولين رسميين في هذه الظاهرة.

وبسبب الآثار السلبية والكارثية لمختلف اشكال الفسـاد وتهريب النفط على هـذا القطاع وعلى الاقتصاد الوطني فان على وثيقة السياسة النفطية للحكومة الجديدة ان تتخذ موقفا حاسما وواضحا وشـديدا لمكافحة والقضاء على هـذه الظواهر السـلبية وتشخيص الوسـائل والمؤشرات التي ستستخدمها لإثبات انجاز تعهداتها.

ثامنا: العلاقة العضوية بين السياسـة النفطية والسياسة الاقتصادية والتنموية للحكومة

بسب هيكلية الاقتصاد العراقي المعتمد الى حد كبير، ان لـم يكن كليا، على القطاع النفطي فان للسياسة النفطية التاثير الفعال على السياسة الاقتصاديـة التنموية للبلد ككل. فإعادة الاعمار وتسـديد الديون وتوفير الخدمـات والمتطلبات الاساسـية التي عجزت الحكومات السابقة عن توفيرهـا يتطلب من الحكومة الجديدة التنسـيق الكامل والمتكامل بين هذه السياسات.

ولكن بسـبب كون خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨ -٢٠٢٢ هي ،كسـابقاتها، إسترشـادية وليست ملزمـة التنفيذ في حيـن ان البرنامج الحكومي ملزم وستقيم الحكومة بضوء تنفيذه، فان الامر سيتوقف على تفاصيل البرنامج الحكومي ومدى تناسـق وتناغم مختلـف السياسـات والادوات والجهات التي سيعتمدها البرنامج.

تاسـعا: تجنب استنسـاخ مـا ورد فـي برنامج الحكومـة الحالية الذي ركز فقـط على «زيادة انتاج النفط والغاز لتحسـين الاستدامة المالية» وبعبارات عامة مقتضبة بدون مؤشـرات كمية يمكـن اسـتخدامها لقيـاس الانجـاز. فـي حين ان مهمـة الحكومـة الجديدة –كحكومـة توفير الخدمات – تفترض، كما ذكر اعلاه العديد من الأهداف والمهمات التي تتعهد الحكومة الجديدة بتنفيذها ومؤشرات التنفيذ والتحقق منها.

وفـي نفـس الوقـت لا يجـب ان ينظـر الـى العـراق كحقـل تجـارب للأفـكار الطوباويـة والغيـر مدروسـة بعمـق والغيـر مجديـة اقتصاديا واجتماعيـا والابتعاد عن الطروحات والممارسات الشعبوية؛ فمظاهرات المحافظات الجنوبية تشير بوضوح إلى خطورة الموقف.

الدولة العربية وإشكالية العلاقة بقضايا الفكر السياسي العربي المعاصر عند عبد الله العروي(*)

أ.م.د حميد فاضل حسن(*)

د.عمر حمدان(*)

يشخص العروي إشكاليات بين الدولة وبعض المفاهيم المحورية في الفكر السياسي العربي المعاصر، إذ توجد – حسب العروي- علاقة بين هذه المفاهيم والدولة؛ وهذه العلاقة تارة ما تكون علاقة ترابط، وتارة أخرى تكون علاقة تناقض وتخارج بين الدولة وهذه المفاهيم، فعندما تقترب العلاقة بين الدولة وأي من هذه المفاهيم تتجه العلاقة نحو توحيد الدولة وقوتها، وعندما تضعف العلاقة يؤدي ذلك الى وهن الدولة وتجزئتها، و قبل البدء في تبيان هذه العلاقة بين الدولة العربية وإشكاليات الفكر العربي المعاصر ، يجب علينا لزاماً التطرق الى مفهوم الدولة في فكر العروي .

لذا قسم البحث على محوريين رئيسين أولهما (مفهوم الدولة في فكر عبد الله العروي) وثانيهما (علاقة الدولة بإشكاليات الفكر السياسي العربي المعاصر لدى عبد الله العروي **أولاً :** مفهوم الدولة في فكر عبد الله العروي لا يوجد مفهوم جامع مانع للدولة شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم التي تعنى بالدراسات الانسانية ، فضلاً عن ان عبد الله العروي هو الآخر لا يعنى كثيراً بمسالة المفهوم ، إذ نراه يعالج الإشكالية المراد البحث عنها مباشرة ومن دون مقدمات ، وعلى الرغم من هذه الصعوبة يمكن استخراج عدد من التعريفات للدولة تعود له ، إذ ينظر العروي اليها نظرة اجتماعية بتعريفه لها بالقول "ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي ، تولدت حسب قانون طبيعي ، حكمها اذن مندرج تحت حكم المجتمع العام ؛ إذا بقيت خاضعة لقانون تولدها وظهورها كانت طبيعية ؛ أي معقولة ، لذا لا ينشا تناقض بينها وبين المجتمع أو بينها وبين الفرد"[1] .

وفي الاطار نفسه يعرف العروي الدولة بالقول انها " مجموع أدوات العقلنة(•)في كل دروب

(*) أستاذ الفكر السياسي المساعد في جامعة بغداد .

(*) دكتوراه فكر سياسي – جامعة بغداد

الحيـاة "[٢] ؛ وهـي عقلنة يذكر الماركسـيون باصرار على انها مرتبطة تاريخياً بممارسـات الطبقة الوسـطى[٣]، ويذهب ايضاً الى تعريفها بالقول هي " تنظيم اجتماعي – فهي اصطناعية – لا يمكـن ان تتضمـن قيمـة اعلى مـن قيمة الحياة الدنيا كلهـا"[٤] ، ويبقى العروي في ذات النظـرة الاجتماعيـة للدولـة الاّ انـه هنا يجعل مـن الأيديولوجيا مرتكزاً لهـذه النظرة بتعريفه لهـا بالقـول هـي "المجتمـع السياسـي المبني علـى أدلوجـة وعلـى جهـاز تجسـد الأدلوجة مفهومي الشـرعية والاجمـاع ، يتكون الجهاز مـن البيروقراطيـة المدنية (القلم) والعسـكرية (السـيف)" [٥] ، كما يربط العروي بين الوظيفة الاجتماعيـة للدولة وبين التحديث ، بتعريفه لها بالقول هي "الجهاز الاجتماعي الفوقي الذي تتم ممارسـة الحداثة بواسطته"[٦] ويذهب العروي لجعل الدولة الكيان المؤسسي للسلطة ، بتعريفه لها بالقول " الوجه المؤسسي المعاصر المؤطر للسلطة بمفهومها الاصيل ، بصرف النظر عن مضمـون ذلك الكيان المسـمى الدولة [٧] ، وفي سـياق مختلف يذهب العـروي لتعريف الدولة بوصفها مجموعة مـن الأجهزة المتحدة بالقول "الدولـة هـي عبارة تصورية لانهـا مكونة في الحقيقة من أجهزة مختلفة ومتحدة " [٨] .

ثانيـاً : علاقة الدولة العربية بإشـكاليات الفكر السياسـي العربـي المعاصـر لـدى عبـد الله العروي يشـخص عبـد الله العـروي العلاقة بيـن الدولـة العربيـة الحديثة وبيـن جملة من الإشـكاليات الفكرية العربية المعاصرة ، ومن أهم هذه العلائق الذي شخصها العروي (علاقة الدولة بالحريـة) ؛ (علاقة الدولة بالاصلاح) ؛ (علاقة الدولـة بالمجتمع) فضلاً عن (علاقة الدولة بالمواطنة).

١ـ علاقة الدولة بالحرية

قبل التطرق الى تبيـان علاقة الدولة بالحرية ، نتطرق بشـيء من الايجاز الـى نظرية الحرية عند العروي، لما لها من اهمية كبيرة في سـياق العلاقـة بيـن المفهومين، إذ يـرى العروي أنَّ كلمة الحرية من اكثر كلمات القاموس السياسي اسـتخداماً عنـد العـرب اليوم، فحتـى المفاهيم التي تنافسـها في الذيوع اليوم مثل الديمقراطية والاسـتقلال والتنمية – تسـتخدم فـي الغالب كمـرادف لها-، إذ لا تكاد نجدها الاّ ملتصقةً بها أو موضحةً لها، فيرفع الفرد شعار الحرية داخل اسـرته الصغيـرة ؛ والمرأة ايضاً ترفع شـعار الحريـة في وجه زوجهـا، والاقلية في مجابهة الاغلبية ، فضلاً عن رفع الأمة لشـعار الحرية في مجابهة اعدائها، ويشـدَّد العـروي على ان هذا الشـعار يخفـي اهدافاً متباينة أشـد التباين؛ فيفهم الفـرد من الحرية الانفـلات من العادات والتقاليد، كما ترى المراة فيها اسـتقلالاً بأرثها وأجرتهـا؛ في حيـن ترى العائلـة القروية فيها تحريراً لارضها المملوكة من حقوق العشـيرة ؛ والطبقـة التجارية تسـتخدم المفهوم للتخفيف مـن الضرائـب والغاءتقنيـن المعاملات، ومن ثمَّ يطرح الشـعار كمسـلمة لا تحتاج الى تبرير أو تاصيل[٩] ، فكلمة الحرية شـائعة على ألسنة العـرب ولكن مفهومهـا ملتبـس وواقعها غير مجسـد في سلوكهم، ومن ثمَّ يذهب العروي الى تعريفها على انهـا " مجموع الحقوق المعترف بهـا للفرد ومجمـوع القدرات التـي يتمتع بها، تحدد الأولى القوانين والاعراف والأوامر التي تؤلف الأفـق الاجتماعي للفرد، وتحـدد الثانية الوسـائل التي يملكها داخل مجتمعه وعصره " [١٠] . ويحدد العروي اربع معانٍ متميزة للحرية وهي :[١١]

-الأول معنى خلقي : وهو الذي كان معروفاً في الجاهلية وحافظ عليه الأدب.

-الثاني معنى قانوني : وهو المستعمل في القران مثلاً : « فتَحرِيرُ رقَبَةٍ مُؤمنَةٍ» (•) أو « نَذَرتُ لكَ مَا في بَطني»(*).

-الثالث معنى اجتماعي : وهو استعمال بعض متأخري المؤرخين: الحر هو المعفي من الضريبة.

-الرابع معنى صوفي : فالحرية في اصطلاح اهل الحقيقة هو الخروج عن رق الكائنات وقطع جميع العلائق والاغيار، وهي على مراتب .

هذه هي الاستنتاجات الجزئية التي يخلص اليها العروي في معالجته لمفهوم الحرية، كما يشدَّد العروي على ان الكثير من الاجانب يروجون لفكرة مفادها ان المجتمع العربي ليس بحاجة الى الحرية؛ ما دامت الحرية تعدّ لديهم مثلاً اعلى، وهو رأي غير صائب في نظر العروي، إذ يرى ان الحرية قبل ان تكون «مثلاً اعلى» ، هي ضرورة حياتية لازمة لتطوير المجتمعات البشرية على اختلافها، - ولا يشذ في هذا مجتمعنا العربي- على الرغم من ان أوضاعه التاريخية والاجتماعية مختلفة عن أوضاع المجتمعات الأخرى؛ وهذه الخصوصية هي التي تمنح المجتمع العربي ادراكاً خاصاً لنوعية الحرية وضرورتها، فالحرية بوصفها ضرورة حياتية بنظر العروي لا تعبر عنها دائماً بكلمة حرية، إذ لا يوجد تطابق بين الكلمة والمفهوم، وهذه الملاحظة لا تنطبق على ماضي المجتمع العربي – قبل عهد التنظيمات- فحسب، بل تنطبق ايضاً على حاضره من خلال مرادفة الحرية بمفاهيم أخرى كالمساواة والتنمية واللذين يعبران عن جوهر الحرية، ذلك ان مفهوم المساواة على سبيل التدليل يعني فيما يعنيه استقلال الفرد عن كل تبعية للغير ، ومن ثمَّ فان ما يميز المجتمع العربي الراهن بنظر العروي التداخل بين قيم الحرية والمساواة والتنمية[١٢] ، ويخلص العروي في مقاربته للحرية ، الى انها مهمة للغاية، ذلك لان الدعوة اليها؛ دعوة مُلحة ومدوية منذ عقود في العالم العربي، ولا تفتأ تتردد على ألسنة الناس في مقالات الصحف والمجالات، ويعتقد العروي ان الدعوة الليبرالية قد اختفت، ومن ثمَّ فان طابع الشمول الذي يطبع هذه الدعوة قد اضمحل، إذ عدّت مطلباً ظرفياً لفئة معينة من الناس دون سواهم، أما التحليل الفلسفي للحرية فيعكف عليه نفر من انصار الحرية المطلقة المجسدة في الارادة الالهية أو في طبقة اجتماعية معينة، ويشدَّد العروي في هذا الاطار على ان هؤلاء المحللين يصادرون ضمنياً حرية الفرد ويعملون على نفيها في الحاضر، أما مدى مؤشرات تحرر المواطن العربي – فهي بنظر الدارسين- ضعيفة للغاية، وان المجتمع العربي لم يرقَ بعد الى مصافِ المجتمعات المتحررة في عالمنا المعاصر [١٣]، وفي الاطار نفسه فان مفهوم الحرية عند العروي يكمن في جوهره تناقضاً وجدلاً، إذ توجد الحرية حيثما غابت وتغيب حيثما وجدت، إذ يرى ان النظرية لا يمكن ان تنفي ذاتها بأي حال من الاحوال لتقف موقف الليبرالية وتأخذ الحرية دورها كشعاراً بديهياً من جهة ، كما أنَّ ليس في مقدورها من جهة ثانية ان تضمن وجود الحرية في التاريخ والدولة ؛ فضلاً عن المجتمع، إذ ان كل ما تقوله هو ان الحرية يجب ان تعقل لكي تتحقق، ولكي تعقل يجب ان تطلق، وعليه فان نظرية

الحرية عند العروي في غاية الاهمية من ناحية وفي غاية التفاهة من ناحية أخرى – على حدَّ تعبيره[١٤] . وبالعودة الى علاقة الدولة بالحرية، يرى العروي ان لا معنى للدولة من دون الحرية؛ ولا معنى للحرية الا بعدّها ممارسة في الحقل السياسي، فالدولة كأجهزة ومؤسسات لا تقوم لها قائمة الاّ بوجود الحرية، فضلاً عن ان كل حديث عن الحرية من خلال التصور الذي يفكر به الفقيه أو الصوفي، فان هذه الحرية لن تجد لها حيزاً في الدولة العربية الحديثة؛ فهي عبارة عن محض تنظيرات عن الحرية تسبح أولاً واخيراً في سماء اليوتوبيا، ومن ثمَّ فان العلاقة بين الدولة والحرية هي علاقة تلازم ؛ إذ لا مجال للحديث عن دولة حقيقية الا وهي تُعلي من شأن الحرية كماهية للانسان، كما انه في الوقت نفسه لا مجال للحديث عن الحرية خارج هذا الحيز الناظم لها؛ الاّ وهو الدولة[١٥] ، ومن ثمَّ فان العروي يؤكد على فكرة التلازم بين الحرية والدولة، إذا ما كان هذا التلازم هو ما يمنح للحرية معنىً اجتماعي – وان كان الفرد مادتها المباشرة - ويميزها عن الفوضى، فان ذلك هو نفسه ما يمنح الدولة صفة الدولة الشرعية القوية الراعية للحقوق، إذ يشدَّد على ان الدولة التي تحترم الحرية وتقوم باحاطتها بالضمانات لا تنقص من قوتها، بل يراها على العكس تزداد الى تلك القوة الشرعية قوة مضاعفة، ومن ثمَّ فانه يُسفه فكرة وضع الفرد في مقابل الدولة ؛ أوجعل الحرية اضعافاً للدولة ؛ أو انالدولة قيداً على الحرية ونيلاً من حرية الافراد(•)، لأنه يرى أنَّ ادراك الحرية بعدّها افلات مطلق من قيود الدولة القانونية والدستورية ، ما هو الاّ ضرب من ضروب اليوتوبيا الأيديولوجية؛ التي لا تنشأ الاّ في ظل خيال فوضوي ، ثم لأن " ادراك الدولة بوصفها نظام تقييد وضبط ينتصر للجماعة على حساب الفرد، ويرفع القانون الى نصاب المقدس المطلق، ضرب من الحنين الى الطغيان وخلط غير مشروع بين القانون والقهر"[١٦] ، ومن ثمَّ فان علاقة التلازم تبدو اكثر وضوحاً في حالة المجتمعات المتقدمة والدول الحديثة في الغرب، سواء زادت أم نقصت هذه المساحة من الحريات أم هذه المساحة من تدخل الدولة والقانون والحق العام، في هذه الدولة أو تلك لكنها مع ذلك لا تحيد مطلقاً عن احترام قاعدة التلازم تلك[١٧] ، ويؤكد العروي في هذا الاطار أنَّ " تجربة الحرية تحمل في طياتها تجربة الدولة ؛ لأن الدولة هي الوجه الموضوعي القائم، في حين ان الحرية تطَلعُ الى شيء غير محقق"[١٨] ، في حين يجد عكس ذلك في المجتمعات العربية الاسلامية ، إذ يجد هناك تخارجاً بين مفهوم الحرية ومفهوم الدولة، فكلما اتسع مفهوم الدولة ضاق مجال الحرية ، فقد كانت الدولة مستبدة ومناهضة للحرية الفردية، ولكن في الوقت نفسه كانت الدولة ضعيفة وكان مجالها ضيقاً – على عكس تجربة الدولة الليبرالية- التي كانت وطأتها خفيفة على الفرد في أوروبا، ولكنها كانت تمس معظم مجالات الحياة، ويشدَّد العروي باننا إذا تصورنا خطأً بان الدولة الاسلامية (السلطانية) هي على نمط الدولة الليبرالية، فانها بالطبع سوف تتنافى مع حرية الفرد، ولكن إذا نظرنا اليها من زاوية واقعها التاريخي سنجد ان مجالات واسعة تنفلت من وطأتها، ومن ثمَّ فان الفرد يحافظ داخل تلك المجالات على حرية اصلية، ويجب ان نذكر – حسب تشديد العروي- ان الدولة السلطانية لم تتغلغل في جميع مكونات المجتمع الاسلامي ولم

تطوق جوانب حياة الفرد الاسلامي في المجتمع كافة ، فالعروي يرى ان الحرية وواقعها أوسع من مفهومها، ففي نطاق الدولة السلطانية نجد الحرية كهدف؛ وكرمز؛ وكحكم ضمني على الاستبداد القائم[١٩] ، ومن ثمَّ فان العروي لا يعدّ ضعف مؤشر الحرية في البلدان العربية دليلاً على قوة الدولة ، بل العكس هو الصحيح ، فتشديد الرعاية الرسمية على ضرورة بناء دولة قوية هو الشغل الشاغل، كما هو دليل على ضعف هذه الدولة، والعروي يجد هنا ان هناك علاقة طردية بين ضعف الدولة وعنفها، فالدولة لا تقاس بقوة جهازها الاداري والقمعي؛ والذي قد يكون قوياً ومتطوراً، وعلى الرغم من ذلك تكون الدولة واهنة متخلفة، فالاساس المعنوي والاخلاقي والقيمي هو العماد الحقيقي لقوة الدولة[٢٠] ، وفي الاطار نفسه يرى العروي ان الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية، فالحرية خارج الدولة يوتوبيا خادعة[٢١]، ومن ثمَّ فهو يؤكد على ان لا حرية الاّ داخل الدولة ولا حرية الاّ الحرية العقلانية المسؤولة، وهذا ما ينعكس

على تصوره للدولة ؛ نظراً لوجود علاقات بين المفاهيم تصل الى حد التلازم، فالدولة الحديثة عند العروي هي الدولة الديمقراطية، ولا دولة حديثة الاّ دولة الحرية والعقلانية(•) ، ومردّ ذلك ان هناك مفاهيم ثلاثة محورية تشدّ فكر العروي، الاّ وهي الحرية والفردانية والعقلانية بتجلياتها في السياسة والثقافة والاجتماع[٢٢] ، ومن ثمَّ فان العروي يشدَّد على انه لا يمكن الاحاطة بمفهوم الدولة من دون استدعاء مفهوم الحرية، كما لا يمكن استيعاب مفهوم الحرية دون استحضار مفهومي الدولة والعقلانية[٢٣].

ويتساءل العروي : كيف الحرية في الدولة والدولة بالحرية ؟ كيف الحرية بالعقلانية في الدولة ؟ كيف الدولة للحرية بالعقلانية ؟ المطلوب هنا التأمل في هذه المتلازمات ؛ لا الاتيان بحلول جاهزة ، إذ إنَّ الاستعجال طوباوي ويفتح الباب أمام الفوضوية؛ والفوضوية خلاقة ادبياً؛ عقيمة سياسياً واجتماعياً، ويسترسل العروي في شرح رؤيته للدولة وتمييزها عن اليوتوبيا، إذ يؤكد أنَّ لا جدال في ان تحقيق المفاهيم الثلاثة في آن واحد صعب المنال؛ لكن الحكم باستحالة الأمر هو ما يجعله فعلاً من المستحيلات، في حين ان وضع هذه الاشياء باستمرار في عمل الدولة حتى لو لم يتحقق في أمد قريب ، يؤدي الى تغيير ممارسة السلطنة؛ ومن ثمَّ يؤدي الى تغيير كيان الدولة، هذا ما يجده العروي صحيح في أي دولة، والدولة العربية بصورة اكبر[٢٤] ، وفي الاطار ذاته فان العروي يذهب الى القول " إنَّ الدولة ومنذ بداية التاريخ تحمل قدراً من العقلانية – انْ قليلاً وإن كثيراً- وهذا شيء طبيعي ما دامت الدولة تعني التنظيم؛ والتنظيم يعني اكتشاف طريقة اسهل واقرب لتحقيق هدف ما " ، فالانسان عاقل ويستعمل العقل إذا ما توافرت الظروف الملائمة لاستعماله، فلا داعي للاستغراب، اذا وجدنا شيئاً من العقلنة في التنظيمات السياسية التقليدية؛ غير أنَّها عقلنة جزئية ومهددة فيالوقتنفسه؛ تؤثر فيجانبولاتمسجوا نبأخرى،ثمتبقى في الاحوال كافة تحت رحمة "الهوى الفردي" [٢٥] .

ويخلص العروي في هذا الشأن الى التاكيد على ان " الدولة الحديثة لا تنشأ وتتقوى الا بأقامة بيروقراطية عصرية تجسد العقلانية الاجتماعية ، كذلك لا ينضج الفكر السياسي في أي مجتمع كان الاّ بعد ان يتمثل بجد المفاهيم الثلاثة- الحرية؛ الدولة؛ العقلانية؛ في

آن واحد"[٢٦]، فالتحديث لدى العروي عبارة عن بوصلة ومؤشر للحداثة ، لأنه أقل حدة من الحداثة؛ ولا يطرح نفس المشاكل، وليس كبنية تحتية فقط، بل يتعدى ان يكون تطور مجتمعي شامل نحو المعاصرة؛ الى ما هو ثقافي وذهني واجتماعي، أي تطوير عقليات المجتمع والنهوض بثقافته السياسية من أجل مسايرة العصر، فالقيمة المؤسسة للمجتمع الحديث هي العقلانية، أي عملية تطبيق العقل المجرد على مظاهر الحياة، بهدف توفير الجهد ورفع مستوى الانتاج المادي والذهني، إذ إنَّ البيروقراطية هي احدى ثمار العملية، كما أنَّ الدولة الحديثة بصفة عامة هي "مجموع ادوات العقلنة " في مجالات الحياة كافة[٢٧] ، ومن ثمَّ فان البيروقراطية(•) عند العروي هي "الوسيلة الوحيدة لتحويل العمل الجماعي الى عمل اجتماعي معقول ومنظم، انها تشجع طريقة عقلانية في الحياة " [٢٨]، ومع هذا فانه لا يذهب الى جعل البيروقراطية سبب تحديث المجتمع ، إذ إنَّ العروي يشدَّد على وجود علاقة بين مفهومين مجردين، الاّ وهما العقلانية والبيروقراطية، لكن هذا لا يعني نفي العروي امكانية ربط علاقات مع مفاهيم أخرى، كما انه لا يصر على جعل الواقع مطابقاً تماماً للمفهوم ، ففي هذا التصور يصعب رفض كل علاقة بين الدولة الحديثة وبين العقلانية ونشاة البيروقراطية؛ بعدّها أداةً لتحقيق تلك العقلنة[٢٩]

.

٢- علاقة الدولة بالاصلاح

اهتم العروي شأن الكثير من المفكرين والمثقفين العرب بمسألة الدولة، ولكن اهتمامه كان منصباً على اصلاحها قبل كل شيء، إذ اقترن الهاجس الاصلاحي لدى العروي بنقد نظامها السياسي؛ فضلاً عن طريقة ادائها، فالعروي لم يكتفِ بالتفكير في الدولة فحسب بل ذهب ابعد من ذلك من خلال التنظير لها، فلم يكن هاجسه المعرفي منفصلاً عن قضيته الاساس التي وضعت الدولة موضع بحث مستمر ؛ الاّ وهو التماس الطريق الى التقدم والحداثة ، إذ لا يمكن التفكير في التقدم والحداثة واكتساب اسباب الانتماء الى الكونية من دون ان تكون الدولة واصلاحها موضوعاً رئيساً لذلك التفكير والمدخل الطبيعي لها[٣٠]، ويرجع العروي بداية اصلاح الدولة العربية الى الاصلاحات التي فرضتها الدولة السلطانية – من الاجانب- في مطلع القرن التاسع عشر، والتي لم تنشأ كنتيجة موضوعية للوعي بها والحاجة اليها، الاّ ان الدولة العربية حينها لم تكن تجهل ان من شأن تلك الاصلاحات – ان اعتمدت- على الشكل التي تريده هي ؛ ان تمد الدولة ببعض اسباب القوة في مواجهة الضغطين الخارجي والداخلي، غير ان هذا الشعور الايجابي بالاصلاح لدى الدولة العربية اقترن بشعور مصاحب له ممزوج بالخوف والحذر من ان تؤدي سياسة الاصلاحات الى خدمة المصالح الاجنبية على حساب سيادة الدولة وقدرة جيشها ، فضلاً عن قوة مواردها المالية، ولذلك واجهت الدولة العربية هذه الاصلاحات بالتردد من جانبها وبالتسويف والتماطل في مواجهة مطالب الدول الاجنبية ، ويرى العروي أنَّ من شأن هذا التردد ان يكون سبباً في سقوط البلاد العربية في قبضة الاحتلال، الاّ ان هذا التأجيل لم يعفِ البلاد العربية من تجربة الاحتلال، مما أدى الى تفويت فرصة اصلاحية عليها، كانت ستكون – لو نجحت- سبباً مهماً في حمايتها من

الغزو الاستعماري، أو على اقل تقدير اضعاف حججهُ السياسية، ويشدَّد العروي في هذا الاطار على ان "الاخفاق في سياسة الاصلاحات – ومنه عدم البر بالوعود المقطوعة للدول الاجنبية باجراء تلك الاصلاحات- استَجَر احتلالاً اجنبياً تذرع بحجة فشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها، والحاجة الى قيام الدول "الحامية" و" المنتدبة " بما تخلفت الدولة السلطانية عن القيام به من اصلاحات" وهكذا فان التردد مثلّ سبباً في نكبة مزدوجة : أولاها اهدار سيادة الدولة ؛ وثانيها فشل تجربة الدولة[٣١] ، ومن ثـمَّ يرتفع العروي بمسالة الدولة الى مستوى المفهوم الجوهري في عملية الاصلاح، وموقف مثل هذا ينمّ عن معرفة ووعي بالدور الكبير والمهم الذي تضطلع به الدولة في كل مشروع اصلاحي ، فالدولة لدى العروي ليست مجرد تصور انثروبولوجي، ونحن مخيرون في ايجاده على وفق ما تسمح به الأوضاع ؛ بل الدولة يعدّها ضرورة تاريخية من دونها لا وجود للجماعة الاّ من سبيل الصدفة[٣٢] ، كما انه يدرك بان الاصلاح الديني والاجتماعي والثقافي غير ممكن من دون اصلاح الدولة نفسها، لان الاخيرة مدار هذه الانواع جميعاً ومناطها والطريق اليها، ويتبين اهمية الدولة في هذا السياق متى ما ادركنا ان أي نجاح يحققه مجتمع ما على طريق التقدم والتطور، انما يحصل بالدرجة الأولى بوساطة الدولة ، فإذا كان الاصلاح والتقدم يرادف نشر التعليم ومحو الأمية وتنمية البحث العلمي والتصنيع؛ وتوطين وانتاج التقنية ؛ وتنمية الموارد الاقتصادية وزيادة الثروة، وتقليل الفوارق بين الطبقات من جهة، وبين المدن والارياف من جهة أخرى، فضلاً عن تنمية الطبقة الوسطى، وتنمية طبقة بيروقراطية تتميز بعقلانيتها بالادارة وبناء دفاع وطني حديث وغيرها فان هذه الاهداف جميعها غير ممكنة التحقيق الاّ بوجود الدولة ومن خلال دورها المباشر، فإذا كان للافراد والفئات الاجتماعية من دور ينهضون به عن طريق الاصلاح والتقدم، فان هذا الدور منوط في جزء كبير منه بما توفره الدولة من مساحات امام ممارستهم لذلك الدور، ومن ثمَّ فان من دون اصلاح الدولة يمتنع طرق التقدم والحداثة[٣٣] ، فضلاً عن الاصلاح الديني والاجتماعي والثقافي، فان العروي يرى أنَّ الاصلاح السياسي لا يمكن ان يتحقق خارج اطار الدولة، إذ يعتقد ان كل النزاعات العدمية التي تخلص الى نفي أي دور للدولة، أو حتى تقليصه الى اقل حد ممكن، لا يمكنها ان تزودنا برؤيةٍ واضحةٍ عن علاقتها بالتحديث والتطور، مما يعني اننا بحاجة الى وعي ايجابي بالدولة ؛ يكون الغاية منه توحيد الدولة بمجال الاخلاق(•) ؛ وتبدأ قيمة هذا التوحيد؛ في قدرة هذا الاخير على استبعاد الموقف الفردي الذي يجعل موقع الاخلاق خارج اطار الدولة، وهذا الموقف منافٍ تماماً للتصور الذي اقام عليه الوعي السياسي أسس تصوره للدولة والمشروعية[٣٤] ، وهو ما يتأتى من طريق التربية على قيم الحداثة؛ والايمان بتصورها للتاريخ، مما يعني أنَّ التفكير في مشروعية الدولة هو تفكير في التربية السياسية ودور الدولة فيها، ومن ثمَّ فالعروي يشدَّد على ضرورة فرض الاصلاح من فوق ؛ أي فرض الاصلاح من خلال دولة ملتزمة بالمصلحة العليا أولاً وقبل كل شيء[٣٥] .

وفي اطار متصل فان العروي لا يعدّ اصلاح الدولة لدى كل من الفقيه والفيلسوف اصلاحاً،

بل يعـدّه نقضاً لدولة السـلطنة واسـتبدالها بما يطلق عليه (لا دولة الخلافة) أو (لا دولة المدينة الفاضلة) ، فالأمر لديه يتعلق بثورة كبيرة على الطبيعة البشـرية، أما الاصلاحات التي يقدمها بعضهم ، فهدفها الابقاء على السـلطة وضمان اسـتمرارها، وهذا ما لا يعدّه العروي اصلاحاً، لان هذه السـلطنة مهما تحلت بالعدل من جهة؛ فانها سـتبقى مبنية علـى القهر والجور ومهددة بالسـقوط مـن قبل من هو اقـوى منها من جهة أخرى، وبالتالي فهي بعيدة عن الاصلاح الحق ، ويصف العروي هذا الاصلاح بقوله هو " ان تصبح آلة تخدم الهدف الاسـمى للأمة" ، ومن ثمَّ فان الاصلاح يتجلى في القضاء على اسباب الانحطاط ؛ وفي مقدمتها الاستبداد، وهذا الاخير يؤدي الى الظلم والاستئثار بالثروات، ولذا لابد من الرجوع الى حكـم العدل وتحقيق المصلحة العامة، ويرى العروي أنَّ الدولة العربية عرفت مرحلتيـن للاصلاح ، تهدف الأولـى منها الى تقوية الدولة السلطانية؛ فضلاً عن تحقيق بعض المصالـح الاقتصاديـة بالتبعيـة ؛ والثانية منها تهـدف الـى جعل الدولـة في خدمة الشـعب – وان كان هذا الأمر فـي الظاهر فقط- وفي كلتا المرحلتين فان أداة الدولة تتغير حسب العروي، انها تبقى في الأولى " سلطانية ملكية " في حين تصبح فـي الثانية – ولو نسـبياً – منفصلة عن هوى السـلطان خاضعة لرغبات الشعب ، ومن ثمَّ فالوسـيلة مختلفـة ؛ الاّ ان الاهداف واحدة ، وتتمثل الوسـيلة بجملة من النقاط الرئيسـة في برنامج اصـلاح الجهاز الحكومـي والاداري، والتي يتجسد في[٣٦] :

تدريب وتسليح الجيش تدريباً وتسليحاً أوروبيين

- انشـاء طبقة بيروقراطية بمعنى عصري، أي تكويـن موظفين مدربين مختارين على اسـاس مبـاراة مفتوحـة للجميـع؛ يتقاضـون رواتب معلومـة، ويطبقـون قوانين عامـة ويخضعون لتنظيم هرمي .

- تدوين القوانين في مجلات مرتبة ترتيباً سهلاً منطقياً، لكي يكون العمل بها يسـيراً مسترسـلاً غير مرتبط بالاجتهادات الذاتية .

- تغييـر مناهـج التعليم لسـد حاجـات الجيش والبيروقراطية من جنود وموظفين اكفاء .

- تنميـة مـوارد الخزينـة لتسـديد المصاريف المرتبـة عن الاصلاح، بتحسـين طرق الجباية وتوسيع قاعدتها، وذلك من خلال تطوير وسائل الانتاج في الزراعة والصناعة ؛ وتجديد وسائل النقـل؛ وكذلـك من خلال فسـخ الاحتـكارات التجارية وكسر الحواجز الكمركية .

هـذا البرنامـج هو الـذي طبق اثنـاء مرحلتي الاصلاح، والذي تسـتلزم عناصره التاكيد على ان " لابيروقراطيـة بـدون اصلاح قضائي؛ لا جيـش بدون تعليم عصري؛ لا بيروقراطية ولا جيـش بدون اصلاح جبائـي، لا اصلاح جبائي بدون ارتفاع الانتـاج ... وراء البرنامج منطق هـو منطق الفكـرة الليبرالية حـول الدولة التي كانـت رائجة اثناء القرن التاسـع عشـر"[٣٧] ، ويخلـص العـروي الى ان التـردد كان من أهم أسـباب اخفـاق الاصلاح ؛ من حيـث انه جعل النـاس يشـعرون بالخـوف مـن ان ينتهي هذا البرنامـج الاصلاحي للدولة، الـى فقدان كيانها وسيادتها، فضلاً عن سبباً آخر لا يقل اهمية عن الأول الاّ وهو "الاختلاف في معنى الاصلاح" لدى كل من السـلطان والرعيـة ، وهذا ما ادى الى فشل عملية الاصلاح، وإذا كان هناك تفاهم

ما قـد حصل بين السـلطان والرعيـة، فيرجع العـروي ذلـك مـن أجـل الكف مـن الضغوط الاجنبية وتفادياً لخطر احتلاله، ويشـدّد في هذا الاطـار على ان هذا التفاهم كان "عسـياً " بان يلغي مـا بين الفريقيـن من فروقـات وتباينات فـي رؤية كل فريق الـى مطلب الاصلاح وفي الرهان أو حتى التعويل على نتائج من الاصلاح دون أخرى، وقد ظهـر فيما بعد ان التفاهم بين الدولة والمجتمع؛ وبين السلطان والرعية، على الاصـلاح مـا كان اتفاقـاً على برنامـج عمل؛ ولا على رؤية مشـتركة بينهما؛ بـل كان اتفاقاً وتفاهماً علـى مبدا عاماً قابـلاً لانتاج اكثر من رؤيـة له ، والاهم من ذلك عند العروي ان هذا الذي ظهر كتفاهم بين السـلطان والشعب، كان فـي رأيه اقرب الـى ان يكـون تاجيل لصراع داخلي لا يقبل التسـوية من أجـل قطع الطريق على الاجنبي للتدخل بينهما ومن ثمَّ غزوهم [٣٨]

٣- علاقة الدولة بالمجتمع

قبل الولـوج في معرفة طبيعة علاقة الدولة بالمجتمـع، يجب أنْ نتطرق الـى علاقة الدولة بالفـرد؛ بعدّ الاخيـر جزء اسـاس ورئيس في المجتمع وله علاقة مباشـرة بالدولة ، إنَّ الدولة بحسب العروي تتمتع بوجود قبلي سابق لوجود الافـراد والمجتمعـات، إذ يخرج الافـراد الى الوجود ليجدوا الدولة ماثلة كأمر واقع لم يختاره أي احـد منهم، والدولة بهـذا المعنى تنتمي الى جملـة البنى والمؤسسـات الاكراهية ؛ كما انها تنتمي الى جملـة الوقائع والظواهر الاجتماعية الكبيـرة التـي لا دخل للافراد في تشـكيلها من جهـة، والتي لا سـبيل للافـراد الـى الحياة الاّ بالخضوع التام لسلطانها من جهة أخرى، وهذا صحيـح عند العـروي الاّ انه في الوقت نفسـه يجعلها مشروطة؛ اي ان ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال ان هـذه الدولة هي مفروضة على المجتمـع من خارجه ، أو انها غير قابلة للتغيير أو للاصلاح أو التعديل – أي الخضوع لسـلطة المجتمع وارادته-، فإذا كانت الدولة سابقة على وجود الافراد، فان الدولة هي الأخرى من صنع الانسان ومن صنع المجتمع وليست كياناً مقدساً منـزلاً من السـماء، وبذلك فـان قهريتها – أي طابع سلطتها الالزامي- غير منفصل عن ارادة الجماعـة، فالدولـة عند العروي تسـاوي ارادة الجماعـة ، أي ان التفكيـر في الدولـة يبدأ من خـلال التفكير في مقتضيـات الارادة الجماعية ؛ ومن ثمَّ لا يمكـن التفكير في الدولة من خلال الفـرد بدعـوى ان الفـرد صانـع كيـان الدولة ؛ لأن ذلـك يسـقط الدولة من الاسـاس ويعمل علـى تحويلها الـى مجرد ظاهرة مـن تجليات فعاليـة الافراد[٣٩] ، ومن ثمَّ يرفض العروي ان نتصور الفرد خارج سـياق الدولة ، كما يرفض ان يميـز بين الدولة والمجتمع ، ويدلل على هذا الموقـف بالقول " الفرد معطـى داخل المجتمع والمجتمع معطى، ومن ضمن تشـكلاته الدولة "[٤٠] ، ومـن ثمَّ فـان الذين يذهبون هذا المذهب بالنظـر الى العلاقة بين الفرد والدولة من خلال قاعدة مركزية الفرد وتابعية الدولة، هم انفسـهم الذيـن رددوا – فيمـا سـبق- ويـرددون اليوم، فكرة التعارض بين منطق الدولة، وبين الحرية الفرديـة والنظام؛ وبين الدولة والمجتمع المدني ، إذ إنَّ من الخطأ افتراض التعارض بين الدولة والفـرد ؛ أو بين الدولـة والمجتمع المدني ؛ أو بين القانـون والحرية ؛ أو بين الحق والواجب، إذ لا يناظـر هـذا الخطأ فداحة سـوى الاعتقاد بـان فرديـة الفـرد وحريته وحقوقـه ومصالح المجتمـع المدني واسـتقلاليته لا تتحقق الاّ من

خـلال الصراع مـع الدولـة[٤١]، ومن ثـمَّ فان العروي يرى أنَّ الدولة متلازمة مع المجتمع لا بل متلازمة مع الفرد نفسـه[٤٢]، بل يذهب ابعد من ذلـك بالتاكيد على أنَّ لا وجود للمجتمع من دون وجـود دولة، ويربط وجود المجتمع بدون وجـود الدولـة بالأيديولوجيـا الفوضويـة(*)، لذلك يسـتبطن النـاس منه فكـرة الدولة وفكرة الدسـتور؛ والقانـون ؛ والنظـام؛ والسـيادة في المجتمعـات السياسـية الحديثـة، وتتحول هذه المفاهيم الى جزء لا يتجزأ من منظومة عقائدهم وتصوراتهـم ، إذ إنَّ هذه الافكار ليسـت شـيئاً آخر سـوى رديفاً للحريـة والمواطنة والحقوق السياسية والمدنية[٤٣].

٤- علاقة الدولة بالمواطنة (*)

قبـل البـدء فـي تحديد علاقـة الدولة بالمواطنـة لدى العروي ، يجب توضيح مفهوم الذمـة؛ لمـا له مـن ارتبـاط واضح بإشـكالية المواطنـة لديه ، والذي يجده يتمثل في كل دولة تميـز بيـن المواطن وغير المواطـن ؛ إذ يرى العـروي أنَّ نظـام الذمة قد انتقل مـن المحيط الاسـلامي الـى الـدول الغربيـة – الـذي كان قبـل ذلك يشـتكِ منـه – من خـلال تكاثر عدد المهاجرين المسـلمين الى بلدانهم ، إذ يؤكد في هذا الشأن أنَّ " المواطن عندنا – أي في الغرب – لا يُعـرف بدينـه ، وكأن الأمـر صحيحاً الى حـدّ كبير الى نهاية القرن الماضي ، لكن الواقع فرض تمييزاً بين المواطن الأصيل ؛ تجتمع فيه صفـات محددة ؛ والمواطن الجديد الذي تنقصه بالضـرورة خاصية المشـاركة في تقليد عريق " ، فمسـألة الذمة هي مسألة الشـعور بالدونية والاقصاء رغم توافر شروط المواطنة الكاملة ؛ وذلك بسـبب الانتماء لعقيدة تعتبر دخيلة ؛ ومن ثـمَّ فأنها تعـمّ اليوم اقطار المعمـورة ؛ ولم تعدّ مقصـورة كما كان يقال على الدولة الاسـلامية [٤٤] ، فضـلاً عـن ان المواطنيـن الجـدد لـم يشاركوا في الحياة السياسية الفردية في الغرب الا بعد مخـاض طويل من خلال تدبير الشـأن المحلـي ، والذي يهمنا في الأمر كمجتمع جالية فـي الغرب ؛ أننا عملنا من جانبنا على توسـيع مفهوم المواطنة من خلال مسـاعدة المهاجرين العرب على الأندماج – إنْ هم قرروا ذلك – في المجتمع الذي هاجروا اليه [٤٥]ويشدَّد العروي على خطورة غيـاب أو ضعف صفة المواطنة فـي البلدان العربيـة ، إذ يجـد ان هناك علاقة وطيدة بين مؤسسـات الدولة ومنها المؤسسات السياسـية وبيـن مفهوم المواطنـة ، إذ يرى أنَّ صفـة المواطنة اذا انعدمـت – أو ضعفت على أقـل تقدير – فـان البرلمان يتحـول عندها الى هيئـة ذات أفق ضيق في الوطن ؛ وعندها تعود الحكومة الى جماعة غير متجانسـة ، إذ ان كل عضو فيها يتصرف بدوافع غير دستورية ، مما حـرى به اطـلاق لفظة الأمية علـى " مجموع العوائـق التـي تمنع بلـورة الوعـي بالمواطنة عنـد الفرد "[٤٦]، ويؤكد العـروي على ضرورة التربية المدنية ، وذلك لتحقيق الطلاق مع تربية الأم مع المـوروث ؛ والاسـتعانة عوضاً عنها بالتربيـة المدنية الحديثة ؛ لانـه يجدها الوحيدة التي تقوم بفتح الطريـق الى المواطنة، ومن ثمَّ

فـأن العروي أولـى المواطنة أهميـةً خاصة ؛ بعدّها حجـر الزاوية للدولة الحديثة ، إذ يتوقف ترسـيخ مبـدأ المواطنة كرابطة بيـن الفرد من جهـة والدولـة من جهـة أخرى ؛ علـى درجة وعـي ذلك الفرد بحقوق وواجبـات المواطنة ؛ فوعـي الفرد بأنه مواطن في داخل وطنه وليس مجرد عابر سـبيل أو مقيـم يخضع لنظام معين دون ادنى انتماء ومشـاركة في الحياة السياسية والاجتماعيـة ، ومن ثمَّ فـان الوعي بالمواطنة يعدّ نقطة الارتكاز الاسـاس في تشـكيل نظرة المواطـن الـى ذاته والـى وطنه والـى أخوته وشـركائه في صفة المواطنة ؛ لان على اساس المشاركة يكون الانتماء للوطن [٤٧].

يتضـح ممـا تقـدم أنَّ الفكر السياسـي العربـي المعاصـر يفتقر لوجـود نظرية متماسـكةعن الدولةعلـى حـد تعبيـر العـروي ؛مماجـرى بهـا لتأسـيس نظريـة للدولة،فهويؤكدعلى ضـرورة دراسـة الدولـة دراسـة نظريـة معرفيةلافتقار الفكر السياسـي العربـي لذلـك، ويرى أنَّ من اسـباب ذلـك ؛ تغلل اليوتوبيا في المخيـال العربـي، والـذي أدى سـيطرتها الى جمود العقل العربي على انتاج نظرية متماسكة عـن الدولة. فضلاً عن ذلك فأنه يجدأنَّ هناك إشـكاليات بين الدولة وبعـض المفاهيم المهمة في الفكر السياسـي العربـي المعاصر، إذ يجد أنَّ هناك علاقة بين هذه المفاهيم والدولة؛ وهذه العلاقة تارة ما تكون علاقة تداخل وترابط ؛ مما تؤدي الى قوة الدولة وازدهارها ، وتارة أخرى تكون علاقة تناقض وتخـارج بين الدولة وهذه المفاهيـم ؛ مما تؤدي الى وهن الدولة وضعفها. ويخلـص العروي الـى ان الدولـة الحديثة هي الدولة الديمقراطيـة ؛ والدولة الديمقراطية هي دولة الحرية والعقلانية وان غياب أيَّ من هذين المفهوميـن عـن كيان الدولـة العربيـة القائمة ، يـؤدي الى فقدانها شـرعيتها علـى حدَّ تعبير العروي .

الهوامش

(*) عبـد الله العـروي : هو عبـد الله بن محمد بـن عبد الله ولد عـام ١٩٣٣ فـي مدينةأزمور المغربيـة – وهي مدينة صغيرة هادئة تقع على الشـاطىء الاطلنطي جنوب الـدار البيضاء - ، تتكـون عائلته من أربعة أبنـاء وابنتين اثنتين : عبـد المالـك و أحمد والعربي وهـو ؛ وخديجة وزهرة ، توفت والدته وهو في الثانية من عمره ؛ فتولـى والـده العناية به ؛ علـى الرغم من ان والـده لم يـؤدِ أي دور في تربيتـه الوجدانية ، ومـع ذلك فـان تجربته أثرت كثيـراً في ميوله الاجتماعيـة والسياسـية ، تزوج من السـيدة " لطيفة بـن جنـون " مديرة ثانوية أحمدشـوقي للبنات في الدار البيضاء .

بدأ العروي دراسـته فـي الكُتاب ثم التحق وهو في سـنّ السادسة بالمدرسة الابتدائية في مسقط رأسـه ازمور ؛أي مع اندلاع الحـرب العالمية الثانيـة ؛ وبعـد الحـرب العالميـة الثانية احتك العـروي بمراكـش لمتابعـة الدراسـة الثانوية باعدادية سيدي محمد بن عبد الله ، ومن ثمَ انتقل

الى الرباط لاستكمال حصوله على البكلوريا.

وبعد ذلك احتار عبد الله العروي بين اختيار دراسة الطب والاداب والعلوم السياسية ، فأختار دراسة العلوم السياسية عام ١٩٥٣بمعهد زنقة (سان كيوم) بالدائرة السادسة في باريس ؛ كان هذا المعهد شبيهاً بمدرسة لندن الاقتصادية، وكان المقرر الدراسي في جوهره مدخلاً لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ؛ وكان أغلبه حول نشوء الرأسمالية الأوروبية ، وكان هذا المعهد – آنذاك – هو المعهد الوحيد في فرنسا ؛ الذي يدرس الاقتصاد الحديث؛ ومن ثمَّ كان هذا المعهد يجمع بين السياسة والاقتصاد

في آن واحد، من أبرز الذين اشرفوا على تدريسه في المعهد " ريمون آرون" استاذه في تاريخ الافكار ؛ و " شارل مورازي " استاذه ايضاً ، وهو صاحب كتاب " البرجوازيون المنتصرون " حول نشوء الرأسمالية الاوروبية في القرنين السادس والسابع عشر ، ومن ثمّفقد كانت غاية العروي من دراسة العلوم السياسية التحضير للولوج الى المدرسة الوطنية للأدارة ليكون موظفاً سامياً ، وقد تزامن حصوله على هذه الاجازة مع عدم وجود اتفاقية تبيح لهم ذلك ، ولذلك اختار مواصلة الدراسات العليا في العلوم السياسية ، ونال شهادة الماجستير من فرنسا في عام ١٩٥٨ عن اطروحته "العلاقات التجارية بين المغرب وأوربا في العصور الوسطى" التي شكلت فيما بعد نواة كتابهُ المهم "تاريخ المغرب الكبير" .

فضلاً عن دراسته للعلوم السياسية ، حضر دبلوم السلك الثالث في التاريخ الذي ناله في عام ١٩٥٨ ، عن دراسته حول "التجارة والملاحة العربية في المحيط الهندي بين القرنيين ١٠ و١٤" وفي يونيو من عام ١٩٦٣ حصل العروي على شهادة التبريزفي الاسلاميات ، وفي عام ١٩٧٦ قدم اطروحة بعنوان "الاصول الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية ١٨٣٠-١٩١٢" وذلك لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ من جامعة السوربون .

وعمل في وزارة الخارجية في بلاده، عُين مستشاراً ثقافياً للسفارة المغربية في القاهرة عام ١٩٦٠؛ ومن ثمَ ملحقاً ثقافياً في باريس عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٣ قررَّ الاستقالة من العمل في وزارة الخارجية لاسباب شخصية وسياسية ؛ ثم لانه ظل يرغب في تكريس وقته للكتابة الادبية ، إذ توضحت لديه ان من الصعوبة بمكان الجمع بين العمل والكتابة في آن واحد ، لذا قرر الالتحاق بالجامعة للتدريسفأصبح استاذاً في كلية الاداب والعلوم الانسانية في الرباط ؛ولم يعتكف العروي في منصب الاستاذ ؛ بل انشغل بالتأليف والمحاضرة كأستاذ زائر في عدة جامعات عالمية ؛ واصل العروي مهنة التدريس في كلية الاداب والعلوم الانسانية في جامعة محمد الخامس الى غاية تقاعده عام ٢٠٠٠ . ومن الجدير بالذكر ان العروي بدأ النشر في عام ١٩٦٤ تحت اسم مستعار "عبد الله الرافضي"، إذ نشر نصاً مسرحياً بعنوان

(رجل الذكرى) في العدد الأول من مجلة اقلام.

وحصل العروي على جوائز كثيرة منها جائزة المغرب للكتاب لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٧وجائزة كتالونيا في اسبانيا عام ١٩٩٧ ،فضلاً عن جائزة الشيخ زايد للكتاب عام ٢٠١٧، كما تم تعيينه عضواً في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي تم تنصيبه فيه من الملك المغربي الراحل (الحسن الثاني) في نيسان من عام ١٩٩٠، وذلك للافادة من منهجيته وتحليلاته الفكرية في مجال حقوق الانسان في المغرب. للمزيد من التفاصيل ينظر كل من : خديجة صبار ، الحداثة في المشروع الفكري لعبد الله العروي ، ط١ ، المركز الثقافي للكتاب ، (الدار البيضاء – بيروت) ،٢٠١٧، ص١٢٩-١٣٩؛ نانسي جلاجير (حوار) ، حياة عبد الله العروي وأزمنته ، ترجمة : الحسين سحبان ، مجلة يتفكرون ، العدد (٧) ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، الرباط، ٢٠١٥، ص٢٨٧-٢٨٨ ؛ ايوب أبو دية ، موسوعة اعلام الفكر العربي ، ط١ ، وزارة الثقافة الاردنية ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص٤٠٥ ؛ أمحمد جبرون ، إمكان النهوض الاسلامي : مراجعة نقدية في المشروع الاصلاحي لعبد الله العروي ، ط١ ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص١٢؛ رحيم أبو رغيف الموسوي ، الدليل الفلسفي الشامل ، ج٢ ، ط١ ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص٢٢٩ ؛ العربي مفضال ، عبد الله العروي في قلب المشهد السياسي المغربي ، في : محمد الشيخ وآخرون ، هكذا تكلم عبد الله العروي ، ط١ ، منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٢١٧.

(١)عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، ط٩، المركز الثقافي العربي ، (الدار البيضاء – بيروت) ، ٢٠١١، ص١٧ .

(•)العقلانية : هي التفكير والسلوك الواعي مع احكام المنطق والمعرفة ، والذي يتسم باهدافه المتماسكة ، والتي يمكن تحقيقها من خلال الوساطة الموضوعية العلمية ، كما انها تعني «اخضاع كل شيء لقدرة العقل التي هي بحث دؤوب عن الاسباب والعلل» وهكذا يصبح كل شيء محكوماً من طرف العقل أولاً وقبل كل شيء ، وترجع الجذور الأولى لمفهوم

العقلانية الى فلاسفة القرنين السادس والسابع عشر ، بدءاً من بيكون وديكارت، ثم استمرت تتبلور وتتضح اكثر فاكثر ولاسيما عند ايمانويل كانت . للمزيد من التفاصيل ينظر : صدر الدين القبانجي ، الأسس الفلسفية للحداثة ، دراسة نقدية مقارنة بين الحداثة والاسلام ، ط١ ، (د. ن) ، (د. م)، (د. ت) ، ص١٦٧-١٦٩ ؛ عدنان عويد ، قضايا التنوير ، ط١ ، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص٩٩.

(٢)عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٩.وكذلك ينظر : نزيه ن.

الايوبـي ، تضخيـم الدولـة العربية: السياسـة والمجتمع في الشـرق الأوسط ، ترجمة : أمجد حسـين ، المنظمـة العربية للترجمـة – مركز دراسـات الوحدة العربيـة ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٧٥ .

(٣)محمد حسـن مسـلم جمعة ، الفكر العربي : من سـلفيات متشـددة الى حداثة ومعاصرة « نمـوذج عبد الله العروي»، ط١ ، دار المواسـم للطباعة والنشـر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٦، ص٤٣٤ . وكذلـك ينظر : نزيـه ن الايوبي ، مصدر سبق ذكره، ص٧٥.

(٤)عبد الله العـروي ، مفهوم الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ .

(٥)عبـد الله العـروي ، مفهـوم الدولة ، مجلة الازمنة الحديثـة ، العدد (٩) ، اذار ، الرباط ، ٢٠١٥ ، ص٢٧ .

(٦)نقـلاً عـن: خديجـة صبـار ، الحداثة في المشـروع الفكري لعبد الله العـروي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧١ .

(٧) علي السيد أبو فرحة ، « التشوهات الفكرية « فـي بناء مفهوم الدولة المدنية ، في :اشـرف عثمان محمد الحسـن وآخرون ، الاسـلاميون وقضايا الدولة والمواطنة ، ج٢ ، ط١ ،المركز العربي للأبحاث ودراسـة السياسـات ،بيروت ، ٢٠١٧ ،ص٥١٠. وكذلـك ينظـر :عبـد الله العـروي ، مفهـوم الدولة ، مصدر سـبق ذكره ، ص٥ .

(٨)عبـد الله العـروي ، مفهـوم العقل ، ط٤ ، المركـز الثقافـي العربي ، (الـدار البيضاء – بيروت) ، ٢٠٠٧ ، ص٣٠٤ .

(٩)عبـد الله العـروي، مفهـوم الحرية، ط٥ ، المركـز الثقافـي العربي ، (الـدار البيضاء – بيروت) ،٢٠١٢ ، ص٦.

(١٠)عبد الله العـروي، الحرية والحتمية، في : محمد بهاوي، الحرية، ط١، افريقيا الشـرق، الدار البيضاء، ٢٠١٤، ص٤٢ .

(١١)عبد الله العروي، حد الحرية، في : محمد بهـاوي، مصدر سـبق ذكـره، ص١٧. وكذلك ينظر: يمنى طريف الخولي، الحرية في الطبيعة – مـاذا تعني؟ ، فـي : احمد عرفـات القاضي وآخرون، فلسـفة الحرية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٣-٧٤.

(•)سورة النساء، الاية (٩٢) .

(*)سورة آل عمران ، الاية (٣٥) .

(١٢)عبـد الرحمـن سـماتي، مفهـوم الحرية في فكر عبد الله العروي ، رسـالة ماجسـتير (غير منشـورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الانسـانية والاجتماعية ، الجزائـر ، ٢٠٠٦ ، ص٩٢-٩٣ .

(١٣)المصدرنفسـه ، ص٩٢. وكذلـك ينظر : عبد الإله بلقزيز ، من الإصلاحية الى المشروع النهضـوي ، ط١ ، المركـز الثقافي للكتاب ، (

الدار البيضاء – بيروت) ، ٢٠١٨، ص١٨٨.

(١٤)عبد الله العروي، مفهوم الحرية، مصدر سبق ذكره، ص١١٢-١١٣.

(١٥)يونس رزين، الدولة والحرية : موانع النظر في الفكر الليبرالي العربي : قراءة في أطروحات عبد الله العروي، في : محمد الشيخ وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٦-٢٨٥ . (•)حرية الفرد ليست محجوبة في اطار الدولة، بل يراها العروي مضمونة في اطار الجماعة، ولا يرى مبرر للبحث عن حل «صوفي هروبي» ، بل هي شديدة الصلة بوجود الدولة وعملها، ومن ثمَّ فلا خوف على حرية الفرد من سلطة الدولة ، ولا على سلطة الدولة من حرية المواطن، وهذا يدل على ان مشروعية الدولة الحديثة تقوم على الثقة، في حين ان الفكر التقليدي لدينا يقوم على الخوف . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الإله بلقزيز، من النهضة الى الحداثة ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص١٨٠-١٨١. وكذلك ينظر: نبيل فازيو، المشروعية والتحديث السياسي : عبد الله العروي وإشكالية العلاقة بين التحديث السياسي والمفهوم التراثي للدولة، في : محمد الشيخ وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٦؛ محمود أمين العالم ، الفكر العربي بين الخصوصية والكونية، دار المستقبل العربي للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص١٩٩.

(١٦)عبد الإله بلقزيز، من النهضة الى الحداثة، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٩. وكذلك ينظر : حسن بيقي، مفهوم الحداثة في فكر عبد الله العروي ، مجلة الازمنة الحديثة ، العدد (٨) ، الرباط ، حزيران ، ٢٠١٧، ص٧١.

(١٧)عبد الإله بلقزيز من النهضة الى الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩- ١٨٠ .

(١٨)عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٥ .

(١٩)عبد الرحمن سماتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٩-٤٠ . وكذلك ينظر كل من : محمد الشيخ، جاذبية الحداثة ومقاومة التقليد : مطارحات في الفكر الفلسفي المغربي المعاصر، ط١ ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٥٣؛ نزيه ن. الايوبي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧ .

(٢٠)سعد الدين ابراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٩٢-٩٣ . وكذلك ينظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(٢١)شمس الدين الكيلاني، مفكرون عرب معاصرون : قراءة في تجربة بناء الدولة وحقوق الانسان ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٦، ص٧٨ .

(•)العقلانية عند العـروي: إنَّ مفهوم العقلانية عنـد العروي يفتـرض مبدئيـاً اسـتدعاءه في الاجتماعيات والسياسات، أي انه مرتبط بجملة أمور منها :

أولاً : بنمـو تاثير الطبقة التجارية في الاقتصاد والمجتمع الأوروبيين .

ثانيـاً : مجسـد فـي التنظيـم الاجتماعـي وفي السلوك الفردي .

ثالثـاً: مفصـول مـن الاخلاقيـات. للمزيد من التفاصيـل ينظـر كل مـن : عبـد الله العروي، مفهـوم الدولة، مصدر سـبق ذكره، ص٢١٧؛ محمـد نـور الديـن افايـة، فـي النقد الفلسـفي المعاصر : مصادره الغربية وتجلياته العربية ، ط١ ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص١٧٩ .

(٢٢)عبـد الرحمـن بووشـمة ، العقلانيـة السياسـية فـي فكر عبـد الله العـروي : مفهوم الدولـة بيـن التقليد والحداثة ، الحـوار المتمدن ، ٢٠٠٩/٤/٢٤ ، علـى الموقـع الألكترونـي الآتـي:www.ahewar.org. فـي ٢٠١٧/١٢/٢.

(٢٣)سـعيد حداوي، عبد الله العروي وعوائق ترسيخ منطق الدولة، جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٢٠١٥/٦/٥،ص١٤.

(٢٤)شـمس الديـن الكيلانـي، مصدر سـبق ذكـره، ص٩٦ . وكذلـك ينظـر : نبيل فازيو ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١- ٢٥٢ .

(٢٥)عبد الله العـروي، مفهوم الدولة، مصدر سـبق ذكـره، ص١٠٢- ١٠٣ . وكذلك ينظر : عبـد الله العـروي، الدولة ومبـدأ العقلانية، في : محمد الهلالـي وعزيز لزرق ، الدولة ، ط١ ، دار توبقال للنشـر ، الـدار البيضاء، ٢٠١١، ص٢٤ .

(٢٦)عبـدالله العروي، مفهـوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦ .

(٢٧)خديجـة صبـار، الحداثة في المشـروع الفكري لعبد الله العروي، مصدر سـبق ذكره، ص٤٧٨ . وكذلـك ينظـر : عبـد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٩٩ .

(•)البيروقراطية عند العروي لها دلالات مميزة ، إذ ترمـز الـى تحقيق ١- موضوعيـة الدولة التي تفصل عن ذات السـلطان . ٢- موضوعية القانون الذي يفصل عن ذات القاضي أو الولي . ٣- موضوعية المسطرة القضائية التي تنفصل عن ذات المتقاضي . ٤- إمكانية التنبؤ بسـلوك السـلطان والولي والقاضـي وكل من له نفوذ . للمزيد من التفاصيـل ينظر : عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، مصدر سـبق ذكره، ص٢٢٢- ٢٢٣ .

(٢٨)عبـد الله العروي، مفهوم الدولة ، مصدر سبق ذكره، ص٩١ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٢٣- ٢٢٤ .

(٣٠)عبد الإله بلقزيز ، من النهضة الى الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦- ١٧٧ .

(٣١)المصدر نفسه ، ص١٨٣ .

(٣٢)نبيل فازيو، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٧

(٣٣)عبد الإله بلقزيز ، من النهضة الى الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧- ١٧٨ .

(•)الدولة والاخلاق: ان معادلة الدولة والاخلاق تقوم على مجموعة من القواعد عند العروي الاّ وهي :

١- لا نظرية حقيقية بدون تفكير جدي في اخلاقية الدولة . ٢- إذا لم تجسد الدولة الاخلاق تبقى ضعيفة.

٣- اضفاء الاخلاق على دولة القهر والاستغلال غُبن . ٤- تحرير الدولة من ثقل الاخلاق حكم عليها بالانقراض . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢١٢ .

(٣٤)نبيل فازيو، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٩

(٣٥)خديجة صبار، أزمة الدولة العربية : المغرب نموذجاً ، جريدة العمق المغربي ، الدار البيضاء ، ٢٠١٧/٦/٢٦ .

(٣٦)عبد الله العروي، مفهوم الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٦-١٧٨.

(٣٧)المصدر نفسه ، ص١٧٨ .

(٣٨)عبد الإله بلقزيز، من النهضة الى الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣- ١٨٤ .

(٣٩)عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط١ ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٥.

(٤٠)عبد الله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. وكذلك ينظر كل من: عبد الله العروي، الدولة سابقة على الفرد، في : محمد الهلالي و عزيز لزرق، مصدر سبق ذكره، ص٣٨- ٣٩؛ محمد الطيب بنكيران ، حول مسألة الدولة في الفكر العربي : نقد الطوباوية – دراسة في مفهوم الدولة عند العروي ، في : كمال عبد اللطيف وآخرون ، قراءات في الفكر العربي ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص٢٣١ .

(٤١)عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص٢٣- ٢٦.

(٤٢)عبد الله العروي، الدولة سابقة على الفرد ، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(*)الأيديولوجيا الفوضوية : الفوضوية بالمعنى الضيق نظرية في المجتمع الذي لا تحكمه دولة ، كما هي تيار فكري وسياسي نادى بالحرية المطلقة والتخلي التام عن سلطة الدولة أو أي سلطة قهرية أخرى ، وقد مثّل هذه الأيديولوجيا

الكثير من المفكرين والفلاسـفة سواء كان ذلك فـي الاطار الديني أو المـادي ، والذيندعوا الى اسـتخدام القوة لتغييـر المجتمع ، وقد شـهدت الفوضويـة في السـنوات الثلاثيـن الاخيرة من القرن التاسع عشر ؛ نجاحاً عظيماً لدى الاوساط الشـعبية في فرنسا و اسـبانيا و ايطاليا وروسيا ، ويعـدّ ميخائيل باكونين أباً للنظرية الفوضوية لتحقيق الإشتراكية . للمزيد من التفاصيل ينظر كل من : جان توشـار ، تاريخ الافكار السياسية ، ترجمـة : ناجي الدراوشـة ، ج٣ ، ط١ ، دار التكويـن للتأليف والترجمة والنشـر ، دمشـق ، ٢٠١٠ ، ص٩٣٣ ؛ دليـل أكسـفورد للفلسـفة ، تحريـر : تـد هوندرتـش ، ترجمـة : نجيب الحصادي ، المكتـب الوطني للبحث والتطوير ، ليبيا ، ٢٠٠٣ ، ص٦٩٢.

(٤٣)عبـد الإلـه بلقزيـز، الدولـة والسـلطة والشـرعية، ط١، منتـدى المعـارف، بيروت، ٢٠١٣، ص١١٥- ١١٦ .

(*)يـرى العروي أنَّ الاسـتعمال الحالي للفظة (مواطـن) ترادف الكلمـة الانكليزية citizen والفرنسـية citoyen ، لكن المعنى الاشـتقاقي مختلـف ؛ ولهذا دلالة يجـب الوقوف عندها – علـى حـد تأكيد العروي - ، ففـي اللغة العربية الوطـن هـو رقعة ارضيـة واضحـة المعالم ؛ مواطنها سـاكنها ؛ والمواطن هو من يقاسم هذا القاطـن الوطـن نفسـه ، في حيـن ان اللفظتين الانكليزية والفرنسية للمواطنة مشتقتين من لفظ cite (هكذا)؛ أي مدينة بالمعنى السياسـي، إذ يشدَّد العروي على ان الفرنسيين مثلاً لايفرقون بيـن المسـاهم فـي الحيـاة السياسـية ؛ وبيـن المقيـم في المدينة – المعنى الاشـتقاقي العربي للمواطنـة -. للمزيد مـن التفاصيل ينظر : عبد الله العـروي ، المواطنة والمسـاهمة المجاورة ، مجلـة الازمنة الحديثـة ، العدد (٩) ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨.

(٤٤) عبـد الله العروي ، من ديوان السياسـة ، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، (الدار البيضاء – بيروت) ، ٢٠١٠ ، ص١٣٢-١٣٣. وكذلك ينظر : عبد الجليل ابو المجد ، مفهوم المواطنة فـي الفكـر العربـي الاسـلامي ، ط١ ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، ٢٠١٠ ، ص٩٩.

(٤٥) عبد الله العروي ، من ديوان السياسـة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص١٤٠ .

(٤٧) عبد الجليل أبو المجد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس السيسي

أ.م.د شذى زكي حسن(*)

المقدمة

بعد أن تسلم الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة من حكم «الإخوان» في منتصف ٢٠١٤، ارتقت السياسة الخارجية المصرية إلى مستوى إيجابي ومتقدم لم يسبق له مثيل منذ عقود طويلة، لتتسم بالتقارب مع مختلف الدول، والتوازن الشديد بين القوى الدولية المختلفة، فضلا عن تحقيق اختراقات مهمة في طرق أبواب دول ومناطق جديدة، وذلك تحت عناوين رئيسية بارزة أهمها (مصلحة مصر أولا)

تراوحت العلاقات المصرية مع العالم بين علاقات وطيدة لم تؤثر فيها الخلافات كما مع الأشقاء العرب والأفارقة، وعلاقات نفعية متقدمة مع دول المحيط الأوروبي والآسيوي القريب، والوصول إلى مناطق علاقات دبلوماسية جديدة مثل أمريكا الجنوبية ودول العمق الإفريقي، حققت السياسة الخارجية مكاسب لافتة في غضون ثلاث سنوات، رغم وجود الكثير من التحديات والأزمات، والظروف الطارئة، ومحاولات الوقيعة واقتحام الشأن الداخلي المصري في بعض الأحيان.

صاغ الرئيس السيسي مذهباً جديداً فى السياسة الخارجية قائمةً على الالتزام الأيديولوجي برفض الإسلام السياسي واحترام المفاهيم التقليدية المتعلقة باحترام السيادة، وعدم التدخل في شئون الدول، والتأكيد القومي على حرية مصر في المناورة في المنطقة، وهو ما أدى إلى ابتعادها عن حلفائها التقليديين نحو مستقبل أكثر استقلالا.

فرضية البحث :-نجاح مصر في التحول لنظام ديمقراطي ادى الى بزوغ قادة منتخبين تعبر أجندتهم الخارجية عن الأهداف الوطنية لشعوبهم وتحدد طريقة تعاملهم ونمط علاقاتهم مع بقية دول العالم مع بداية ظهور نظام توازن القوى الإقليمي المركب بين كل من مصر وإسرائيل وتركيا وإيران والسعودية. وظهور بوادر التراجع التدريجي في حجم القوة والنفوذ الأمريكي على المستوى الدولي والإقليمي في

(*) مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/الجامعة المستنصرية

الشرق الأوسط، نتيجة عجزها عن تحمل أعباء القيام بمهمة القطب الأوحد وتزايد دور ونفوذ دول القوى الدولية والإقليمية الصاعدة الأخرى خاصة الصين والهند في آسيا وألمانيا في أوروبا، البرازيل في أمريكا اللاتينية، وهو ما قد يجر العالم لحرب باردة جديدة، قد تتمخض عن بروز نظام دولي متعدد الأقطاب.

مما يعني ان استقلال قرارات القاهرة في سياستها الخارجية يساهم في بناء علاقات جديدةويؤكد رغبة واستعداد مصر لكي تسلك مسارها الخاص.

وفي ضوء ما تقدم فأن هيكلية البحث تقوم على الاتي:-

اولا : ملامح السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي

يمكن رصد نقاط الملامح العامة التي تشكل خطوط واضحة تعكس الاستراتيجية الخارجية للدولة المصرية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ انتخابه فى يونيو ٢٠١٤ , وبالنظر للتحركات المصرية المختلفة وجولات الرئيس السيسي الخارجية يمكن القول أن التخطيط المصري إعتمد على عناصر بعينها لتحقيق أهداف محددة مضى اليها بخطوات مدروسة وذلك على النحو الأتي :

١- استعادة الاستقرار الداخلي :

ان استعادة استقرار الوضع الداخلي وخاصة في محوره الأمني ومواجهة الإرهاب بشجاعة تشكل اولوية ليس فقط على النطاق المحلي ولكن حجر اساس للإنطلاق الخارجي .

٢- استقلال اقتصادي وقوة عسكرية :

مواجهة العيوب الهيكلية الإقتصادية المتراكمة بمنحى اصلاحي صريح مع تقدير اللحظة والظرف الزمني المناسب لمثل هذه الإجراءات والتي انعكست على الصعيد الخارجي في محورين تمثل الاول في اعطاء الثقة الدولية للمشهد الاقتصادي المصري الجديد على الرغم من الحالة البائسة التي كان عليها الاقتصاد المصري عام ٢٠١٤ اما المحور الأخر فكانت اشارة صريحة ان القرار الدبلوماسي المصري يمضى بإتجاه الاستقلالية الصريحة ،وبالتوازي مع ذلك شهدت القوات المسلحة المصرية حركة تحديث شاملة تعد هي الأكبر منذ عقود من زوايا متعددة سواء في القدرات التسليحية او التدريب وهو ماجعلها ضمن العشر الكبار على مستوى العالم .[١]

٣- رسم دور جديد لمصر:-

في الأعوام التي تلت عام ٢٠١١، تحدث القادة المصريون، ومن بينهم «السيسي»، بصراحة عن الحاجة إلى التركيز على معالجة التحديات الداخلية، ولكن هذه المشاعر كثيرا ما تشتتت بسبب الشعور المتواصل والمضخم بالدور المصري، بما في ذلك القناعة الخاطئة وواسعة الانتشار بأنه لا يمكن حل أي نزاع إقليمي كبير بدون القاهرة.

ومع ذلك، لم يكن لهذه المشاعر سوى صلة محدودة بواقع سلطة مصر ونفوذها الفعلي، ومنذ نصف قرن، عندما كانت مصر الزعيم بلا منازع في العالم العربي، ولكن قوة الشرق الأوسط وثروته هاجرت شرقا، إلى اقتصادات أكثر ديناميكية مثل (إسرائيل) وتركيا والدول البترولية في ممالك الخليج، إضافة إلى إيران.

وهـذه البلدان - وإن كان بدرجات متفاوتة - قادرة على استخدام ثروتها، وقوتها العسكرية، وشـبكاتها الإقليميـة بالوكالـة لتوجيه السـلطة بطرق لا تستطيع مصر فعلها ببساطة، وبسبب الجغرافيـا فقط واصلت مصـر القيام بدور مهم في ليبيا وغزة، ولكن في أماكن أخرى، سـعت القاهرة إلـى تحويل ضعفها النسـبي إلى عملة دبلوماسـية، عن طريق ربط نفسها بالمبادرات الدبلوماسـية والسـعي إلى وضع نفسها كوسيط بين الفصائل الإقليمية المتنافسـة، كما فعلت في أزمة لبنان.[٢]

٤- إستعادة منظومة الأمن الأقليمي العربي

انطلقـت مصـر مـن المواجهـة الداخليـة مع الارهاب الى تحركات اقليمية واسعة استهدفت ايقـاف حالـة السـيولة التي ضربـت منظومة الأمـن الاقليمي العربي بعد العام ٢٠١١ , نجح المخطـط السياسـي المصري فـي التأكيد على فرضيـات محددة وهي أن أمـن الخليج العربي جزء لايتجزأ مـن الأمن القومي المصري وأن القضيـة الفلسـطينية تظـل القضيـة المركزية للعالـم العربي بغض النظـر عن أفعال صغائر الجماعات والفصائل الفلسطينية .

فرضـت مصـر أولويـات محددة علـى العمل العربي المشـترك وكان جـزء منه إعادة الدور لجامعـة الـدول العربيـة بإعتبارهـا المنظمـة الاقليميـة الأهم وجعلت مصـر محور مواجهة الإرهـاب والتصـدي لمواجهـة اسـقاط الدول العربية فلسـفة حاكمة لتحركاتها في السـنوات الثلاثـة الماضيـة ويظـل الـدور والموقـف المصـري تجـاه الوضـع المتفجر في سـوريا المثـال الأفضل فـي هذا الأمر رغـم مافرضه هـذا الموقف من تكلفة وقتية مع عدد من الدول العربيـة التي كانـت تتبنى رؤيـة مختلفة حيث كان الموقف المصري الصريح أن الارهاب لن يكون جزء من مستقبل سوريا وأن مصر تدعم كل المحاولات التـي تحافظ على وحدة التراب والشعب السوري .[٣]

٤- إعادة مصر لواقعها الإفريقي :

انغمست مصر بافريقيا بوضوح خلال السنوات الثلاث الماضية , فقد نجح الرئيس السيسـي في فرض الحضور المصري المباشر على الصعيد الافريقي سواء من خلال القمم الافريقية أو عن طريـق العلاقات الثنائية المباشـرة , وكسـرت مصـر محـاولات الحصـار التيتسـعى بعض أقطـاب القارة فرضها عليها اسـتغلالا لظرف الداخلي بعد ثورة يونيو٢٠١٣

وأحدثـت مايمكـن وصفه بفض الاشـتباك بين ملفـات مختلفة جعلت من ملف مياه النيل ملف ثنائـي بين مصر ودول حوض النيل , ومررت استراتيجيتها فى مجلس السلم والامن الإفريقي فيمـا يخـص التصـدي لجماعـات التطـرف والارهـاب وقامـت بإحيـاء تجمـع السـاحل والصحراء عندما اسـتضافت وزراء دفاع هذا التجمع فى قمة بالغة الاهمية بمدينة شرم الشيخ قبل عامين.

وعملـت مصـر علـى المحـور الاقتصـادي التنمـوي من خـلال اعطـاء الزخم السياسـي والدبلوماسـي للتجماعات الاقتصادية الافريقية الكبرى التي عقدت قمتها الاولى فى مدينة شرم الشـيخ العـام ٢٠١٦فضلا عن اسـتمرار دور الدبلوماسية الناعمة من خلال الوكالة المصرية للتنمية والتي تقوم بتدريب عشرات الكوادر من مختلف الدول الافريقية في مجالات مختلفة مع

التوسع لبعثات الازهر الشريف لاسيما فى دول الحزام الاسلامي .[٤]

٥- التوازن في العلاقات مع القوى الدولية :

اعتمدت مصر على الإنفتاح المباشر على كافة القوى المؤثرة في الساحة العالمية فكانت الأولوية لمن قام بتأييد ثورة يونيو واحترم ارادة الشعب المصري واعطت فرصة لفهم الامر الواقع الجديد في مصر لمختلف الدوائر الغربية وفي الوقت نفسه كانت تمضى بلغة براجماتية بحته في اعادة صياغة توازناتها الدولية بما يخدم قضيتي التنمية في مصر ومكافحة الارهاب.[٥]

اعتمدت مصر على مبادىء الندية والالتزام والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية كمبادىء اساسية في تفاعلها مع القوى الدولية وبرهنت على ذلك في ازمات مختلفة سواء مع الولايات المتحدة او روسيا او الصين وكذلك بعض الدول ذات التأثير في الاتحاد الاوروبي ولكنها نجحت ان تقف على مساحة رفض صلبة تحمى مواقفها دون ان تؤثر على علاقات استراتيجية غير مسبوقة مع القوى.

اعتمد الرئيس السيسي على اسلوبين في العلاقات الخارجيه :اولهما كان كسر الطوق الخاص بالتبعيه النسبية للولايات المتحدة الامريكية فأنتفتح على روسيا الاتحاديه والتقى بالرئيس الروسي بوتين هناك في موسكو و استضافه في القاهره و تجري بين الدولتين من التنسيقات السرية اكثر منها علانية ساهمت في مواقف كثيره في الشرق الاوسط قد لا يعي الكثير انها ترتيبات مشتركه مثل التهدئات في سوريا و اليمن و بعض نقاط الاشتعال في ليبيا وغيرها والتقي بالرئيس الصيني في بكين و استضاف وفود صينيه في مصر واستطاع اقناع الصينين والروس والاوروبين بالاستعداد للاستثمار في محور قناة السويس وجعل فرنسا شريكا عسكريا يتلهف لزياده التعاون العسكري مع مصر بعد الاستيعاب السريع من الجيش المصري للمعدات الفرنسية الممثله في مقاتلات الرافال و حاملة الهيل ميسترال والجويند و الفريم.

والاسلوب الثاني كان طرق ابواب الدول المعادية لمصر و العمل على تحييدها على الاقل ثم تحويلها الى صديق فكانت المانيا اول تلك المحطات والعمل على مواجهه ميركل وصناع القرار الالمان واعاده تفسير ما يحدث والحرص على كشف خفايا التعامل الاخواني مع الامور و تصحيح الصورة لميريكل والاستفاده من العلاقات الامنيه بين المانيا ومصر والعلاقات العسكرية خصوصا الصفقه العسكرية الخاصه بالغواصات تايب ٢٠٩ التي تعاقدت عليهم مصر في فتره المجلس العسكري و استطاع الرئيس تحييد المانيا وايقاف الدعايا الاخوانية هناك والعمل المشترك مع الالمان,وتكرر نفس هذا الموقف مع انجلترا فى عقر دارها.[٦]

أن اهتمام السياسة الخارجية بالقضايا المحلية التي أثارت الاحتجاجات، اصبح حاجة ملحة بعد تزايد مطالب المتظاهرين عن استعادة الكرامة الوطنية التي تمتد إلى نطاق السياسة الخارجية، ونجحت مصر في ذلك طوال الفترة الانتقالية المضطربة.

وطوال الفترة المبكرة ما بعد «مبارك»، ناقشت النخب المصرية وأفراد الجمهور كيفية استعادة استقلال بلادهم وتنويع علاقاتهم في الخارج،

وقـد شـهدت رئاسة «مرسـي» -على سـبيل المثال- زيارات إلى بكين وموسكو.واستمر هذا التوجه للسياسة الخارجية بعد الانقلاب مدفوعا - جزئيا - بالاحتياجات الاقتصادية والسياسـية والأمنيـة الملحة فـي الداخل، وقبل كل شـيء معركة البلاد ضد الإسلاميين وعجز الميزانية.

ولكن علـى مدى الأعوام القليلـة الماضية، مع اسـتقرار الحيـاة الاقتصاديـة والسياسـية فـي مصر جزئيا في ظل «السيسي»، تطورت هذه الاتجاهـات المتناثرة في البداية بشـكل متزايد لتتحول إلى نظرة عالمية متماسكة.

وكان العنصر الأول والأهم في هذه النظرة هو معاداة الإسلاموية، وكانت المعارضة الصارخة والمتشـددة لجماعـة «الإخـوان المسـلمون» وفروعها هي مبدأ ترتيبات نظام «السيسـي»، وأصبحت الآن السمة الأكثر هيمنة على الحياة السياسية المصرية.[٧]

كما عارضت مصر استخدام الوكلاء الإسلاميين المتشددين كأداة في أي من صراعات المنطقة، وأدت هـذه المناهضـة للإسـلاميين إلـى أن تتسـق مصر بهدوء مع حكومة الرئيس «بشار الأسـد» ومؤيديها الروس، الذين يتشـاطرون وجهـة نظر مصر عن الإسـلاموية ، والإيمان بالاسـتقرار من خـلال القمـع السـيادي، بدلا مـن الجهـود التـي يقودهـا السـعوديون لدعم المعارضين والإطاحة بـ«الأسد».[٨]

أمـا الالتزام الثانـي لـ«مصر السيسـي» فكان ربط الاسـتقرار دائما بسيادة الدولة، ومع تدخل جيرانها لإعادة تشـكيل المنطقة ، برزت مصر في هذا الصدد كأبرز لاعب في الشرق الأوسط.

ويمكن رؤيـة اللمحات المبكرة لهـذا النهج في تعامـل مصر مـع العراق خـلال صعود تنظيم «الدولة الإسـلامية»، عندما دعم «السيسـي» العراق في حربه على الارهاب.

وقد كان موقف مصر أكثر وضوحا بالنظر إلى ظهور السعودية كقوة انتقائية لا يمكن التنبؤ بهـا، كما هو الحال في لبنان وسـوريا واليمن، وكانت السياسة الخارجية الانتقائية في المملكة تخدم تنافسـها مـع إيران، لكـن مصر رفضت اتباع خطـى المملكة المتشـددة، وتجنبت - في نفـس الوقت - إظهار مشـاعر مؤيـدة لإيران، ومقاومـة الاسـتقطاب الطائفـي الـذي زعزع اسـتقرار المنطقة فـي الأعـوام الأخيرة.٩ولم تحـل مصر توتراتها الطويلـة الأمد مع إيران، ولم تستأنف العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها، لكنها رفضت ببسـاطة أن تشترك في الصراع الإقليمي.

ومـع ذلك، يظل تعلق مصر بسـيادة الدولة في التسلسـل الهرمي لمصالح سياسـتها الخارجية ثانويـا بالنسـبة لجـدول أعمالهـا المناهـض للإسـلاميين، فعندمـا تكـون هذه المبـادئ في صراع مباشـر، فإن معاداة الإسلاميين لا تزال تتفوق على جميع الاعتبارات الأخرى.

ويتجلى ذلك في الأزمة الجارية مع قطر ، وذلك إلى حد كبير بسـبب الدعم السابق للإسلاميين، وفـي فوضى الصراع الليبـي متعدد الجوانب، حيث اختارت مصر تأمين الجناح الذي يسـهل اختراقه متمثلا في «خليفة حفتر»، الذي يشـن حربه الوجودية ضد الإسـلاميين، وأعلن سابقا أن ليبيا بحاجة إلى «سيسي»

ويأتي الالتزام الثالث والأخير وراء جرأة مصر واستقلالها الجديد متمثلا في عودة القومية التي

تسعى إلى إعادة البلاد إلى تاريخها ودورها الصحيح في المنطقة.

وعلى الرغم من أن هذا قد ارتبط - في بعض الأحيان - بنظريات المؤامرة المعادية للولايات المتحدة، فقد زاد ذلك من رغبة مصر في جعل نفسها ذات صلة بالشؤون الإقليمية، وأثار بعض المسؤولين المصريين فكرة أن القوى الخارجية لا تسعى فقط إلى التأثير على مصر، بل للسيطرة عليها أو زعزعة استقرارها، وأدى ذلك إلى توترات دبلوماسية خطيرة، ليس فقط مع الولايات المتحدة، ولكن مع إيطاليا وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة أيضا[١٠] كماحرصت القاهرة على وضع استراتيجية جديدة خاصة بها منذ تلك الفترة بخصوص سياستها الخارجية الأكثر أخلاقية من خلال التركيز على عامل التنمية وجذب الاستثمارات ومجابهة الإرهاب وتنشيط السياحة وزيادة القوة العسكرية، ولعل هذا التوجه والخصوصية المصرية في سياستها الخارجية لم ترضي بعض حلفائها التقليديين في المنطقة كونها لم تتوافق مع سياساتهم الخارجية، خاصة في الملف السوري، فبعض الدول تتخذ مساراً بعيداً عن التوجه المصري في دعم مؤسسات الدولة، وتدعم جماعات خارجة عن مسار القانون الدولي والإنساني، مما تسبب مؤخراً في فتور في العلاقات الثنائية.[١١]ان عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية للدول الاخرى إلا من خلال طلب هذه الدولة التدخل المصري من أجل إيجاد حلول سياسية ترضي الأطراف المتنازعة وفق المرجعية القانونية للقانون الدولي والأمم المتحدة مثل "الأزمة الليبية". ثانياً، تجريم كافة أشكال الفصائل التي تحمل السلاح في وجه الدولة والدعوة إلى تضافر الجهود الدولية من أجل هزيمة الإرهاب. ثالثاً، توجه السياسة الخارجية المصرية نحو دعم مؤسسات الدول مثل سوريا واليمن والعراق وليبيا من أجل إيجاد قاعدة مؤسساتية تبني عليها الدولة مستقبلها السياسي، وهذا ما نراه خصوصاً في التوجهات المصرية نحو الصراع السوري.

ثانيا:-محددات الرؤية الخارجية للسيسي:

حكمت أطروحات السياسة الخارجية للرئيس عبدالفتاح السيسي في خطابه الرئاسي الأول عدة عوامل يمكن القول إنها تشكل منظوره لدور مصر الإقليمي والدولي والخطوط العريضة لسياستها الخارجية، من أبرزها:-

١- الخصائص الذاتية: إذ لا تنفصل الرؤية ابتداءً عن الخصائص الذاتية للسيسي كرجل دولة ذي خلفية عسكرية استخباراتية، اتخذ من «استعادة قوة الدولة» و»العمل البناء» شعارات مركزية لحملته الانتخابية، ما سينعكس على مستوى الزخم والدافعية والاتزان وانضباط ردود الأفعال في سياسته الخارجية في مواجهة المخاطر الرئيسية التي تواجه الدولة المصرية، ناهيك عن المنظور الأمني الذي سوف يحكم رؤيته للتحولات الدولية.

٢- الحرب على الإرهاب: فعلى الأرجح أن تنعكس الحرب على الإرهاب والمواجهة مع جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها على المواقف الخارجية للرئيس السيسي، خاصة في ظل تصاعد مساعي الجماعة لتدويل صراعها مع الدولة، سواء عبر اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية والمؤسسات الحقوقية العالمية أو عبر شن حملات إعلامية ضد الدولة المصرية.

وعلى مستوى آخر، يرجح أن تشهد العلاقات المصرية مع الأطراف الداعمة للإخوان، مثل قطر وتركيا وحركة حماس، مراجعة جادة لتحييد التهديدات النابعة من التدخلات الخارجية.[١٢]

٣- التهديدات الحدودية: حيث أضحت سيولة الأوضاع على المناطق الحدودية تهديداً حيوياً للدولة المصرية، خاصة على خطوط التماس مع بؤر الصراعات الأكثر احتداماً في الإقليم، مثل الصراع المحتدم في ليبيا منذ إعلان عملية كرامة ليبيا من جانب اللواء خليفة حفتر، واحتدام الصراع بين فصائل الجيش الوطني الليبي والميليشيات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين والتيارات المتطرفة، فضلاً عن إشكاليات ضبط الحدود مع قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والتوترات الحدودية مع السودان، خاصة عقب حشد الجيش السوداني على الحدود مع حلايب وشلاتين وتصريحات بعض المسؤولين السودانيين العدائية تجاه مصر.

٤- التحفظ الغربي: واجه السيسي في مستهل رئاسته جموداً في العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة، وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي، وهو ما تجسد في انخفاض مستوى تمثيل تلك الدول في احتفالية تنصيب الرئيس، فالولايات المتحدة أرسلت «توماس شانون» مستشار وزير الخارجية للمشاركة في حفل التنصيب، وتأخر اتصال الرئيس أوباما بنظيره المصري المنتخب لتهنئته بالوصول للسلطة، وذلك في ظل الجدل حول مستقبل المعونة الأمريكية لمصر التي تم تجميدها قبيل منتصف أكتوبر ٢٠١٣، فضلاً عن مفردات درج خطاب الدول الغربية على توظيفها، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، والتوقف عن اعتقال الناشطين، ودمج المعارضة في العملية السياسية.[١٣]

٥-استعادة التوازن:

بالرغم من تركيز الخطاب الرئاسي الأول للسيسي على الخطوط الرئيسية لبرنامجه الانتخابي فيما يتعلق بالشؤون الداخلية، إلا أنه عرض بصورة واضحة رؤيته حول مرتكزات السياسة الخارجية المصرية وترتيبة دوائرها، والتي جاءت تعبيراً عن سعي الرئيس السيسي لاستعادة الدافعية والاتساق في السياسة الخارجية المصرية. وبدت أهم الرسائل التي تضمنها الخطاب فيما يلي:-

أ- بناء القوة الذاتية: حيث أكد الخطاب الرئاسي أن استقلال السياسة الخارجية المصرية واستعادة مصر دورها الرائد إقليمياً يتوقف على «العمل والبناء في الداخل» بهدف تعظيم محصلة القدرة الشاملة للدولة المصرية لتقوية ركائز دورها الإقليمي عقب عقود من استنزاف أرصدة القوة وتقييد دورها الإقليمي.

ب- استقلالية القرار: لم يغب عن الرئيس السيسي التأكيد على استقلالية السياسة الخارجية المصرية عن الضغوط الخارجية بقوله: «لقد مضى عهد التبعية في العلاقات الخارجية لمصر»، وتأكيده أن «الندية» ستحكم نهج الدور الخارجي لمصر بالتوازي مع «الالتزام والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى» باعتبارها المبادئ الرئيسية الموجهة للسياسة الخارجية المصرية[١٤]

ج- تدعيم مرتكـزات المكانة: كشـف خطاب الرئيس السيسي عن عزمه إعادة مصر لدورها العربي، حيـث أكد أن مصر يجب أن تسـتعيد مكانتها التقليدية «شـقيقة كبرى تدرك تماماً أن الأمـن القومـي العربي خط أحمـر»، وتتضح رؤية السيسي لمرتكزات الدور الإقليمي لمصر لأنهـا «نقطـة تـوازن واسـتقرار في الشـرق الأوسط» و»مركز للإشـعاع الديني». ويتسق ذلك مـع تأكيد السيسـي على «الأمـن القومي العربي» باعتباره خطاً أحمر يستوجب الحماية تعبيراً عن توجهات عروبية غالبة على خطاب السيسـي وإن اختلفت عن الرؤية الناصرية في اقترانها بالاستقرار والتوازن.

ومن ثـم يمكن التأكيـد على هيمنـة التوجهات المحافظة المتزنة السـاعية للحفاظ على الوضع الراهـن على رؤيـة الرئيس للـدور المصري بعيـداً عـن الاتجاهـات الراديكاليـة السـابقة للرئيس المخلوع محمد مرسـي، التي تضمنت نزعـات لتصديـر عـدم الاسـتقرار السياسـي للجوار الإقليمي؛ مما تسـبب في توتر العلاقات المصريـة مـع دول الجـوار العربـي، وربما يرتبـط ذلـك بموقفه المتحفظ مـن الصراع في سـوريا وتأييده الضمني لتسـوية سلمية تحافظ على وحدة الدولة السورية.

د- احتواء مصـادر التهديد: بالرغم من تجنب الرئيس السيسـي الإشـارة في خطابه الرئاسي لمصـادر التهديـد الإقليمـي لمصـر، إلا أن مراجعـة مـا طرحه خـلال الحملـة الانتخابية يكشف تصوره لمحور عدم الاستقرار الإقليمي الـذي تتمثل أضلاعه في قطـر وتركيا وحركة حماس، وبدرجة أقل إيران خاصة تحذيره قطر بقوله «لا تخسـروا الشـعب المصري أكثر من ذلـك» وإلقائه اللوم على الحكومـة التركية في تدهور العلاقات بين الدولتين.

ويبـدو أن سياسـة الرئيـس السيسـي سـتعتمد على مواجهة صارمة مـع حركة حماس، التي أشـار إليها في خطابه ضمناً واصفـاً تهديداتها للأمن المصـري بكونها «صغائـر الجماعات الضيقـة»، بالتـوازي مـع قطـع أذرع التأثير القطـري والتركـي فـي الداخـل المصري مع تجنب مواجهة مباشـرة مع الدولتين أو تحسين العلاقـات قبل أن تكـف تلك الدول عـن تهديد الداخل المصري، وتنهي تحالفها العابر للحدود مع جماعة الإخوان المسلمين.[١٥]

ثالثا:- دوائر حركة مصر الخارجية:

يرجـح أن تتبع السياسـة الخارجيـة المصرية نهجاً يقوم على المزاوجة بين الانخراط الكامل في تحالف إقليمـي محوري في مواجهة محور عدم الاسـتقرار الإقليمي سالف الذكر، والتأكيد على ثوابت السياسـة الإقليمية لمصر، لاسـيما رعاية القضية الفلسطينية والحفاظ على السلام مع إسرائيل، مع توسيع دائرة التفاعلات الدولية عبر تعزيز الشراكة مع القوى الدولية الصاعدة دون الاسـتغناء في المدى القريب عن العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، ومحاولة تجاوز فتـرة التوتـر التي شـابت العلاقات فـي إطار استقلالية القرار المصري، ورفض التدخل في الشـؤون الداخليـة، وهو ما اتضـح في خطاب الرئيس السيسـي من خلال عـدة نقاط محورية هي:-

١- تحالف استراتيجي صاعد مع دول مجلس التعاون الخليجي:

المتابع للسياسـة الخارجيـة المصرية انه رغم

اعـلان مصر ان امن الخليج هو جزء لا يتجزأ من امنها القومي و برهنت على ذلك بأشـتراك قطـع من البحريـة المصرية والقـوات الجوية المصريـة فـي مهـام التحالـف العربـي لدعم الشـرعية فـي اليمن و تقوم بمهـام منع تهريب السـلاح مـن ايـران للحوثييـن الا انـه رفض الموقف السـعودي في سـوريا ولا حتى توسيع الاشـتباكات في اليمن والاشـتراك بقوات برية واعلن مـرات كثيره ان اي اعتداء ايراني على المملكـة هو اعتداء على مصر ولن تقف مصر مكتوفه الايادي بل ونفذت مصر مناورات عده في السـعوديه والامارات والبحرين والكويت لتأكيـد الجاهزيـة المصريـة لحمايـة الامـن القومـي لحلفاءها في الخليـج وهو ما ظهر في التنسـيق الرباعـي ضـد التداخـلات القطرية. تضمـن خطـاب السيسـي إشـارات واضحـة إلى مـدى تماسـك التحالف الاسـتراتيجي بين مصر ودول مجلس التعـاون الخليجي، خاصة السعودية والإمارات والكويت والبحرين، وهو ما اتضح في تأكيد السيسي أن «أمن الخليج جزء من الأمن القومي المصري»، وهو ما يتسق مع عبارات التقدير لقيادات هذه الدول التي أوردها السيسـي في حواراته التليفزيونية أثناء التنافس الانتخابي على غرار وصفه العاهل السـعودي الملـك عبـدالله بأنـه «حكيم العـرب» ووصفه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بأنه «لم يمت»، بعدما أشاد بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة والفريق أول سمو الشيخ محمـد بن زايـد آل نهيـان ولي عهـد أبوظبي نائـب القائد الأعلى للقوات المسـلحة، ودعوته شـعوب هذه الدول لحماية دولهم عبر الالتفاف حول قياداتهـم، وتأكيده على أن زيارته الأولى الخارجية عقب توليه الرئاسـة سـتكون للملكة العربية السعودية.[١٦]

٢- أولويـة القضية الفلسـطينية: لم يخرج السيسـي عـن مألـوف السياسـة الخارجيـة المصرية برؤيتـه القاطعة حول أولوية القضية الفلسـطينية في السياسـة الخارجيـة المصرية والدعم المصري المتواصل للشعب الفلسطيني حتى «إقامة دولة فلسـطينية - مسـتقلة وكاملة السـيادة - على حدود الرابـع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشـرقية»، إلا أن استطراده بالقـول إن «مصـر تعلـي مصالـح الشـعوب العربية علـى صغائر جماعات ضيقة» تضمن رسالة إدانة مباشرة لحركة حماس بالتسبب في تهديد الأمن القومي المصري عقب سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر.

وبالرغم من تتابع تعهدات السيسي بالحفاظ على السلام بين مصر وإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات الدولية الحاكمـة للعلاقات بين الدولتين، إلا أنه أوقف تطور العلاقات بين الدولتين على تحقيق تقـدم ملموس على صعيد القضية الفلسـطينية، وهـو ما انتقـده وزيـر الخارجية الإسـرائيلي أفيجدور ليبرمان في أول بادرة لاختلاف ثوابت السياسة الخارجية بين الدولتين.[١٧]

٣- العودة للدائرة الأفريقية: شـهدت العلاقات المصرية العربية تحسنا جذريا في عهد الرئيس السيسـى، رغم بعض التوترات العابرة، والتي لم تؤثر في عمق ومتانة العلاقات بين الأشـقاء. وللتأكيد على هذا الأمر، فقد كانت أولى زيارات الرئيـس الخارجية إلى الجزائـر في ٢٤ يونيو ٢٠١٤، لتصبـح أول زيـارة لرئيـس مصري منذ خمس سنوات، والتقى خلالها بالرئيس عبد العزيـز بوتفليقة، وبحثا تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وخاصة في ليبيا وسوريا.

حيث تضمن خطاب السيسي تأكيداً على الترتيب

المتقدم للدائرة الأفريقية في السياسة الخارجية المصرية انطلاقاً من ثوابت الجغرافيا السياسية كون مصر «أفريقية الوجود والحياة» والإرث التاريخي للدور المصري بالقارة والريادة في دعم التحرر والتنمية، واقترن ذلك بإشارة قاطعة إلى النهج السلمي التوافقي الذي ستتبعه مصر تجاه قضية سد النهضة الأثيوبي واحتواء آثارها السلبية على العلاقات مع أثيوبيا والدول الأفريقية عبر تحقيق التوازن بين حق أثيوبيا في التنمية وحق مصر في الحياة من خلال شراكة تنموية واقتصادية كاملة مع دول القارة تعظم من المنافع المتبادلة.

ومن ثم فمن المتوقع أن يتبع السيسي سياسة بناءة يغلب عليها الحذر الممزوج بالإيجابية تجاه أثيوبيا مع إجراءات لبناء الثقة لرأب الصدع مع الدول الأفريقية الناجم عن إهمال نظم الحكم السابقة للعمق الأفريقي لمصر، وهو ما لا يعني استبعاد خيارات أكثر حسماً في حال عدم استجابة أثيوبيا لسعي مصر للتوصل لتسوية تفاوضية وتصاعد التهديد الذي يمثله سد النهضة على الأمن القومي المصري. وينبع توجه مصر نحو حوض النيل من كون النيل الذي ظل رمزاً لحياة المصريين منذ آلاف السنين وإلى جانب استمراره كشريان حياة المصريين حرصت مصر ليصبح واحة للتنمية والتعاون فيما بين دول حوضه، هذه كانت من اولويات الرئيس السيسي الخارجية التي أكد فيها أهمية دول حوض النيل بشكل واضح ومباشر، حيث قام بعدة زيارات لكل من أوغندا وكينيا ورواندا كان الهدف منها هذه ليس فقط إعادة العلاقات مع دول أفريقيا، لكنها الأمل الاستراتيجي لتحقيق الاستقرار في القارة بأكملها، والتعامل الجيد مع دول حوض النيل، والنمو الاقتصادي، ومن هنا تحركت مصر نحو اتخاذ قرار بإنهاء تجميد عضويتها في مبادرة حوض النيل، بعد سبع سنوات مقاطعة، لتعود إلى ممارسة أنشطتها كاملة في المبادرة.١٨ وكان لهذه الجهود مردود إيجابي عندما أخذت الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل «عنتيبى»، منحًا آخر، بعد أن حددت الرئاسة الأوغندية يوم ٢٥ مايو ٢٠١٧، موعدًا لعقد القمة الرئاسية لدول حوض النيل، لحل الخلاف القائم بين دول المنبع، ودولتي المصب مصر والسودان.[١٩]

٤- التحرك الاقليمي المصري لحلمشكلات المنطقة: أما فيما يخص الشأن السوري، فقد سعت مصر للتوصل إلى حل سياسي يضمن بقاء الدولة السورية موحدة، ويؤدي إلى الانتقال الآمن للسلطة. وعلى مستوى الأزمة الليبية، فقد قامت مبادرة دول الجوار التي تبنتها مصر على ثلاثة مبادئ هي: احترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لليبيا، والحفاظ على استقلالها السياسي، علاوة على الالتزام بالحوار الشامل ونبذ العنف.

كما شكلت دعوة مصر لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل أحد ملامح توجهاتها الخارجية، إلى دعم مصر ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل وعادل للقضية الفلسطينية.

في تشرين الثاني عام ٢٠١٧،اتفقت مصر على الفور مع الجهود الفرنسية للتوصل إلى حل دبلوماسي، واستضافت «الحريري» في القاهرة، ودافعت عن عودته إلى لبنان رئيسا للوزراء.

وجاء موقف مصر، الذي أكد على «أهمية الحفاظ على استقرار لبنان والمصالح الوطنية اللبنانية»، خلال جهودها لإعادة ترتيب الشرق الأوسط وفق المنافسة بينها وبين طهران.

ولم يكن «الحريري» هو الزائر الوحيد البارز للقاهرة الذي يثير المخاوف لدى رعاة مصر منذ زمن طويل، ففي ١١ كانون الأول، زار الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» البلاد لتسليط الضوء على تعميق العلاقات بين مصر وروسيا، بما في ذلك اتفاق محتمل يسمح للطائرات الحربية الروسية باستخدام القواعد العسكرية المصرية، على الرغم من علاقة مصر الدفاعية مع الولايات المتحدة منذ ٤ عقود، وحصول القاهرة على ٥٠ مليار دولار من واشنطن منذ ذلك الحين.[٢٠]

وهذا يؤكد رغبة مصر في السير بطريقتها الخاصة سمة ثابتة للسياسة الخارجية للبلاد منذ يوليو/تموز عام ٢٠١٣ فإنه يقود مصر بعيدا عن حلفائها التقليديين، نحو مستقبل أكثر استقلالية.

٥- التوازن في العلاقات الدولية بين القوتين الاعظم : تكشف مراجعة الخطاب السياسي الصادر عن السيسي على مدار الانتخابات الرئاسية عن إدراكه ضرورة الحفاظ على العلاقات المصرية - الأمريكية، وأن التقارب بين الدولتين يحقق مصالح استراتيجية مشتركة لا يمكن تعويضها بإحلال واستبدال الشراكة مع الولايات المتحدة بأي من القوى الدولية الصاعدة، إلا أنه لم يبدي أي استعداد لتقديم تنازلات داخلية فيما يتعلق بإعادة دمج الإخوان في العملية السياسية لإرضاء الولايات المتحدة وليس وارداً في حساباته التفريط في استقلالية القرار المصري.

ومن ثم يعمد السيسي لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية لمصر من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا والصين بقدر المساحة المتاحة للمناورة في العلاقات المصرية الأمريكية دون أن يخاطر بتوتير العلاقات المصرية - الأمريكية أو الإيحاء بأن مصر تحاول الاستعاضة عن الشراكة مع الولايات المتحدة بتعزيز علاقاتها مع تلك الدول.[٢١]

ولكن الأوضاع تغيرت مع صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة، حيث اعترف بالحاجة الملحة للتحالف مع مصر في مواجهة الإرهاب الذي يفتك بمنطقة الشرق الأوسط، وأكد أن مصر من أهم الدول التي يجب التضامن معها للتصدي لتنظيم داعش الإرهابي، كما تعهد بعدم التدخل في شئون الدول الأخرى، أو فرض الرغبات أو المعايير الأمريكية على الدول الأخرى، وحتى قضية حقوق الإنسان والأكاذيب التي تثار في الإعلام الأمريكي في هذا الصدد، أصبحت تناقش فقط من وراء الكواليس، وأصبحت قصة «الكيمياء المشتركة» بين السيسي وترامب حديث الصحافة العالمية.[٢٢]

اما روسيا فتعد أبرز دول شرق أوروبا التي شهدت تطورا في العلاقات مع مصر مع بدء رئاسة السيسي وعلى مختلف المستويات بما ساعد في صمودها أمام أزمة انفجار وتحطم الطائرة الروسية في منطقة شبه جزيرة سيناء عام ٢٠١٥. ويتخذ التعاون بين البلدين أكثر من بعد أولهما التعاون فيما يخص المجلس العسكري، حيث يجري الجانبان الروسي والمصري مناورات عسكرية مشتركة، كما شهد التعاون

الاقتصادي والتجاري بين البلدين تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين مصر وروسيا أكثر من ٤ مليارات دولار عام ٢٠١٦. وتعد مصر موردا رئيسيا للخضروات والفاكهة والمنتجات الغذائية المصنعة إلى روسيا فيما تشكل الأخيرة أحد الموردين الرئيسيين للأخشاب والقمح ضمن منتجات أخرى إلى مصر.

وترتكز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين على عدد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى أهمها مشروع إنشاء محطة الضبعة النووية الذي تم توقيعه في ٢٠١٥، باستثمارات روسية تصل إلى ٢٥ مليار دولار، يضاف إلى ذلك مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في شرق بورسعيد. وتتجاوز العلاقات الروسية- المصرية هذه المجالات إلى التعاون الدبلوماسي وتنسيق المواقف الفعال فيما يخص عددا من القضايا الدولية والإقليمية أبرزها الأزمة في سوريا وتطورات الوضع في اليمن وليبيا. وبغرض تدعيم هذا التعاون الاستثنائي، تعد مصر سادس دولة على مستوى العالم ارتبطت مع روسيا بمشاورات بصيغة ٢+٢ والتي تقوم على التباحث الدوري بين وزراء خارجية ودفاع الدولتين وجرت ثلاث دورات لهذه المباحثات[٢٣]

العلاقات المصرية - الاوربية

ازدهرت العلاقات المصرية الفرنسية في عهد الرئيس السيسي، حيث كان الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند من أبرز الحضور في حفل افتتاح قناة السويس الجديدة في ٢٠١٥، كما شهدت زيارة أولاند للقاهرة العام الماضي توقيع اتفاقيات وصفقات تجارية وعسكرية تقدر قيمتها بأكثر من ملياري يورو، وتصل قيمة التبادل التجاري بين البلدين حاليا إلى نحو ٢،٦ مليار يورو سنويا. كما أعرب الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون عن حرصه الشديد على التحالف مع مصر وبقوة في مواجهة الإرهاب الدامي الذي تواجهه فرنسا ومصر علي حد السواء، ومن الواضح أنه ستكون هناك آفاق كثيرة للتعاون بين البلدين في ظل رئاسة ماكرون.[٢٤]

وخلال أقل من عامين، ورغم وجود «إشكالية» حول نشاط منظمات المجتمع المدني الألمانية في مصر، تبادل كل من الرئيس السيسي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الزيارات التي توجت بتفاهم مشترك حول عدد من القضايا، أبرزها مكافحة الإرهاب وملف الهجرة، بالإضافة إلى توثيق العلاقات الثنائية بتوقيع اتفاقات ضخمة في مجال الطاقة بالذات تنفذها الشركات الألمانية العملاقة. ففى يونيو ٢٠١٥، زار الرئيس السيسي برلين، حيث أكدت ميركل دور مصر كمرتكز للأمن والاستقرار في منطقة تمزقها الصراعات، كما تم توقيع اتفاق فى مجال الطاقة بقيمة تسعة مليارات من الدولارات، وقامت ميركل في مارس الماضي بزيارة القاهرة، حيث أكدت أن أن مصر وألمانيا يربطهما تاريخ طويل من العلاقات الخاصة، وأن مصر تلعب دورا محوريا فى المنطقة، كما شددت على ضرورة التعاون المشترك لمجابهة الإرهاب خصوصا في ليبيا.[٢٥]

علاقات مصر الشرق اوسطية

«من سيىء إلى أسوأ» كان هذا هو اللفظ الأنسب للعلاقات المصرية التركية بعد ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، وبدأ التدهور بتخفيض مستوى العلاقات مع تركيا إلى قائم بالأعمال وطرد السفير التركي في القاهرة حسين عوني بوطصالي ثم امتد إلى العلاقات الاقتصادية، وتجمدت أعمال مجلس الأعمال المصري التركي لفترة. ورغم جهود الوساطة العربية بين القاهرة وأنقرة، ووجود علاقات اقتصادية، فإن تعنت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وإصراره على التدخل في الشأن المصري، فضلا عن استضافة بلاده لعناصر مطلوبة أمنيا، ولاجتماعات مشبوهة، كلها عوامل تؤكد أن علاقات البلدين لن تعود إلى سابق عهدها في ظل استمرار رئاسة أردوغان.[٢٦]

الشرق الاقصى ....الاستثمارات اليابانية تربط مصر واليابان علاقات متميزة تقوم على الشراكة والتعاون في مختلف المجالات ومن أبرزها الاستثمار في محور قناة السويس، وأسهم رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في تعزيزها بزيارة للقاهرة في يناير ٢٠١٥ أكد خلالها محورية الدور المصري في استقرار ورخاء الشرق الأوسط. وبدوره زار السيسي طوكيو في فبراير ٢٠١٦ ليدفع العلاقات الثنائية لأعلى مستوى لها في تاريخ البلدين.

وعلى الرغم من تغير الظروف السياسية التي عصفت بكوريا الجنوبية في الفترة الأخيرة، فإن سول لم تغير أبدا من موقفها الداعم لمصر في مختلف المجالات، فقد قام الرئيس بزيارة ناجحة لسول العام الماضي وقع خلالها عدة اتفاقات تعاون مشترك مع الرئيسة السابقة بارك كون هيه، وقبل أيام من انتخاب الرئيس الجديد مون جاي ين، أعلن سون جو يون سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة أن بلاده تنشئ أكبر مصنع بتروكيماويات فى مصر بتكلفة ٣،٧ مليار دولار، وسينتهى العمل به نهاية يونيو ٢٠١٨. وسياسيا، أكدت سول دعمها للقاهرة في حربها ضد الإرهاب، في حين أيدت مصر الموقف الكوري الجنوبي المندد بتجارب بيونج يانج النووية والصاروخية، وما تثيره من توتر في شبه الجزيرة الكورية.[٢٧]

التحرك المصري نحو الصين

كانت الصين ولا تزال تتمتع بعلاقات صداقة قوية مع مصر، وظهر ذلك جليا في زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى بكين سبتمبر ٢٠١٥، تلتها زيارة الرئيس الصيني شي شين بينج إلى القاهرة في يناير ٢٠١٦، وما تم خلال الزيارتين من توقيع عدة اتفاقيات في مختلف المجالات، والتعاون في مشروعات محور قناة السويس ومشروع إحياء طريق الحرير، وتوجت تلك العلاقات بدعوة بكين للرئيس السيسي لحضور قمة «بريكس» التي عقدت في سبتمبر ٢٠١٦، لتكون مصر أول دولة عربية تشارك في تلك القمة العالمية.[٢٨]

طرق الأبواب اللاتينية

تحظى العلاقات المصرية مع دول أمريكا اللاتينية بمكانة خاصة منذ زمن بعيد، لكنها

شـهدت - بلا أدنى شك - دفعة قوية مؤخرا ولا سـيما مع زيارة رئيس أوروجواى إلى القاهرة التى تعد أول زيارة رئاسـية رسـمية للبلاد منذ تدشـين العلاقات بين مصـر وأوروجواي عام ١٩٣٢، بـل ودعوته للرئيس السيسـى لزيارة بلاده، حتـى أن تصديق البرلمـان الأرجنتينى مؤخـرا علـى اتفاقيـة التجـارة الحـرة بيـن مصـر وتكتـل دول الميركوسـور «البرازيل والأرجنتين وأوروجواى وباراجواي»، المعلقة منـذ عـام ٢٠١٠، يعـد مؤشـرا إيجابيـا على حرص الجانب اللاتينى علـى تعزيز العلاقات مع مصر، فالاتفاقية الجديدة من شـأنها أن تفتح آفاقـا تصديرية غير مألوفـة للمنتج المصرى، وتعمل علـى جذب الاسـتثمارات اللاتينية إلى القاهـرة كبوابة عبـور لأفريقيا كلها.. وتشـير الأرقام الرسـمية إلى أن حجم التبادل التجارى القائـم بالفعل بين مصر وأمريكا اللاتينية يصل إلى ٤،٢ مليار دولار لعام ٢٠١٦، حيث تصدر مصر للجانب اللاتينى الأسـمدة والخضراوات والملابس الجاهزة والسجاد والرخام والجرانيت والمنتجـات البلاسـتيكية والدوائيـة، فـى حين تستورد فى المقابل اللحوم والدواجن، ولا سيما من البرازيل.[٢٩]

خلاصة

تعكس أطروحات السياسـة الخارجية رؤية واقعيـة برجماتية تسـعى للتعامل مع الأوضاع الإقليمية مـن منظور مصلحـي محافظ، يضع الاسـتقرار والتوازن وتحييد التهديدات الداخلية كقيم مركزية تفرضها الأوضاع الداخلية المعقدة ومقتضيات إعادة بنـاء الدولة وتعظيم قدراتها، ومـن ثم يتوقـع أن تتبع مصرسياسـة خارجية يغلب عليها الالتزام بالثوابت المركزية للسياسة المصريـة والتركيـز علـى تعزيـز التحالـف المصري مع السـعودية والإمـارات والكويت والبحريـن والأردن لمواجهة محور التهديدات الإقليميـة وتوسـيع دوائر الحركـة الخارجية، واسـتعادة الزخـم في البعـد الأفريقـي لمصر والتقارب مع القوى الصاعدة في النظام الدولي

إستراتيجية السيسي تسير بخطى ناجحة خارجيا نحـو هدف مصري واضح وهو ان تبقى مصر الدولـة المركزيـة الأهـم فـى منطقـة جنوب المتوسـط وان تظل مفتاح الشرق الاوسط وان تبقـى لها القدرة علـى الحفاظ علـى مصالحها والدفاع عنها وان الامن القومي المصري اصبح نطاقـه الجغرافـى يتجـاوز الحـدود المصرية المباشـرة .وفي نهاية المطاف، ستعتمد محاولة مصر للعـودة إلى مكانتهـا الإقليمية على قدرة «السيسـي» على تعزيز السـلطة فـي الداخل، وللتأثير المشـروع خـارج حدودها، سـتحتاج مصر إلـى تحقيق قاعـدة اقتصادية وسياسـية وأمنيـة أكثر اسـتقرارا وأمانا فـي الداخل، بما في ذلـك الإصلاحات الهامة لفتـح حيز لميدان عام نشـط، والاعتماد بشـكل أكبر على القطاع الخـاص بـدلا من وضـع العـبء الاقتصادي المصري على الحكومة وحدها.

وكلما أصرت مصر على اتباع طريقها الخاص، كان من الصعب التوفيق بين التناقض في السياسة الخارجية المصرية المعاصرة، فمن ناحية، تسعى مصر للحفاظ على مواءمتها التقليدية مع الرياض وواشنطن، واستمرار تلقي المال من المملكة والأسلحة من الولايات المتحدة.وتتقارب أكثر مع روسيا، ومن المحتمل أن تفتح قواعدها للمنافس الجيوستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة.

الهوامش

«مصر أولا».. ملامح السياسة الخارجية المصرية في عهد ...

/thenewkhalij.news/ar ٢٠١٨/١/٩

٢-٥ نقاط رئيسية ترسم ملامح السياسة الخارجية في عهد السيسي على الرابط.

٥- /.../theinternational.club في٢٠١٧/٠٩

٣- نفس المصدر

٤- محمد نبيل البنداري ، ملامح السياسة الخارجية المصرية في المحيط الاقليمي والدولي ،على الرابط :- https://sitainstitute. com/?p=٢٢٦٤

٥- ملامح السياسة الخارجية.. مركز دراسات الشرق الأوسط . على الرابط :-..

https://www.masress.com/١٤٠٢٢٥٠٣٠٢/akidaty

٦- أحمد محمد أبو زيد: العودة للمستقبل: السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: رؤية استشرافية. القاهرة: دار ميريت للنشر، ٢٠١٤-،ص ٧٦

٧- محمد نبيل البنداري ،مصدر سبق ذكره.

٨- احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ،ص٨٧

٩- السياسة الخارجية المصرية إلى أين؟ - جريدة الحياة

/٦٦٧٠٢٦/www.alhayat.com/article

١٠- محمد كمال ،الجديد في السياسة الخارجية ما بعد ٣٠ يونيو،السياسة الدولية ،العدد٢٠٩، ٢٠١٧ ،ص٣٠

١١- ابو بكر الدسوقي ، السياسة الخارجية المصرية بين المراجعة والتقييم ،السياسة الدولية ، العدد٢٠٩، ٢٠١٧ ،ص٢٦

١٢- عمرو عبد العاطي ، محددات السياسة المصرية ،السياسة الدولية ، العدد٢٠٩ ، ٢٠١٧ ،ص٦٧

١٣- تحرير عمرو هاشم ومحمد عز العرب ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٢٠

١٤- نفس المصدر

١٥- السياسة الخارجية المصرية ،مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة على الرابط :- https://futureuae.com/ar/ /٢٣٣٠/Tag/Index

١٦- حسن ابو طالب ،السياسة المصرية تجاه الخليج في ظل نظام ٣٠يونيو ، مجلة السياسة الدولية ، العدد٢٠٩ ،٢٠١٧، ص٣٣

١٧- محمد نبيل البنداري ، مصدر سبق ذكره.

١٨- اماني الطويل ، توجهات الدولة المصرية ازاء افريقيا، السياسة الدولية، ٢٠٩ ، ٢٠١٧، ص٣٨.

١٩- نفس المصدر.

٢٠- السياسة الخارجية المصرية... بين الثوابت والممانعات الإقليمية على الرابط:- ...

acpss.ahram.org.eg/ aspx.١٦٢٦٥/News ٢٠١٧/٣/٢٧

٢١- السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة «سوريا ...

https://democraticac.de ٢٠١٧/٧/١٥الدراسات البحثية

٢٢- عمرو عبد العاطي ،محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه ادارة ترامب ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٩ ، ٢٠١٧، ٦٧

٢٣--ابو بكر الدسوقي ، نحو افاق جديدة للعلاقات المصرية – الروسية ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٩ ، ٢٠١٧، ص٦٠

٢٤- عمرو هاشم ومحمد عز العرب ، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٩

٢٥- مجموعة باحثين،خريطة «السياسة الخارجية» للسيسى فى ثلاث سنوات كيمياء مشتركة مع أمريكا .. وعلاقات قوية مع روسيا .. وإصلاح ما أفسدته سنة «الإخوان» عربيا وإفريقيا، ملف الاهرام على الرابط:-http://www.ahram.org.eg/ aspx.٥٩٨٠٩٦/NewsQ

٢٦- محمد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٨

٢٧- احمد قنديل ، التوجه نحو شراكةمثمرة مع القوى الصاعدة في اسيا ، السياسة الدولية ، العدد ٢٠٩، ٢٠١٧ ، ص٦٧.

٢٨- نفس المصدر

٢٩- محمد كمال،مصدر سبق ذكره ، ص٢٨

يوان السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٣.

مفهـوم الأمـن فـي القـرن الحـادي والعشرين

م. حسين باسم عبد الأمير (*)

المقدمة

لقد كان الأمن منذ فترة طويلة مسـألة هامة وحيويـة للدولة، إذ طالما تـم الإعتماد عليه في صياغة السياسـات الخارجية والدفاعية. ولكن منـذ نهاية الحرب البـاردة، أصبحت العديد من القضايـا الأمنية عابرة للحدود الوطنية بشـكل متزايد. وينظر إلى موضـوع الإرهاب الدولي والانتشـار عبـر الوطنـي للأمـراض المعدية والتدهـور البيئي عموما باعتبارها من بين هذه التحديـات الجديـدة التي لا يمكـن التصدي لها بفعاليـة على مسـتوى الدولة القوميـة وحدها، حيـث أن جذورهـا وأسـبابها وآثارهـا عابرة للحدود الوطنية.

سنحاول في هذا البحث القيام بتحليل مفهوم الأمن ومتابعة النقاشـات الرئيسـية المعاصرة حول الدراسـات الأمنية، حيث سـنجري مسح للأدبيات النظرية حول كيفية تعريف وتصنيف «الأمـن». إن تحليل الخطـاب الأمني المتغير يتيـح لنـا فهم أفضـل للحالـة الراهنة لهذا الحقل ومكانته في الأوسـاط الأكاديمية. يعد الأمن مفهوم متنازع عليه ويتحدى السـعي إلـى إيجـاد تعريف متفق عليه بشـكل عام. ويشـير المفهـوم إلـى مجموعـات مختلفة مـن القضايا والمقاصـد والقيـم، وغالبا ما يعكس بشـكل وثيق النظريـات المتضاربة فـي العلاقـات الدوليـة. وما يـزال الجدل داخـل الأوسـاط الأكاديميـة بشـأن تصور الأمـن، ولا سـيما علـى مسـتوى التحليل ونطـاق دراسـة الأمـن. ويمكـن أن يُعزى هذا الجـدل إلـى التقاليد النظريـة المهيمنة في العلاقات الدولية واستمرار التنافس بين هذه التقاليـد المختلفة. ولا يقتصر تأثير هذا الجدل على الأوسـاط الأكاديمية. إذ يتذرع صناع السياسات والمحللون على حد سواء بعناصر التقاليد النظرية عند صياغة حلول للمعضلات الأمنية. ومن ثم نرجو أن يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: بأن الأمن كحقل معرفي لم يعد يهتم ويكترث بالقوة العسكرية وإدارة الحروب فحسب، بل طرأت علىالمفهوم إمتدادات مقترحةتفترض «توسيع» و»تعميق» مفهوم الأمن.مناقشات «التوسيع» كانت معنية أساسا مع مسألة مصدر التهديد للأمن. بينما تعاملت النقاشات حول «التعميق» مع مسألة الموضوع المرجعي للأمن. وسيحاول هذا البحث التحقق من هذه الفرضية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى شرح ومعرفة مفهوم «الأمن» عبر تحديد نطاق المفهوم وتقديم التعاريف التي فسرت هذا المفهوم. كما ويحاول البحث أيضا تقصي تطور مفهوم الأمن من منظار تاريخي معاصر، وكيف جرى النظر لمفهوم الأمن قبل وأثناء وبعد الحرب الباردة وصولا للوقت الراهن؟. كما سيشتمل البحث على مناقشة مفهوم الأمن من خلال دراسة التراث الفكري لأبرز المنظرين والمدارس المتضاربة في العلاقات الدولية، وكيف نظرت وشرحت المدارس التقليدية مفهوم الأمن وما هي الطعونات التي قدمتها المدارس الحديثة للتصورات التقليدية؟. وأخيرا، يشتمل البحث على تسليط الضوء على الإمتدادات المقترحة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تسعى إلى توسيع مفهوم الأمن ليغطي المجالات والقطاعات غير العسكرية ليتم التساؤل: ما هو الأمن؟، وإلى تعميق المفهوم وهو ما إقتضى إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن ليتم التساؤل: الأمن لمن؟.

منهجية البحث:

لقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لما له من أهمية في متابعة وتطور الواقع خلال الحقب التاريخية، بالإضافة الى استناد البحث الى المنهج التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات ثم تحليلها، فضلا عن استخدام المنهج المقارن كأحد مناهج البحث العلمي، كونه متعدد الاتجاهات، فهو شكل من اشكال القياس، وهو مرادف لمنطق التحليل العلمي.

المبحث الأول: مفاهيم وأبعاد الأمن

على الرغم من الجهود العديدة التي بذلها علماء ومختصوا الدراسات الأمنية لوضع مفهوم «الأمن» بطريقة متماسكة ومنهجية، لم يتم التوصل إلى وضع تعريف واحد للأمن مقبول بشكل عام. فالأمن –وفقا لبوزان- مفهوم متنازع عليه يتحدى السعي وراء تعريف عام متفق عليه . سنقوم في هذا المبحث بتحليل الطرق التي تم من خلالها وضع وصياغة مفهوم الأمن في الكتابات الأكاديمية وكيف تطور الخطاب الأكاديمي للأمن بمرور الوقت. والغرض من ذلك هو تقديم لمحة عامة عن المفاهيم الأساسية، والمناقشة الأكاديمية للمسائل الأمنية.

هذا المبحث مقسم إلى ثلاثة مطالب. يقدم المطلب الأول نظرة تاريخية معاصرة حول تطور مفهوم الأمن. خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل المناقشات الرئيسية في مجال الدراسات الأمنية والتعرف على التقاليد النظرية المختلفة التي تكمن وراءها. يركز المطلب الثاني على تعريفات الأمن وعلى الامتدادات المتعددة لمفهوم الأمن كما دعا إليها علماء بارزون. وفي المطلب الثالث سنقوم بعد ذلك

بتحليـل الطرق المختلفة التـي من خلالها تحدد النظريات الرئيسـية في العلاقات الدولية مسألة الأمن. وسـوف يتضح بإن كل مـن هذه التقاليد النظريـة تقدم وجهة نظر معينـة لمفهوم الأمن وعلى وسائل تحقيق الأمن.

المطلـب الأول:- الأمـن: منظور تاريخي معاصر

تطوّر مفهوم الأمن إلى حد كبير على مر السنين. وقد برز نموذج الأمن القومي في إطار تاريخي محدد، مع ولادة الدولة القومية في القرن السابع عشـر واهتمامها بالقدرة علـى البقاء، وأصبح الأمن القومي أحد الشـواغل البـارزة. وهكذا، وبشكل تقليدي تم تعريف الأمن في المقام الأول على مستوى الدولة القومية وعلى وجه الحصر تقريبـا من خلال منظـور عسـكري. كان هذا التركيز على التهديد العسكري الخارجي للأمن القومـي مهيّمنـا بشـكل خاص خـلال الحرب البـاردة. ومع ذلك، قد يكون مـن الخطأ الربط بين أصول الدراسات الأمنية مع الحرب الباردة والتهديد النووي المرتبط بها. لفهم تأثير الحرب الباردة علـى التفكير في الأمـن القومي، يجب علينا أولاً دراسـة فترة ما قبـل الحرب الباردة حول هذا الموضوع. فقد نما تركيز الدراسـات الأمنيـة أضيـق وأكثر صرامة خـلال الحرب البـاردة مما كان عليه قبل ذلـك . إذ أن فترة ما قبل الحرب الباردة تركت أثرها بشـكل أساسي على الخطابـات الأمنية خلال الحـرب الباردة ومـا بعدهـا، حيث أن تلـك الفتـرة تعتبر ذات تأثير قـوي على التفكير المعاصر حول الأمن، سـنبدأ تحليلنا بنظرة موجزة على مفاهيم ما قبل الحرب الباردة حول الأمن. ومن ثم، سيشـتمل هذا المطلب على ثلاثة محاور هي:

-المحور الأول: الدراسـات الأمنية قبل الحرب الباردة

كانت عصبة الأمم، التي تأسست كنتاج للحرب العالمية الأولـى، توفر بديلاً جذرياً للحقبة التي سـبقتها، حيث تم إسـتبدال تـوازن القوى الذي كان سائدا بنظام الأمن الجماعي. وكان أعضاء عصبة الأمم يسـتندون إلى فرضيـة أن التهديد لأمن أي أحد من الأعضاء يشكل تهديداً للجميع ما يدعو إلى استجابة كافية من جانب كل منهم.

لقـد كانت فترة ما بيـن الحربين ذات أهمية في تطويـر الدراسـات الأمنية. خلال هـذه الفترة أكد العديد من العلمـاء أن الديمقراطية والتفاهم الدولـي والتحكيـم همـا السـبيلان الأساسـيان لتعزيز السـلم والأمـن الدوليين. كما أكد هؤلاء العلماء على أهمية القانون والمؤسسات الدولية بدلاً من القوة العسـكرية . كان يُنظر إلى النظام الدولـي الجديـد على أنه «مجتمـع قوة» وليس «توازن للقـوى» تتعاون فيه جميـع الدول في القضايا المشـتركة لتوفير الأمن والعدل للجميع بدلاً من الانخراط في المنافسة والإكراه.

على الرغم مـن أن العلماء كانوا مدركين جيداً لأهمية الأدوات العسـكرية في مجال فن الحكم إلا أنه في هذه المرحلة لم يكن مجال الدراسات الأمنية مشـغولا بعد بالردع والأسـلحة النووية كما كان سـيحدث خلال فترة الحـرب الباردة. يحدد «بالدوين» أربعة مواضيع متكررة خلال تلـك الفتـرة. أولاً، لـم ينظـر إلـى الأمن على أنـه الهدف الأساسـي لجميع الـدول في جميع الأوقـات، بل كواحد من بين عـدة قيم، تفاوتت الأهمية النسـبية له عبر الزمان والمكان. ثانياً، كان ينظـر إلى الأمـن القومي علـى أنه هدف يجب اتباعه من خلال التقنيات العسكرية وغير

العسكرية في فن الحكم. ثالثًا، كان التركيز على الحيطة والحذر فيما يتعلق بالسياسة العسكرية أمرًا شائعًا. رابعاً، كُرس اهتمام كثير من العلماء للعلاقة بين الأمن القومي والشؤون المحلية، مثل الاقتصاد والحريات المدنية والعمليات السياسية الديمقراطية . يعكس هذا المفهوم الواسع نسبيا للأمن في نواح معينة النقاش المعاصر في الدراسات الأمنية حول «توسيع» و «تعميق» الأمن.

- المحور الثاني: المقاربات الأمنية في حقبة الحرب الباردة

وطوال حقبة الحرب الباردة، تم وضع مقاربات عديدة مختلفة للأمن فيما يتعلق بالصراع بين «الشرق» و «الغرب». وكانت القوة الدافعة في هذا النقاش هو وجود الأسلحة النووية التي غيرت العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بشكل أساسي بسبب قوتها التدميرية. إذ لأول مرة في التاريخ تم إنتاج أسلحة قادرة على تدمير العالم بأكمله. وكان لهذه الفجوة التاريخية في تكنولوجيا الأسلحة تأثير عميق على الخطاب الأكاديمي والسياسي. على سبيل المثال، لاحظ «سيغال» أن «الدمار الهائل للحرب النووية أبطل أي تمييز بين الفوز والخسارة. وهكذا، فقد باتت فكرة الاستراتيجية العسكرية نفسها بلا معنى على إعتبارها عمل فعال للقوة لتحقيق أهداف الدولة» . وكرد فعل على هذه الحجة، جادل العديد من الخبراء الاستراتيجيين بأن استخدام الأسلحة النووية في الصراعات الصغيرة سيكون مستحيلاً . إن الأثر الهائل لهذه الأسلحة يفوق الأهداف التي تسعى إليها الدولة التي تستخدمها. ومن ثم، يمكن تحديد أربعة مقاربات مهيمنة على موضوع الأمن أثناء الحرب الباردة: توازن القوى وثنائية القطبية والاحتواء والردع. هذه المقاربات شكلت قضايا رئيسية في دراسة الأمن والعلاقات الدولية خلال هذه الفترة، وسيتم مناقشتها أدناه.

توازن القوى:

تشير نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية إلى تعزيز الأمن القومي عندما يتم توزيع القدرة العسكرية للحيلولة دون تمكن دولة واحدة قوية بما يكفي من السيطرة على الأخرين. إذا أصبحت إحدى الدول أقوى بكثير من غيرها، تتنبأ النظرية بأن هذه الدولة ستستفيد من قوتها وتهاجم الجيران الأضعف، مما يوفر حافزًا لأولئك المهددين بالاتحاد في تحالف دفاعي. بعض الواقعيين يؤكدون أن هذا التوازن سينتج استقرارًا من حيث أن العدوان سيبدو غير جذاب وسيتم تجنبه إذا كان هناك توازن في القوة بين الائتلافين المتنافسين .

عندما تواجه تهديد خارجي كبير، فإن الدول قد ترغب في تشكيل تحالفات «موازنة». يتم تعريف التوازن على أنه التحالف مع الآخرين ضد التهديد السائد، بينما الدول التي لا تتمكن من تحقيق «التوازن» فإنها تتماشى مع محاولات التهديد .

مفهوم «توازن القوى» معقد ومتعدد الأوجه. وقد لاحظ «والتز» أنه «إذا كانت هناك أي نظرية سياسية مميزة للسياسة الدولية، فإنها ستكون 'نظرية توازن القوى'. كما يذكر «هاس» على أن مفهوم توازن القوى له معان مختلفة، «أحد أكثر الأمور شيوعًا هو مجرد وصف واقعي لتوزيع القوى السياسية في

الساحة الدولية في أي وقت». لكن ومع ذلك، هناك أيضًا عنصر نظري للمفهوم الذي يعمل كدليل لصانعي السياسات بهدف تجنب هيمنة دولة معينة في النظام. وقد يتخذ مثل هذا النظام أشكالًا مختلفة، إما مع لاعبين أثنين مهيمنين أو أكثر، ربما يرافقه موازن، دولة تحافظ على الميزان.

وضعت الواقعية الجديدة من خلال الباحث «كينيث والتز» نظرية توازن القوى بشكل يشرح كيفية تفاعل الدول، «من حيث أن النظام الدولي فوضوي وأن الدول «بمثابة وحدات هذا النظام»، وقد إستنتج «والتز» التوقعات السلوكية بأن موازين القوى سوف تتشكل وتتكرر» .

الاحتواء ..

الاحتواء هي استراتيجية عسكرية لوقف توسع العدو، إستخدمتها الولايات المتحدة وحلفائها لمنع انتشار الشيوعية. وباعتبارها إحدى مكونات الحرب الباردة، كانت هذه السياسة بمثابة رد على سلسلة من الخطوات التي اتخذها الاتحاد السوفييتي لزيادة النفوذ الشيوعي في أوروبا الشرقية والصين وكوريا وأفريقيا وفيتنام وأمريكا اللاتينية. يمثل الاحتواء موقعًا وسطى بين سياسة حافة الهاوية والإنفراج. تم صياغة أساس العقيدة في برقية كتبها عام ١٩٤٦ الدبلوماسي الأمريكي «جورج كينان» أثناء إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعد الحرب العالمية الثانية. وقد إنبنى الإطار النظري لإستراتيجية الإحتواء وبالصورة التي إقترحها (كينان) على تطويق الإتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق أوربا بجدار عازل وضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفاذ السوفييت إلى مناطق نفوذ الغرب وتعوق حركتهم في الوصول إليها.

وفي مارس ١٩٤٧، ألقى ترومان خطابًا أمام الكونغرس طالب فيه بتخصيص ٤٠٠ مليون دولار للتدخل في الحرب وكشف النقاب عن مذهب ترومان، الذي وضع الصراع في صورة نزاع بين الشعوب الحرة والأنظمة الاستبدادية. غالباً ما يستخدم المؤرخون خطاب ترومان كبداية للحرب الباردة. عزز مبدأ ترومان سياسة الحرب الباردة الأمريكية في أوروبا وعلى الصعيد الدولي وأثر على العديد من قرارات السياسة الخارجية في العقود القادمة.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات الأخرى – مثل حافة الهاوية واستراتيجية التدمير المؤكد- نازعت «الأحتواء» أحيانًا، إلا أن استراتيجية الاحتواء ظلت جزءًا من السياسة الخارجية الأمريكية لفترة طويلة. وأصبحت الاستراتيجية المفضلة للسياسة الخارجية الأمريكية من الخمسينات فصاعدا، واستمرت خلال حرب فيتنام والحرب الباردة.

الردع

ينظر إلى الردع على أنه المفهوم الرئيس لاستقرار الحرب الباردة. ويستند المفهوم على فكرة أن الأطراف المعنية لا تجرؤ على الهجوم خوفاً من ضربة انتقامية من الطرف الآخر. فالردع، هو أولاً وقبل كل شئ، فعل يستهدف عقل الخصم وليس فعله، حيث ينتج التأثير على إدراكه إمتناعه عن كل ما ينوي القيام به. ويكون التهديد جزءاً متمماً ولا غنى عنه لإيقاع التأثير على الجانب النفسي على الخصم. وهكذا، فإن الردع سياسة تنصرف إلى تحقيق

أهداف دون أن تقترن بإفعال مباشرة، وبالتالي فهو، أي الردع، لا ينطوي على الإستخدام الفعلي للقوة. إنه تهديد بها وليس إستخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المرتدع، إنها تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدرة على الإقتصاص منه ومن دون أن تتحول النوايا إلى فعل يلحق الأذى به .

ويمكن تحديد أنواع مختلفة من الردع، ولا سيما الردع المحدود وكذلك الدمار المتبادل المؤكد (MAD). وقد استند الردع المحدود إلى فرضية مفادها أن القادة في كلا الجانبين يخشون إلى حد كبير من احتمال وقوع حرب نووية، وأن كمية محدودة فقط من الأسلحة النووية ستكون كافية لردع الخصم. تم اعتماد عقيدة الدمار المتبادل المؤكد (MAD) كعقيدة استراتيجية أمريكية رسمية في ستينيات القرن الماضي. كان إفتراضها الأساسي هو أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على الثأر والرد وتدمير ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المنشئات السوفيتية العسكرية والصناعية والسكانية في حالة تعرضها لهجوم سوفيتي .

في مجال الأمن الدولي، تشير سياسة الردع عمومًا إلى التهديدات بالرد العسكري الذي يوجهه قادة إحدى الدول لقادة دولة أخرى في محاولة لمنع الدولة الأخرى من اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

العالم ثنائي القطبية

من المتفق عليه عموما أن النظام الدولي كان متعدد الأقطاب منذ إنشائه في عام ١٦٤٨ بعد معاهدة ويستفاليا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥. وكان ثنائي القطبية فقط خلال الحرب الباردة، والتي بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية و استمرت حتى عام ١٩٨٩. وكذلك، من المغري الاشارة إلى حالة الهدوء التي سادت إبان الثنائية القطبية بالمقارنة مع فترة التعددية القطبية التي شهدت فقط في النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين. في حين لم يكن هناك حرب واطلاق نار بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في النصف الثاني من نفس القرن إبان الثنائية القطبية .

هذه الحجة تبدو مقنعة، ولكن عندما يتضمن الجدول الزمني القرن التاسع عشر يخفت بريقها. حيث لم يكن هناك أي حرب بين القوى العظمى الأوروبية خلال ١٨١٥-١٨٥٣, ومرة أخرى ١٨٧١-١٩١٤. تلك فترات طويلة من الاستقرار النسبي، التي حدثت في أوروبا متعددة الأقطاب، تقارن بشكل إيجابي مع «السلام الطويل» إبان الحرب الباردة. وبالتالي، فإنه من الصعب تحديد ما إذا كانت التعددية القطبية أو الثنائية القطبية هي أكثر عرضة لحرب القوى العظمى من خلال النظر إلى التاريخ الأوروبي الحديث.

خلال الحرب الباردة، سيطر الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على السياسة الدولية باعتبارهما القوى العظمى المتعارضة. وقد امتد تأثيرهما على كل جانب من جوانب المناخ الدولي، وتأثرت العديد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية بهذا التقسيم الذي أدى إلى «أول استقطاب حقيقي للقوة في التاريخ الحديث» .. مع ذلك، هناك مفاهيم متعددة للقطبية الثنائية.

ترتبط المناقشة حول القطبية الثنائية بشكل

جوهـري ببدائلهـا، التعددية القطبيــة والقطبية الأحاديــة. القضيــة الرئيســية فــي النقاش هو التســاؤل حول النظام الذي يوفـر البيئة الأكثر اســتقرارا في النظــام الدولي. وقـد هيمن على هذه المناقشــة باحثون واقعيون اعتبروا انقسام الحــرب البــاردة بيــن القوتيــن العظمييــن هو الأفضل.

الواقعيين الذين يعتقدون بأن القطبية الثنائية أقل عرضة للحرب يقدمون ثلاث حجج داعمة

الأولى، تزداد فرص القــوى العظمى لمحاربة بعضهــا البعــض فــي نظــام متعــدد الأقطاب. بينما هناك قوتــان عظمتان وحيدتان في ثنائية القطبيــة، مما يعني أن هنــاك خطراً واحداً فقط عبــر تصادمهما معــاً. وهو علــى النقيض من تعدد الاقطاب، فكلما كثرت القوى العظمى كلما ازدادت اخطار التصادم المحتملة فيما بينهم.

الثانيــة، في النظــام ثنائي القطبيــة هناك ميول لتعــادل اكبــر فــي القــوى فيمــا بيــن القطبين الأوحديــن، وهــو مــا يعنــي بأمكاية اســتقرار توازن القوى في النظام ثنائي القطبية. بينما في النظام متعدد الاقطــاب الفرصة قائمة لاجتماع قوتين عظمتين أو اكثر في مواجهة قوة عظمى اخرى، فيكون توازن القوى معرض للأختلال.

الثالثة، فــي التعددية القطبية هناك احتمال أكبر لســوء التقدير والخطأ في الحســابات، وســوء التقديــر كثيــرا ما يســاهم في انــدلاع الحرب. بينما هناك المزيد من الوضوح حول التهديدات المحتملة في الثنائية القطبية، فبوجود قوتين فقط يتركز انتباههما وتقل فرصة سوء تقدير قدرات ونوايا بعضهما البعض. وهو على خلاف وجود حفنة من القوى العظمى في النظام متعدد القوى حيث يعمل الجميع في بيئة متغيرة يصعب فيها تحديــد الصديق من العدو فضلاً عما يملكوه من القوة النسبية.

ومــع ذلك، فليس كل الواقعيين يؤيدون فكرة ان النظام ثنائي القطبية يســهل السلام. حيث يرى البعض بأن التعددية القطبية اقل عرضة لنشوب الحرب. فأن وجهة النظر هذه تشير الى انه كلما زادت الاقطــاب والقــوى العظمى فــي النظام، كلما كانت فرص الســلام افضل. وهم يستندون الى اثنان من الاعتبارات :

أولاً، ان الردع في النظام متعدد الاقطاب اسهل بكثير، حيث تكبر امكانية انضمام عدد من الدول وتشكيل قوة ساحقة لمواجهة الدولة ذات التوجه العدائــي. ففي النظام متعــدد الاقطاب قد يكون توازن القوى فعالاً، لأن اشــكال التحالف وهزم الدولة ذات التوجه العدائي هي ما ســيحدث في نهاية المطاف. وهو ما حدث لفرنســا النابليونية والمانيا الامبراطورية والمانيا النازية.

ثانياً، في النظام متعدد الاقطاب يقل العداء فيما بين القوى العظمــى، لأن حجم الاهتمام موزع فيمــا بين بعضها والبعــض الاخر وهو اقل مما لــو يكون عليه الحال فــي النظام ثنائي القطبية، حيث ســيتركز اهتمام كل قطب على الاخر مما يعمــق حالة العــداء وتتنامى افــاق الحرب بين القوى العظمى.

كانت نهاية الحــرب الباردة تعني زوال الهيكل الثنائي القطبية وأفساح المجال للمناقشات حول احتمال الانتقــال إلى نظام دولي أحادي القطبية أو متعــدد الأقطاب. ورافق هــذا التحوّل اهتمام أكاديمــي أكبر بقضايا الأمن الجديدة التي كانت مهملة سابقاً. وســوف نقوم بمتابعة هذا الوضع

المتغير وآثاره على تعريفات ومفاهيم الأمن في المحور التالي.

-المحور الثالث: القضايا الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة

صدمت نهاية الحرب الباردة صناع السياسة والأكاديميين على حد سواء. إذ لم تتنبأ أي من النظريات التي كانت قائمة آنذاك وكانت معنية بدراسة العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية بإنتهاء حقبة أبقت العالم في قبضة ضيقة. وهو ما أشعل النقاشات داخل الأوساط الأكاديمية حول مصداقية وصحة نظريات العلاقات الدولية. وهكذا، منذ أوائل التسعينات فصاعدا، شارك عدد من المناقشات العلمية الرئيسية في التفكير في مجال الأمن. لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة للباحثين في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية فرصة للتركيز على مواضيع أخرى غير نظرية الردع وتوازن القوى. قضايا أخرى سرعان ما اكتسبت اهتماما متزايدا. واحدة من أكثر القضايا المؤثرة في هذا الصدد هي مفهوم العولمة. وتركز النقاش بشأن العولمة داخل العلاقات الدولية على مسألة ما إذا كان المفهوم استمرارا لعملية قديمة أو ظاهرة جديدة نجمت عن ظهور تكنولوجيا جديدة للاتصالات والمواصلات. وركزت المناقشة أيضا على نتائج دمج الأسواق ومخططات الإنتاج، مما يسبب إما عدم المساواة الجديدة والمتزايدة، أو الفرص للجميع . من القضايا البارزة في هذا النقاش التأثير الناشئ للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية والدولية في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق أشار بعض الباحثين في العلاقات الدولية إلى هؤلاء الفاعلين «الجدد» في النظام الدولي باسم «شبكات الدعوة عبر الوطنية»:

أشتملت السياسة العالمية في نهاية القرن العشرين إلى جانب الدول العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع الدول ومع المنظمات الدولية. وقد تهيكلت هذه التفاعلات ضمن شبكات، وقد باتت الشبكات العابرة للحدود أكثر وضوحا في السياسة الدولية.

وفي سياق هذه الفكرة فقد أضافت «ماري كالدور» وذكرت: أن الحرب -وهي موضوع مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الدولية- قد تغيرت بشكل عميق وأن «الحروب الجديدة يجب أن تُفهم في سياق العملية المعروفة باسم العولمة». هذه الحروب الجديدة تختلف عن الحروب القديمة في ثلاث طرق: النظر في الأهداف والتمويل وأساليب الحرب. وقد إفترضت «كالدور» بأن الحروب الجديدة يتم إنشاؤها من خلال تغيير العلاقات الاجتماعية في الحروب، باعتبارها نتاجا للعولمة وبسبب التكنولوجيات الجديدة. كما وإعتقدت أيضا أن تأثير هذه «الحروب الجديدة» على العلاقات الدولية والدراسات الأمنية كان عميقاً .

تغطي الجريمة العالمية عدة مجالات، منها تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والجرائم عبر الإنترنت وهي ذات السمعة الأكثر سوءً. وقد حظي غسل الأموال، ولا سيما ارتباطه بالإرهاب العابر للحدود، باهتمام واسع من الأكاديميين وصانعي السياسات على السواء في السنوات الأخيرة. وقد قيل إن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ «فعلت أكثر لتغيير النظرة إلى غسل الأموال حيث يركز الخطاب العام الآن على الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون لتأمين التمويل لأفعالهم

الشـريرة». العلاقة بيـن الإرهـاب والجريمة العالميـة يعكـس النقاش الأوسـع حـول الدولة القوميـة مقابل الجهات الفاعلـة غير الحكومية في النظام الدولي. والتعقيد بشـكل خاص حول هذه الشـبكات الإجرامية هي أنهـا مرنة للغاية وتعمـل على المسـتوى العالمي، مما يجعل من الصعب للغاية السـيطرة على الحالات الفردية. الهجمات الإرهابية الدولية، على سـبيل المثال احـداث الحادي عشـر مـن سـبتمبر، أظهرت أن الإرهابـي يمكـن أن يسـتخدم «العولمـة» للضرب. وقـد وصف بعـض المحللين الحملة اللاحقـة ضد الجماعات الإرهابية بأنها الحرب الأولى للعولمة.

سـنقوم فـي المطلب التالـي بتحليـل التعاريف والتصنيفات العلميـة للأمن على خلفية التطور الأوسع للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية.

المطلـب الثاني:- تعريفـات الأمن: الصعوبات المفاهيمية

سـيتم تقسـيم هذا المطلـب إلى ثلاثـة محاور، يجري خلالها فحص ودراسـة الأمن والتعرّف على أهم الصعوبات المفاهيمية ذات العلاقة به.

-المحور الأول: ما هو الأمن؟

لا يوجد اتفاق على مفهوم الأمن. على الرغم من النطاق الواسـع للدراسات الأمنية المنشورة علـى مدى السـبعين سـنة الماضيـة، إذ لم يتم إنتاج تعريـف واحد مقبول بشـكل عام للأمن. مفهـوم الأمن هو موضوع متنـازع عليه أكثر مـن أي وقت مضى. للأمن العديد من المعاني، ولا يرتبـط بعضها بالضرورة منطقياً بالمفاهيم التقليدية . مصطلح الأمن غامض في المحتوى وكذلـك فـي الشـكل ويشـير إلـى مجموعات مختلفـة مـن القضايـا والقيم. في هذا السـياق، تقول «هيلغا هافتيندورن» أن مجال الدراسـات الأمنيـة «يعاني من عـدم وجود فهم مشـترك لماهيـة الأمن، وكيف يمكـن تصوره، وما هي أكثر الأسـئلة البحثية صلةً به». وتساءلت عما إذا كان الأمـن هو «هدف أو مجال أو قضية أو مفهوم أو برنامج للبحث أو انضباط».

ووفقاً لـ»بـوزان»، فإن مفهوم الأمن، في كثير من اسـتخدامه السـائد، «ضعيف جداً بحيث لا يكون كافياً لهذه المهمة». يقترح بوزان خمسـة تفسـيرات محتملة لما يسـميه «استمرار تخلف التفكير حول الأمن». التفسير الأول هو صعوبة هذا المفهوم. أن مفهوم الأمن أثبت ببسـاطة أنه معقـد للغاية بحيث لا يجذب المحللون، وبالتالي تـم إهمالـه لصالح مفاهيـم أكثر قابليـة للبحث والتنقيب. ثانيـاً، التداخل الواضح بين مفهومي الأمن والقـوة. يرى بوزان أن التفسـير الأكثر إقناعـاً يكمُن في النطاق الحقيقـي للتداخل بينه وبين مفهـوم القوة التي طورهـا الواقعيون. إذ كان يُنظـر إلى الأمن في كثير من الأحيان على أنه مشـتق من القوة، ولا سيما القوة العسكرية. السـبب الثالث هو عدم الاهتمام بالأمن من قبل مختلـف نقاد الواقعيـة. إن التخلـف المفاهيمي للأمـن يتعلق بطبيعـة الاعتراضـات المختلفة على النموذج الواقعي حتى أواخر السـبعينيات. فبسـبب رفض النموذج الواقعي على أنه يحقق نفسـه بشـكل خطير وعرضه للحـرب، تحول العديـد مـن النقـاد بدلاً مـن ذلك إلـى المفهوم الكبير للسـلام. التفسير الرابع، أن علماء الأمن مشـغولون جداً في مواكبة التطـورات الجديدة في التكنولوجيا والسياسـة. ومـع ذلك، هذا هو أكثر دلالة على أن هؤلاء العلماء أعطوا أولوية منخفضة للمشاكل المفاهيمية، تُفسر هذا النقص

فـي الاهتمام. التفسـير الخامـس لتخلف مفهوم الأمن هو أنه بالنسـبة لممارسي سياسة الدولة، توجـد أسـباب قهريـة للحفاظ علـى الغموض الرمـزي. إن النـداء الموجـه للأمـن القومـي كمبـرر للإجراءات والسياسـات التـي كان لا بد من تفسـيرها هو أداة سياسـية للراحة الهائلة لمجموعـة كبيرة ومتنوعة من المصالح الفئوية لدى مختلف الدول. على سـبيل المثال، اسـتفاد العديدين مـن أصحاب المصالح فـي الولايات المتحـدة والاتحـاد السـوفييتي مـن تضخيـم مسـتوى التهديـد الذي يمثلـه كل منهما للآخر. إن زراعـة الصور العدائية فـي الخارج يمكن أن يبـرر المراقبة السياسـية المحليـة المكثفة، وتحويـل الموارد العامة إلى الجيش، والحمائية الاقتصاديـة وغيرهـا مـن السياسـات ذات التأثيرات العميقة على الحياة السياسية المحلية .

في أواخر الثمانينات والتسعينات، أصبح مفهوم الأمن أكثر بـروزًا، وفي بعض النواحي وضِع بشـكل متقدم على مـا قدمه بـوزان. فقد ناقش «تاريـف» بأن «الأمن» قـد أصبح في الواقع مفهومًا متطورًا، «واسـعًا جدًا في نطاقه بحيث يكـون عرضة لخطـر الإفراغ مـن المعنى». وخلافا لـبوزان، فقد وجد «بالدوين» بإن العديد مـن الأعمـال الحديثة بشـأن الأمن لـن تكون مؤهلـة لتحليـل مفاهيمي جاد. وذكـر إنه على الرغم من عدم إقتناعه بتفسيرات بوزان، إلا أنه يجب وصف الأمن بأنه «مفهوم مُهمل، وقال:

«المفارقـة كما قد تبدو أن الأمن لم يكن مفهوما تحليليا مهما بالنسـبة لمعظم علماء الدراسـات الأمنية... لقـد كان الأمن بمثابة مجرد لافتة يتم رفعهـا، أو فقط ملصق يتـم وضعه، ولكن ليس مفهومًا يسـتخدمه معظم متخصصي الدراسات الأمنية.»

ومع وجود الإجماع على أن الأمن يعني التحرر مـن التهديدات للقيم الأساسـية (لكل من الأفراد والجماعات) لكن وفي ذات الوقت، يوجد هناك اختلاف كبير حول ما إذا كان التركيز الرئيسي لتحقيق الأمن يجب أن يكون على مستوى الأمن «الفردي» أو «القومـي» أو «الدولي». خلال فتـرة الحـرب البـاردة، معظم الكتابـات حول هـذا الموضوع كانت تهيمـن عليها فكرة الأمن القومي، والتي تم تحديدها بشكل كبير بعبارات عسـكرية. فقد كان مجال الاهتمام الرئيسي لكل مـن الأكاديميين وصناع القرار والمعنيين يميل إلى أن يكون على القدرات العسكرية التي يجب أن تطورهـا دولهم للتعامل مـع التهديدات التي تواجههـم. لكـن في الآونـة الأخيرة، تـم انتقاد فكرة الأمن القومي «National Security» وإعتبارهـا لا تصلـح لصياغة متقنـة ودقيقة، لكونها عرقية (متحيزة ثقافيا) ومحددة للغاية.

وبالرغـم من هـذه الإنتقادات، سـعى عدد من الكتـاب إلى تعريف مفهـوم الأمن القومي. كان التقليديون في مجال الدراسات الأمنية ينظرون إلى مفهوم الأمن من الناحية العسـكرية وضمن مصطلحاتها التي تتمحور حول الدولة حصرياً، ومعادلة الأمن مع القضايا العسكرية واستخدام القـوة. وقـد ارتبط مفهـوم الأمن هـذا ارتباطًا وثيقًـا بالنهج الواقعـي. التركيز على التهديدات العسـكرية واسـتخدام القـوة «أفـكار مكملـة للقـوة والمصلحة والنهج الصارم في السياسـة الخارجيـة الـذي بدا مناسـبًا لسـنوات الحرب الباردة» . ومـن الأمثلة على التعريف التقليدي للأمن، الذي يشـدد على مركزية الحرب، الذي قدمه «إيان بلاني»: «الأمن، هو حرية نسـبية مـن الحرب، إلـى جانب وجـود توقعات عالية نسـبيا بأن الهزيمة لن تكـون نتيجة لأي حرب

سوف تحدث» . وكذلك يعرّف «والتر ليبمان» الأمــن بأنه: «إن الأمة آمنــة ما لم تواجه خطر الاضطرار إلــى التضحية بالقيم الأساســية إذا كانت ترغب في تجنــب الحرب، وتكون الأمة قــادرة، إذا واجهــت التحــدي، وحافظــت على قيمهــا الأساســية بالنصر في مثــل هذه الحرب .» وكذلــك، يعــرّف «والــت» مفهــوم الأمن، بأنه «دراســة التهديد واستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها»، خاصة «السياسات المحددة التــي تتبناها الدول من أجل الاســتعداد للحرب أو منعهــا أو الانخراط فيها» . يشــدد «والت» على أن القوة العســكرية هي المحور الرئيســي للحقــل، لكنه يقر بأن «القوة العســكرية ليســت هي المصدر الوحيد للأمن القومي، والتهديدات العســكرية ليســت هي الأخطار الوحيــدة التي تواجهها الدول».

-المحــور الثاني: إعادة تعريــف الأمن: دمج القضايا المهملة؟

تم الطعــن فــي التعريفــات التقليدية للأمن في المناقشــات داخل الأوساط الأكاديمية، وفي إطار العلاقات الدوليــة على وجه الخصوص. كان «ريتشارد أولمان» من أوائل العلماء الذين انتقــدوا التركيز الحصري تقريبــا على التهديد العسكري في التفكير التقليدي (الواقعي) للأمن. يؤكــد أولمان على أن «تعريــف الأمن القومي فقط من الناحية العســكرية ينقــل صورة زائفة عن الواقع». ويجادل بأن التأكيد على التهديدات العسكرية الناشئة عن ما وراء حدود الدولة هو أمر مضلل على نحو مضاعف. أولاً، إنه يجعل الدول تركز على التهديدات العسكرية وتتجاهل التهديدات الأخرى غير العسكرية وربما الأكثر ضــرراً كالتــي قــد تقــوض اســتقرار الدول. وبالتالــي يقلل مــن أمنها الكلــي. ثانياً، يفترض مســبقاً أن التهديدات الناشــئة من خارج الدولة أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي تنشأ في داخلها. وهذا يســهم في عسكرة منتشرة في العلاقات الدولية ليســت إيجابية بالنســبة للأمن العالمــي. وباعتمــاد تعريف أوســع للأمن، أكّد أولمان على ما يلي :

التهديــد للأمــن القومي هو عمل أو سلســلة من الأحداث التي (١) تهدد بشكل كبير وعلى مدى فترة قصيرة نسبيا بتدهور نوعية الحياة لسكان الدولــة، أو (٢) مــا يهدد بشــكل كبير بتضييق نطاق خيارات السياســة المتاحــة لحكومة دولة أو كيانــات خاصة غيــر حكومية (أشــخاص، مجموعات، شركات) داخل الدولة.

وبطريقــة مماثلــة، ذكــر «جوزيــف نــاي جونيور»أن معظم السياســات الأمنية مصممة اليــوم لضمان «الاســتقلال الذاتــي الاجتماعي كمجموعة، ودرجة من الوضع السياسي، وليس فقط لضمان البقاء المادي للأفراد داخل الحدود الوطنية، مع الحد الأدنى من التمتع المتوقع من الرفاهية الاقتصادية.»

فــي محاولــة للتغلــب علــى المركزيــة الإثنية للمناهــج التقليدية للأمن، أشــارت هافتيندورن إلى البحــث عن نموذج جديد ومشــترك للأمن العالمي. يجســد الأمن العالمــي «برنامج الأمن المشترك» للمجتمع العالمي للبشرية، على النحو الــذي اقترحته في عام ١٩٨٢ اللجنة المســتقلة لنزع الســلاح والمسائل الأمنية، برئاسة رئيس الوزراء الســويدي الراحل «أولــوف بالمه» . وحثت اللجنة على اســتبدال استراتيجية الردع المتبادل باستراتيجية أخرى من الأمن المشترك الــذي يرتكــز على الالتــزام ببقاء مشــترك مع

وضع برنامج للحد من الأسلحة ونزع السلاح.

في كثير من الأحيان تحت عنوان «الأمن المشترك»، أضيفت مواضيع الأمن الاقتصادي والأمن البيئي وتهديدات المخدرات وحتى حقوق الإنسان في محاولات إعادة صياغة السياسات الأمنية لتشمل العديد من البنود الجديدة في جدول الأعمال السياسي العالمي . وقد تم إرفاق عدد متزايد من الصفات بمصطلح الأمن من أجل جعل هذه الظواهر المتنوعة تحت عنوان الأمن. ستتم مناقشة هذه المفاهيم البديلة في المبحث الثاني.

غير أن المعترضين على التوسعة المفاهيمية للأمن على نحو متسع جدا، يجدون بأن من المهم ملاحظة المخاطر الفكرية والعملية الرئيسية في اعتماد تعريفات واسعة للأمن. يميل الباحثون إلى الخلط بين مسألة الأمن عن طريق وضع المشاكل الاجتماعية مثل التدهور البيئي والتهديدات الصحية داخل الفضاء الأمني في محاولة لجعل مشاكل الإدارة العالمية جزءًا من أجندات الأمن الوطنية والدولية . في هذا السياق، حذر «ديودني» من خطر:

إن العلماء يميلون إلى الخلط بين المشاكل الاجتماعية مثل التدهور البيئي من خلال لفها في غطاء أمني في محاولة لجعل مشاكل الإدارة العالمية جزءًا من جداول أعمال الأمن القومي والدولي... إن إعادة تعريف الأمن خلق تشويش مفاهيمي بدلا من تغيير وجهة نظر نموذجية أو عالمية. إذا بدأنا الحديث عن جميع القوى والأحداث التي تهدد الحياة والممتلكات والرفاهية (على نطاق واسع) باعتبارها تهديدات لأمننا القومي، فسوف نفرغها قريباً من أي معنى. وجميع الشرور واسعة النطاق ستصبح تهديدات للأمن القومي.

ووفقًا لآراء ديودني، إذا كانت جميع القضايا والأحداث غير العسكرية التي تهدد حياة وممتلكات ورفاهية الأفراد على نطاق واسع تعتبر تهديدات للأمن القومي، فقد يخلق هذا مشكلة أمام الحكومات عند تحديد أولويات التهديدات للأمن القومي.

لقد قيل، بأن التعريفات الموسعة للأمن، لا تساعد في توضيح مشكلة الأمن. بدلاً من ذلك، فأنها «تميل إلى خلط القضايا، والتشويش على النقاش حول الأمن، وينتهي بها الأمر إلى إزالة التعريف بدلاً من إعادة تعريف المفهوم» . وانتُقِد توسيع جدول الأعمال الأمني ليس فقط من حيث آثاره العملية، ولكن أيضا على أساس التماسك النظري. في مقابل أولئك الذين يرغبون بتوسيع الأجندة خارج المجال العسكري الصارم، جادل «والت» بأن «تعريف الحقل بهذه الطريقة من شأنه أن يدمر تماسكه الفكري ويجعل من الصعب وضع حلول لأي من هذه المشاكل المهمة .

-المحور الثالث: الأمننة

مفهوم الأمننة هو نموذج يشرح الانتقال الذي يمكن من خلاله نقل قضية، مثل الأنفلونزا، من المجال غير السياسي إلى المجال السياسي، وفي النهاية إلى مجال الأمن. ظهر نموذج الأمننة من قبل مدرسة كوبنهاغن التي تتميز بكتابات «باري بوزان» و»أول ويفر» و»جاب دي ويلد» وآخرين في معهد أبحاث الصراع والسلام في كوبنهاغن. عملياً، يوفر مفهوم الأمننة إطار عمل للتحليل يحدد الأمن ويحدد كيفية تحويل قضية معينة إلى مؤمننة أو غير مؤمننة، مع إيلاء اهتمام خاص للإجراءات والسلوك المطلوب -عادة من قبل الدولة- في

كل مرحلة، وذلك لأن هذه الإجراءات مبررة تحت عنوان متابعة الأمن.

تُوسِع مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن من حيث أنه يحدد خمس فئات أو قطاعات عامة؛ الأمن العسكري والبيئي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. المخاطر التي تطرحها القضايا الصحية، مثل الأوبئة والأمراض المعدية الإنتقالية، تهدد الأمن بطريقة تتطلب إعادة صياغة المناهج التقليدية المتمحورة حول الدولة للدراسات الأمنية. في إطار نموذج الأمننة، يمكن أن يكون «الموضوع المرجعي/ the referent object» المراد تأمينه أفرادا وجماعات، مثل أولئك الذين يعانون من مرض مزمن، فضلا عن قضايا مثل الاستقرار الاقتصادي أو السيادة الوطنية.

في تعريفها لعملية الأمننة، توفر مدرسة كوبنهاغن طيفًا يمكن من خلاله رسم تقدّم للقضية نحو الأمننة أو اللا أمننة (انظر الإطار:١). بشكل عام، يمكن القول أن القضية موجودة في واحدة من ثلاث نقاط على طول هذا الطيف.

الإطار: ١

طيف الأمننة

١.القضية غير مسيسة: قضية غير مسيسة وليست ضمن النقاش العام والدولة لا تتعامل مع هذه القضية.

٢. تسييس القضية: القضية يتم إدارتها ضمن إطار النظام السياسي. وتتطلب تخصيص الموارد والإهتمام من الحكومة.

٣. أمننة القضية: تم تأطير القضية كتهديد أمني. لقد تم التعبير عنها كتهديد وجودي لموضوع مرجعي.

تتألف العملية التي تنتقل بها قضية ما بين هذه المراحل في جزئين يتميزان بعناصرهما الخطابية وغير الخطابية، ويتم الانتقال بواسطة ما يمكن الإشارة إليه باسم «الممثل المؤمّن». يركز الجزء الخطابي الأولي من العملية على استخدام «فعل الكلام» الذي له أهمية مركزية لنموذج الأمننة. يقوم «الممثل المؤمّن» بإيضاح القضية مستخدما لغة الأمن، ويعرضها على أنها تهديد لبقاء موضوع مرجعي معين. يشار إلى هذا الإجراء الخطابي باسم «فعل الكلام».

في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اجتماعًا تاريخيًا. للمرة الأولى، أعلن المجلس أن قضية صحية وهي «مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز» باتت تشكل تهديدًا للسلام والأمن . تمت هذه الخطوة الحاسمة في عملية الأمننة، كما أعلن «جيمس وولفنسون» رئيس البنك الدولي آنذاك، أن الإيدز قد أصبح يمثل «أزمة إنمائية كبرى، بل أكثر من ذلك، أزمة أمنية». عبر تجاوزه الحدود كـ «قضية صحية»، أصبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موضوع للناقش بين أعضاء مجلس الأمن، ودعا وولفنسون صراحة إلى إعادة النظر في المخاطر التي يشكلها المرض. وأضاف وولفنسون قائلاً: «كثير منا اعتاد التفكير في الإيدز كمسألة صحية. لكن كنا مخطئين ... فلم نشهد تحدٍ للسلام والاستقرار في المجتمعات الأفريقية أكبر من وباء الإيدز» . من خلال التعبير عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز باعتباره تهديداً للاستقرار والسلام، فإن

ما كان مفهوما من قبل كتهديد للفرد بات يشكل خطرا أوسع بكثير؛ أصبح المجتمع ككل بمثابة «الموضوع المرجعي» للأمن الدولي في عالم تسوده العولمة. خلال الأشهر التالية، تم إعلان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديداً للأمن القومي من قبل الحكومة الأمريكية. وقد بدأت عملية الأمننة، وبحلول عام ٢٠٠٦، اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ثلاث مرات لمناقشة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

تنتهي المرحلة الثانية غير الخطابية من عملية الأمننة عندما يتمكن «الممثل المؤمّن» من إقناع الجمهور المعني بشرعية التهديد المقترح؛ أي، إقناع الجمهور بأن هذه القضية تشكل تهديدًا وجوديًا، وبالتالي تتطلب تنفيذ إجراءات استثنائية لضمان بقاء هذا الموضوع المرجعي. عندما يتحقق ذلك، يقال إن عملية الأمننة ناجحة، بغض النظر عما إذا يتم تنفيذ تدابير الطوارئ فيما بعد.

وقد انتقد العديد من العلماء مفهوم مدرسة كوبنهاغن حول الأمننة. فمثلا، يعرف بالدوين الأمن بأنه «احتمال ضئيل للضرر بالقيم المكتسبة». وتركز هذه الصياغة على الحفاظ على القيم المكتسبة وليس على وجود أو عدم وجود «تهديدات» موضوعية. يقترح بالدوين أن الأمن، بمعناه الأعم، يمكن تعريفه من حيث خصيصتان اثنتان: الأمن لمن، والأمن لأي قيم. مفهوم الأمن الذي يفشل في تحديد الموضوع المرجعي للأمن لا معنى له. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في تحديد القيم التي يتم تضمينها في مفهوم الأمن يميل إلى توليد الارتباك. ويضيف بالدوين أنه من أجل جعل السياسات الأمنية البديلة قابلة للمقارنة مع بعضها البعض ومع سياسات تسعى لتحقيق أهداف أخرى، هناك حاجة إلى المزيد من خصائص. كم مقدار الأمن؟ وما هي التهديدات؟ وما هي الوسائل؟ وبأي تكلفة؟ في أي فترة زمنية؟ في المطلب التالي، سنتناول هذه القضايا من تقاليد نظرية مختلفة: كالواقعية والليبرالية. كل من هذه التقاليد النظرية يقدم وجهة نظر خاصة حول مفهوم الأمن وحول وسائل تحقيق الأمن.

- المطلب الثالث:- النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

يمكن النظر إلى دراسة العلاقات الدولية على أنها تنافس مستمر بين عدد من التقاليد النظرية المحددة. نظريات العلاقات الدولية هذه لا تؤثر فقط على خطاب الدراسات الأمنية، ولكنها أيضا تشكل كل من الخطاب العام وتحليل السياسات . وكما لاحظ «سنايدر» : تأثير هذه البناءات الفكرية يمتد إلى ما هو أبعد من قاعات الجامعات واللجان العلمية. إذ ينشُد صناع السياسات والمحللون عموماً المبادئ من جميع هذه النظريات عند صياغة حلول لمعضلات الأمن العالمي. على سبيل المثال، عناصر من التقاليد النظرية السائدة دخلت في النقاش السياسي والعام من جديد في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. إن فهم التقاليد النظرية المختلفة أمر ضروري لتحليل الأمن. كل نظرية تساعد على تفسير الافتراضات وراء الخطاب السياسي للسياسة الخارجية. من المسلم به أن مجال الدراسات الأمنية متعدد التخصصات، لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ وعلم النفس والفلسفة والاقتصاد وعلم الاجتماع

وغيرهـا. ومع ذلك، ما تزال العلوم السياسـية، ولا سيما دراسة العلاقات الدولية، تسيطر على هذا المجال .

وهكـذا، تبرز الواقعيـة والليبراليـة بإعتبارها النظريات الرئيسية المهيمنة في مجال العلاقات الدولية. وسـوف نقوم بمناقشـة هذه النظريات أدنـاه. ومع ادراكنا لحقيقة أن جميع الدراسـات حول العلاقات الدولية لا تتناسب فقط مع إحدى هذه النظريـات، كما هو الحال مع الماركسـية الجديدة والنظريـة النقدية. ومع ذلك، فإن تأثير الواقعية والليبرالية باعتبارهـا التقاليد النظرية الرئيسـية في الخطاب الأمنـي (الغربي) الذي كان ومـا يـزال مهيمنا فـي السياسـة العالمية، ولهذا السـبب سـنتناول فـي هـذا المطلب هذه النظريات على التوالي.

- النظرية الأولى: الواقعية

الواقعيـة هي أكبر التقاليد النظرية السـائدة في العلاقـات الدولية والدراسـات الأمنية. وقد وضعت أسسـها الفلسـفية عبـر كتابات كل من ثيوسـيديدز، مكيافيلي، هوبز وروسـو. النظرة الواقعيـة للعالـم تصور العلاقـات الدولية على أنها صـراع علـى القوة بيـن الـدول مدفوعة بتحقيـق مصالحها الذاتيـة. ويخفض الواقعيون من الادعاءات التي تسـتند إلـى النظام الدولي بـدلا عن تلك التي تسـتند في النهايـة إلى القوة أو الإكـراه. ويجادلـون بـأن أفضـل وصـف للمجتمـع الدولـي هـو حالة الفوضـى الدولية، حيـث لا توجد سـلطة مركزية لحمايـة الدول من بعضها البعض. وتتصرف الدول كوحدات سياسـية مستقلة وذات سـيادة تركز على بقائها -أو توسـعها- . ولهذا السـبب، فإن هدف الأمن القومي هو بقـاء الدولة القومية بدلاً من ضمان الأمـن الدولي . ومـن وجهة النظر هـذه، فإن السياسـة العالميـة هي «غابة» تتسـم بـ «حالة حـرب»، وليسـت حربـاً مسـتمرة أو حروبـاً مستمرة، بل هي إمكانية دائمة للحرب بين جميع الدول. وبالتالي، تفهم الواقعية فترة السلام على أنها حالة غير حربية. و»احتمال نشـوب حرب يتطلب أن تعتمد الدول «السياسـة الواقعية» أي أن تكـون: مهتمة بالمصلحة الذاتية، ومسـتعدة للحـرب وتحسـب موازين القوة النسـبية». إن الدولـة تسـعى باسـتمرار إلى تحقيق مكاسـب نسـبيّة، ولذلك يتم تحديد سلوكها بشكل مستمر لتسـهيل الحفاظ على الـذات من خلال «ميزان القوى» الفعلي بين القوى السياسية.

وكنتيجـة لعـدم اليقين المفترض، فـإن القضية المركزيـة فـي كل النظريـات الواقعيين تقريبًا هي «المعضلـة الأمنية». نظـرا لجهود الدول المتواصلـة لضمان أمنهم وبقائهـم، فإن الدول مدفوعة إلى اكتسـاب المزيد والمزيد من القوة من أجل الهروب من تأثير قوة الآخرين. وهذا، بـدوره، يشـكل تهديـدا لأمن الـدول الأخرى. مفاهيم الحرب الباردة التقليدية كالاستراتيجيات النوويـة والردع تؤكد فقط علـى هذا الخط من التفكيـر. إن السـعي لتحقيق الحـد الأقصى من الأمن من الهجوم يؤدي حتمًا إلى ظهور حالات عدم أمن جديدة: «بما أنه لا يمكن لأحد أن يشعر بالأمان التـام في عالم من الوحدات المتنافسـة كهذا، ينطوي ذلك على التنافس على القوة، وإن التنافـس على القوة تسـتتبعه حلقـة مفرغة من الأمن ومراكمة القوة مفتوحة».

الواقعيون عموما متشـائمون بشـأن احتمالات القضاء على الصراع والحرب. إنهم يشتركون في موقف متشكك تجاه تشييد نظام دولي سلمي.

وبسبب تركيزهم على المنافسة والقوة كان متسقًا مع السمات المركزية للتنافس بين الشرق والغرب، فقد هيمنت الواقعية في سنوات الحرب الباردة وفقًا لذلك. كما تتنبأ الواقعية باستمرار المركزية للقوة العسكرية واستمرار الصراع في عصر الترابط الاقتصادي العالمي . يقول «سنايدر»: «على الرغم من الصور المتغيرة للقوة، إلا أن الواقعيين يظلون صامدين في التأكيد على أن السياسة يجب أن تستند إلى مواقف القوة الحقيقية، وليس على أساس التباهي الخالي أو الأوهام المليئة بالأمل حول عالم خالٍ من النزاعات.»

الواقعية ليست نظرية واحدة. يمكن القول إن هناك نوعين متقاطعين: الواقعية الكلاسيكية مقابل الواقعية الجديدة، كما إن الواقعية الجديدة تنقسم إلى الهجومية مقابل الدفاعية. الواقعية «الكلاسيكية»، التي كان من أكثر مُنظريها تأثيراً «هانز مورجنثاو»، تعتقد أن الدول، مثل البشر، لديها رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين، الأمر الذي يقودهم إلى خوض الحروب. من هذا المنظور، تعتبر قوة الدولة غاية في حد ذاتها. كما شدد مورجنثاو على مزايا نظام توازن القوى الكلاسيكي متعدد الأقطاب، ورأى التنافس بين القطبين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خطير بشكل خاص. هذا التفسير المتشائم للطبيعة البشرية والشؤون الدولية يدّعى بأنه مضاد للاعتقاد الساذج بأن المنظمات والقانون الدولي يمكنهما فقط أن يحافظا على السلام.

وعلى النقيض من الفكر الواقعي الكلاسيكي، فإن النظرية الواقعية الجديدة (التي يشار إليها أيضًا بالواقعية البنيوية) تتجاهل الطبيعة البشرية وتركز على آثار النظام الدولي. يرى الواقعيون الجدد النظام الدولي يتكون من عدد من القوى العظمى، كل منها يسعى للبقاء. ولأن النظام فوضوي وليس له حكومة أو سلطة مركزية، فإن كل دولة عليها أن تعتمد على نفسها من أجل البقاء. هذه القوة الدافعة للبقاء هي العامل الأساسي المؤثر على سلوكهم، وهذا بدوره يضمن أن تقوم الدول بتطوير قوة عسكرية هجومية، كوسيلة لزيادة قوتها النسبية. ويتحول التركيز الكلاسيكي على مركزية القوة تدريجياً باتجاه رؤية أكثر واقعية، حيث تصبح القوة وسيلة لكسب الأمن. يلفت الواقعيون الجدد الانتباه إلى استمرار عدم الثقة بين الدول التي تتطلب من الدول التصرف بطريقة عدوانية بشكل علني. وعلى الرغم من أن الواقعيون الجدد يفترضون أن الهياكل الديمقراطية الدولية والاقتصاد الليبرالي يحقق السلام، لكنهم وفي الوقت ذاته يفترضون بأن الأمن ينبع من تحقيق التوازن بين الاستراتيجيات القائمة على القدرات العسكرية السليمة. ولهذا السبب، يمكن اعتبار الواقعية الجديدة النموذج المهيمن في الدراسات الأمنية.

يمكن تمييز اثنين من المتغيرات المؤثرة في الواقعية الجديدة: الواقعية الهجومية والدفاعية. يجادل الواقعيون الدفاعيون مثل «كينيث والتز» بأن الدول تسعى فقط للبقاء ولديها القليل من الاهتمام الجوهري بالغزو العسكري، لأن تكاليف التوسع تفوق الفوائد بشكل عام. الشاغل الأول للدول ليس في تعظيم القوة ولكن للحفاظ على مواقعها في النظام». بعبارة أخرى، يتوخى الواقعيين الدفاعيين تبايناً أكبر في التوسع على الصعيد الدولي ويتبعون استراتيجيات أكثر اعتدالاً بشكل عام للبحث عن الأمن. يتضاعف

إحتمـال نشـوب الحـرب عندما تكـون الدول قادرة على قهر بعضها البعض بسهولة. ولكن، عندمـا يكـون الدفاع أسـهل من الهجـوم، فإن الأمن سـيكون أكثر وفرة، والمحفزات للتوسع تتراجع، والتعاون يمكن أن يزدهر. في المقابل، يؤكد الواقعي الهجومي «جون ميرشـايمر» أن البحث عن القـوة والأمن لا يمكن نفيه. في هذا الـرأي، الهـدف النهائـي للدولة هـو أن تكون «مهيمنـة» فـي النظام . يصف «ميرشـايمر» الخلافات بين الواقعية الهجومية والدفاعية على النحو التالي:

بالنسبة للواقعيين الدفاعيين، يوفر الهيكل الدولي للـدول حافزاً ضئيـلاً للحصول علـى زيادات إضافيـة في القوة؛ بدلا مـن ذلك يدفعهم للحفاظ على توازن القوى القائم. إن الحفاظ على القوة، بدلاً مـن زيادتها، هو الهدف الرئيسـي للدول. من ناحية أخرى، يعتقـد الواقعيون الهجوميون أنـه نادراً ما توجد قوى مقتنعة بالوضع الراهن في السياسـة العالمية، لأن النظام الدولي يخلق حوافـز قوية للدول للبحث عن فرص للحصول على القوة على حسـاب المنافسـين، والاستفادة مـن تلـك المواقف عندمـا تكـون الفوائد تفوق التكاليف.

علـى الرغم مـن تنوع الفكـر الواقعـي، يؤكد جميع الواقعيين على مركزية التهديد العسكري واسـتخدام القـوة. وإن «الموضوع المرجعي» للأمن هـو الدولة. وتتصرف الـدول كوحدات اسـتراتيجية ذات اهتمـام بالمصلحـة الذاتيـة وتسـعى إلى ضمان أمنها الخاص. وكما سنرى فيمـا يلي من هذا المطلب، بإن المفهوم الواقعي للأمن قـد تعرض لانتقـادات شـديدة باعتباره «ضيقـاً» أكثـر مـن الـلازم لمراعـاة الأبعاد المتعددة للأمن.

ـ النظرية الثانية: الليبرالية

التحـدي الرئيسـي للواقعيـة جـاء مـن النظريـة الليبراليـة، التي وضِعت أسُسـها من قبل الفيلسـوف الألمانـي «إيمانويل كانط» مع آخريـن. تؤكد النظرية الليبراليـة في العلاقات الدولية أن الواقعية لديها رؤية قشرية ولا يمكن أن تفسر التقدم في العلاقات بين الدول. ويرفض الليبراليـون وجهة النظر التي تصف السياسـة الدولية على أنها «غابة»، ويرون بأن السياسـة العالميـة هـي «حديقة» قابلـة للزراعة، تجمع بيـن حالـة الحـرب وإمكانية «حالة السـلام». توجد الدول الليبرالية في ظل الفوضى الدولية، لكـن فوضويتها تختلف عـن حالة الحرب التي تصورهـا الواقعية، حيث يعتقد الليبراليون أنهم يفهمون نوايا الديمقراطيات الليبرالية الأجنبية. وبـدلا من لعبة محصلتها صفر، فإن مسـابقتهم هي لعبة إيجابية أو سـلبية. إن تكاليف ومخاطر الحرب أساسية بالنسبة لليبراليين وللتخلص من الحرب مـن حيث المبدأ كما هو مفهوم بشـكل ثابـت أن الناس أفضل حالا من دون حرب. لذا لن تحدث الحرب إلا عندما يزداد سـعي الدولة إلـى تحقيق المصلحة الذاتيـة والرفاهية. تتوقع الليبرالية رحلة بطيئـة ولكن متصلبة بعيداً عن العالم الفوضـوي الذي يتصوره الواقعيون، مع اتسـاع الترابط الاقتصادي وتوسـيع الأعراف الديمقراطية. كما يعتقد العديد من الليبراليين أن سـيادة القانون، والقيود المفروضة على سلطة الدولة وشفافية الحكومة والعمليات الديمقراطية تسـهل من مواصلـة التعاون الدولـي، خاصة عندمـا تكـون هـذه الممارسـات مكرسـة في المؤسسات متعددة الأطراف .

من وجهة النظـر الليبرالية، ليسـت الدولة لاعبـاً وحيـداً عقلانياً في حالة حـرب، بل هي

ائتلاف أو تكتل من الائتلافات والمصالح، يمثل الأفراد والجماعات.يجادل الليبراليون بأن «مصالح الدولة يتم تحديدها ليس من خلال موقها في النظام الدولي، ولكن عبر مصالح ومبادئ وأنشطة الأفراد القابضين على السلطات الحكومية فيها -ولو مؤقتاً-». المبدأ الأساسي لليبرالية هو أهمية حرية الفرد. كما أن السياسة الخارجية يجب أن تعكس حقوق وواجبات الأفراد. يختلف فهم الليبراليين للأمن في جزء منه عن الواقعيين. إذ تعكس الدول الليبرالية أهداف الفرد، وهي تنظر إلى الأمن ليس فقط من الناحية العسكرية، ولكن أيضًا فيما يتعلق بحماية الحقوق الفردية وتعزيزها. فعلى سبيل المثال، يركز النهج الليبرالي في مكافحة الإرهاب على تطبيق الأدوات القانونية أكثر من تركيزه على استخدام القوة العسكرية. يميل المفهوم الليبرالي للأمن إلى إدراج قضايا مثل الهجرة وتدهور البيئة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (وكذلك العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية).

وبشكل مماثل للواقعية، فإن الليبرالية ليست نظرية واحدة. على الرغم من أن جميع النظريات الليبرالية تشير إلى تعاون أكثر انتشارًا مما يسمح به الجناح الدفاعي للواقعية، فإن كل نظرة تقدم وصفة مختلفة لذلك. تفترض إحدى أصدارات الفكر الليبرالي أن الترابط الاقتصادي سيثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض لأن الحرب ستهدد الازدهار. ويرى أصدار آخر أن انتشار الديمقراطية هو مفتاح السلام العالمي، بناء على الادعاء بأن الدول الديمقراطية أكثر سلما بطبيعتها من الدول الاستبدادية. وهو اعتقاد يفترض بأنه على الرغم من أن الديمقراطيات على ما يبدو تخوض الحروب بشكل مشابه للدول الأخرى، فإنها نادرا ما تحارب بعضها البعض. تُعرف هذه النظرية باسم نظرية السلام الديموقراطي، والتي يمكن اعتبارها نسخة معاصرة عن نظرية عمانوئيل كانط (١٧٩٥) حول «السلام الدائم». ويخشى البعض من أن نظرية السلام الديمقراطي يمكن أن تستخدم لتبرير استخدام القوة ضد الأنظمة غير الديمقراطية بغية تحقيق سلام دائم، في «حملة صليبية ديمقراطية». كان الاعتقاد بأن «الديمقراطيات لا تقاتل بعضها البعض» مبرراً هاماً لجهود إدارة كلينتون لتوسيع دائرة الحكم الديمقراطي. بينما يفترض أصدار ثالث أكثر حداثة للنظرية الليبرالية في أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على سلوك الدولة الأناني، وذلك بشكل أساسي من خلال تشجيع الدول على التخلي عن المكاسب الفورية لتحقيق فوائد أكبر من خلال التعاون الدائم. تُعرف هذه الليبرالية أيضًا باسم «الليبرالية المؤسسية» أو «المؤسساتية الجديدة»، التي تعتمد على عناصر من مثالية (ويلسون).

على الرغم من أن بعض الليبراليين تعاملوا مع فكرة أن الفاعلين متعددي الجنسية الجدد، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، كانوا يتعدون تدريجياً على سلطة الدول، إلا أن الليبرالية عموماً كانت ترى أن الدول هي الجهات المركزية في الشؤون الدولية. جميع النظريات الليبرالية تؤكد على ضرورة التعاون الأكثر انتشارًا بشكل أكبر من النسخة الدفاعية للواقعية المسموح بها، لكن كل وجهة نظر قدمت وصفة مختلفة لتعزيز ذلك.

تتمتع الليبرالية بحضور قوي بين الطيف السياسي الكامل للعالم الغربي، من المحافظين الجدد إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو أمر واضح إلى حد كبير. ولذلك، ليس من المستغرب أن يتم استحضار المواضيع الليبرالية بشكل مستمر كرد فعل على المعضلات الأمنية المعاصرة.

الشكل (١) التقاليد النظرية المهيمنة في دراسة الشؤون الدولية

الواقعية الليبرالية

المقترح النظري الأساسي تتنافس الدول ذات المصلحة الذاتية باستمرار على القوة والأمن. الاعتبارات السياسية والاقتصادية تتجاوز الاهتمام بالقوة.

أعلى الفضائل القوة؛ الأمن.
السلام؛ الحرية.

الوحدات الرئيسية للتحليل الدول الدول؛ الجهات الفاعلة غير الحكومية.

الأدوات الرئيسية القوة، بشكل أساسي الع سكرية؛الدبلوماسية(انتشار القيم الديمقراطية، المنظمات الدولية، الترابط الاقتصادي)

العلاقات مع الدول الأخرى الفوضى الدولية، توازن القوى، تحالفات عرضية (المؤسسات الدولية؛ التعاون بين الديمقراطيات) التهديد الرئيسي للأمن (القومي) التهديد العسكري الخارجي الأنظمة غير الديمقراطية

المبحث الثاني: إمتدادات وأبعاد الأمن

هذا المبحث مقسم إلى ثلاثة مطالب أيضاً، ويُركز على مناقشة الأبعاد المختلفة للأمن، مع التركيز على تطوير الدراسات الأمنية في العالم المعاصر. وسوف يتم تحديد التمديدات المقترحة لمفهوم الأمن على طول بُعدين:) مصدر التهديد للأمن / the source of the security threat) و (الموضوع المرجعي للأمن/the referent object of security).
سوف يركز المطلب الأول على المناقشة العلمية حول «توسيع» الأمن، والتي تتعلق «بتوسيع» شمول الأمن إلى قضايا أو قطاعات أخرى غير العسكرية. في حين، يُركز المطلب الثاني على المناقشة العلمية حول «تعميق» الأمن، والذي يتعلق بالموضوع المرجعي للأمن. ويدور النقاش في هذا المطلب –أي المطلب الثاني- حول ما إذا كان بإمكان كيانات أوجهات أخرى غير الدولة أن تدعي مواجهة التهديدات الأمنية وتطالب بـ «أمننتها» لِتنتقل إما إلى مستوى الأمن الفردي أو الإنساني أو حتى مستوى الأمن الدولي أو العالمي، مع الأمن الإقليمي والمجتمعي كنقاط وسيطة محتملة. على الرغم من أن البُعدان مترابطان منطقيًا، إلا أنهما يركزان على أسئلة مختلفة. الجدل الدائر حول «التوسيع» معني بالأساس بمسألة مصدر التهديد للأمن. من ناحية أخرى، فإن النقاش حول «التعميق» يتعامل بشكل أساسي مع مسألة الموضوع المرجعي المستهدف أمننته: الأمن لمن؟ ومن ثم، سوف يتبين كيف ان هذه المساهمات الأخيرة للدراسات الأمنية طعنت وتحدّت التركيز التقليدي على مركزية الدولة في مجال الأمن. وفي المطلب الثالث نلخص التمديدات المتعددة لمفهوم الأمن في السنوات الأخيرة.

- **المطلب الأول:-** مدرسة كوبنهاغن: توسيع نطاق الدراسات الأمنية سنقوم في هذا المطلب

بتحليل تطور الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن من حيث إتساع نطاق الدراسات الأمنية، وكذلك تسليط الضوء على بعض التطبيقات العملية لهذه التوسعة المقترحة.

- **المحور الأول:** توسيع نطاق الدراسات الأمنية: ما هو التهديد للأمن؟

منذ الثمانينات فصاعدا، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ علماء العلاقات الدولية في التركيز على الحاجة إلى فهم أوسع للأمن. لقد زعموا أنه من المضلل قصر تحليل الأمن على التهديدات العسكرية التقليدية وسلامة أراضي الدول. وانتقدوا التضييق الشديد لمجال الدراسات الأمنية التي فرضتها الهواجس العسكرية والنووية للحرب الباردة. لقد جادلوا بأن هذه التهديدات التقليدية لم تختف، لكن مصادر التهديد الأخرى غير العسكرية تبدو الآن أكثر إلحاحًا. على الرغم من أن القليل من العلماء اليوم يدافعون عن هذا التعريف الضيق للأمن، لكن، لا يوجد توافق في الآراء حول ما يجب أن يكون عليه التصور الأكثر شمولية .

لقد قدم «باري بوزان» وزملاؤه إحدى أبرز المحاولات لتوسيع جدول أعمال الأمن (ولاسيما في كتابه الموسوم «الناس والدول والخوف» ١٩٩١، وكذلك كتابه المشترك مع زُملاء له أخرين والموسوم «الأمن: إطار جديد للتحليل» ١٩٩٨). فقد شدد بوزان وزملاؤه على أن أمن الجماعات الإنسانية يتأثر بعوامل في خمسة قطاعات رئيسية: عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. بشكل عام، يتعلق الأمن العسكري بالتفاعل على مستويين من القدرات الهجومية والدفاعية للدول، وتصورات الدول عن نوايا بعضهم البعض. فيما يتعلق الأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للدول، وأنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تمنحهم الشرعية. بينما يدور إهتمام الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. أمّا الأمن المجتمعي فيتعلّق بالاستدامة -ضمن حدود مقبولة للتطور- للأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والعُرف والهوية الوطنية. وتتعلق مخاوف الأمن البيئي بصيانة المحيط الحيوي المحلي وعلى مستوى الكوكب باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات الإنسانية الأخرى. ويؤكد بوزان على أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. كل واحد من هذه القطاعات -انفة الذكر- يحدد نقطة محورية ضمن المشكلة الأمنية، ولكن كلها منسوجة معًا في شبكة من الروابط. القاسم المشترك بينهما هو التهديدات لـ، والدفاع من قبل، الدولة. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم بوزان للأمن، حتى مع الصياغة من حيث خمسة قطاعات، يعتبر الدولة -وسيادة الدولة- الموضوع المرجعي الأساسي للأمن (the core referent object of security) . وفي المطلب الثاني سنوضح كيف تم الطعن بهذا النهج الأمني القائم على «محورية-الدولة» في السنوات الأخيرة.

في السنوات الأخيرة، جادل عدد من الباحثين بتوسيع جدول الأعمال الأمني ليشمل مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية. ومن بين أكثر القضايا الأمنية غير التقليدية التي نوقشت هي الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة، والهجرة الدولية، وطالبي اللجوء، والتدهور البيئي. وكذلك، تناول كلٌ من «كولنز» و «وليامز»

في كتابيهما –»الدراسات الأمنية المعاصرة ٢٠١٣» و «مقدمة في الدراسات الأمنية ٢٠٠٨» - فحص ودراسة مجموعة واسعة من «الفئات الجديدة» من التحديات الأمنية، بما في ذلك انتشار الأسلحة والهجرة الدولية والجريمة عبر الوطنية والحروب الإثنية وتدهور البيئة والأطفال والفقر وتجارة الهيروين والكوكايين وأعمال القرصنة والانتشار عبر الوطني للأمراض المعدية وحركات السكان الجماعية غير المنظمة.ووفقاً لـ»كولنز» و «وليامز»، من المحتمل أن تتصف البيئة الأمنية المستقبلية بوجود العديد من التهديدات، حيث يتطلب كل منها اهتمام صناع السياسة الدوليين. ومن المحتمل أن تحتل جميع الموضوعات آنفة الذكر مكانة بارزة في الخطاب العالمي للسلم والأمن الدوليين.

إن التأثير المتزايد للباحثين الذين يسعون إلى توسيع جدول الأعمال الأمني له آثار هامة على كِلا الخطابات الأكاديمية والسياسية. منذ أواخر الثمانينيات فصاعدا، كان هناك اتجاه بين الأكاديميين وسلطات إنفاذ القانون والمفكرين السياسيين لتطوير مفهوم الأمن الذي يربط بين مجموعة من قضايا الأمن متنوعة مثل «الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير القانونية وطالبي اللجوء». وفي ما يلي نناقش «قضية أمنية جديدة» مثيرة للجدل وهي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاقته وآثاره على الأمن.

-المحور الثاني: الأمن الصحي

في حين أثّر هيكل وطبيعة الحرب الباردة في تشكيل الفكر الأمني في الكثير من العالم الغربي، فقد اكتسب وضع مفاهيم أوسع للأمن بعض الاهتمام. وقد سعى العديد من العلماء إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل التهديدات غير العسكرية مثل الانتشار عبر الوطني للأمراض المعدية. ومع تباين حججهم، لكنهم تشاركوا الفكرة الأساسية التي مفادها أن عدد وفيات وضحايا بعض الأمراض الإنتقالية – ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز- كان خطيراً بما يكفي ليعتبر قضية أمنية . وفي هذا السياق، ذكر تقرير منظمة الصحة العالمية حول الإيدز للعام ٢٠١٦ بإن إجمالي عدد المصابين بفيروس الإيدز حول العالم وصل إلى ٣٦,٧ مليون شخص، وإن ٢,١ مليون شخص يُمثلون فقط الإصابات الجديدة التي تم إحصائها في العام ٢٠١٥. كما وأورد تقرير منظمة الصحة العالمية حول الإيدز للعام نفسه بإن عدد الأطفال دون سن ١٨ ممن تيتموا بسبب الإيدز وصل إلى ١٧,٨ مليون طفل، وان هذا العدد قابل للازدياد مستقبلا.

لقد تعززت مكانة مفهوم «الأمن الصحي» عندما تم تضمينه في «تقرير التنمية البشرية» الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» للعام ١٩٩٤، وذلك بإعتباره أحد أركان مفهوم «الأمن الإنساني» الحديث الإصطلاح عليه في ذلك الوقت. حيث ناقش التقرير في حينها ضرورة توسعة وتعميق مفهوم «الأمن» والإنتقال به من الفهم التقليدي القائم على «محورية الدولة» الى فهم إنساني أوسع وأعمق يقوم على «محورية الإنسان». وأكد التقرير في حينها على إن وحدة التحليل الأساسية لمفهوم «الأمن الإنساني» تتمثل في «الناس» عوضا من «الدولة» وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة. وقد ناقش تقرير

العام ١٩٩٤ بإن موضوع «الأمن الإنسـاني» يجب توسيعه ليشتمل على التهديدات والمخاطر الكامنة في سـبعة مجالات، أحدهـا هو ما بات يعرف بـ «الأمن الصحي» .وفي ذات السـياق، يُشكل الإجتماع التاريخي لمجلس الأمن الدولي في العام ٢٠٠٠ علامة فارقة في كيفية التعاطي مـع الأمراض، حيث أعلن المجلس ولأول مرة في أن فيـروس نقص المناعة البشـرية/الإيدز بـات يشـكل تهديـدا نابعا مـن مجـال الصحة للإستقرار والأمن . ومن ثم فقد جرى تحول في المفاهيـم الأمنية لتسـتوعب التهديدات الصحية جـراء الامراض بإعتبارها مـن بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني. وإنعكس هذا التحول ليتـرك آثاره في العديد من الدراسـات الدوليـة عموما والدراسـات الأمنية على وجه التحديد.

ويبـدو أن تدخل مجلس الأمن كان بمثابة محفز لتغييـر الطريقة التي كان يتـم التفكير بها تجاه الأمراض الإنتقاليـة والأوبئة. فقد بدا الإجتماع بأنـه أسـس لتوافـق جديـد حيـال الأمـراض الإنتقالية والأوبئة، ورفع مكانتها الدولية وعزز مـن إمكانـات العمـل لمكافحـة أثرهـا وزيادة انتشـارها. وبذلـك، فقـد جرى إحـداث تحول مهم فـي المفاهيم الأمنية لتسـتوعب التهديدات الصحية الناجمة عن الأمـراض بإعتبارها من بين إهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني إن الأمـراض المعدية تشـكل نوعـا جديدا من المشـاكل الأمنية لأنهـا ذات طابع عبر وطني. فالأمـراض والأوبئة تعبر الحـدود الدولية من دون احتـرام لسـيادة الدولـة أو حدودهـا. إن الفكـرة التي مفادهـا بقدرة الـدول على حماية نفسـها من الأوبئة العالمية عـن طريق إغلاق حدودها ليست سوى فكرة خاطئة ولا أساس لها من الناحيـة العلمية وترمـزا للضيق في عقلية الأمـن القومي التي يجري تطبيقها على التهديد العابر للحدود الوطنيـة بطبيعته. إن الأمراض المعدية، ولاسـيما الأوبئـة، تمثل تحديا للإطار التقليـدي القائـم علـى «محورية-الدولـة» في التحليل الأمني.

من زاويـة أخرى، هناك مـن يطعن في الربط بيـن الأمن والتحديات الصحية على حد سـواء مـن الناحيـة النظريـة والمفاهيميـة. وفي هذا الصـدد تثار عـادة عدة قضايـا. إذ يذكر بعض علمـاء أن الدليل على وجود علاقة سـببية بين الأوبـة والأمـراض الإنتقاليـة مـع النزاعات المسـلحة ضعيـف. وكما قيـل إن مفهوم الأمن يفقـد الوضـوح والمعنـى عند اسـتخدامه على نطاق أوسـع. ومع ذلك، هناك قبول أقل لمفاهيم الأمن الصحـي التي تعترف بالطرق التي تُهدد بها الأوبئة والأمراض الإنتقالية بشـكل مباشر رفاهيـة الإنسـان، حتـى مـن دون الاحتمـال المباشر للنزاع المسـلح. ويثير المنتقدون القلق مـن أن «أمننة» الصحة سـيكون لـه أثر غير مقصود تجـاه القضايا الصحيـة. إذ يفترضون أن تحديـد القضايا الصحيـة من حيث المخاطر الأمنية هو في حد ذاته عملية محفوفة بالمخاطر «لأنه قد ينتهي بنا الأمر إلى المساهمة أكثر في عسكرة السياسات الصحية بدلاً من نزع السلاح عن السياسة الأمنية» .

- المطلـب الثاني:- المدرسـة الويلزية: إعادة النظـر فـي مركزية-الدولـة بالإضافـة إلـى الجـدل الدائر الـذي قدمته مدرسـة كوبنهاغن حول توسـيع نطاق الدراسـات الأمنية لتشـمل القضايا غير العسـكرية، فقد تم الطعن من قبل المدرسـة الويلزية أيضاً بالتفكير التقليدي حيال

الأمن وانتقدت النهج القائم على مركزية-الدولة الـذي يتبناه علمـاء الواقعية الجـدد. من وجهة نظـر المدرسـة الويلزية، فـإن التركيـز الذي تتمتع به الدولة لا يكفي لمعالجة مشـاكل الأمن «المشـترك» أو «الإنسـاني»، واللذان بحاجة إلى دراسـة على مسـتوى المجموعات الفردية أو شـبه الحكومية أو على مسـتوى الإنسـانية ككل. ويرتبط هدفهم القائم على توسـيع النقاش الأمني ارتباطًا وثيقًا بالمناقشـة الرئيسـية التي تمت مناقشـتها في المطلب السابق. وكما يؤكد «ويـن جونز» بشـكل صحيـح: «عندمـا يبدأ المرء بالتركيز على المرجعيات الأمنية البديلة عـن الدولة، يصبح من الواضـح أن التهديدات «الوجوديـة» لتلـك المرجعيات -سـواء كانت أفراداً أو أمماً أو هلم جرا- أوسع بكثير من تلك التي تشكلها القوة العسكرية».

- **المحـور الأول:** إعادة النظـر في الموضوع المرجعي للأمن: الأمن لمن؟ إن مركزية الدولة في النهج التقليدي للأمن هي نتاج لحقيقة أن هذا النهج يعتمد في حد ذاته على فهم واقعي للسياسة العالمية. وكما لاحظنا، فإن محورية-الدولة هي إحدى المعتقدات المركزية للواقعية. فمن منظور واقعي، سـوف تتصـرف الدول بطـرق معينة تركـز خلالها فقط على الدولة بغض النظر عن تكوينها الداخلي بسـبب التأثيـر المقيّد للفوضى الدوليـة. وهكذا، «ما تزال الـدول هي الجهات الفاعلة الرئيسـية علـى السـاحة العالمية ومن المرجح أن تظل كذلك في المسـتقبل المنظور» وقـد طرح بـوزان تبريران رئيسـيان لاعتماد هذا المنظـور القائم علـى مركزية-الدولة: في رأيه، يتم التوسـط بيـن الديناميات الأمنية على المسـتوى الدولي والمستوى الداخلي من خلال الدولة، ويمكن للدول في الواقع أن تزود الأفراد بمستوى من الأمن.

ويسـتند النزاع الرئيسـي بين المدرسة الأمنية التقليديـة (الواقعيـة) والمدرسـة الويلزية على الموضوع المرجعي بمعنى من سـيكون آمنًا؟. تصور مدرسة ويلز للأمن هو مختلف تماما عن النهج التقليدي أي وفقا لمدرسة ويلز فالأمن هو في الأصل تحرير البشر. بالنسبة إلى المنظّرين في المدرسـة الويلزية فإن الموضوع المرجعي للأمن هو البشرية بشكل عام وليس الدولة، ولا يمكن اسـتخدام الدولة إلا كأداة (وسـيلة) وليس الغايـة لتحقيق أمـن البشـرية. وفقا للمدرسـة الويلزيـة، فـإن التفكيـر التقليدي حـول الأمن تسـبب في الأمراض والوفيـات وقمع الملايين والفقـر في العالـم. لم تنظر المدرسـة الويلزية إلـى حالة الفوضى في العالـم كأمر يمنح الحق للواقعيـة، ولكنهـم يتبعون منهجًا آخـرًا إيجابيًا وهو إننا نحن أنفسـنا أنشأنا هذه الفوضى . وفي ذات السـياق فقد أضاف «براون» قائلاً: «بأن العدسـة المتمحورة حول الدولة فشلت في إلقاء الضوء على العديد مـن التطورات الهامة التي تحـدث داخل وخارج وعبـر إختصاص الدول القومية التي تخلق تناقضات خطيرة في السياسة والمجتمع الدوليين». ويشدد «براون» على أن الدول القومية أصبحت عاجزة بشكل متزايد في التعامل بمفردها -أي من خلال القوانين الوطنية والمؤسسـات الوطنيـة- مـع تهديـدات الأمـن والسـلامة: «الجيوب السـيادية الوطنية للأمن والنظام، المُسيّجة بـ«الفوضى» في العالم بأسره، أصبحت غير قابلة للتطبيق». والمثال الصارخ على هذا الواقـع الجديد هو البعد العابر للحدود الوطنية الذي يُشـكله الإرهـاب وكذلك مكافحة الإرهاب. فبما إن الإرهاب تم تسهيله من خلال تكنولوجيات الإتصالات والمواصلات الجديدة، وكذلك، بسـبب حقيقة أن الإرهاب يُظهر نفسه

في الشبكات عبر الوطنية، فإن مكافحة الإرهاب ستكون غير فعالة إلى حد كبير إذا تم إجراؤها من جانب واحد من خلال الوكالات الوطنية .

لذا يمكننا أن نرى أن علماء مدرسة ويلز قد رفضوا بالكامل التعريف المركزي الذي يركز على النظرية الواقعية وأعطوا تعريفًا جديدًا تمامًا للأمن. في الواقع، ظهرت المدرسة الويلزية تماماً مثل مدرسة كوبنهاغن بعد الحرب الباردة، عندما جرى إنتقال القضايا الأمنية الكبرى في العالم من دولة إلى أخرى إلى باقي الدول، كالإرهاب، والصراعات العرقية، وقضايا الأمن الإنساني، والفقر والقضايا البيئية.

- المحور الثاني: الأمن المجتمعي

يفترض بعض علماء العلاقات الدولية – ولاسيما في السنوات الأخيرة- بأن «باري بوزان» وزملاؤه يبدو بإنهم قد نأوا بأنفسهم نوعًا ما عن مركزية الدولة، والدليل على ذلك هو تقديم بوزان وزملاؤه لمفهوم «الأمن المجتمعي (١٩٩٣)». وهم يؤكدون أن صياغة بوزان الأصلية لخمسة قطاعات رئيسية من الأمن لا يمكن الدفاع عنها بسبب القلق المفرط إزاء استقرار الدولة. في التصوّر الأصلي، كان الموضوع المرجعي لكل قطاع أمني هو الدولة، وكان المجتمع مجرد قطاع قد تتعرض فيه الدولة للتهديد. وسعياً لإعادة تصور مفهوم بوزان الأصلي للأمن، وضع «ويفر» مفهوم الأمن على أساس ثنائية أمن الدولة والأمن المجتمعي. كِلا النوعين من الأمن يُركزان على القدرة على البقاء، ولكن الأول يعتبر السيادة كمعيار نهائي له بينما تدور مخاوف الأخير حول الهوية . وفقا لـ «ويفر» فإن مخاوف الأمن المجتمعي هي:

قدرة المجتمع على الاستمرار في طبيعته الأساسية في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل محدد أكثر، يتعلق الأمر بالاستدامة، في إطار شروط مقبولة للتطور بالنسبة للأنماط التقليدية للغة والثقافة والجماعة والدين والهوية الوطنية والعرف.

يسلط مفهوم الأمن المجتمعي الضوء على وجود العديد من الظروف التي لا يصطف فيها أمن الدولة وأمن المجتمع وقد يكونان متعارضين مع بعضهما البعض .

على الرغم من أن مفهوم الأمن المجتمعي يبدو أنه يفتح مجالات مثيرة للاهتمام للبحث التجريبي، إلّا أن العديد من علماء العلاقات الدولية انتقدوا مفهوم الأمن المجتمعي. إذ يجادل «ماك سويني»على سبيل المثال، بأن إحدى المشكلات الرئيسية في المفهوم الذي طرحه «ويفر وبوزان» هي أنه تم تطويره على أساس أن «المجتمع يدور حول الهوية»، بينما زعم «سويني» بإن كلا من «المجتمع» و «الهوية» يعاملان على أنهما «واقع موضوعي ، لا بد من اكتشافهما»: إذ يُنظر إلى المجتمعات والهويات المجتمعية على إنها «أشياء» موجودة بشكل طبيعي. وهكذا، يمكن للمرء أن يجادل بأن مفهوم الأمن المجتمعي يهمل القيم الأخرى التي قد تراها المجموعات مهمة أيضًا.

-المحور الثالث: الأمن الإنساني

إن ظهور النقاش حول الأمن الإنساني كان عبارة عن نتاج لتلاقي عدة عوامل مع نهاية الحرب الباردة. حيث تحدت هذه النقاشات هيمنة التقاليد الواقعية في التركيز على الدول، إذ أن إنخفاض مخاطر الدمار المتبادل والتركيز على

الأمن العسكري لفترة ما بعد الحرب الباردة أتاح لمفهوم أوسع بالنسبة للأمن في الظهور. وكذلك مع تزايد سرعة وتيرة العولمة وانخفاض خطر نشوب حرب نووية بين القوتين العظميين، والأرتفاع الهائل في نشر وتعزيز الديمقراطية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان كلها فتحت الفضاء أمام مفاهيم كـ «التنمية» و»الأمن» لأجل أن يتم إعادة النظر بها .

التعريف بمفهوم الأمن الإنساني

- يمكن القول بإن الأمن الإنساني يقوم على محوران رئيسيان: «أولا، السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والأمراض والقمع. ثانيا، الحماية من الإختلال المفاجئ والمؤذي في أنماطالحياة اليومية سواء في المنازل، أو الوظائف أو في المجتمعات المحلية» .

(تقرير التنمية البشرية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP١٩٩٤).

- الهدف من الأمن الإنساني هو «حماية الكيفية الأساسية لحياة جميع البشر عبر إعتماد طرق تعزز الحريات وتلبي حاجات البشر» .

(لجنة الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني ٢٠٠٣).

- لا يركز الأمن الإنساني على الأسلحة، وإنما يهتم ويركز على كرامة الإنسان. ففي آخر المطاف، هو الطفل الذي يمكن إنقاذه من الموت، وهو المرض الذي يمكن الحيلولة دون إنتشاره، وهو التوتر العرقي الذي يمكن حله لئلا ينفجر، وكذلك هو أحد المعارضين الذي لم يتم إسكاته بالقمع، وأخيرا هو روح الإنسان التي لا يتم سحقها .

(محبوب الحق ١٩٩٥).

- الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني: «ماهو أبعد من غياب العنف المسلح،فهو يشتمل على حقوق الإنسان،والحكم الرشيد،والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية،والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة.وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر،وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات. فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية،هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي» .

(كوفي عنان/٢٠٠٠ /تقرير الأمم المتحدة بشأن الألفية).

يتضح وجود اتفاق بين التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني عبر التصورات الأكاديمية التي عالجت المفهوم وهو تحويل الموضوع المرجعي للأمن من الدول إلى الناس،أي جعلو حدة التحليل الأساسية للمفهوم تتمثل في «الناس»بدلا من «الدولة» وذلك في سياق ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة. إن أول من لفت الاهتمام العالمي إلى مفهوم الأمن الإنساني هو «محبوب الحق» الإقتصادي والمنظر في مجال التنمية الدولية وذلك في «تقرير التنمية البشرية» ضمن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» ١٩٩٤ الذي سعى في التأثير على قمة العالم ١٩٩٥للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن.حيث جادل تعريف «الأمن الإنساني» من قبل التقرير بأن نطاق الأمن العالمي يجب توسيعه ليشتمل

علــى التهديــدات والمخاطر الكامنة في ســبعة مجالات هــي: «الأمن الإقتصــادي»، «الأمن الغذائي»، «الأمن الصحي»، «الأمن البيئي»، «الأمــن الشــخصي»، «الأمــن المجتمعــي»، «الأمن السياسي».

ومن ثــم، يتضح بــإن الأمن الإنســاني هو الصيغة أو النموذج الناشــئ لفهم نقاط الضعف العالميــة التي تتحــدى أتباع المفهــوم التقليدي للأمــن القومــي «National Security» من خلال التأكيد علــى أن «الموضوع المرجعي» المناســب للأمن يجب أن يكــون الناس عوضا عــن الدولــة. ويقــوم الأمــن الإنســاني علــى «محورية الإنســان» حيث يتم فهم الأمن بشكل متعــدد التخصصــات وينطوي علــى عددا من القطاعــات البحثية. ويُعد نشــر «تقرير التنمية البشــرية» الصادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائــي» للعام ١٩٩٤ بمثابة علامة فارقة في مجال الأمــن، حيث جادل التقريــر بإن تحقيق «التحرر مــن الفاقة» و «التحرر من الخوف» لجميع الأفراد هو أفضل مسار للتصدي لمشكلة انعدام الأمن في العالم.

- المطلب الثالث:- موضوعات في إعادة النظر في الأمن

تكشف القضايا التي نوقشت في هذا المبحث عن الامتدادات المتعددة للأمن التي اقترحها العلماء منــذ الثمانينيــات فصاعدا. يمكــن تلخيص هذه الامتدادات في أربعة محاور مترابطة. يكشــف النقاش حول «توســيع» الأمن نوعين رئيسيين من التمديد بشأن مصدر التهديد الأمني.

أولاً، يمكن ملاحظة تمديد أفقي في مفاهيم الأمن لتشمل مجموعة من التهديدات غير العسكرية، مثل الإرهاب العابر للحدود الوطنية، والانتشار عبــر الوطنــي للأمــراض المعديــة والتدهور البيئي.

ثانيــاً، وقد رافــق التمديد الأفقــي للأمن النوع الثانــي، التمديــد العمــودي الــذي ينطوي على توسيع المســؤولية السياسية لضمان الأمن. في حيــن كان المفهــوم التقليــدي للواقعيــة الجديدة للقوات العســكرية الأمنية على مســتوى الدولة يلعــب دوراً حاســماً فــي ضمــان الأمــن، فإن مسؤولية الأمن تنتشر الآن في اتجاهات متعددة:

مــن الــدول القوميــة ، صعودا إلــى المنظمات الدوليــة، ونزولا إلــى الحكومــات الإقليمية أو المحليــة، وجانبيــاً للمنظمات غيــر الحكومية، والرأي العــام والصحافة، وإلى قــوى الطبيعة المجردة أو السوق.

ويمكــن تحديد نوعين آخرين للتمديد فيما يتعلق بالموضوع المرجعي للأمن، أي أنواع الكيانات التي ينبغي ضمان أمنها.

أولاً، لقــد جــادل منتقدو نهج الدولــة المركزي للأمــن بتمديد عمودي لمفهــوم الأمن، من أمن الدول إلى أمن النظام الدولي.

ثانياً، يتم تعميق مفهوم الأمن من أمن الدول إلى أمن الجماعات والأفراد.

ومن المهــم ملاحظة أن هذه المواضيع ليســت جديــدة تمامًا. إن كلا من الأبعاد المتعددة للأمن وتصــورات الأمن على مســتويات غير الدولة القومية ليســت «اكتشــافات» جديدة، كما سعينا لإظهارهــا فــي هــذا المبحــث. ومــن الأهمية بمكان للغــرض الحالي هو حقيقة أن التمديدات المتعــددة للأمن أصبحت مهيمنة بشــكل متزايد

فـي الخطابات الأكاديمية والسياسـات المتعلقة بالأمن.لقد تأثر التفكير في الأمن بشـكل متزايد بالتوسـعات الأربعة المذكورة في هذا المبحث، وإعادة تشـكيل المفهوم التقليدي للأمن إلى فهم أوسع وأكثر انتشارًا للأمن.

٤. الخاتمة والاستنتاجات:

في هذا الجزء الأخير من البحث، نقدم مجموعة موجـزة من الاسـتنتاجات فيما يتعلـق بمفاهيم وأبعاد الأمن.

١. يعتبـر الأمن مفهومًا متنازعًـا عليه يتحدى المسـاعي الراميـة إلى صياغـة تعريف متفق عليه بشـكل عام. يشير المفهوم إلى مجموعات مختلفة من القضايا والمقاصد والقيم، وغالبا ما يعكس بشـكل وثيق النظريـات المتضاربة في العلاقات الدولية. ويبقى النقاش بين الأكاديميين حول مفهوم الأمن، وعلى الأخص على مستوى التحليـل ونطاق دراسـة الأمن. يمكـن إرجاع هـذا النقاش إلـى التقاليد النظريـة المهيمنة في العلاقات الدولية والمنافسـة المستمرة بين هذه التقاليـد المختلفـة.لا يقتصر تأثير هـذا النقاش علـى الأوسـاط الأكاديميـة. وإنما يسـتحضر صُنـاع السياسـات والقراروالمحللون على حد سـواء عناصر من التقاليد النظرية عند صياغة حلول لمعضلات الأمن.

٢. لقد تطور تركيز ونطاق الدراسـات الأمنية بشـكل ملحوظ على مر السـنين. خلال سنوات مـا قبل الحرب الباردة، دعـا العديد من العلماء إلى فهم واسـع نسبيًا للأمن. وفي تلك المرحلة، لـم يكن مجال الدراسـات الأمنية مشـغولا بعد بالـردع والأسـلحة النووية كما كان سـيحدث خـلال فترة الحـرب الباردة. في فتـرة الحرب البـاردة، مفهوم الأمن أصبح يعرف على نطاق أضيق، إذ يركز في المقام الأول على مسـتوى الدولة القومية وبشـكل شبه حصري من خلال المنظـور العسـكري. لقد تـم تجاهـل المفاهيم المقترحة في سنوات ما قبل الحرب الباردة من قبـل الغالبيـة العظمى من العلمـاء منذ الحرب الباردة، على الرغم من الاستمرارية التاريخية في المحاولات العلمية لتوسيع نطاق الدراسات الأمنية.

٣. كان المفهـوم السـائد للأمن خـلال الحرب الباردة مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالنظرية الواقعية، التي تركز على سلوك الدول الرامي إلى ضمان الأمـن عبر الوسـائل العسـكرية. وقد سـاوى هـذا المفهـوم بين الأمـن والقضايا العسـكرية ومحورية الدولة واسـتخدام القـوة. ومن ثم، تم تحدي المفهوم التقليدي للأمن بشـكل متزايد في عدد من القضايا. فقد انتقد بعض العلماء التركيز شبه الخالص على التهديد العسكري في التفكير الواقعي حول الأمن، مشـددين على الحاجة إلى دمـج مجموعة من القضايـا المهملة في مفهوم الأمن. وطعن آخرون في التركيز على المفهوم الـذي يركز علـى محورية-الدولـة، واختاروا إجـراء تحليـل للأمن متعـدد المسـتويات. من وجهـة النظر هذه، لا توجـد تهديدات أمنية في حد ذاتهـا، ولكن فقط القضايا التي تم إنشـاؤها علـى هذا النحو من قبـل بعض الجهات الفاعلة من خلال أفعال خطابية ومن خلال ممارسـات محددة مـن قبل «الممثل المؤمّـن»، في عملية أمننـة يتم تحديد تهديد وجـودي، والذي يتطلب إجراءات فورية أو إجـراءات خاصة لمحاربة التهديد المتصور.

٤. أدت نهاية الحـرب الباردة إلى إثارة النقاش

العلمي حول مستقبل الأمن القومي والدولي. أصبح جدول الأبحاث الجديد أوسع في تركيزه. ركز العديد من العلماء المؤثرين على قضايا أخرى غير الردع والقوة العسكرية، مما فسح المجال لتمديد متعدد الأوجه لمفهوم الأمن. كانت واحدة من أكثر القضايا المهيمنة في هذا النقاش هي نتائج العولمة، ولا سيما حول العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية في النظام الدولي وظهور شبكات الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وينظر إلى العولمة بشكل عام على أنها غيرت جوهرياً التهديدات الأمنية ووسائل تحقيق الأمن.

٥. جادل العديد من العلماء في «توسيع» و «تعميق» مفهوم الأمن. كل من هذه المناقشات ركزت على أسئلة مختلفة. مناقشات «التوسيع» كانت معنية أساسا مع مسألة مصدر التهديد للأمن. في هذا السياق، شدد العديد من العلماء على أهمية توسيع مفهوم الأمن ليشمل قضايا أو قطاعات أخرى غير المفهوم العسكري. بينما تعاملت النقاشات حول «التعميق» مع مسألة الموضوع المرجعي للأمن. وفي هذا المعنى، طُرحت أسئلة حول ما إذا كان بإمكان كيانات أخرى غير الدولة أن تدّعي مواجهة تهديدات أمنية ومن ثم المطالبة المشروعة بإمننتها، وتتحرك إما إلى مستوى الأمن الفردي أو الإنساني أو إلى مستوى الأمن الدولي أو العالمي، مع توفير الأمن الإقليمي والمجتمعي كنقاط وسيطة محتملة.

٦. إن النقاش الأكاديمي حول «توسيع» و «تعميق» الأمن يكشف عن طبيعة الأمن المتنازع عليها. وقد تم تحدي المفاهيم البديلة للأمن -بدرجات متفاوتة- في عدة جوانب. وثمة من يجادل ويقول بأن تضمين أبعاد ومستويات جديدة للأمن قد لا يكون مفيداً إطلاقاً لأنه قد يؤدي إلى الإضرار بالتماسك المفاهيمي للمصطلح ويجعله فضفاضاً خالياً من المعنى. وفي حين ليس هناك توافق في الآراء بشأن الجدوى التحليلية والعملية للمفاهيم البديلة للأمن، نتيجة لذلك، فإن مفهوم الأمن متنازع عليه كما في أي وقت مضى.

الهوامش والمصادر:

- Collins, Alan. “Contemporary Security Studies.” Oxford University Press›s, United Kingdom, Third Edition. 2013. p148.
- Baldwin, David. A. “Security Studies and the End of the Cold War.” World Politics, vol. 48, no.1, 1995.p.119
- Haftendorn, Helga. “The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security.” International Studies Quarterly, vol.35, no.1, 1991. p.7.
- Baldwin. 1995. Op cite p.119.
- Haftendorn, Helga. Op cite p7.
- Baldwin, D.A. 1995. Op Cite. p122.
- Aligica, Paul Dragos and Weinstein, Kenneth R. “The Essential Herman Kahn In Defense of Thinking.” Lexington Books, 2009. p45.

ries: Discipline and Diversity." Oxford University Press. Chapter 4. 2007.p78.

- Ibid. p79.

- Kissinger, Henry. "Diplomacy." Simon & Schuster INC. New York, 1994. p.22.

- Dunne. Tim &Kurki. Milja& Smith. Steve. 2007. Op Cite.p79.

- Ibid. p97.

- Baldwin, David. A. 1995. Op Cite.p.118.

- Naples, Nancy A. "Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, Activists Beyond Borders, 1998." University of California, Irvine. p191.

- Collins, Alan. 2013. Op cite. p152.

- Vennesson, P. "Globalization and Military Power: The Politics of Military Adaptation in the US and in Europe." European University Institute, Robert Schuman Centre for Advanced Studies. 2006.p125.

- Baylis, John. "The Globalization of World Politics." Chapter 13: International and global security. Oxford University Press; 4th edition. 2008.p.229. And also see the reference No: 1.

- Haftendorn, Helga. Op cite. p3.

- Baldwin, David A. "The concept of security." Review of International Studies. 1997. p.13.

- Siracusa, Joseph. "Do nuclear weapons make the world a safer place?" Oxford University Press›s,Academic Insights for the Thinking World. 2009.

- Kegley, Charles W. & Blanton, Shannon L. "World Politics: Trend and Transformation." Wadsworth, Cengage Learning. 2010–2011 Edition. pp.321-322.

- Walt, Stephen M. "The Origins of Alliances." New York: Cornell University Press. 1987. p17.http://tinyurl.com/y73vqb7c

- Colin Elman &Mishael A. Jensen. «Realism Reader.» Routledge. New York, 2014. http://tinyurl.com/ybusjjnv

- Collins, Alan. 2013. Op cite. pp17-19.

- فهمي، عبد القادر محمد. «المدخل إلى دراسة الاستراتيجية». دار الرقيم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد. ٢٠٠٤. ص١٧١.

- Containment. "History of Western Civilization II." Lumen learning. http://tinyurl.com/yblnxxfr

- Ibid.

- فهمي، عبد القادر محمد. 2004. مصدر سبق ذكره. ص.ص. 197-196.

- المصدر السابق، فهمي، عبد القادر محمد. ص203.

- Dunne. Tim &Kurki. Milja& Smith. Steve. "International Relations Theo-

sential Concept: Reading the Dilemmas in Contemporray Security Discourse."Critical security studies: concepts and cases. Volume3. 1997.p.2.

- Collins, Alan. 2013. Op cite. p199.

- Degaut, Marcos.Op cite. p20.

- Malec, Mieczyslaw. "Security perception within and beyond thetraditional approach." Naval Postgraduate School, California. 2003. p5.

- Walt, Stephen M. "The Renaissance o f Security Studies." International Studies Quarterly, Vol. 35, No. 2.1991.p213.

- Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press›s,United Kingdom, Second Edition. 2010.p138.

- Ibid. p138.

- Ibid. p138.

- Ibid. p139.

- Collins, Alan."Contemporary Security Studies." Oxford University Press›s,United Kingdom, First Edition. 2007.p332.

- Ibid. p332.

- Collins, Alan. 2010. Second Edition. p139.

- Ibid. 140.

rity." Review of International Studies, No. 23. 1997. p9.

-Lucas, Benjamin. "Is everything a security issue?" Atlantic Community.2008.

- Baldwin, David A. Op Cite. 1997.p.9.

- Baylis, John. Op Cite. p228.

- Ibid. p228.

- Garnett, J.C. «Concept of Security in the Changing International Relations.» Chapter Three. p122.

- Jhandad, Junaid. "Security is an Essentially Contested Concept." ResearchGate, 2016.p3.

- Baylis, John. Op Cite. p229.

- Collins, Alan. 2013. Op cite. p68.

- Ibid. p213.

- Degaut, Marcos. "WHAT IS SECURITY?" International Politics. ResearchGate, 2016. p12.

- Haftendorn, Helga. Op Cite. p6.

- أولـوف بالمـه: رئيـس وزراء السـويد بيـن ١٩٦٩ و١٩٧٦، اشـتهر دولياً بمواقفه الجريئة وصراحته الشـديدة في ما يخص كثير من القضايا الدولية مثل قضايا السلام والديموقراطية والتفاهم الدولي والأمن المشترك.

Haftendorn, Helga. Op Cite. - .p١١

- Dalby, Simon. "Contesting an Es-

For farther reading see: Ozkan, Ersan. "The Realist and Liberal Positions on the Role ofInternational Organizations in Maintaining WorldOrder". European Scientific Journal June 2016 edition vol.12, No.17. p91.

- Walt, Stephen.M. 1998. Op cite. p32.

- Ibid. p32.

- Snyder, J. Op cite. 57.

- Chapter iii "concept of security in the changing international relations." p125. http://tinyurl.com/ycjuvwzj

- Williams, Paul D. "Security Studies: An Introduction." Routledge. 2008. pp.3-4.

- Collins, Alan. "Contemporary Security Studies." Oxford University Press›s,United Kingdom, Third Edition. 2013.

- Williams, Paul D. Op Cite.

- Elbe, Stefan. «HIV/AIDS and the Changing Landscape of War in Africa». International Security, Vol. 27, No. 2.Fall 2002. pp.175-176.

- UNAIDS. "Global AIDS Update 2016". Program on HIV/AIDS. p1.

- «Human Development Report». United Nations Development Program

- Baldwin, David A. 1997. Op Cite. p13.

- Ibid. p13.

- Walt, Stephen.M. "International Relations: One World, Many Theories." Foreign Policy.Spring 1998. p30.

- Snyder, J. "One World, Rival Theories." Foreign Policy, November/December. 2004. p54.

- Ibid. p55.

- Collins, Alan. 2013. Third Edition. p14.

- Haftendorn, Helga. Op Cite. pp5-6.

- Doyle, Michael W. "Ways of War and Peace." The Range of Realism.1997. p209.

- Dunne. Tim &Kurki.Milja& Smith. Steve. Op Cite.p75.

- Walt, Stephen.M. 1998. Op cite p.31.

- Snyder, J. 2004. Op cite. 56.

- Snyder, Glenn H. "Mearsheimer›s World - Offensive Realism and the Struggle for Security," International Security, vol. 27, no. 1.2002. pp.149-150.

- Dunne. Tim &Kurki. Milja& Smith. Steve. Op Cite.p74.

- Ibid. pp.75-77.

- Ibid. p72.

- Snyder, J. 2004. Op cite. 56.

- Doyle, Michael W. Op cite. p207…

- Ibid. p180.

- Ibid. p187.

- Al-Rawashdeh Mohammad Salim. «Human Security and Rights in Middle East.» International Journal of Social Science and Humanities Research. Vol. 3, Issue 4. 2015. p228.

- «Human Development Report». 1994. Op Cite. 1994. p.23.

- Alkire,Sabina."A conceptual framework for human security". Center for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity (CRISE), "Queen Elizabeth House (University of Oxford)," no.2, (PDF). 2003. p2.

– «Human Development Report». 1994. Op Cite. 1994. p.22

- Kofi Annan. "Secretary-General Salutes International Workshop on Human Security in Mongolia." UN Press Release at May 8-10, 2000. http://www.un.org/News/Press/docs/2000/20000508.sgsm7382.d

(UNDP). 1994. pp. 24-25.

- منظمــة الأمــم المتحدة، مجلس الأمــن الدولي. القرار (١٣٠٨)، للعــام ٢٠٠٠. http://tinyurl.com/j7mmwgy

- Colin Mcinnes and Simon Rushton. "HIV, AIDS and security: where are we now?". European Research Council, Centre for Health and International Relations (CHAIR). U.K. 2010. p4. http://tinyurl.com/j45keeb

- Collins, Alan. 2013. Op cite. p341.

- Ibid. p344.

- Junaid Jhandad. Op Cite. p5.

- Jones, Richard Wyn. "Security, Strategy, and Critical Theory." American Political Science Association. 2000. p.5.

- Cource Hero. "The inevitable character of existing tendencies." University of Wisconsin, Eau Claire. http://tinyurl.com/yap8role

- Jones, Richard Wyn. Op cite.. p15.

- Jhandad, Junaid. 2016.Op Cite. p5.

- Altinpinar, Mustafa. «Adapting to a new security environment: Turky›s border security.» University of Portsmoth. 2016. p33.

- Collins, Alan. 2013. Op cite. p177.

- Ibid. pp179-180.

التغيير السياسي في العراق: حكومة العبادي أنموذجاً

دراسة تحليلية في التحديات والآفاق المستقبلية

م.د.صدام عبد الستار رشيد (*)

المقدمة

جاءت ولادةحكومة العبادي العراقية الجديدة في أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٤ من رحم التطورات السياسية والأمنية التي شهدها العراق بعد أشتياح التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في ٩ حزيران / يونيو ٢٠١٤ والسيطرة على محافظة نينوى ومدينة الموصل تحديدا وأجزاء واسعة من محافظات ديالى وصلاح الدين والانبار وكركوك وقبل هذا التاريخ كانت الطبقة السياسية العراقية تمر بأزمة خانقة جدا هي أزمة تشكيل الحكومة الجديدة وتسمية رئيسها الجديد وانقسامها بين مؤيد لرئيس مجلس الوزراء السابق وبين رافض لتوليه لولاية ثالثة أخرى ، ومن ثم دخولها بمفاوضات طويلة استغرقت أشهرًا وكان الأخير يرسل الإشارات تباعًا بأنه باقٍ في السلطة وأنه سينجح في إقناع بقية الأطراف السياسية الأخرى في حين كانت الإطراف الإقليمية والدولية راغبة بشكل واضح بالتغيير في العراق .وعليه فرضت تلك التطورات وضعا جديدا أدى إلى التغيير في القيادة السياسية العراقية وأسهم في تشكيل حكومة جديدة من رحم التحالف الوطني برئاسة الدكتور حيدر العبادي . إن هذه التطورات قادت إلى أزمات في غاية الخطورة وضعت الأمن الوطني العراقي على المحك بعدما تراجع بسبب ضعف سياسات الحكومة السابقة التي شيّدت إرثها السياسي على مقولة إنها أنهت الحرب الطائفية التي شهدها العراق عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، فإذا بها تواجه أزمة أكثر عمقًا لا تهدد فقط بحرب طائفية جديدة، بل بدخول غرباء ألغوا الحدود الإقليمية وفرضوا إرادتهم على سكان المناطق التي سيطروا عليها .

ومن هذا المنطلق تبلورت أهمية البحث من كونه يتناول الواقع العراقي ما بعد التغيير الذي جاءت به انتخابات عام ٢٠١٤ وهل أن تغيير الأشخاص عامل مهم في تغيير السياسات على المستوى الداخلي والخارجي والتي تتلخص بضرورة وجود عراق مستقر وآمن وله وزنه الطبيعي بين الدول لما لهذا البلد من أهمية

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

جيوستراتيجية واقتصادية في المنطقة ككل ، لذا فهو بحاجة إلى قيادة سياسية قادرة على انتشاله من واقعه السياسي المؤلم وواقعة الاقتصادي والاجتماعي المتراجع.وتبعا لذلك يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه العراق كونه من أهم التحديات الداخلية في تلك المرحلة ولاسيما طبيعة التوازنات في التحالف الوطني كونه يمثل أكبر تجمع للقوى السياسية ذات التوجهات الدينية أو الإسلامية ، فضلا عن ما قدمته المناطق الساخنة من تحدي أمام الحكومة وفكرة الولوج إلى الأقاليم الإدارية والمواقف الكردية.كما ويهدف البحث إلى معرفة الموقف الأمريكي ورؤيته للتغيير في عام ٢٠١٤ . وأمام هذه الأهداف تنطلق إشكالية البحثمن نقطة أساسية هي مدى قدرة وقابلية القيادة السياسية العراقية خلال مرحلة حكومة الدكتور حيدر العبادي على تجاوز التحديات وإعادة بناء الدولة إذا ما علمنا إنها ورثت تركة ثقيلة ومليئة بالأزمات . ولذلك جاءت فرضية البحث من سؤال مفاده هل نجحت حكومة العبادي بتجاوز التحديات كلهاووضع العراق بطريقه الصحيح سياسيا واقتصاديا واجتماعا أمام الضغط الجماهيري والشعبي المطالب بالإصلاحات وعلى المستويات كافة ؟ علما أن الحكومة السابقة تسببت في ترحيل الأزمات والمشاكل للحد الذي بات يهدد نسيج المجتمع العراقي ككل.وعليه يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية :-١-ماتحديات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي خلال العام ٢٠١٤ ومابعدها؟ ٢ - ماالسياسات الإقليمية والدولية تجاه العراق بعد التغيير الذي انتهى الى وصول حكومة العبادي؟ ٣ ــ ما هي الرؤية النقدية لحكومة العبادي السابقة ؟

وعلى أساس ما تقدم تمثلت منهجية البحثبالاعتماد على المنهج الوصفي في وصف هذه الظاهرة السياسية وإبراز تحدياتها وتحليلها عبر المنهج التحليلي وصولا إلى النتائج المرجوة ، فضلا عن الاعتماد على المنهج ألاستشرافي لتقديم رؤية علمية عن مستقبل التغيير وهلهو قادرة على إتمام الإصلاح من عدمه وفق مشاهد مستقبلية معينة . وبذلك تجسدت هيكلية البحث بمقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وتوصيات إذ سنتناول في المبحث الأول التحديات الداخلية (تحديات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي) أما المبحث الثاني فيتناول التحديات الإقليمية والدولية (رؤية في الموقف الأمريكي والمواقف الإقليمية الأخرى) والمبحث الثالث سيتناول رؤية نقدية لحكومة العبادي.

المبحث الأول : التحديات الداخلية لحكومة ألعبادي .

تنوعت التحديات الداخلية لحكومة العبادي وأخذت طابعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهي بحد ذاتها تمثل الواقع المجتمعي العراقي بكل ما يحمل من أزمات وترسبات تجسدت بتركة ثقيلة وكبيرة أمام الحكومة التي ظهرت في العام ٢٠١٤ ودورها القيادي في معالجتها وإيجاد الحلول لها وصولا إلى تجاوزها بالكامل ، وأهم تلك التحديات هي :

أولا ــ التحديات السياسية : تجسدت التحديات السياسية بالواقع السياسي العراقي نفسه ودوره في رفد التجربة الديمقراطية من عدمه ، فلم

تكـن حكومــة العبــادي متجــردة عــن واقعها السياســي هذا بل هي جاءت من رحمه وما هي إلا انعكاس له . والسـؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي نسـبة التغيير في السـلوك الذي مارسته حكومة ألعبادي عمن سـبقها مـن الحكومات ؟ والحقيقة إن عملية تغيير السلوك الحكومي نحو الأفضل تتحدد بحجم التحديـات الداخلية والتي أهمهـا السياسـية منها ويمكننـا أجمالها بالنقاط الآتية : ـــ

١ ـــ درجة أيمان القوى السياســية المشكلة للعملية السياسية بالديمقراطية من عدمه .

إذ الملاحـظ علـى أغلـب تلـك القـوى أو الأحزاباهتمامها منصـب حول كيفية الحصول علـى المنافـع ومناصـب الوزاريــة أكثـر من اهتمامهـا بإتباع القيـم والمبـادئ الديمقراطية ليتسنى للبلد الخروج من نفقه المظلم إلى التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يكون بظل مؤسسات إدارية وسياسـية قادرة على إنجاحه . وبدلا من الحوار نراها اتخذت طريق الخلافات المستمرة التي أنتجت قرارات غير صائبة وليست مناسبة على صعيد السياسات الداخلية والخارجية والتي أهمها التأخير في تطبيق بنود الدسـتور في أهم مواد منه ألا وهـي الأقاليمالإدارية لتخفيف من كاهـل الحكومــة الاتحاديــة . وهـذا يقودنا إلى النقطة الثانية .

٢ ـــ طبيعة التوازنات فــي التحالف الوطني وإعادة صياغتها من جديد .

أدرك رئيـس الحكومــة دكتور حيـدر العبادي بضـرورة إعـادة صياغـة توازنـات القـوى السياسـية داخل التحالف الوطني المنبثق منه . وهذا بحد ذاته شـكل تحديـا كبيرا أمام حكومته التــي عملـت جاهـدة لمواجهة التحديـات كلها سياسـيا واقتصاديا واجتماعيا . والسـبب يعود إلــى عدم تحرك القوى السياسـية فــي التحالف الوطنــي وفق رؤية منهجية واضحة كما إنها لم تتفـق حول الأولويات خاصة قبيـل الفترة التي سـبقت تولي العبادي لمنصـب رئيس الحكومة ، فمثـلا أدرك حزب الدعوة الاسـلامية وكتلته البرلمانيــة (دولــة القانــون) حجـم الضغوط الناتجة عـن الموقف الامريكـي الرافض لبقاء رئيـس الوزراء الأسـبق نوري كامـل المالكي لولايــة ثالثــة كذلـك أدرك حجم تأثيـر موقف المرجعيــة الدينية للسـيد السيسـتاني المطالب بشخصية بديلة .

وعلى أساس ما تقدم فإن الحكومة التي ظهرت أستندت لتوازنات مختلفة لكنها توازنات انتقالية احتاجت بعض الوقت قبل تبلور خريطة مغايرة عن تلك التي أفرزتها نتائج الانتخابات ، وعلى الرغـم مـن أن ائتـلاف دولــة القانـون والذي برز بعـد الانتخابات العامة فينيسـان الماضي (٢٠١٤) كأكبر كتلة سياسية عراقية (٩٢ مقعدًا برلمانيًـا من مجمـوع ٣٢٨)[٤]حـاول الحفاظ على شكل من أشـكال الوحدة إلا إنه عملياً آخذ بالتفـكك إلى وحـدات أصغر نتيجة التنافسـات الداخليــة التي أفرزتها مرحلة مابعد الانتخابات ونتيجة للتوافقات التي صحبت تشـكيل حكومة حيـدر العبادي التي أصطدمت منذ يومها الأول مــع كتلتين رئيسـيتين مـن كتل ائتــلاف دولة القانون، وهما: كتلة «مسـتقلون»بزعامة نائب رئيس الوزراء السـابق حسـين الشهرسـتاني، وكتلــة بدر برئاســة وزير النقل الأسبقالأسـتاذ هـادي العامـري[٥] .وأول هـذه الانشـقاقات تمثلت بخـروج النائبة حنان الفتـلاوي القيادية في ائتـلاف دولة القانون الـذي يتزعمه رئيس الوزراء السـابق نوري المالكي بقائمة مسـتقلة

باسم (إرادة) لتكون أول المنشقين عن هذا الائتلاف[٦].

وعليه يتضح لنا التغير الواضح في إعادة ترتيب أوراق القوى السياسية ضمن التحالف الوطني والتي أدركت أن عملية التغير في منصب رئيس الحكومة أصبح ضرورة ملحة بالنسبة لها قبل أن يكون ضرورة بالنسبة لعامة الشعب والقوى السياسية الأخرى . وبذلك تمثلت التشكيلة الوزارية التي ظهرت نقطة تحول كبيرة في إعادة التوازنات السياسية داخل التحالف الوطني إذ حصل المجلس الأعلى وكتلة مواطن على وزارتين مهمتين هما النفط والنقل في حين حصل التيار الصدري على وزارت خدمية . وعليهيمكننا القول: إن التوازنات تتعلق إلى حد كبير بالتغير الذي تم في السياسات الداخلية واختلاف الرؤى داخل التحالف الوطني ، بعد انسحاب المالكي إلى منصب اعتباري كنائب رئيس الجمهورية ، فضلا عن إدراك ألعبادي الحاجةالكبيرة لأعتماد نهج وسياسات داخلية وخارجية مختلفةقائمة على رؤى إصلاحية . لكن ما هو واضح أن الساحة السياسية العراقية كانت تتجه إلى مرحلة منالتعقيد أمام تزايد مكاسب وامتيازات الكتل السياسية والتي دفعت ، وبناءً على دعوة المرجعية الدينية في النجف الاشرف للاصلاح متزامنة مع الحراك الشعبيالمطالب بالحقوق والخدمات.

٣ــ مشكلة المناطق الساخنة :تعد مشكلة المناطق الساخنة والتي تعرضت للسيطرة من قبل القوى الإرهابية (داعش) هي أحدى أهم المشاكل الداخلية التي تواجه حكومة العبادي ، لما شكلته من خطر هدد وحدة البلاد من جهة وما أفرزته من آثار سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة أدت وتؤدي يوميا إلى تدمير البنية التحتية لهذه المناطق وإلى تعريض ألآلافالمواطنين للقتل والتهجير ألقسري .كما أن هذه المناطق الساخنة أصبحت سببا رئيسيا في استنزاف القدرات المالية والبشرية للدولة العراقية مما عرضها لأزمات حادة وكبيرة امام تراجع أسعار النفط .في المقابل يبدو أن القوى الممثلة لهذه المناطق التي دخلت جميعها في تحالف اسمه «اتحاد القوى الوطنية»، واجهت تحديًا مزدوجًا أو هو في حقيقته أزمة ثقة كبيرة بينها وبين مواطنيها فعلى الرغم من حصولها على مقاعد برلمانية في مفاوضاتها مع القوى الأخرىمن أجل إجراء تعديلات في النظام السياسي الذي تمت صياغة قواعده إلى حد كبير عبر تسوياتها بين قوى التحالف الوطني والقوى الكردستانية ، إلا إنها كانت بحاجة للبرهنة على إنها تمتلك تأثيرًا حقيقيًا في مجتمعها وقادرة على تحديد خياراته وفي الوقت نفسه قادرة على إقناع غالبية جماهيرها بأنها ممثلة أصيلة لهم [٧].

وأدت سياسات الحكومات السابقة وصراعاتها الداخلية مع خصومها السياسيين وعجزها في احتواءالأزمة التي نشبت في أغلب المحافظات الشمالية والغربية والمتمثلة بتظاهرات مواطنيها إلى دخولهم في سجال مع الحكومة الاتحادية مما كان له الأثر البالغ في استغلاله من قبل القوى الإرهابية .ويبدو أن هناك نمو إدراك لضرورة البحث عن قوى محلية أخرى لتعزيز جهد مواجهة تنظيم داعش الإرهابي وفي الوقت الذي كان على تلك القوى الممثلة في البرلمان والحكومة السعي لشرعنه قدرتها التمثيلية، فإن التحالف الدولي الذي أعلنت الولايات المتحدة عن إنشائه لمواجهة تنظيم داعشأتجه إلى توسيع اتصالاته مع بعض

القـوى المحلية الموجودة على الأرض،وبعض الجماعات المسـلحة التي يراد لها المشاركة في الجهد العسـكري ، وهو مافرض على الحكومة العراقيـة أن تعمـل كمظلـة لبعـض الترتيبات على هذا الصعيد، ومن بين ذلك مناقشـة تشكيل «الحـرس الوطني» وهي وحدات من السـكان المحليين مهمتهـا مقاتلـة تنظيـم داعش تكون بديلاً لتشـكيلات الصحوات التـي فقدت الكثير مـن تأثيرهـا فـي الاعـوام الاخيرة مـن حكم المالكـي. وكذلـك إلغاء ما تبقى مـن إجراءات اجتثاث البعث وتحويله إلى ملف قضائي بشكل كامـل، فضلاً عـن إصدار قانـون للعفو (العام أو الخاص) . وعليه سـعت الحكومة الاتحادية وبجهود مباشـرة من قبل الدكتورحيدرالعبادي لإنهاء مشكلة هذه المناطق لما تشكله من تحدي كبير لقـدرات الدولـة وإمكانياتها ولما تشـكله من حافـز معنوي كبير لتخليص أبناء الشـعب العراقي من الإرهاب[٨].

٤ ـ مشـكلة الانتقال إلـى اللامركزية ، والأخذ بنصـوص الدسـتور فيما يخـص الأقاليم : هذه تعد مـن أهم المشـاكل التي واجهـت الحكومة الاتحادية فضلا عن الحكومات المحلية . أذ كان طموح أغلب المحافظات الحصول على أقليم أو الانتقال للأقاليم لتتمكن من ممارسـة دورها في إعادة بناء بنيتها التحتية بعيدا عن دور الحكومة الاتحادية ووزاراتها ، ٩وكان وراء هذه الرغبة الشديدة فشل وتلكؤ الحكومات السابقة في تطبيق بنود الدسـتور على أرض الواقع ، وبذلك حدث تناقـض واضح وكبيـر بين النص الدسـتوري والواقع العملي كان لـه الأثر الكبير في تراجع تطبيـق الفقرات والمـواد الدسـتورية الخاصة بالإقليم أولاً ووسيلة مارستها الحكومات السابقة للاسـتحواذ علـى مجمـل فعاليـات وإمكانيات البلدثانياًومن ثمَ لم تسـتطع الحكومات الاتحادية المتعاقبـة ومنها حكومـة العباديمـن النهوض بالواقـع الاجتماعـي والاقتصـادي والخدمـي لعموم محافظات البلد ولا تركت المجال لها من ان تطبق اللامركزية الإدارية . كما إن الدستور العراقـي لعـام ٢٠٠٥م لا يدعوا للتقسـيم بقدر دعوته لتطبيق الفدرالية والتي لو طبقت بشـكل صحيح لاسـتطاعت محافظات البلد من تجاوز الكثير من الإخفاقاتو أهمها ملف الخدمات سـيما وان المدة السابقة لحكم العباديتميز تبارتفاع كبير لأسـعار النفـط لأكثر من ثماني سـنوات تحققَ خلالها وفرة مالية كبيرة تم هدر معظمها بسبب الفساد الإداري والمالي المستشري . على عكس مـا دعا أليه نائـب الرئيسـالأمريكي جو بايدن صراحـة في مقالة كتبها حول ضرورة تقسـيم العـراق إلى ثلاثة مناطـق لا يوجد رابط بينهما لكـن الجدل الذي طرح وما زال غير محسـوم حول نوع اللامركزية ونطاقها، وفيما إن كانت ستقوم على تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق على أسـاس اثني وطائفي، أو أنها تكتفي بتقوية نوع من الحوكمة الذاتية للمحافظات القائمة[١٠].

وهنـا لم تتضح رؤية حكومة العبادي من قضية الأقاليم والفدرالية بالنسـبة للمناطق العربية في حين أن موقفه من إقليم كردستان واضح ويبدو أن السـيد رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي نفسه كان يرى أن الفدرالية ربما تحمل في طياتها الكثير من الأزمات او طرحت آراء بشأن إلغاء الدسـتور وفعلا خرجت تظاهـرات جماهيرية مليونية في يوم الجمعة ٢٨ / أغسـطس ٢٠١٥ مطالبـة بالغـاء الدسـتور وتفويـض العبـادي سـلطات واسـعة . وفي الحقيقة أن هذا المطلب من جانب الشـعب بإلغاء الدستور يعود لأسباب عدة هـــــي :

١ ـ أنــه يكرّس التقسـيمات الطائفية ويُنهي ما تبقى مــن تجسـيدات الهوية الوطنيــة العراقية لصالــح صناعة كيانات تُعــرّف هوياتُها بالضد مــن بعضهاالبعضوهو ما قد يدفعهــا إلى مزيد من الراديكالية المتقابلة واستسهال الخوض في مباريات صفرية.

٢ ـ أن الشــعب العراقي بطبيعته يكره التقسـيم ويفضــل الوحدة ويعتقــد أن الأقاليم ربما تكون وسـيلة او البدايــة للتقسـيم وهذا مــا روجت له بعــض الشــخصيات والمؤسســات السياسـية والفكرية الأمريكية إبّان الصراع الأهلي وتبّناه جو بايدن عندما كان عضواً في الكونغرس[١١].

٣ـ أن الشــعب بــات مقتنعــا ان هــذه القــوى والأحــزاب والحــركات السياسـية لا يمكن أن ينطبق عليها وصف النخب السياسية العراقية , لاهتمامها بمصالحها الشــخصية والحزبية أكثر من مصلحة الشعب ولا تستطيع أصلا إعادة بناء الدولة التي أنهكتها الحروب السابقة والاحتلال والطائفية ،لأن الشــعب العراقــي أصبح يتطلع وبقوة للبنــاء وأصبحت هــذه النخب من وجهة نظره مدعاة للتقسيم والأزمات ليس إلا .

وعليــه فعلــى الرغــم من الدعــوات الشــعبية المطالبــة بالوحدة الوطنيــة إلا إن هناك الكثير مــن المطالبــات الشــعبية التــي دعــت لتطبيق الأقاليــم فعــلا .والــذي يبدو من وجهــة نظرها أكثر نجاعة، لأن نجاح تطبيقه سـيُنهي التعسف المركــزي تجاه الأطــراف، ويحافظ في الوقت نفســه على وحــدة البلاد، ويســهم فــي التفكك التدريجــي للكتل الطائفية لصالــح قيام تحالفات براغماتيــة، ونمو هويات جغرافية تعمل ككابح لهيمنة الاستقطابات الطائفية [١٢].

٥ ـ تحــدي السياســات الكرديــة والموقــف منهــا :بقــت حكومــة العبــادي تواجــه التحدي الكرديالمتمثــل بإقليم كردســتان وهــذا التحدي تجســدباختلاف الــرؤى واختــلاف المصالــح بين الحكومة الاتحاديــة وحكومة الإقليم،فضلا عن التطلعات المســتمرة من جانــب الإقليم في ملفــات كثيرة أهمها ملف النفــط .وتعين بالطبع التعامــل مع الوضع الكردي علــى نحو متمايز مــع إدراك أن معالجة الاختلال في العلاقة بين كردستان وبغداد يمثل ضرورة قصوى للانتقال إلــى نظام سياســي أكثــر اســتقراراً وديمومة. ومــا يشــجع على ذلك هو شــعور كلا الطرفين بحاجتهمــا لبعضهما بعد الأزمــة التي أصابت العــراق عام ٢٠١٤،فالتصــور الكردي المبكر بعد ســقوط الموصل من أن بإمكان كردســتان أن تنــأى بنفســها عن الصــراع «الطائفي» بل وأن تســتثمره عبــر فــرض الأمــر الواقع في المناطق المتنازع عليها لم يكن تصورًا ناضجًا بما يكفي خصوصًا عندما بدأ تنظيم داعش شنّ هجماتــه على المناطــق الكرديــة، واتضح أن قوات البيشمركة بمفردها غير قادرة على دحر التنظيم[١٣].

٦ ـــ تحدي محاربــة الإرهاب والــذي عد من أكبر التحديات التــي واجهت حكومة العبادي ، كونها ورثت تركة ثقيلة من الحكومة الســابقة ، والتي تمثلت بفقدان بعض المحافظات الرئيسية المهمــة كمحافظــة نينــوى ومحافظــة الانبار وصلاح الديــن ، مما أضطــر حكومة العبادي للتصــدي لهذا التحــدي الخطير لما يشــكله من تهديد وجــودي للدولــة العراقيــة برمتهما وما ســببه من أثار خطيرة للواقع العراقي سياســيا واقتصاديا واجتماعيا وكان الســبب الرئيس في تهجيــر الملايين من أبناء الشــعب العراقي في

هذه المحافظات ، وعليه أضحت جهود حكومة العبادي منصبة نحو إيجاد السبل الكفيلة لتحرير تلك المحافظات وعودتها إلى حضن الدولة العراقية وبذلك فأنها تحركت باتجاهين هما الدفع بالقوات المسلحة العراقية لاستعادة تحرير الاراضي المغتصبة من قبل داعش وأستطاعت بالفعل من تحرير كل الارض ، إما الثاني فتمثل بانفتاح الحكومة العراقية على المجتمعات التي انتشرت فيها داعش وأشركت أبناءها في مساندة القوات المسلحة وإعادة النازحين الى المناطق المحررة[١٤].

ثانيا : التحديات الاقتصادية والاجتماعية :
تنوعت التحديات الاقتصادية والاجتماعية وبشكل بالغ الخطورة ، إذ إنها تراكمت عبر سنوات عديدة ولم تجد الفرصة إلى معالجتها أولا أو التأكيد بضرورة معالجتها ، ومن ثم تجذرت في المجتمع العراقي مما ادت إلى عدم الاستقرار المجتمعي بعد ما تظافرت واتحدت مع التحديات السياسية مكونة في نهاية المطاف عدم استقرار سياسي مع عدم استقرار اقتصادي مع عدم استقرار اجتماعي لينتج عدم استقرار مجتمعي في شكله الكامل . وأهم تلك التحديات هي :

١- تراجع البناء والنمو الاقتصادي للاقتصاد العراقي نتيجة ضعف وانعدام الرؤى والاستراتيجيات الاقتصادية العلمية المدروسة والتي من الممكن إن تقدم بنية اقتصادية متوازنة وقادرة على الصمود بوجه التحديات والأزمات العالمية . وأهم مؤشرات هذا التراجع تمثلت بانخفاض الدخل القومي والإجمالي ولاسيما بعد انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٥ والتي لم تكن متوقعة بالنسبة الى المدرك العراقي لعدم وجود سياسات ورؤى مستقبلية لعملية ارتفاع الأسعار او انخفاضها فيما يخص السياسات العامة التي تعتمد على هذا المورد المهم . كذلك انخفاض الدخل الفردي كمؤشر أخر على تردي الوضع الاقتصادي هذا الانخفاض تجسد من خلال انعدام الحركة الاقتصادية والتنموية التي أضرت بقطاعات واسعة من الاقتصادي العراقي فضلا عن إضرارها بشرائح واسعة من عموم المواطنين[١٥].

٢ ـــ ارتفاع مؤشرات البطالة ، إذ بلغت نسبة البطالة في المدة المحصورة بين عامي (٢٠١٠ـــــ ٢٠١٤) حوالي ١٦٪حسب مسح أجراه الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية ، في حين أرتفعت النسبة الى ٢٥٪ خلال عام ٢٠١٥[١٦]وهي نسبة مرتفعة جدا تمثلت بأزمة الخريجين التي لم تستطع الحكومةإيجاد فرص عمل لهم سواء أكانت حكومية أو قطاع خاص ، ومن ثم تعاظمت هذه الأزمة بالشكل الذي أضر بالأمن الوطني خاصة على صعيد انتشار الارهاب والجريمة المنظمة والعنف.

٣ ـ تحدي الفقر والأمية ، حيث بلغت نسبة العراقيين تحت خط الفقر حوالي (٢٢,٥)٪ بين عامي ١٤ ـــ ٢٠١٥ وهي نسبة كبيرة جدا قياسا لما يتمتع به العراق من إمكانيات مادية واقتصادية لم يتم استثمارها بشكل صحيح[١٧]. كما أشارت تقارير لوكالات الامم المتحدة الى ان نسبة الامية بين العراقيين تبلغ ٤٢٪ منها ١١٪ بين الرجال ، وبلغت النسبة في المناطق الريفية ٢٥٪ بينما لاتتعدى ١٤٪ في مناطق الحضر . الامر الذي دفع الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمة اليونسكو

لاطلاق مبادرة لمحو الامية في العراق منذ عام ٢٠١٢ ولغاية عام ٢٠١٥[١٨].

٤ ـ تحدي الفساد المالي وانتشار المشاريع الوهمية وغير المنجزة والتي كانت في اغلبها محاولات للحصول على رؤوس الأموال ومن ثم تحويلها للخارج . إذ انتشرت المشاريع الوهمية وغير المنجزة بشكل يفوق المنجز منها ، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى ضائعات مالية كبيرة جدا أضرت بالواقع الخدمي العراقي من جهة كما أنها لم تسفر عن مردودات إنتاجية كمشاريع استثمارية تصب في الميزانية العامة من جهة أخرى . وبالتالي أصبحت عملية تعويضها أو إيجاد البديل المالي لها أمراً صعباً أمام انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٥ . وعليه فقد كشف مجلس محافظة بغداد على سبيل المثال في ٢٠١٥/٨/٢٩ عن صرف أكثر من ٣ ترليون دينار على تنفيذ مشاريع في بغداد ٥٠٪ منها متلكأ و ١٠٪ منها مشاريع وهمية[١٩].

٥- الاعتماد على قطاع واحد وإهمال القطاعات الأخرى : كانت من أهم التحديات التي واجهتها حكومة العبادي وخاصة القطاع الزراعي والصناعي والسياسات الموضوعة لتحسين كلا القطاعين في حقيقتها سياسات واستراتيجيات تبدو من الوهلة الأولى متلكئة أو بائسة إن صح التعبير لأنها لم تركن إلى رؤى إستراتيجية مرحلية سابقة تعتمد تفعيل وتنشيط كلا القطاعين أمام ما رصد لها من مبالغ مالية كبيرة[٢٠]، ومن ثَمَ لم يتم تغيير الواقع الاقتصادي في العراق بمشاركة هاتين القطاعين المهمين . كما ان كلا القطاعين لم يسهما في رفد الميزانية العامة قياسا بالعقود الماضية خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، ناهيك عن التراجع الكبير في قطاع التعدين والسياحة ووجود مؤسسات مالية ومصرفية رصينة لأهميتها في إتمام العديد من المشاريع المهمة والكبرى . وبذلك ورثت حكومة الدكتور حيدر العبادي تحديات اقتصادية كبيرة تراكمت خلال المراحل السابقة لا بل أسهمت الحكومات السابقة في ترحيل الأزمات المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية او سياسية في أحداث هذه التراكمات الكبيرة .

٦ ـــ الضعف في تهيئة البنية التحتية التي تتطلبها عملية التنمية والاستثمار ولا سيما في قطاع توفير الطاقة الكهربائية التي عدت من أهم أسباب الهيجان الشعبي ضد الحكومة في الاونة الاخيرة بسبب الظروف المناخية التي يتميز بها العراق وخاصة ارتفاع درجات الحرارة أثناء فصل الصيف .

٧ ـ العنف الداخلي أحدى أهم التحديات التي واجهت حكومة العبادي نتيجة لفشل الكتل السياسية نفسها في تفعيل المصالحة الوطنية وإيجاد مخرج لهذه الأزمةوالأزماتالأخرى

السابقة . وهذا العنف شكل بحد ذاته تحدي أمام حكومة العبادي التي كانت تهدف لتحقيق الاستقرار المجتمعي ، لكونها أدت إلى أرباك في عمل الحكومة من الناحية الأمنية الداخلية للمجتمع ككل نتيجة لما تمارسه تلك الجماعات من أنشطة مختلفة ضد المواطنين كعمليات السرقة أو الاختطاف أو التصفية الجسدية.

٨ ـ ضعف التخطيط الاستراتيجي الوطني وعدم قدرته على تقديم رؤى مستقبلية قادرة على وضع العراق في طريقه الصحيح من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة . كما إن هذا الضعف تجسد بالفوضى الإدارية والخلط والإرباك بين الصلاحيات والاختصاصات ما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، ومن ثم أصبحت مجمل المشاكل الاقتصادية ولاسيما قضية التخصيصات المالية وما رافقها سببا رئيسيا بسوء العلاقات بين المركز والإطراف ، ولنا مثال واضح على ذلك فيما يخص طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان .

٩ ـ انخفاض أسعار النفط : من التحديات الاقتصادية المهمة التي واجهت حكومة العبادي تحديدا وهذا ما ذكره نفسه الدكتور حيدر العبادي خلال مؤتمر التحالف الدولي المناهض للإرهاب وداعش في لندن في ١٥/ كانون الثاني عام ٢٠١٥ بقوله(أن انخفاض أسعار النفط كارثة تواجه العراق)[٢١]. وما طرحه العبادي في واقعه حقيقة لما يمثله القطاع النفطي بالنسبة للعراق من أهمية كبرى كون أن الميزانية العامة تعتمد عليه لأنه يشكل أكثر من ٩٠ ٠/ منها أمام تراجع القطاعات الأخرى المكّونة للقطاع الحكومي في أتمام دورها الاقتصادي مما ادى لخلق مشكلة أخرى وتحدٍ جديد هو انخفاض الدخل الفردي .

١٠ ـ الفساد المالي والإداري ودوره الكبير في أرباك الحكومة وعملها الإصلاحي وعوامل نشوءه عديدة وأهمها الاستبداد السياسي المتمثل بمزايا النخب السياسية الحاكمة وما يتمتعون به من مزايا جعلتهم يمتلكون من الأموال ما يفوق الوصف ، هذه النخب التي أدخلت البلاد في أزمات سياسية متكررة بسبب اختلافاتها في الرؤى والاستراتيجيات وعدم قدرتها على التوافق إلا بشروط معينة أو نتيجة تدخل عامل خارجي ، كان عاملا مضافا للفساد أيضا نتيجة الضغوط التي تمارس ضد صانع القرار السياسي ولا سيما في المواقف التي تتطلب اتخاذ قرارات بالسرعة الممكنة ومن ثم يتسبب في أهدار المال العام وتعيين أشخاص في أماكن لا يستحقونها نتيجة للأرضاءات وتوفقات سياسية بين الأحزاب المؤثرة ، ونتيجة لتعدد الأحزاب المشاركة في الحكومة أدى إلى تولد المحاصصة السياسية والطائفية التي تعد ميزة الفساد المالي والإداري نتيجة تغليب عامل المصلحة الحزبية على عامل الولاء للوطن

وبذلك تسود لغة المنافع بدل لغة البناء والتنمية وتأسيا لما تقدم تمثلت الآثار السلبية للفساد في عدة جوانب كانت من أهم تحديات حكومة العبادي التي حاولت جاهدة الى التخفيف منها قدر المستطاع والقضاء على أثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ثانيا : التحديات الخارجية : تنوعت التحديات الخارجية وتعددت وهي في طبيعتها ذات تأثيرات إقليمية ودولية واتخذت تأثيراتها اتجاهين أحدهما سلبياً وإيجابياً في فحواها العام ، فمنذ تشكيل حكومة العبادي توزعت المواقف الإقليمية بين التأيد المباشر والتأيد المتردد ، إلا إنها في مجملها كانت مواقف رسمية مؤيدة لتولي السيد حيدر العبادي رئاسة الحكومة ، وأمام هذا التولي للحكومة برزت تحديات سابقة هي في حد ذاتها قديمة وتجذرت ونسجت خيوطها داخل البيئة السياسية العراقية لتمتد تبعا لذلك خيوطها وصولا للبيئة الاجتماعية ولتكون بذلك مشاريع مستقبلية وسياسية تغذيها هذه الدولة أو تلك تبعا لمصالحها الإقليمية ومرورا بما يفرضه الواقع الدولي من إستراتيجيات عالمية مست الشرق الأوسط ومنها العراق بأسس تعامل جديدة فرضت نفسها على الحكومات العراقية المتعاقبة أسس مختلفة للتعامل معها وحسب مبادئ كل إستراتيجية ، وعليه لم تكن حكومة السيد العبادي بمنأى عن تلكم الاستراتيجيات كما إنها لم تستلم بيئة سياسية صالحة ونظيفة لا إقليمية ولا دولية من الحكومات السابقة وبذلك تعاظم حجم التحدي أمامها بما يحتاج إلى إستراتيجية عراقية خاصة للتعامل مع تلك الاستراتيجيات وأجنداتها الداخلية التي تمارس أسلوب الضغط المركز وانعكاساتها على البيئة الداخلية لعموم السياسة الداخلية للحكومة وبرنامجها الإصلاحي المتوخى .ومن ثم فإن إعداد تلك الإستراتيجية هي بحد ذاتها تحدي أمام حكومة العبادي نتيجة لتعدد الرؤى والمواقف السياسية ما بين القوى المكونة للتحالف الوطني ومنها كتلة دولة القانون وحزب الدعوة الحاكم من جهة وبين ما تمثله وتقدمه القوى الأخرى المكونة للعملية السياسية وتحدي تحالف القوى الوطنية من رؤى ومواقف من جهة أخرى .

١ ـ التحديات الاقليمية : تجسدت هذه التحديات من خلال ما طرحه السيد العبادي ((بأن التحدي الإقليمي الذي نواجهه يتمثل بإقامة علاقات تعاون قائمة على المصالح المشتركة مع جميع دول الجوار))[٢٢].وتجسدت التحديات الإقليميةبالأدوار البالغة الخطورة التي لعبتها القوى الإقليمية كتركيا وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي ، تلك القوى سعت لحماية مصالحها وأجنداتها داخل العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاها ، أمام ما أفرزته العملية السياسية من نظام ضعيف غير قادر على درء التدخلات الإقليمية أيا كان مصدرها ، فتركيا لديها مشروعها الخاص بها ولا سيما

مـا يخـص محافظة كركـوك ، وإيـران أيضا صاحبـة المشـروع الأكبـر لاحتـواء العراق وكذلك المشـروع العربي الهادف لتدعيم الدولة الوطنية العراقية بكامل حدودها وإعادة وجودها المسـتقل عن تأثيرات القوى الإقليمية والدولية وإعادتهـا للجامعة العربية . وعلى أسـاس ذلك تصادمـت تلك المشـاريع المختلفة على أرض العـراق وتناغمـت فـي تحديات مثيـرة وذات طابع سياسـي وعسـكري عنفي مع المتغيرات والمشاريع الدولية وبالذات المشروع الأمريكي أن جـل هذه المشـاريع وأدوارهـا المؤثرة في البيئـة الداخلية العراقية هي بحد ذاتها تعد تحدياً كبيراً أمام حكومة ألعبـادي وهوما كان يقصده العبـادي بأنـه يسـعى لإقامـة علاقـات تعاون متبـادل يقوم على أسـس متوازنة ويرفض أي تدخـل في الشـؤون الداخليـة للعـراق كما ان على الدول الإقليميـة لكي تضمن مصالح جيدة مـع العراق عليها ان توقف أجنداتها السياسـية والداخلية المؤثرة بالسـلب علـى البيئة الداخلية العراقية لأنها هي السـبب وراء تراجع الوضع السياسـي والاقتصادي والاجتماعـي للعراق . وتأسيسـا لما تقدم يمكننا فـي هذا المجال تحديد تآثيرات العامـل الاقليمي كتحدي أمام الحكومة العراقية عليها مواجهته بالشكل الآتي :

١ ـ تأثيـره على الأمن الوطني الداخلي للعراق ومـن عـدة جوانب نخـص جانب منهـا الامن الداخلـي للدولة من خلال التدخلات المسـتمرة بالشؤون الداخلية للعراق عبر دعم طرف معين على أخر أو من خلال التدخل حتى في الخارطة السياسـية ومحـاولات إعـادة صياغتهـا وفق أجنداتهـا ومصالحها ، كمـا أن للعامل الإقليمي دور فيما يخص الأمن الغذائي والأمن الصحي ، إذ لوحـظ تهرأ الأمـن الغذائي في العراق من خلال دخـول أطعمة ومنتجات زراعية فاسـدة ومصابـة بأمـراض وفيروسـات مختلفة كذلك ما يخـص جانب الأمن الصحـي وما يتعرضه العـراق من محـاولات إقليمية مـن قبل بعض الجماعات أو المافيـات التي تصدر المخدرات والسـموم أليـه بشـتى الطرق ، وهـذه جميعها تحديات فرضت نفسها أمام حكومة العبادي.

٢ـ التدخل السياسـي والاقتصـادي ، تحاول أغلـب الـدول الاقليميـة أن تسـتغل الضعـف الموجـود في العراق سياسـيا واقتصاديا وأمنيا لكـي تفـرض إرادتهـا علـى القوى السياسـية المكونـة للحكومة العراقيـة والبرلمان على حد سواء . وتمثل التدخل السياسي للعامل الإقليمي بفرض إرادة سياسـية معينة وحتـى التدخل او التحكـم بنتائـج الانتخابات كمـا حصل في عام ٢٠١٠ إذ شـهد العـراق أزمة سياسـية حقيقية تمثلت بأزمة تشـكيل الحكومة نتيجة التدخلات الإقليميـة والدوليـة علـى حد سـواء . أما على صعيـد التدخل الاقتصادي فجل القوى الإقليمية تسـعى لتحويـل العـراق الى سـوق لبضائعها وتجارتها وهي بذلك تحاول دائما على ان تجعل

الدولــة العراقيــة بحاجــة أليها نتيجــة للضعف والتراجــع في القطاعين المهميــن للعراق ، ألا وهما القطاعين الزراعي والصناعي .

٢ ـ التحديــات الدولية : هــذه التحديات تمثلت بالتدخــل الدولــي وتحديــدا الولايــات المتحدة الأمريكية وهذا التدخل مرهون بمستوى العلاقة بين الكتل السياســية المكونة للعملية السياســية نفســها والتي تدخل فــي اختلافات مريرة نتيجة التجاوز على الأســس الديمقراطيــة من جانب حزب معين أو كتلة معينة على حساب الشركاء الآخرين .وهنا يتم اللجوء الى العامل الأمريكي ليكــون هــو الوســيط وهو صاحــب الحل وهو المنظــر . إن هذا يدل دلالــة قاطعة على حجم اللامبالاة للأســس الدستورية والقانونية المتبعة فــي تكوين العملية السياســية برمتها من جانب القــوى والأحزاب السياســية ، وهــذا تحدٍ كبير جدا فالشــعب ينتظر من الحكومة العمل لتحقيق الاســتقرار سياســيا واجتماعيــا واقتصاديا كما إن مفاهيم عديدة هي من أســس الديمقراطية قد تــم التجاوز عليها كالحريــة والرفاهية والعدالة والتســامح وتحقيق التنميــة الاقتصادية الفعالة التي تنتشل المواطن من بركة التخلف والمرض والفقر إلى موقــع الحضارة والمدنية والرفاهية والعدالة الاجتماعية في ظل دولة مدنية تضمن حقوق الجميع .

المبحث الثالث : رؤية نقدية لحكومة العبادي

توفرت امام السيد العبادي فرصة فريدة من نوعها بأنه لو نجح في توظيف التفويض الشعبي وتطبيق الإصلاح بجرأة، فإنه سيدخل التأريخ من أوســع أبوابه وســتذكره الأجيال بـنيلســون مانديلا العــراق، إلا أن تَمَسُــكَهُ ببروتوكولات النظام السياســي الذي أوصله لسـدة الحكم حال دون ذلــكً وكانــت هناك تســاؤلات عــدة منها «ماذا حققــت الحكومة من التزاماتها وتعهداتها ووعودها التي تعهدت بها للشعب خلال خطاب التنصيب بعد انتهــاء عمرها في العام ٢٠١٨؟ وكيــف يمكــن تقيّيم تجربــة العبادي فــي ادارة البلــد؟ وهــل تمكنت مــن اصلاح واعــادة بناء اللحمة الوطنية؟». للاجابة على هذه التساؤلات الثلاثــة يمكن الاجابة باختصار شــديد لما بدأنا به في اشــكالية الدراسة ومن وجهة نظر بحثية واكاديمية بحتة من خلال الآتي :

عســكرياً: أدارت حكومــة العبــادي الملــف العسكري بمهنية فائقة وأعادت للقوات المسلحة هيبتهــا بعــد تحرير مــدن العراق مــن داعش. صحيح أن دعم المرجعية الرشيدة كان محورياً في تحشيد الجماهير بعد انهيار الجيش العراقي فــي منتصف عــام ٢٠١٤ لكن خطــاب وأداء القائــد العــام للقــوات المســلحة كان موفقاً في كســب دعم التحالف الدولي وتوحيــد الفصائل والتشــكيلات المســلحة للوصول الــى الهدف، وكانت حركته الدؤوب في جميع الجبهات محط اعجاب العراقيين والعالم. لقد اســتخدم العبادي كل الوســائل المتاحة له في التركيز على مهمة

التحريـر وجمع الكلمة في وقت حرج لم يشـهد العـراق الحديث مثيله منذ تأسيسـه نظراً لحجم الهجمـة الارهابية المنظمة وحساسـية الوضع وتعقيداته على المستويين الاقليمي والمحلي. كما أن انضواء تشكيلات الحشد الشعبي تحت سلطة الدولة كمؤسسة حكومية أسهم كثيراً في تكريس السـلم الأهلي داخلياً واسـتعادة مفهـوم العقيدة العسـكرية للقوات المسلحة بعد أن كان الانتماء إليهـا وظيفيـاً قائمـاً على أسـس المحاصصة.

سياسياً: تحسب لحكومة العبادي إدارتها للملف السياسـي وحسن استغلال الدعم الدولي للعراق والتنسـيق مع إقليم كردسـتان العـراق لضمان مشـاركة البيشمركة في جبهات مشتركة اختلط بها الدم العربي والكردي وجميع مكونات الشعب العراقي لأول مرة فـي التأريخ الحديث، لهدف واحـد، ألا وهو تحرير العـراق من الإرهاب. لقد نجح العبادي بخطابه الهادئ والمتوازن في جمـع الكلمة وتوحيـد الرؤى السياسـية لجميع الكتـل، وتهدئة الوضع مـع حكومة الاقليم. كما لا بد من الاشـادة بملف السياسة الخارجية الذي نجحت الحكومة في ادارته وإن كان هذا النجاح سـببه الأول هو الدعم الامريكي والضغط الذي تولـد من حكومـة الولايات المتحـدة على دول المنطقـة في الانفتاح علـى العراق، إلا أن دور وزارة الخارجيـة العراقيـة كان موفقاً ونوعياً، خصوصاً بسـعيها الى كسب المناصب الأممية لصالـح العـراق واسـتعادة دوره الريـادي في السـاحة الدولية. كما لا بد من الإشـارة الى أن خطوات المصالحة الوطنية في تحقيق شيء من التقدم بعد أن وحدّت المخاطر الارهابية صفوف العراقييـن في خنـدق واحد، والتـزام القيادات السياسـية خطابـاً وحدويـاً ووطنيـاً. لكن هذه النجاحـات واجهت تحديات الحقيقية قد تزعزع الوضع الامني من جديد بعد الانتهاء من تحرير جميـع المـدن والأقضيـة وكانت قـد تزامنت مـع قرب موعـد الانتخابـات وعودة الساسـة وتياراتهم الى التراشـقات والاتهامات السـابقة فـي السـباق نحو السـلطة وفي ظل اسـتمرار تـردي الخدمات وتحديات إعـادة إعمار المدن المتضـررة في ظـل وضع اقتصـادي صعب.

أمنيـاً: تمكنت الحكومة مـن تحقيق وضع امني جيد جـدا خلافاً للمرحلة السـابقةلعهدهوتقدمت الحكومـة فـي تطويـر ملـف الأمـن الداخلي وذلـك مـن خـلال القضـاء علـى الحواضـن الإرهابيـة التي كانت تسـتقبل فلـول الإرهاب التـي تتسـلل الـى المـدن والاحيـاء الآمنـة بهـدف زعزعـة الاسـتقرار في ظل اسـتخدام المنظومات والوسائل الاسـتخباراتية الرصينة والتكنولوجيـا الحديثة. اضافـة الـى نجاحهـا في بناء الثقـة بين المواطـن والاجهزة الامنية ممـا اسـهم فـي القضاء علـى معظـم حالات الارهـاب التي كانـت تقع بين الحيـن والاخر

إداريـاً: كان تقـدم الحكومة متواضعـاً جداً في الأعـم الاغلب، حيث شـهد عمل المؤسسـات تراجعاً بسـبب الاسـتمرار على السلوك السائد والمُتَبَـع من الحكومات السـابقة. كما أن وعود

الاصـلاح بقيت حبراً علـى ورق. كان بإمكان رئيـس مجلـس الـوزراء أن يسـتخدم فرصة التفويض الشعبي ودعم المرجعية اللامحدود في عام ٢٠١٥ لإعداد مسودات القوانين الاتحادية المعَطلــة فــي أروقة الحكومة منــذ عام ٢٠٠٦ وارســالها الى مجلـس النواب واحـراج الكتل السياسـية بتوقيتـات وسـقوف زمنيـة صارمة لمتابعتهـا والمطالبة بقراءتها والتصويت عليها لتمريرهـا بالأغلبية دون الرجـوع الى المربع الأول الـذي تحكمه المحاصصــة تحت عنوان التوافقـات السياسـية سـيئة الصيـت. كما كان على العبــادي العمل على بعـض الإصلاحات الاداريــة والمؤسســاتية فــي جميـع القطاعات مـن خـلال تكليفـه لجانـاً وكفـاءات حقيقيـة مختصــة في اعادة هيكلــة الدولة دون الاعتماد على رمـوز المحاصصة، لكنــه أضاع فرصة اسـتخدام هـذا التفويض الذي لـم يتوفر لغيره. اقتصاديا: الفساد ما زال مستشرياً وسوء الادارة هو السلوك السائد في الدولة، أما ملفات الخدمات والصحة والتعليم ففي أدنى مستوياتها. لم تتوفق الحكومة في القيام بإصلاحات حقيقية وملموسة علــى أرض الواقع مما أدى الى تراجع الوضع بشـكل ملحـوظ وتضخـم الديون بسـبب زيادة القـروض في ظـل انخفاض الـواردات وتدني الاحتياطــي النقدي واسـتمرار أحاديــة الدخل الريعــي وهبـوط اسـعار النفط. كمــا أن جزءاً كبيراً من فشل ملف الاصلاح الاقتصادي يعود سببه الى هيمنة بعض الحلقات غير المهنية في الاقتصاد والمؤثرة سـلباً في ملفاته والمشوشــة على شــخص رئيس مجلس الــوزراء وأعضاء كابينتــه في جميع الملفات ومنعهم من التواصل مع ذوي الخبرة وتعطيل الملفات الحساسة. كان على شخص العبادي ووزرائه اعتماد الكفاءات العراقية على المستوى الدولي وتطهير الحلقات المقربة من النماذج الفاشلة وأنصاف المتعلمين والمُدَعيـن واصحــاب الشــهادات الانترنتيــة وعديمــي الخبرة المهيمنين على أغلب ملاكات المكاتـب الخاصــة بعناوين مختلفـة. أدت هذه الاسباب الى انحسار حجم الاستثمارات في بيئة عمل صعبة وارتفاع نسـبة البطالة بين اوسـاط الشباب، مع استمرار البطالة المُقَّنعة في الأوساط الحكومية، وهذه الاخيرة هي احدى المعرقلات الرئيسة لعمل الحكومة واسـتنزاف موازناتها. وكان على مجلس الـوزراء وطاقم حكومته أن يجتهـدوا في تأسـيس بداية صحيحــة للمرحلة المقبلة، بعيداً عن الشـعارات الانتخابية، وذلك من خلال تنفيـذ إصلاحات حقيقيــة يلمس فيها الشــعب الصدق فــي التنفيذ وليسـت ترقيعية، ابتداءً من إعفاء الفاشلين من الوظيفة ومحاكمة الفاسـدين وإعـداد وتقديـم مشـاريع القوانيـن الاتحاديــة المعطلــة وليـس انتهـاءً باعتمـاد المختصيـن فــي مراجعة السياســة الاقتصادية ورسـم رؤية العراق للعام ٢٠٣٠ بهدف تنمية الاقتصاد وتحسين الخدمات. كما لابد أن يتحلى رئيـس مجلس الوزراء بالجرأة والشـجاعة في تحريـر بغـداد من أسـوار الخضـراء ووضع

نهايــة للمربعات الامنيــة والكتــل الكونكريتية وقواطــع بيــوت المســؤولين وانهــاء الطبقيــة وإعــادة امــلاك الدولــة من ســيطرة الساســة والأحزاب وتقليل جيوش الحمايات الشــخصية لأصحــاب المناصــب وانهــاء عقــود حمايــة الساســة خارج مــلاك الدولــة، فإمــا أن يكون كل فرد من افراد الشــعب مواطنــاً من الدرجة الأولــى ينعم بخضراء واحدة في عراق مزدهر أو بحمــراء يكتــوي فيهــا الجميــع دون تمييز. **ختاماً،** أجــد تقييمي لحكومة الدكتــور العبادي خلال الفترة السابقة أنها كانت موفّقة في الملفين العســكري والسياسي لكن النجاح لم يكن حليفها في باقي الملفات الأخرى.

المصادر

١-عماد عبد الكاظم العســكري ، حكومة العبادي وترقب المواطــن ، موقع الحوار المتمدن ، http://www.ahewar.org

٢-المفوضيــة العليا المســتقلة للانتخابات فــي العراق ، حصول أئتلاف دولة القانون على ٩٢ مقعداً برلمانياً في الانتخابــات البرلمانية العراقيــة ٢٠١٤ ، موقع المفوضية العليا المســتقلة للانتخابات العراقية على الرابط الالكتروني الآتي : http://www.ihec.iq

٣- ينظــر جريدة النهار الكويتيــة ، انتخابات العراق ... تفتيــت الاصوات لتجميع المقاعد ، العدد ٢١٢٦ في ٢١/ ابريل-نيســان/٢٠١٤ على الرابط الالكتروني الآتــي: http://www.annaharkw.com/annahar/article.aspx?id٤٥١٩٤٩

٤- محمــد شــفيق ، الفتلاوي تعلن حركة سياســية جديدة باســمإرادةلدعم الجيــش ، وكالة الســومرية نيوز ، الجمعــة ٩ كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط الآتي: http://www.alsumaria.tv/news/١٢١٣٥٩

٥- تشــكيل تحالف القوى الوطنية مــن متحدون والقائمة العربيــة وقائمة ديالــى هويتنا وقائمــة الوفاء ، يوم الإثنيــن ٣٠/ حزيران/ ٢٠١٤، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الآتــي : http://www.alsumaria.tv/news/١٠٤٤٥٥/

٦- صحيفــة الصبــاح الجديــد ، وثيقة الاتفاق السياســي وبرنامــج حكومــة العبادي،علــى الرابــط الآتــي : http://www.newsabah.com/wp/newspaper/٢٦٠٣١

٧- ابراهيــم علــوش ، خطة تقســيم العراق..غير ملزمة ولكنهــا قادمــة ، موقــع قنــاة الجزيــرة اللاكتروني علــى الرابــط الالكترونــي الآتــي:.http://www.aljazeera.net/analysis/pages

8- Edward Joseph and Michael E. O'Hanlon, "The Case for Soft Partition in Iraq", Brookings, June 2007.

٩- للمزيــد ينظــر : عمــر كريــم ، الاقاليــم .. بين الحق الدســتوري والرفــض الشــعبي والسياســي ، موقع كتابات في ١٣/ كانون الثاني / ٢٠١٥ ، على الرابط الآتي : http://www.kitabat.com

١٠- للمزيــد ينظر : موقع كتابات ، داعش تهاجم الجيش والبشمركة في الانبار ونينوى ، في ٢٠١٥/٢/١٧ ،

على الرابط الآتي: http://www.kitabat.com. ٢٠١٥/٠٢/١٧/ar/page

١١- وحـول الاتفاق النفطي مع اقليم كردسـتان ، ينظر ، موقع وزارة النفـط العراقية على الربط الالكتروني الاتي : http://www.oil.gov.iq

١٢- للمزيد ينظر : تصريحات مستشار مجلس الوزراء ، الدكتور سعد الحديثي لقناة السومرية في ٨/ أيلول / ٢٠١٥ علـى الرابط الالكترونـي الآتي : http:// www.alsumaria.tv/mobile/news.

١٣- احمد فاضل جاسم داود ، عدم الاستقرار المجتمعي فـي العـراق مابعـد ٢٠٠٣ ، دراسـة تحليليـة في التحديـات المجتمعيـة وآفاقهـا المسـتقبلية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٢٥ ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٤ ، ص١٩٣.

١٤- ينظر تصريحات وزير العمل والشؤون الاجتماعية ((محمد شـياع السوداني)) ، جريدة الصباح الجديد في ١٨/ تشرين الاول / ٢٠١٥ على الرابط الآتي : http://www.newsabah.com

١٥- التخطيـط : إرتفـاع نسـبة الفقـر في العـراق الى ٢٢,٥٪ ، علـى الرابـط الآتـي :.http://www ٢٤٩<alnoornewsnet> index.php>item

١٦- الوكالـة الاخبارية للانباء ، على الموقع الالكتروني الآتي : http://www.ikhnews.com

١٧- مجلـس محافظة بغداد صـرف اكثر من ٣ تريليون دينـار على مشـاريع العاصمـة و٥٠٪ منها متلكئ على الموقع الآتي :

htpp://www.sotaliraq.com>Iraq-news. ،

وكذلـك ينظر ، تصريحـات النائبة ماجـدة التميمي عن ان العراق أهدر مالايقل عن ٣٥٠ مليون دولار على المشـاريع الوهمية مما ادى الى عجز الموازنة الـذي بلغ عـام ٢٠١٥ (٥٣٪) ، على الرابط الآتي http://www.kululiraq.com:

١٨- كامل العضاض ، هيكلية الاقتصاد العراقي والمسألة الريعية عوائق أمام تحقيق تنمية مسـتدامة ، شـبكة الاقتصاديين العراقيين ، على الرابط الآتي : http:// www.iraqeconomists.net>٢٠١٣/٠٤/١٣.

١٩- خالـد عليـوي العرداوي ، خمسـة تحديات تحدد مصير حكومـة العبادي ، دورية مركز الدراسـات الإسـتراتيجية/ جامعة كربـلاء ،في ٢٠١٥/١/٢٨، http://www.kerbalacss.uokerbala.edu. /iq/index.php

٢٠- بشـير ناظم الجحيشـي ، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقـي ، مجلـة جامعة تكريـت للعلـوم القانونية والسياسية ، العدد ٢٠ ، المجلد ٤ ، السنة ٦ (كانون الاول/٢٠١٣) ، ص ص٢٢٠-٢٢٤.

٢١- ينظر لقاء الدكتـور حيدر العبادي بالجالية العراقية في المانيا بتاريخ ، ٢٠١٥/٢/٧ ، على الرابط الآتي : net.http://www.qanon٣٠٢

٢٢- الخارجيـة الامريكيـة تحتـرم رؤى العبـادي بالاصلاحات ، شـبكة أخبار العـراق ، على الرابط الآتي :http://www.aliraqnews.com

عرض كتاب:
(رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤)
لمؤلفه الأستاذ الدكتور أحمد عمر الراوي

عرض أ.م.د عمرو هشام (*)

صدرفي بداية عام ٢٠١٩ كتاب علمي متميز عن دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية لمؤلفه الأستاذ الدكتور أحمد عمر الراوي بعنوان(رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام ٢٠١٤). وتأتي أهمية الكتاب من انه تناول موضوعا هاما بالتحليل والاستشراف لما حدث من تداعيات في الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي العراقي بعد عام ٢٠١٤، في ثمانية فصول تضمنتها صفحات الكتاب البالغة ٢٩٢صفحة.

حيث أشار المؤلف في مقدمة الكتاب إلى أن العراق قد دخل العراق في منتصف عام ٢٠١٤ مرحلة صعبة، تعد نقطة فاصلة في تأريخه الحديث، تفاقم فيها المشهد الأمني والسياسي والاقتصادي منعكسا على الواقع الاجتماعي والحضاري للشعب العراقي، نتيجة لعوامل ومتغيرات طارئة زادت من معاناة الإنسان العراقي بمستويات أعلا من تداعيات مرحلة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وقد تمثلت هذه المتغيرات بثلاث مشاهد هي:

الأول منها كان هو احتلال الإرهاب بتأريخ ١٠حزيران من العام المذكور لمناطق واسعة من العراق قدرت بنحو ٤٧٪ من مساحته الإجمالية.

والثاني هو التراجع الحاد والسريع لأسعار النفط في الأسواق الدولية، مما كان له تداعياته على تراجع العوائد المتحققة من صادرات النفط وانعكاس ذلك سلبا على تمويل الإنفاق العام ومحاربة الإرهاب.

والثالث هو تفاقم مشكلة شحة المياه نتيجة لاستمرار دول الجوار (تركيا وايران) بتنفيذ

(*) الجامعة المستنصرية

سياساتها المائية على حساب حق العراق في موارده المائية، مستغلة ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣، والاختلاف في المواقف بين السياسيين لكثير من المسائل ذات العلاقة بدول الجوار.

وكان لتلك المشاهد تداعيات كبيرة على مستقبل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي، لذلك جاءت فصول الكتاب لتحليل تلك التداعيات ومسبباتها واقتراح الرؤى اللازمة للحد من تأثيراتها.

وقد خصص الفصل الأول لتحليل تداعيات الإرهاب على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المحررة، إذ أشار الفصل إلى أن خروج ثلاث محافظات كبيرة من محافظات العرق عن سيطرة الدولة وخضوعها لسيطرة الإرهاب لمدة زادت عن ثلاث سنوات، نتج عنه نزوح نحو خمسة ملايين مواطن إلى مناطق أكثر أمنا، وفقدان هؤلاء النازحين مستلزمات عملهم وأراضيهم وممتلكاتهم التي تم تدمير الكثير منها أثناء عملية التحرير، وفقد طلبة هذه المناطق فرص تعليمهم وتأخر القسم الكبير منهم عن أقرانهم لثلاث سنوات نتيجة لعدم القدرة على استيعابهم في المدارس البديلة أو نتيجة التسرب من المدارس لإعالة عوائلهم. كذلك تأثر القطاعالصناعي نتيجة لتدمير وفقدان العديد من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المناطق التي سيطر عليها الإرهاب، والتي كانت تمثل القاعدة الصناعية للعراق، كان في مقدمتها خسارة مؤسسات نفطية عملاقة كمجمع بيجي ومجمع تكريت للصناعات النفطية، ومجمع صناعة الأسمدة الكيمياوية في القائم، هذا فضلا عن تدمير عشرات المئات من المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة.

وخصص الفصل الثاني لتراجع القدرات المالية للحكومة العراقية نتيجة التراجع السريع في أسعار النفط واللجوء إلى الاقتراض لتمويل إنفاقها، لا سيما نفقات محاربة الإرهاب وتوفير مرتبات ومعاشات موظفي القطاع العام، وتوفير مستلزمات إسكان وإيواء النازحين، مع توفير مؤسسات تعليمية بديلة لأكثر من مليون ونصف طالب. هذا فضلا عن توقف وتراجع الإنفاق على المشاريع الخدمية، لا سيما في البنى التحتية والطاقة والصحة تفاقم فيها الوضع المعاشي للفرد العراقي. الأمر الذي اضطرت فيه الحكومة العراقية اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض لتمويل إنفاقها العام، مما فاقم مشكلة الدين العام الذي سيكون له انعكاساً سلبياً على مستقبل الاقتصاد العراقي.

وتناول الفصل الثالث شحة المياه نتيجة استمرار

دول الجـوار بتنفيذ سياسـاتها المائية، حيث لم تكن خسـارة القطاع الزراعي أقل من خسـارة القطاعات الأخرى، فقد خسر مقوماته الأساسية كالأرض والميـاه والقوى العاملة، نتيجة هجرة سـكان المناطق التي احتلها الإرهاب لأكثر من ثلاث سـنوات تاركين أراضيهم ومسـتلزمات عملهم الزراعي. وكان السبب الأكثر تأثيرا هو تفاقم مشكلة المياه نتيجة استمرار كل من تركيا وايـران بإنشـاء الخزانـات والسـدود وتحويل مجاري الأنهر المغذيـة لنهري دجلة والفرات, قـد أدت إلى شـحة الميـاه وتراجع المسـاحات الزراعيـة وهجرة الكثير من سـكان الريف في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق للبحث عن فـرص عمل بديلة. وأصبحت شـحة المياه هاجـس يقلق الكثير مـن العراقيين في موردهم حياتهم، وما نجم عنه من مشكلات لتوفير حتى مياه الشـرب لبعض المدن وفـي مقدمتها مدينة البصرة.

وحـاول الفصـل الرابع تسـليط الضـوء على الوضع الزراعي فـي العراق ومعوقات تحقيق التنميـة المسـتدامة، شـارحا بالتفصيـل واقـع الزراعـة والمعوقـات التـي تواجـه تنمية هذا القطـاع الحيـوي الـذي يعتمـد عليـه أكثر من ثلث سـكان العراق في مزاولـة عملهم واقترح السياسـات المطلوبـة لتنميته في سـبيل تحقيق التنمية المستدامة والح من الفقر في العراق.

وخصـص الفصل الخامس لتحليل واقع سـوق العمل العراقي وإمكانيات خلق فرص عمل لائقة للبطالة. حيث أشار هذا الفصل إلى أن الظروف الاقتصاديـة الصعبة الناجمة عن تداعيات تلك المتغيـرات، كان لا بد أن تكون لها انعكاسـات سـلبية على حركة العمـل وتوفير الفرص في سـوق العمل العراقي، وازدياد مشـكلة البطالة التي وصلت إلى نسـب خطـرة تجاوزت ٣٠٪ من حجـم القوى العراقيـة، معظمهم من القوى العاملـة الشـابة ، إذ أن بقاء هذه الطبقة الشـابة عاطلة عـن العمل قد يعرضهـا إلى الانحراف وسـلوك طـرق غير مشـروعة كاللجـوء إلى الإدمان على المخدرات وارتكاب الجرائم. وقد اقتـرح المؤلف ضرورة اعتماد اسـتراتيجيات وطنيـة لتنميـة القطاعـات الاقتصاديـة لخلق فرص عمل لبطالة الشباب.

وأقترح الفصل السـادس التوجه نحو الاقتصاد الأخضـر لتحقيق التنمية المسـتدامة والحد من التلـوث، حيـث كان للبيئـة القسـط الأكبر من التلوث وعدم الاكتـراث بالمعايير الصحية مما تسـبب في ظهور حالات كثيرة من التسـمم في مناطق واسـعة من العـراق، وهنا يجد المؤلف أن الفرصة في تحسين البيئة هو العمل بمعايير الاقتصاد الأخضر التي من شأنها توفير فرص عمل صديقة للبيئة.

وخصص الفصل السابع لتحليل دور الاستثمار في إعادة الإعمار وتعزيز الاقتصاد الوطني، حيث أكد الفصل علىأن الظروف الأمنية غير المستقرة والحرب على الإرهاب كان له انعكاس على هروب الرأسمال الوطني خارج العراق، والقدرة على جذب الاستثمار الأجنبي. ولأهمية الاستثمار في إعادة إعمار البنى التحتية والمدن المحررة من الإرهاب، لا بد من وضع استراتيجيات تؤمن المناخ المناسب لبيئة استثمارية فاعلة، يطمئن فيها المستثمر على استثماره، من خلال حزمة من السياسات الداعمة للاستثمار وتفعيل قانون الاستثمار لعام ٢٠٠٦.

أما الفصل الثامن فقد خصص لمستقبل العلاقات الاقتصادية التركية العراقية في ضوء التدخل التركي في شمال العراق، وتأثير ذلك على العلاقات الاقتصادية والسياسية، حيث تناول الفصل تحليل بعض القضايا التاريخية بين العراق وتركيا كقضية الموصل والأكراد والتركمان، والملفات المشتركة كقضية المياه والنفط، وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الاقتصادية التي وصل فيها العراق الشريك التجاري الثاني لتركيا نتيجة انفتاح السوق العراقية على السلع والشركات التركية، وقد اقترح الفصل رؤى لحل كل الإشكالات بين البلدين وتغليب المصالح المشتركة.

لقد كان المؤلف موفقا في كتابه للتعريج على العديد من تلك المسائل الاقتصادية بالتحليل والدراسةنتيجةالعوامل التي عصفت بالعراق بعد عام ٢٠١٤، وإعطاء الرؤى الاستشرافية لمستقبل الوضع الاقتصادي للظواهر محل الدراسة. لذلك يعد الكتاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية في شرح وتحليل الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي واقتراح السياسات للحد من تأثيرها على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي العراقي.

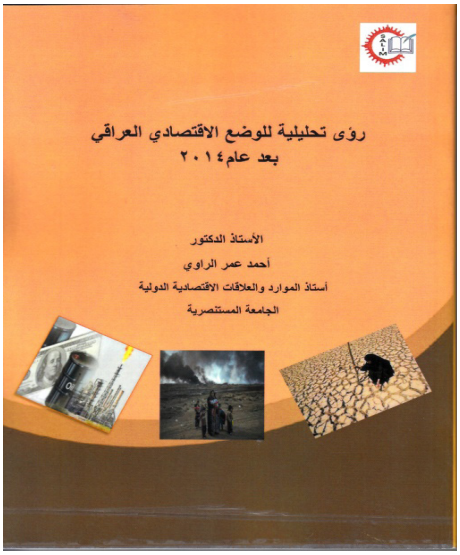

عرض كتاب:
(ثـورة ١٩٢٠ - قـراءة جديـدة فـي ضوء الوثائق التاريخية)
لمؤلفه الأستاذ عباس كاظم

عرض علي سعدي موسى(*)

ان هذا الكتاب ترجمه الدكتور حسـن ناظم عن اللغـة الانكليزيـة وكانت هي الترجمـة الكاملة والمرخصـة لجامعة الكوفـة من مطبعة جامعة تكسـاس الامريكيـة وكان المؤلف عباس كاظم قـد حصل علـى درجـة الدكتوراه مـن جامعة كاليفورنيا عـن اطروحته للدكتـوراه المعنونه (السياسـة والفقه للشـيعة الامامية في بغداد في الفتـرة من القرن السـادس الى الحادي عشـر) والتي اجازتها جامعة كاليفورنيا عام ٢٠٠٦ .

هذا الكتاب يتميـز بالافكار الجديدة حول اهمية ثـورة العشـرين الوطنية ودورها في تاسـيس العـراق الحديـث وان الهدف الاساسـي للثورة هـي اسـتعادة العـراق لـدوره بعد زهاء سـت قرون ونصـف من الحكم الاجنبـي المتواصل منذ سـقوط بغداد في العام ١٢٥٨ حتى ١٩٢٠ .وهـو مصـدر مهم حـول الثـورة العراقية لما يتضمنه من آراء وتحليلات جديدة للدور البارز والرئيسي لقياداتها وجماهيرها في بناء العراق الحديث بالاضافة الى الرصانة العلمية للدراسة والجهـود الكبيرة والواضحة التي بذلها المؤلف في مراجعـة المصادر الوثائقية وما نشـر عن تاريخ الثورة ومراحلهـا ونتائجها من قبل عدد كبير من المؤلفين العراقيين والعرب والاجانب وخصوصاً الكتب والمذكرات التي صدرت عن قادة الثورة او القريبين منهم بالاضافة الى كتب لمذكرات الحكام العسكريون البريطانيون الذي سـاهموا في قمع الثورة او الذين كانوا يديرون العراق سياسياً من بغداد او من لندن او من الهند

وقـد اوضـح المترجم فـي مقدمتـه ان هذا الكتـاب يقـدم قصـة بديلـة عـن فجـر الدولة العراقية انه يقدم اطروحة ترى ان دولة العراق الحديثة ظهـرت الى الوجود قبـل تتويج الملك فيصل فالكتـاب يقدم دراسـة تاريخية لاحداث ثـورة ١٩٢٠ اسـتناداً الى الوثائـق البريطانية الاصلية ومذكرات شهود العيان من بريطانيين وعراقييـن ومالحـق بتاريخ الثورة من تشـويه للحقائـق . ومـا يقوم به عباس كاظـم هو تقديم خارطـة للحـدث فالكتـاب ينطلق مـن ان هذه الثورة لحقتها تشـوهات على مسـتويات عديدة وجرى تزيف متعمد لتاريخها .

يتضمن الكتاب سـتة فصول يتناول الفصل

(*) قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية- بيت الحكمة

الاول ثـورة العشـرين فـي التاريـخ ويتنـاول الفصل الثاني اسـباب الثورة وثم دراسة الثورة في الفرات الاوسـط وجواره في الفصل الثالث وتنـاول الفصل الرابع صحافـة الثورة ويناول الفصل الخامس الثورة ومجتمع الفرات الاوسط ويسـتعرض الباحث في الفصل السادس تطور الاوضاع مابعد الثورة وهناك خاتمة مختصرة ولكنهـا تحمل افـكار وتحليلات جديـدة ومهمة ويختتـم الكتاب بقائمـة متكاملة مـن المصادر التاريخيـة الشـاملة والاهـم في توثيق مسـيرة الثورة .

في مقدمتـه اكد المؤلف عبـاس كاظم ان ثورة ١٩٢٠ ضـد الاحتـلال البريطانـي كانت حدثاً حيوياً فـي تاريخ العـراق الحديـث فالمقاتلون المناوئـون للبريطانيين وغالبيتهم من عشـائر الشيعة في منطقة الفرات الاوسط واكد المؤلف ان ثورة ١٩٢٠ كانت اساساً انتفاضة قامت بها العشـائر غير انه مع ذلك يأخـذ بعين الاعتبار المشاركة غير القتالية للمناطق الحضرية وساهم المثقفـون في بغداد والمدن الكبرى الاخرى في وضع إطـار ايدلوجي للثورة وتزويد العشـائر بوعـي ذي قيمة عليا وتوجيه الحس الوطني الا ان المؤلف اكد ان هذه المدن الكبرى لم تشارك في القتال مع الثورة ولم يشعر البريطانيون أبداً انهم تحت تهديد أمني في بغداد والبصرة والحلة وفي ضـوء النقاش الذي جـرى في اجتماعات مؤتمـرات السـلام التي عقدت فـي جنيف بعد الحـرب العالمية الاولـى والخلاف حول حدود اسـم العراق اهتم المؤلف بشكل جاد ان مايعنيه باسم العراق في كتابه هنا ليس الدولة الامة التي حددتهـا عصبة الأمـم ومنحتها الاسـتقلال في العـام ١٩٣٢ بعد عقد مـن الوصاية البريطانية وان العـراق هـو منطقـة تاريخيـة حملت هذا الأسـم أكثر من أربعة عشـر قرنـاً ولم تعرف باسـم آخر خلال تلك الحقبة . واستشهد المؤلف بياقـوت الحمـوي (ت ١٢٢٥) في مادة مطولة في «معجم البلدان» عنوانها العراق ويحيل فيها إلى مادة أخرى في الكتاب عنوانها «السـواد» وفي هذه المادة الاخيرة يموقع الحموي العراق من الموصل الى البصرة ومن شـرق دجلة الى غـرب الفـرات ويتوصل الباحـث ان مراجعة لـلأدب والتاريخ العربيين تؤدي الى ان العراق لم يخترعه البريطانيون بالطريقة التي اخترعوا بها بعض الكيانات السياسـية في العالم الحديث فالعـراق بالأحرى موجود لأربعة عشـر قرناً كأرض محـددة بوضـوح وسـمي القاطنـون فيه باهـل العراق ولم يسـتخدم العـرب الكلمة الاغريقية وبـلاد الرافديـن Mesopotamia التي كانت شـائعة في المصادر البريطانية قبل مجيء البريطانيين او خلال الاحتلال .

ان هـذه الاسـتنتاجات المهمـة التـي اوردهـا المؤلـف تؤكد التوجـه العربي لثـورة ١٩٢٠ والـروح الوطنيـة التي تميزت بهـا وقد ادرك وجهاء الفرات الاوسـط خلال اجتماع عقد في النجف في ١١ كانـون الثاني ١٩١٨ للتحضير للاسـتفتاء العـام هـذا الأمـر وقد بين الشـيخ محمد رضا الشـبيبي المثقـف النجفي المعروف والمتحدث باسم من حضر المؤتمر والذي لعب دوراً بارزاً فـي ثورة ١٩٢٠ تصور العراقيين لارضهـم قائلاً «ان الشـعب العراقي يرتئي ان الموصل جزء لايتجزأ من العراق وان من حقهم ان تتألف حكومة وطنية مسـتقلة اسـتقلالاً تاماً وليس فينا من يفكر باختيار الحاكم الاجنبي» .

واوضح المؤلف عباس كاظم ان المرمى المقرر لثورتهم هو استعادة العراق من أي هيمنة اجنبية وليس اسـتبدال سيد اجنبي بآخر على العراقيين . وأكـد المؤلف ان هذا يتناغم مع الهدف المعلن لجمعية العهد حين اعيد تأسيسها في دمشق عام ١٩١٩ والـذي ورد في البنـد الاول من ميثاق الجمعيـة هو «اسـتقلال العراق اسـتقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية وداخـل حدوده الطبيعية وهي من حدود الفرات الواقعة شمال دير الزور وضفة دجلة الممتدة من قرب شـمالي دياربكر الى خليج البصرة ويشمل ضفتي دجلة والفرات

من الشمال واليمين المحدودة بالمواقع الطبيعية

وفي ضوء الصمود البطولي للعراقيين وخصوصاً عشائر الفرات الاوسط اعترف الكثير من البريطانيين بالخسائر البشرية والمادية الهائلة التي منيت بها القوات البريطانية في العراق بالاضافة الى فشل الادارة العسكرية البريطانية في ادارة العراق ونقل عن كتاب فيليب ايرلاند العراق التطور السياسي الحديث ان التمرد رغم انه قمع كان ثورة وطنية من اجل الاستقلال وهو المسؤول المباشر عن اجبار الحكومة البريطانية على تشكيل حكومة عربية ومنح الاستقلال في الاخير.

وبعد ان اوضح المؤلف ان الغرض من هذا الكتاب هو دراسة ثورة ١٩٢٠ ونتائجها من خلال مذكرات الشيخ محسن ابو طبيخ وهو واحد من أكثر قادة الثورة نفوذاً وتأثيراً وأكثرهم فاعلية في حقبة تأسيس الدولة العر اقية ومذكرات المشاركين في الثورة . ويدرس الكتاب ايضاً الوثائق والمراسلات التي كتبت في فترة الثورة فالوثائق تلقي الضوء على جوانب عديدة من الثورة لم تدرس من قبل جيداً وهي تتضمن مراسلات بين قادرة الثورة وبين المجتهدين انفسهم وهناك ايضاً فتاوى وآراء أخرى تبين مدى الدعم الذي تلقته الثورة في ذلك الوقت كونها انجازاً كبيراً لنيل الاستقلال بلا تدخل اجنبي يتضمن الكتاب الذي يتصف بالموضوعية والرصانة العلمية الرفيعة جملة من الاستنتاجات العلمية الجديدة ومنها :

كيف يمكننا تقويم التاريخ المشوه للثورة بعد عقود عديدة من البحث التاريخي المعتمد أساساً على قصص عدائية او على التلاعب بالقصص لاغراض مختلفة وكيف يمكن ان توضع الأحداث المؤسسة للعراق الحديث ضمن الإطار التاريخي للبلد أي البداية التأسيسية التي كانت بعد سنة من الثورة ؟

قد يثار جدل عن اننا يمكن بتحديد تاريخ أسبق لتأسيس الدولة العراقية على نحو مقنع ان نضع الثورة في مكانها المناسب في التاريخ ربما يمكن ان نحث على المزيد من الدراسات والتحليلات لعصر ظل لمدة معتماً علية خلال بناء الامة لرسمي بالعراق .

لم تحقق الثورة اهدافها العسكرية – لكنها بالتأكيد حققت اهدافها السياسية بالحصول على الاستقلال للعراق وتأسيس دولة عراقية مستقلة

اتصف قادة الثورة بالواقعية تجاه الوضع الاقليمي والوضع الدولي بعد الحرب العالمية الاولى والمنافسات الشديدة بين بريطانيا وفرنسا لتقسيم المشرق العربي وفي هذا الاطار قبل السيد محسن ابوطبيخ دعم العرش الهاشمي قائلاً (لابد ان اوضح موقف تجاه العرش الهاشمي في العراق – فان حرصي على ديمومتية وسلامته تنبع من عقيدتي ان سلامة العراق واستقراره مرتبطة بسلامة العرش وان مايقلقني دوماً تبديل النظام وفتح باب الصراع الداخلي على مصراعية وبذلك نخسر كل ما تحقق ويقع ابناء العراق ضحية لهذه الانظمة التي تفرض علينا من الخارج وتعتمد بافكارها على مبادي لاعلاقة لها بديننا وتقاليدنا) .

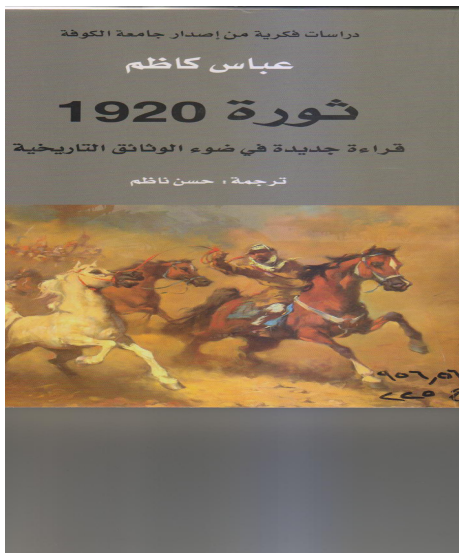

The ldea of Arab State in Abdullah Aleorwey Thinking And The Dilemma of Contemporary Arab Thought
Asit .prof .Dr.Hameed Fadhel Hasan-Dr.Omar Hamdan 119

Egyptian Foreign Policy During Alseasi Presidency
Asit.Prof.Dr.Shadha Zaki Hasan 137

The Concept of Security in The Twenty one Centurey
Hussain Basim Abdul-Ameer 153

Political Changes in Iraq – programe and challenges of Haider Al-Ebadi Government
Dr.Sadam Abdul-Sattar Rashid 185

Book Reviews

Prof.Dr. Ahmad Al-Rawi
Analestic Study of Iraq Economic Situation After 2014
Asit.prof.Dr Amro Hisham 201

Abbas Kadhim "Iraq Revolution of 1920" Translated By Hasan Kadhim
Ali saadi Mousa 205

Contents

Research and Studies

Editorial 11

Contemporaiy Arab Deadlock – Possibilities and Avenues Prof.Dr Mahmoud ali Al-Daoud 15

Rule of law and Development of Demorcacy in Multinational States .
Prof.dr.khaire Abdul-Razak jassim 23

Strategic Research Centers in Iraq- Activating its Role
Prof .dr.khalid Elelawi Al-Ardawi 41

Strategic Research Centers in Iraq- its Role in Decison Making
Prof.dr.Ahmad Al-Rawi 57

National strategy for General Advancement in Iraq
Brig.General(R) Mahmoud Ahmad Isset 69

Iraq Regional and International Role After Terrorist Defeat .
Dr.Haider Taha Asker 79

Dilemma of Changes in Thinking of Iraq Puplic Opinion
Asit.prof.Dr.Abdul-Adheem Hafidh.....91

Oil Policy of The New Iraqi Government-Basic Landmarks
Ahmad Mousa Jead 105

Ethics of Publishing:

• Journal of Historical Studies adopts the rules of confidentiality and objectivity in the arbitration process, for both the researcher and the readers. It assigns each arbitrable research to certified readers who have the specialized expertise and competence in the research subject to assess and evaluate it according to specific standards and criteria. In case that the assessment conflicts with readers, the Journal refers the research on another reader.

• Journal of Historical Studies adopts reliable, experienced and authentic readers in their specialty.

• Journal of Historical Studies adopts an accurate internal organization that clearly defines the duties and responsibilities in the work of the editorial staff and its functional ranks.

• Editors and readers, except for the direct administrator of the editing process (the editor-in-chief or his / her designee) may not discuss paper (researches) with anyone else, including the author. Any privileged information or opinion obtained through reading is kept confidential and neither of them may be used for personal use.

• In the light of readers› reports, the Journal provides technical, methodological and information support to researchers, as needed and serves to improve research.

• The Journal is obliged to inform researchers of the approval of the research publication without modification, or according to certain amendments based on what is stated in the reading reports, or apologize for not publishing with an explanation of the reasons.

• Journal of Historical Studies is committed to the quality of the investigative, editorial, printing and electronic services it provides for researches.

• Respect for the rule of non-discrimination: Editors and reviewers assess research material according to intellectual content, taking into account the principle of non-discrimination on the basis of race, gender, faith, political philosophy of the author. Assessment and evaluation is never based on discrimination but on adherence to academic approaches and rules in presenting, analyzing and discussing ideas, trends, and topics.

• Respect for the rule of non-conflict of interest between editors and researchers, whether as a result of a competitive or cooperative relationship or other relationships or links with any author, company or research-related institution.

• Journal of Historical Studies shall not allow any of its members or editors to use the unpublished material contained in the research assigned to the Journal in their own research. Intellectual property rights: Bayt al-Hikma (House of Wisdom) owns the intellectual property rights of the articles published in its academic journals and may not be reproduced in whole or in part, either in Arabic or translated into foreign languages, without express written permission from Bayt al-Hikma.

• Journal of Historical Studies complies with the publication of translated articles in full compliance with a permission of the foreign periodical; and complies with the respect of intellectual property rights.

• Free Publishing: Journal of Historical Studies is committed to free publication, and exempts researchers and authors from all publishing fees.

research ? Does the article identify the procedures followed ? Are these ordered in a meaningful way ? If the methods are new, are they explained in detail ? Was the sampling appropriate ? Have the equipment and materials been adequately described ? Does the article make it clear what type of data was recorded; has the author been precise in describing measurements ?

• Results: This is where the author/s should explain in words what he/she discovered in the research. It should be clearly laid out and in a logical sequence. You will need to consider if the appropriate analysis has been conducted. Are the statistics correct ? If you are not comfortable with statistics, please advise the editor when you submit your report. Interpretation of results should not be included in this section.

• Conclusion/Discussion: Are the claims in this section supported by the results, do they seem reasonable ? Have the authors indicated how the results relate to expectations and to earlier research ? Does the article support or contradict previous theories ? Does the conclusion explain how the research has moved the body of scientific knowledge forward ?

• Tables, Figures, Images: Are they appropriate ? Do they properly show the data ? Are they easy to interpret and understand ?

• Scope - Is the article in line with the aims and scope of the journal ?

Synthesis (Review Articles):

• Submissions should be a critical, systematic review of literature concerning issues that are relevant to the delivery of health care. Reviews should be focused on one topic.

Final Comments:

• All submissions are confidential and please do not discuss any aspect of the submissions with a third party.

• If you would like to discuss the article with a colleague, please ask the editor first.

• Please do not contact the author directly.

• Ethical Issues:

1. Plagiarism: If you suspect that an article is a substantial copy of another work, please let the editor know, citing the previous work in as much detail as possible.

2. Fraud: It is very difficult to detect the determined fraudster, but if you suspect the results in an article to be untrue, discuss it with the editor.

Next Steps:

• Please complete the “Reviewer’s Comments” form by the due date to the receiving editorial office. Your recommendation regarding an article will be strongly considered when the editors make the final decision, and your thorough, honest feedback will be much appreciated.

• When writing comments, please indicate the section of comments intended for only the editors and the section of comments that can be returned to the author(s). Please never hesitate to contact the receiving editorial office with any questions or concerns you may have.

Guidelines for Reviewers

The Responsibility of the Peer Reviewer:

The peer reviewer is responsible for critically reading and evaluating a manuscript in their specialty field, and then providing respectful, constructive, and honest feedback to authors about their submission. It is appropriate for the Peer Reviewer to discuss the strengths and weaknesses of the article, ways to improve the strength and quality of the work, and evaluate the relevance and originality of the manuscript.

Before Reviewing:

Please consider the following:

1. Does the article you are being asked to review match your expertise ?

If you receive a manuscript that covers a topic that does not sufficiently match your area of expertise, please notify the editor as soon as possible. Please feel free to recommend alternate reviewer.

2. Do you have time to review the paper ?

Finished reviews of an article should be completed within two weeks. If you do not think you can complete the review within this time frame, please let the editor know and if possible, suggest an alternate reviewer. If you have agreed to review a paper but will no longer be able to finish the work before the deadline, please contact the editor as soon as possible.

3. Are there any potential conflicts of interests ?

While conflicts of interest will not disqualify you from reviewing the manuscript, it is important to disclose all conflicts of interest to the editors before reviewing. If you have any questions about potential conflicts of interests, please do not hesitate to contact the receiving editorial office.

The Review:

When reviewing the article, please keep the following in mind:

• Content Quality and Originality.

Is the article sufficiently novel and interesting to warrant publication ? Does it add to the canon of knowledge ? Does the article adhere to the journal›s standards ? Is the research question an important one ? In order to determine its originality and appropriateness for the journal, it might be helpful to think of the research in terms of what percentile it is in ? Is it in the top 25% of papers in this field ? You might wish to do a quick literature search using tools such as Scopus to see if there are any reviews of the area. If the research has been covered previously, pass on references of those works to the editor.

Organization and Clarity:

• Title: Does it clearly describe the article ?

• Abstract: Does it reflect the content of the article ?

• Introduction: Does it describe what the author hoped to achieve accurately, and clearly state the problem being investigated ? Normally, the introduction should summarize relevant research to provide context, and explain what other authors› findings, if any, are being challenged or extended. It should describe the experiment, the hypothesis(es) and the general experimental design or method.

•Method: Does the author accurately explain how the data was collected ? Is the design suitable for answering the question posed ? Is there sufficient information present for you to replicate the

search interests. Book reviews are subject to the same assessment criteria followed in the assessment of researches.

- The Journal devotes a special forum for the discussion of an idea, a theory or an issue raised in the field of social studies. The number of words in the discussion does not exceed 2800-3000 words. Discussions are subject to the same assessment criteria.

- The number of a research words, including references to sources and footnotes, bibliography, list of words of tables, if any, and annexes, if any, are between 8000 and 10,000 words. The journal may publish, in its discretion and in exceptional cases, some research and studies whose words exceed the number of words mentioned above.

- Charts, figures, equations, graphs or tables are to be sent in the way they are originally used in Excel or Word. They be supplemented a good quality original pictures in a separate file as well.

- Researches and studies may published in Arabic or English.

Fourthly: Electronic astrology and scientific arbitration:

- Research and studies submitted for publication in the journal are presented on the electronic portal program (Turnitin).

- Each research is subject to a complete confidential assessment conducted by two readers (referees) who are competent and specialized in the subject of the research, have the academic expertise of what has been accomplished in concerned field and who are accredited in the list of readers in Bayt al-Hikma. In case there are contradictions in assessment results, the research is sent to a third reader. The Journal is committed to provide the researcher with its final decision: publishing / publishing after making specific amendments / apologies for not publishing, within three months of the receipt of the research.

Fifth: The Journal is morally committed to respect privacy, confidentiality, objectivity and academic honesty. The editors, auditors and members of the editorial board do not disclose any information about the research.

- The arrangement of researches is subject to technical procedures irrelevant to the status of the researcher.

- The Journal does not pay financial rewards for published materials – researches, studies and articles - as it is applied by international academic journals. The Journal does not receives fees for publication.

Sixth: The journal relies on the publication of research and studies, the following scientific disciplines: Methods of Archaeology, Conservation Techniques, Prehistoric Archaeology, Numismatics, Artifacts (Pottery, Jewellery), Archaeology of Your Own

Author Guidelines:

The "Journal of Historical Studies" depends, in the selection of its content, certain formal and intellectual specification as they are manifested in the international refereed journals, according to the following:

Firstly: the search has to be original specially prepared for the Journal, not published in full or in any other way, in paper or electronically, or presented in an academic event held Beit al-Hikma or organized by any other party.

Second: a C.V., in both Arabic and English, must be attached to the research.

Third: The research should include the following elements:

- Research title in Arabic and English and a brief introduction to the researcher and the academic foundation where s/he works in an independent page.

- An abstract of the research in Arabic and English in about 250-300 words, followed by the key words. The abstract should state the in short, accurate and clear sentences the main problem of research, methods used and conclusions.

- The identification of research problem, objectives of the study, its significance, the critical reviews written including the latest materials published on the subject, defining the specifications of the research hypothesis, the conceptual perception and its main indicators, a description of methodology, analysis, results, and conclusions; provided that a list of sources and references referred to by the researcher or used in the research body. The list should include the research date in its original foreign language in case of using several sources in several languages.

- A research should abide by documentation conditions in accordance with the reference assignment depended by Bayt al-Hikma which is compatible with the international standards research methodology. It is intended as a system (MLA Citation).

- The Journal does not publish chapters or researches taken ready made from university endorsed theses except for certain cases where they are prepared in a new way for the Journal provided that the researcher refers to this providing sufficient data concerning the thesis title, the discussion date and the university where the discussion took place.

- A research should be within the field of the Journal's goals and research concerns.

- The Journal is interested in critical reviews of important books recently published in the fields of its specialization in any the languages, provided that these books published not more than three years. A review does not exceed 2800-3000 words. Books reviewed should be within the field of the researcher›s specialization or his basic re

Vision of the Journal

The Recent Political Economic And Social Developments in lraq The Middle East and The World Reguier A High Level Objective and Scientific Research Projects With Clear Vision Towards Solving internal and Foreign Policy Problems aiming to help Decision Makers Drawing Objective Policies

Goals of the journal

The political and Strategic Studies Journal is a scientific and refereed by the Department of political and ١٩٩٩ journal published for the first time in Strategic Studies . the requirements of publishing and the selection of studies reflect the yearly research plan drawn with Cooperation of the Consultative Committee of the Department taking into Consideration the recent political, economic changes in Iraq, the Arab world and Neighboring Countries. We give special importance to the Arab Gulf affairs and the impacts and effects .of international relations on Iraq

All studies are refereed to the consultative committee which will decide . acceptance or apology

Political and strategic Studies

Quarterly journal of Political and strategic Studies Bayt Al-Hikma
No.(38) Baghdad-2019

Chief Editor

Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud
Bayt Al-Hikma

Managing Editor

Dr.Muna Hussain Obeid
Baghdad University

Editorial Staff

Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj Hmoud - Ministry of Foreign Affairs
Dr.Mustafa Othman lsmail (sudan)- Ex-sudan Minister of Foreign Affairs
lssam Al-Chalabi- Ex-minister of Oil
Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.Al-Assadi - Al-mustanseryah
Prof.Dr.Abdul-Mounem.s.al-Amar - Baghdad University
Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi - Baghdad University
Prof.Dr.Keiko sakai- Tokyo University for Foreign Studies (Japan)
Prof.Dr.lbraheem.K. Al-Alaaf - Mosul University
Prof.Dr.George jabour - Damascus university
prof.Dr. Zekeriyya Kursun -Fatih Sultan Mehmet (Istanbul)
Prof.Dr. Muhamad Adul Shafie Eissa-National institute for planning (Cairo)

Languge Examiner(English)
Buthina Hashim-BaytAl-hikma

Languge Examiner(Arabic)
Dr.Hazim.a.Arif- al-Mustanseryah University